مع الشيخ عبد الله السعد في الصحبة والصحابة

قراءة نقدية هادئة لم عقب به شيخنا عبد الله السعد على بحثنا في الصحبة والصحابة

تأليف

حسن بن فرحان المالكي

مركز الدراسات التاريخية

مع الشيخ عبد الله السعد
في الصحبة والصحابة

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

مركز الدراسات التاريخية

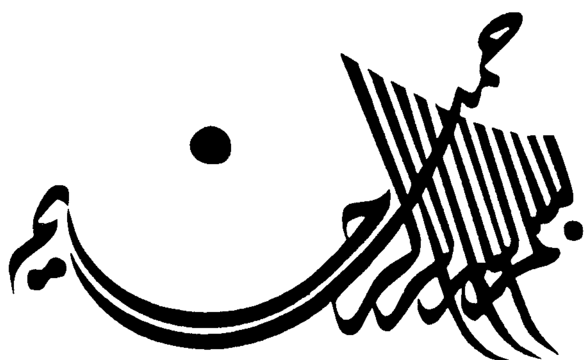
هاتف: ٩٦٢٦ ٥٣٤

بريد إلكتروني: webalmalky@yahoo.com

ص.ب. ١٤٣٦٨٠، عمَّان ١١٨٤٤، المملكة الأردنية الهاشمية.

عنوان المؤلف

ص.ب. ٥٩٨٤٢، الرياض ١١٥١٥، المملكة العربية السعودية



بسم الله الرحمن الرحيم

أهدى لي الأخ الكريم الشيخ عبدالله بن بجاد العتيبي، كتاب (الإبانة لما للصحابة من المنزلة والمكانة) للأخ الكريم حمد الحميدي، تقديم شيخنا الشيخ المحدث عبدالله بن عبدالرحمن السعد وفقه الله.

والكتاب يرد على ما قررته في محاضرة لي بعنوان (الصحبة والصحابة) تلك المحاضرة التي بينت فيها معنى الصحبة الشرعية والصحبة العامة، وأن الصحبة الشرعية مقصورة على المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم؛ دون غيرهم فطلب مني الأخ عبدالله العتيبي أن أقرأ الكتاب؛ وخاصة مقدمة الشيخ السعد؛ ثم أنظر ما إذا كان الشيخ أو التلميذ قد أجاب على الأدلة التي أوردتها في المحاضرة؛ أم أن طرح الموضوع لم يأتِ بجديد في الموضوع.

فوعدت الأخ عبدالله بأن أقرأ ثم أجيبه بعد ذلك؛ فإن كان الشيخ السعد قد جاء بحق وبرهان فمن منا يعادي الحقيقة؟ خاصة إذا جاءت من الذين نحبهم في الله أمثاله؟ ثم من منا لا يخطئ؟ فقرأت ما كتبه الشيخ السعد ـ في مقدمته الطويلة[1] بناءً على هذا الأساس، ثم رأيت أنه لا يسعني إلا كتابة هذا الحوار ليكون جواباً للأخ عبدالله العتيبي ولمن أراد الاستفادة من الحوار في هذا الموضوع، وجواباً على ما أورده الشيخ عبدالله السعد، ورفعاً للبس الذي طرأ على الشيخ وقد يطرأ على آخرين قرأوا تعقيبه أو فهموا الذي فهمه؛ وأيضاً لأنني وعدت الأخ عبدالله بالإجابة فكان هذا الكتاب ولولا خشية السجع وما فيه من العيب عند كثير من الناس لأسميت هذا الكتاب:

(إنجاز الوعد في الجواب على شيخنا السعد بما للصحبة والصحابة من الحد).

(١) اثبتنا تلك المقدمةالتي أرد عليها في هذا الكتاب فانظرها في الملحق.

وصاحب الكتاب (كتاب الإبانة) وهو الأخ الحميدي لا أريد أن أدخل معه في نقاش لأنه ـ فيما يبدو ـ يدفعه الحماس والتقليد أكثر مما يدفعه طلب الحق، وتبين لي من خلال قراءة سريعة للكتاب أنه لم يقرأ ما كتبته قراءة متأنية أو لم يفهمه ـ والاعتذار عن الآخرين بعدم الفهم أفضل من اتهامهم بتعمد التحريف ـ ولست في فسحة من الوقت لأحاور كل من أساء فهماً أو ظناً فأساء قولاً.

على أية حال: أمثال هذا الأخ كثيرون في زمننا وخاصة داخل التيارات التكفيرية والتبديعية التي يصعب إقناعها عبر البحوث، لكن يمكن إفحامها عبر المناظرات، لأنها تلجأ لتحريف الأقوال أو إساءة فهمها على أقل الأحوال، وعلى هذا فترك الحوار مع هؤلاء أولى وأليق بالعلم وأهله، نعم سأستعرض في نهاية هذا الحوار نماذج من أخطاء الكتاب التي أقرها الشيخ عبدالله من باب العتاب للشيخ وليست من باب الرد على التلميذ.

إذن فأنا إنما أكتب هذا الحوار مع شيخنا المحدث الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن السعد حفظه الله ووفقه؛ لأنه من أهل العلم بالحديث ومن أهل الورع والتقوى، ولا أزكيه على الله؛ ولأنني على ثقة أنني سأتوصل معه إلى نتيجة إن شاء الله؛ ولأنه يفهم الخطاب ويستدل بالأثر وينهج منهج أهل الحديث، فمثله يرجى منه ترك التقليد والتعصب مع تحكيم النصوص الشرعية.

إيضاحات

وقبل الحوار مع شيخنا الفاضل وفقه الله أحب أكتب بعض النقاط التمهيدية التوضيحية في الموضوع فأقول:

أولا: الشيخ عبدالله السعد من شيوخي

الشيخ عبدالله من شيوخي الذين استفدت منهم وفتح عينيّ على كثير من علل الحديث ودقائقه رغم أن حضوري لغيره من المحدثين كان أكثر من حضوري له، كحضوري لدروس الشيخ المحدث محمد الحسن الموريتاني الشنقيطي، ولقاءات علمية مع الشيخ المحدث عثمان حسن (عراقي) والشيخ المحدث محمود ميرة (سوري) والشيخ أحمد معبد، وغيرهم من أهل الحديث في مدينة الرياض؛ لكنني أعترف أن استفادتي الأغزر في هذا العلم كانت من الشيخ عبدالله السعد مع أن حضوري لمحاضراته في بعض المساجد وفي منزله الكريم كان قليلاً قياساً ببعض الطلاب المختصين بالشيخ؛ إلا أنني ربما كنت من أحرص طلابه على اقتناء أشرطته وحرصت على الاستفادة منها ما أمكن، ولا زلت أتابع الجديد من إنتاجاته التي أستفيد منها، وقد ألاحظ عليها بعض الملحوظات التي لا يمانع الشيخ في بيانها وردها.

وقد سبق لي أن نشرت بعض دروس هذا الشيخ في مجلة الشرق السعودية عام ١٤١٣هـ حتى تعم فائدتها، وسبق أن كتبت عنه مجموعة من المقالات في بعض الصحف السعودية وهذا من أقل ما يقوم به طالب لأستاذه، فالشيخ عبدالله حفظه الله وسدده يستحق منا الاحترام والتقدير والدعاء والمحبة في الله.

إلا أن هذا كله لا يعني أن نقلده فيما نرى أنه أخطأ فيه وهذا المنهج الذي ارتضيناه لأنفسنا استفدناه منه أيضاً ومن غيره فقد كان من الداعين للبحث والعلم والتثبت

وترك التقليد الأعمى وترك العمل بـ (القواعد التي ليس عليها دليل)[١].

وحسن الظن بالشيخ عبدالله أنه لن ينهانا عن تقليد الآخرين ويأمرنا بتقليده وإنما يطلب منا إظهار الدليل والبرهان، وإذا وصل الأمر إلى الاختلاف مع استفراغ الطرفين الجهد في البحث عن الصواب فالأمر في هذا واسع إن شاء الله ولا يشترط في المختلفين أن يتفقا في كل شيء بل لن تجد اثنين من المحدثين أو الفقهاء أو المؤرخين ـ ولا غيرهم من أصحاب الاهتمام الواحد ـ متفقين في كل شيء.

فلذلك نجد الشيخ عبدالله يختلف عن الألباني وهما يختلفان عن الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي والكوثري أو الغماريين المغاربة وكذا هؤلاء يختلفون عن المعلمي وغيره وكل هؤلاء محدثون لهم باع طويل في خدمة السنة النبوية بغض النظر عن اختلافاتهم أو اتفاقاتهم أو مذاهبهم العقدية والفقهية.

ثانيا، الرد على الشيخ لا يناقض الوفاء

إذن نستفيد من هذا كله أن الشيخ عبدالله السعد لن يمانع من ردي عليه وإن كان من شيوخي، وقد سبقنا كثير من أهل العلم ممن ردوا على شيوخهم أو خالفوهم كما

---

(١) ما بين الأقواس من كلام الشيخ السعد، ثم أذكر في هذا المعنى أن بعض طلاب العلم كانوا يسيئون الظن بالشيخ بسبب خصومته مع الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني، وكنت من الذين دافعوا عنه واقتنعوا بقوة منهجه العلمي وكنت في الوقت نفسه إذا التقيت به أثني على الألباني وأحاول أن أقول للشيخ بما معناه: أنه يكفي الألباني نصرةً للسنة والحديث أنه نقد التقليد المذهبي ونبه الناس لأهمية معرفة صحة الحديث ودعا إلى النظر في الأحاديث وأثرى بإنتاجه الغزير المكتبة الإسلامية... الخ فكان الشيخ عبدالله يوافقني في هذا ويقول: (لا شك في هذا، لا شك في هذا).

وقد سألته عن أبرز المحدثين المعاصرين فأخبرني أنه لم ير في أهل الحديث المعاصرين مثل الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني وقد يخالفه آخرون فيرون أن الأقوى في هذا العلم من المعاصرين الكوثري والغماريون المغاربة ، لكنني هنا أنقل رأي الشيخ بل ذكر أن بين المعلمي وبين المحدثين الآخرين من المعاصرين فرقاً كبيراً، فربما بعض الجلساء أخذوا منه نحو هذا الكلام وتعصبوا للألباني وأخذوا يطعنون على الشيخ بأشياء أخرى زاعمين أنه ينتقص من الحافظ ابن حجر والنووي حتى قام ـ فيما يشاع ـ بعض طلابه وأحرقوا فتح الباري وشرح النووي وبعض كتب الألباني فلما سألته عن هذا أنكر هذا التصرف وقال (سمعت مثل ما سمعتم وهذا أمر لا نقره) وأثنى على الحافظ ابن حجر والذهبي وغيرهما من المتأخرين .

لكنه كان يقول: لا يجوز الاقتصار عليهم وترك المحدثين المتقدمين كالنسائي وأبي حاتم والبخاري وأمثالهم فأعجبت بمنهجه ودافعت عنه وكتبت عنه حتى اتهمني بعضهم بالمغالاة فيه، وهذا لا أقوله مجاملة ولا مناً فهو يستحق كل ثناء إضافة إلى أنه كان ولا يزال إن شاء الله ممن لا يخشى في الحق لومة لائم مع تواضع وخلق وانعزال عن بهرج الدنيا وزينتها ثبتنا الله وإياه على الحق.

فعل الشافعي مع مالك والبخاري مع الذهلي ومسلم مع ابن المديني وابن الوزير مع علي ابن أبي القاسم والشيخ محمد بن عبد الوهاب مع شيوخه وابن باز مع محمد بن إبراهيم... إلخ.

فالمسيرة العلمية مليئة بهذا ولا يعد هذا عند العقلاء تنكراً من التلميذ لشيخه أو إزراءً عليه لأن الحق أولى بالاتباع والالتفاف حوله من الشيوخ أياً كانوا.

نعم فالوفاء لا يتناقض مع الاختلاف بين الشيخ والتلميذ وقد يكون الحق مع التلميذ، وليعلم شيخنا الفاضل أنني ممن يحب الوفاء وأعترف بالفضل لأهل الفضل ولولا أنني أريد تصحيح ما نقله عني - أوبعض ما أَقرَّ نقله - لما كتبت هذا الحوار مع الشيخ.

بل كل شيوخي أو من كان في حكمهم لا زلت أحتفظ لهم بكل حب ووفاء - ولا أدري ما هم عليه الآن - كالشيخ عبدالرحمن المحمود والشيخ ناصر العقل والشيخ محمد الحسن - وفقهم الله - وغيرهم، ولهم في عنقي وعنق كل طالب حقوق نعرفها ونقدرها ولسنا ممن يهملها أو يتنكر لها لكن لا نراها مانعة من أن نرد الخطأ أو الوهم الذي يقع فيه واحد من هؤلاء ولا نراها ملزمةً لتقليدهم، ولذلك أرجو أن يفهم الناس هذا التفريق بين الحب في الله والتقدير من جهة، وبين ترك التقليد أو رد الخطأ والباطل من جهة أخرى، وألا ينزعج الشيوخ سواءً هؤلاء أو غيرهم إذا قام أحد طلابهم برد بعض ما قالوا، حتى لو أخطأ ذلك الطالب فلا يشترط في الطالب ألا يخطئ مثلما لا يشترط هذا في الشيخ، فهذه الاختلافات مما يسع فيها الخلاف.

فالطالب عندنا غالباً لا يفعل إلا شيئاً يسع الخلاف فيه ونحن إن عرفنا ما يسع الخلاف فيه وما لا يسع الخلاف فيه فسنعذرهم، والمستقبل قادم بكثير من التقلبات العلمية فإن خسرنا كل من رد لنا قولاً فلن يبقى معنا أحد، وسنجد أنفسنا لا يتبعنا ولا يسمع لنا إلا القليل من المجاملين أو الجاهلين ونظن أن الدنيا بخير مادمنا نراهم.

وقد تزايدت بوادر هذا التفلت في هذا الزمان، وليت كل المتفلتين -في نظر شيوخنا-

يقفون عند تصحيح حديث أو تضعيفه أو الاختلاف في حد الصحبة أو القول بسنية صلاة الجماعة أو بطاقة المرأة أو إباحة الغناء ونحو ذلك... وإنما يخشى أن يؤدي تشدد المشايخ إلى تفلتات كبرى لا تتوقف في ساحة القرضاوي ولا الكبيسي ـ كما يخشى أصحابنا ـ فهذه سهلة لا محظور فيها إن شاء الله؛ بل لا يعد هذا تفلتاً وإنما الخشية أن يصل مداها إلى أكبر من ذلك ويكون على المشايخ نصف إثمها نسأل الله التوفيق والهداية للشيوخ وتلاميذهم.

ثالثاً: سأغض الطرف عن بعض العبارات

من واجب الشيخ عليَّ أن أغض الطرف عن بعض العبارات التي ظهرت منه فتلك العبارات ـ سواءً كتبها أو أقرَّها ـ أرجعها لحرصه وصدقه، فوالله أنني لأعرف عنه أنه رجل صادق مخلص دمث الأخلاق رحب المجلس، وإن كان بعض جلسائه قد دفعوه ليقول أو يقر ما فيه بعض الباطل أو بعض الظلم، فليس عندنا أفضل من أن نقول له كما قال الشعبي لبعض من شتمه: (غفر الله لي إن كنتَ صادقاً وغفر لك إن كنتَ كاذباً).

رابعاً: تذكير لشيخنا حتى لا يقع بما نقد به الألباني

أذكر شيخنا الفاضل بأنه قد نقد على الألباني أنه يسمع من جلسائه ويتأثر بهم ويقسو على الخصوم ويتهمهم بمحاربة السنة ونصر البدعة... وأرجو ألا يكون الشيخ عبدالله السعد قد وقع في شيء من هذا في حق أناس آخرين قد أكون من أقل هؤلاء فضلاً.

خامساً: تنظيرات الشيخ تضررت

يؤسفني أن أقول ـ للعلم وللتاريخ وللحقيقة ـ أن تنظيرات شيخنا الفاضل في علم

الحديث وعلله قد أصابها ضرر كبير من تلك المقدمة التي كتبها في ستين صفحة[1] ضرب فيها كثيراً من القواعد التي كان يقررها لنا ويعلمنا إياها، فلم نعد بعد مقدمته نعرف موقفه من الشاذ ولا المنكر ولا تقديم رواية الأقوى ولا الخاص من العام ولا جمع الطرق ولا غيرها من الفوائد والقواعد والضوابط التي كنا نسمعها منه. وسيأتي ضرب الأمثلة والتنبيه إليها بإختصار عند التطبيق. وهذا من آثار التقعيد الخاطئ الذي نبنيه على أمثلة في الذهن قد تكون ناقصة وغير دقيقة وغير مستوفاة فلهذا نتخلى عن هذه القواعد بسهولة عند احتجاج الآخرين بها لظننا أنها تخدم منهجنا ومعلوماتنا فقط.

سادسا: تحرير موطن الخلاف

وفي البداية أعلن اتفاقي مع الشيخ عبدالله وفقه الله فيما ذكره ص٣ من (أن الخاص والعام ممن رزقه الله هداية وعلماً وعقلاً يعرف فضل صحابة رسول الله ﷺ) فمن حق القراء أن نحرر موضع الخلاف هنا ونقول: الخلاف ليس في هذا.

ولكن الخلاف في أشياء أخرى كثيرة:

فهناك خلاف في حد الصحبة أو الصحابي؟

وهل كل من رأى النبي ﷺ يطلق عليه صحابي أم لا؟

وهل هناك نوع من هؤلاء ذمهم السلف والعلماء أم لا؟

وهل من أساء صحبة رسول الله ﷺ كمن أحسن صحبته؟

وما هي علامات حسن الصحبة وعلامات سوء الصحبة؟

وهل هناك قسمان (صحابة ومنافقون) فقط أم هناك فئة ثالثة (برزخ) بين الصحابة الصادقين والمنافقين الخُلَّص، ثم هذه الطبقة متفاوتة بين راجح النفاق وراجح الإيمان؟

---

(١) راجعها في الملحق.

وهل هناك فائدة من معرفة هذا القسم الثالث أم ليس هناك فائدة؟

وما أثر معرفة هذه الطبقة على العلم والرؤية التاريخية والفقه وعلم الحديث والعلم بالواقع التاريخي؟

وهل هناك فروق بين الصحبة من حيث الاستخدامات اللغوية والعرفية والشرعية؟

وما فائدة التفريق بين هذه الاستخدامات ونقاط الالتقاء والافتراق بينها؟

وهل يجوز بتر كلام الآخر وتحميله ما لم يقل(١)؟

فهذه الأسئلة ونحوها تمثل مواطن الخلاف التي نحتاج للإجابة عنها إجابات علمية لا يُبتغى فيها غير الحقيقة، فلا نجامل فيها محدثين ولا أصوليين ولا جهات العمل التي نعمل بها أو لها؛ وإنما نتحاكم للأدلة والبراهين من نصوص الشرعية وقواعد صحيحة ومسلمات أو براهين عقلية ونحو ذلك مما سيأتي الكلام فيه؛ وبدون هذا التحرير الأمين لمواطن الخلاف سنبقى في خلاف طويل لا يخدم الحقيقة ولا يجلب إلا الضرر.

وإن كان طرق هذا الموضوع (موضوع الصحبة) سهلاً عند كثير من علماء المسلمين المتقدمين من صحابة وتابعين إلا أنه عند غلاة العقائديين ـ ومعظم طلبة علم الحديث من غلاة العقائديين ـ أصبح في غاية الصعوبة لأنهم في الغالب يكونون قد لقنوا نتائج خاطئة ظنوها عقيدة صلبة فهم يضعون هذه النتيجة نصب أعينهم ثم يبحثون بعد ذلك ولا يفيدهم عندئذ البحث، وأهل الحديث على فضلهم وخدمتهم للسنة في كثير منهم زعارة الخصومة وأحادية الرأي والتمسك بالمظنون عندهم كالتمسك بالقطعي؛

(١) كما بتر بعضهم كلامي عن الصحبة وزعموا أنني لا أقول بصحبة مسلمة الفترة المكية قبل الهجرة ولا القاعدين من المؤمنين وأنني أتهم كل ما سوى المهاجرين والأنصار بالكفر والنفاق فهذه الأباطيل لم تخطر لي على بال فضلاً عن كتابتها، وقد نصصت في أكثر من مكان في المذكرة أن المسلمين بمكة الذين ماتوا قبل الهجرة ومهاجرة الحبشة لهم حكم المهاجرين تماماً، وأن المسلمين بعد الحديبية فيهم كثير من الصالحين ممن حسن إسلامهم.

لكن من أراد أن يأخذ قولاً مجملاً هنا ويترك الاستثناءات المنصوص عليها هناك فإنه يستطيع بسهولة أن يظهر القول الآخر في غاية السوء وهذه التشويهات المتبادلة موجودة بين طلبة العلم نتيجة سوء القراءة أو سوء الفهم أو سوء النية.

ولذلك كان أهل الرأي يتهمون أهل الحديث بجمود الذهن لاعتمادهم على ظاهر لفظ حديث أو مظنونه دون النظر فيما يخالفه أو يخصصه من نصوص أخرى أو من عمومات الإسلام، وهذه تهمة متحققة في بعض المحدثين وقد ذكر الذهبي نحو هذا في كلامه عن أهل الحديث في كتابه (زغل العلم) ولو تخلص أهل الحديث من هذا العيب لكانوا محل إجماع، لكن كثيراً منهم لا يعذرون في المتشابه، ولا يؤمنون بالعلل التي يراها الطرف الآخر في هذا الحديث أو ذاك، ويقسون على من ضعَّف ما صححوه أو صحح ما لم يروا صحته، وهذا موضوع آخر لكنني استطردت هنا لأن غلاة العقائديين غالباً يكونون من المحدثين الذين يسيرون على حرف من العلم ولا يعذرون من له رأي آخر غير رأيهم حتى لو قدم أدلة لا تقل قوة عن الأدلة التي يرونها؛ وهذا ليس في كل أهل الحديث كما أسلفنا وإنما في بعضهم أو كثير منهم.

سابعاً: نطالب بالدقة وأمانة النقل

أعود فأقول لشيخنا الفاضل: هذه ملحوظات على ما سطره قلمك في تلك المقدمة من ردك على ما ألقيته في تلك المحاضرة أرجو أن يكون فيها تصحيح لبعض الأخطاء التي توهمتموها أو أُوهمتموها ولما في هذا من إبراء لذمتي من بعض ما نسب إليَّ خطأً، كما أن فيها إيضاحاً وبسطاً لما قلته سابقاً عسى أن تصل الفكرة واضحة، ثم إن لم نتفق في هذا فيسعنا الاختلاف بعد استفراغ الجهد، لأننا لم نختلف إلا في أمور قد اختلف فيها من قبلنا ولم نرد شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة ـ لا نحن ولا أنتم ـ وإن كان في تعميم الخطاب في هذا الموضوع (موضوع الصحبة) له أثر سلبي على فهم النصوص الشرعية وعلى العقل أيضاً مما سيأتي بيانه مبسوطاً، وكان سبب إلقاء المحاضرة ثم تأليفها في كتاب.

فكلنا إن شاء الله يريد الحق، لكن ما كل من أراد الحق أصابه، وما نقوله اليوم قد يتبين لنا غداً خطؤه، ونحن لا نعيب على من ردَّ علينا خطأً وقعنا فيه فكلنا خطاء؛ لكن بشرط أن يرد شيئاً نقول به؛ أما أن يرد علينا شيئاً لم نقله ولم نعتقده ولم نكتبه، فهذا أمر آخر، ولا يجوز أن نرضى للآخرين إلا ما نرضاه لأنفسنا، وأنتم ـ شيخنا

الفاضل. ممن يستاء من تحميل الآخرين لكم بعض الآراء الخاطئة، أو مسؤولية إحراق بعض كتب الحافظ ابن حجر أو النووي وذم الألباني وغير ذلك من ما نسب إليكم، فكيف لا نستاء ممن يحملنا نفي صحبة السابقين إلى الإسلام أو القاعدين من المؤمنين من أولي الضرر والعجز أو نفي إسلام التابعين بإحسان فهذا مما نبرأ إلى الله منه في الوقت الذي نفصل فيه الإطلاقات التي نطلقها في الصحبة كما سيأتي شرح ذلك.

ثامناً: الشيخ ليس من هؤلاء

ولتعلم شيخنا الفاضل: أنه لو كان غيرك الذي التبس عليه الأمر لما تحاورت معه ولظننت به سوءاً لأنني تعودت من كثير من الخصوم تشويه ما أكتب وتعمد تحريفه بسبب الخصومة أو الحسد أو بتأثير الجلساء، وكنا لا نبالي بهذا لكثرته بين طلبة العلم؛ فليس هناك طالب علم عندنا ولا شيخ إلا وقد تعرض لشيء من هذا، إضافة إلى كون المشوهين والمحرفين في الأغلب مقلدين حتى لو ادعوا اتباع الدليل لكنه اتباع داخل التقليد ولذلك فهم كثيراً ما يعادون الأمور التي يجهلونها ولو كانت حقاً (والناس أعداء ما جهلوا).

لكننا كتبنا هذا لأننا نعرف أنكم لستم من هؤلاء وأنكم إنما التبس عليكم الأمر لضعف بيان مني أو قوة تشويه من البطانة والجلساء الذين علمت أنهم يأتونك ويشيعون أن المالكي قال كذا، أو قال كذا... ولا يكون نقلهم أميناً ويعيدون ويكررون، حتى تصدق الكلام أو تكاد، وما منا إلا من يتأثر بالجلساء والبطانة لا يسلم منها أحد، لكن العاقل من تحرى وسأل وتواصل ونصَّ على القول نصاً ثم يرد على ما فيه من خطأ فهذا لا يضير ولا نأباه ولا يغضب منه عاقل بل ندعو له لأنه من التواصي بالحق، لأن العلم والبحث لا يتقوى إلا بمثل هذا النقد.

أما أن يأخذ الشخص التهمة من أفواه الآخرين ويكتفي بهذا ثم يرد على أشياء لم يقل بها المردود عليه فهذا فيه إضاعة لوقت الجميع، وليس سبيل أهل العلم الذين

يحرصون على نسبة القول لصاحبه نسبة صحيحة لا تحريف فيها ولا خطأ ولا إهمال لقيد أو تخصيص، وغير ذلك من الدقة التي نطالب بها من يرد على ابن تيمية أو البربهاري وننساها عندما نرد على الآخرين ، ثم بعد دقة النقل وأمانته يأتي الرد على ما فيه خطأ بما يراه المعارض من حق مع التفريق بين خطأ وخطأ من وضع الخطأ في مكانه اللائق به شرعاً لا عرفاً، والتفريق بين ما يسع الخلاف فيه وما لا يسع... إلخ.

لذا أكرر بأن هذا الحوار معكم ليس رداً عليكم أكثر مما هو تحاور وتواصل هدفه رفع اللبس الذي حصل لكم من خلال سماعكم من الخصوم أو ممن لا يراعي القيود والتخصيصات التي وضعناها في العمل الأصلي.

وليعلم شيخنا أنه مثلما يتعرض هو لضغوط ليقول فيّ الباطل فأنا من جانبي قد تعرضت لتحريضات من بعض الأخوة الذين ساءهم تصديقك للنقولات الباطلة أو تضخيمك لأمور يسيرة، أو ما فهموه من تكفيرك لبعض العلماء المغاربة أو مافهموه من تكفيرك لسلاطين الدولة العثمانية ـ تقليداً لبعض علماء الدعوة ـ ونحو هذا، لكنني لم أشأ أن أرد التشويه والظلم بمثله وإنما أحاول رفع اللبس والتشويه بالباطل فإن نجحت فالحمد لله وإن أخفقت فلست أول من تقول عليه الناس مالم يقل أو ذموه بما وافق فيه الحق أو ضخموا الأخطاء التي وقع فيها، فليس هناك من عالم أو باحث أو طالب علم إلا وتعرض لمثل هذا؛ خاصة إذا عارض أخطاء التقليد المذهبي، وأنا قد اخترت هذا الطريق ـ طريق الدعوة للإنصاف وذم أخطاء التقليد ـ ويبدو أنه طريق لا رجعة لي فيه لأنني اكتشفت الواقع ولم أكن أتصوره بهذا المستوى من السوء والتعصب والتقليد الأعمى ولذلك رأيت أن ترك إنكار المنكر الذي تواطأ عليه كثير من الناس يشبه الفرار من الزحف.

أعيد وأقول: إنه قد عرض عليّ بعضهم أكثر مما عرضوا عليك فكنت أقاوم هذه العروض والضغوط بنشر فضلك وعلمك ودماثة خلقك وأذكرهم بقوة منهجك في الجرح والتعديل وعلم العلل وأوصيهم بسماع دروسكم ومحاضراتكم المبثوثة عبر الأشرطة، ولو استجبت لهم لرددت عليك من زمن طويل، فليس الرد عليك ولا على غيرك بالأمر

الصعب ومن تتبعَ وجد.

إذن فهذا الحوار ليس إلا تقديراً لملحوظاتكم، ومحاولة للتعريف بكم خارج الوطن، إضافة لما في الحوار أو الرد من فوائد أخرى مذكورة، كتصحيح بعض الأخطاء التي نسبها إليَّ البعض جاهلاً أو متأولاً أو مفترياً، أو إيضاحاً وبسطاً لبعض قلته سابقاً مع احتفاظي لك ولشيوخي الآخرين بكل التقدير والإقرار بالفضل.

تاسعاً: الجميع بحاجة لعلمك

ولتعلم شيخنا الفاضل أن الجميع بحاجة لعلمك داخل المملكة وخارجها فلا تجامل خاصة الجلساء على عامة المسلمين[1] ممن يتلقى-أو قد يتلقى في المستقبل- علمكم عبر الشريط والكتاب فلعل في هؤلاء من هو أخلص للعلم وأكثر تقديراً لكم، فلا تظن بمن لم يحضر دروسك سوءاً، ولتعدل بين طلابك من الحاضرين والغائبين أما أن يستأثر الحاضرون منهم بنقل التشويه وتستجيب لهم ثم لا تحاسبهم على تشويهاتهم ووقوعهم في أعراض الغائبين فهذا ما لم نكن نتوقعه من شيخنا الذي كان يوصينا بتحري الدقة في النقل عن الآخرين والعدل في وضع الخطأ في موضعه اللائق به دون تضخيم أو تقليل وأن يكون الحكم - حكم مرتكب الخطأ موحداً - سواء ارتكب هذا الخطأ ابن تيمية أو الكوثري أما أن يختلف الحكم بحسب قربنا أو بعدنا من الشخص

---

(١) لأن بعض أهل العلم للأسف يضحي بالمسلمين جميعاً من أجل مجموعة صغيرة من الأتباع والأصحاب قد لا يبلغون العشرين فيكتب ما يعتقدون وينشر ما يفهمون فقط ويحرم بقية المسلمين من علمه وسعة اطلاعه في موضوع اهتمامه وتخصصه، فبعضهم هنا في الرياض مثلاً تجده من أكثر الناس انفتاحاً إذا لقيته وحده فإن قرأت له كتاباً أو سمعت له شريطاً أو سمعت له خطبة تفاجأ بأسد هصور لا يرقب في المسلمين إلا ولا ذمة وبعض هؤلاء ينغلق انغلاقاً تاماً ولا ينقصه إلا أن يكتب (عقيدة حي السويدي، أو عقيدة حي الروضة، أو عقيدة حي السلام... الخ، - لا أقصد هذه الأحياء بعينها - وإنما سائر الأحياء فيها طلبة علم لا يتجاوز طرحهم حدود الحي الذي يسكنون فيه، وكأنه ليس مسئولاً عن كلمة الحق وكأن المسلمين (شهود الله في أرضه) هم أهل الحي فقط فلذلك يحرص على إرضائهم ولو سخط منه الخالق ويقيس قبوله في الأرض بأهل الحي فقط وعلى هذا التصور الفاسد يكون كل المصلحين عبر التاريخ لم يكتب الله لهم قبولاً لأن أول من عاداهم هم أقاربهم .

وعلى هذا بالله عليكم أين العهد (وأن نقول الحق أينما كنا)؟ و من منا (لا يخاف في الله لومة لائم)؟

هل تظنون أن هذا يختص بخشية اللوم من الحاكم فقط؟ أم أن لومة الأصحاب والأصدقاء أشد وقعاً وأدعى لكتم الحق من لومة السلطة والقوة

المخطئ فهذا يشبه فعل الأمم السابقة الذي بسببه هلكت تلك الأمم (إذا سرق فيهم القوي تركوه وإن سرق الضعيف قطعوه) فالعدل به تقوم السماوات والأرض وإذا لم نجده عند علمائنا وشيوخنا الذين يعرفوننا ونعرفهم فأين نجده؟

على أية حال: أنا على ثقة من أن هذه الحوارات رغم ما يصاحبها من أخطاء وشيء من سوء الظن؛ إلا أن وجودها خير من تركها لأنها تثري المعلومات وتشجع على المراجعة وإعادة النظر في كثير من القواعد والأحكام الباطلة شرعاً التي ورثناها مثلما ترث القبائل أعرافها وتقاليدها سواء ما وافق منها الشرع أو مالم يوافقه ونحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى أن نحاكم تلك القواعد والمسلمات للشرع لا أن نجعلها فوق الشرع ونردد ما كان يقوله الكفار: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[لقمان:٢١] فالله قد ذم تقليد الآباء والأجداد في الباطل، ويدخل في ذلك كل ما خالف الدليل والبرهان وليس الذم مختصاً بالكفار؛ فكل من لم يتبع الحق وعارض الحق بما ورثه من الباطل يدخل في الذم.

صحيح أن هذه الحوارات يصاحبها من حظوظ الأنفس ما يصاحبها، لكننا مطالبون من وقت لآخر بتذكير بعضنا بعضاً، كما أن بعض الناس ليس لهم شغل إلا التحريض وتشويه الأقوال والآراء، ودواء هذا بالصبر والتذكير بالخوف من الله والدعوة للأمانة، إضافة إلى أن بعض الناس له هواية في تفسير المواقف تفسيراً سيئاً، فإذا رد الشخص السيئة بربعها قالوا هذا لا يحترم أهل العلم، وإن رقق الشخص العبارة قالوا: هذا خائف يخشى أن تصيبه دائرة، شاك في أمره أو يتعامل بالتقية

وهكذا ليس هناك منفذ لحسنة المخالف لهم إلا وسدوها بسوء تفسير، كما أنه ليس هناك سوء عبارة من الموافق لهم إلا وتكلفوا لها الاعتذارات بل والتبريرات فأين التواصي بالحق إذن؟ وأين الشهادة لله ولو على النفس أو الوالدين والأقربين أو الشيوخ أو الأتباع؟ وأين الأمانة التي حملها الإنسان؟ وأين نحن من قوله تعالى (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)؟.

فهذه دعوة لنفسي أولاً ثم للآخرين أن نذكر أنفسنا بهذا؛ فلا يظن ظان أنني

أبريء نفسي من هذه العيوب التي ذكرتها كلا والله؛ فأنا بحاجة لمن يذكرني ويبين لي بالدليل الخطأ الذي وقعت فيه ثم ليأذن لي أن أبدي وجهة نظري بالموافقة أو المخالفة بالدليل أيضاً، ومن الأفضل لنا أن نبقى صفاً واحداً مع وجود هذه الاختلافات العلمية التي لا يجوز أن نبالغ فيها ونجعلها مفرقة بين المسلمين، فليس من مصلحة الإسلام وأهله أن تخرج الأبحاث العلمية من دائرتها البحثية إلى اتخاذها أشكالاً من الانشقاقات والنزاعات التي لا مبرر لها أصلاً.

وأخيراً شيخنا الفاضل: أرجو ألا يُفهمكم بعض جلسائكم أو تلاميذكم أن رقتي في القول معكم والثناء عليكم لها سبب آخر غير محبتكم في الله والاعتراف بعلمكم والوفاء لكم، ولو رققت القول خوفاً من أحد أو طمعاً في مكانة لرققته لآخرين من المؤثرين الذين تحاورت معهم في الماضي ويعرفهم الشيخ تماماً، وهؤلاء بيدهم كثير من الأمور التي ليس مع الشيخ شيء منها، فأنا والشيخ ليس بيدنا حل ولا عقد.

نسأل الله عز وجل أن يرينا جميعاً الحق حقاً ويرزقنا اتباعه والصبر عليه ويؤجرنا على ذلك ويوفقنا في الوقوف على حقيقة أقوال الآخرين، ويبعد عنا أصحاب السوء والمرجفين بين الناس، المتاجرين بأعراض المسلمين، وأن يوفقنا لعرض عمل علمي بحوار أخلاقي مخالف لما عليه كثير من الردود المتشنجة التي شوهت صورة الحوار عند المسلمين، إنه تعالى سميع مجيب الدعاء وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.

حسن بن فرحان المالكي

الرياض ١/١١/١٤٢١هـ

الملحوظات على نقد الشيخ السعد

سأختصر كثيراً من هذه الملحوظات لأنه قد سبق الإجابة عليها كاملة تقريباً في محاضرة (الصحبة والصحابة بين الإطلاق اللغوي والتخصيص الشرعي)[1] ولا أدري لعل الشيخ اطلع على النسخة الأولى قبل تنقيحها مع أن تلك النسخة على نقصها كانت الفكرة فيها واضحة إجمالاً.

على أية حال: ما كان جديداً أو غامضاً قد أسهب فيه.

الشيخ وفهمه لمعاني الآيات الكريمة

سرد الشيخ حفظه الله في بداية كلمته ص٣ عدداً من الآيات الكريمة منها قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[الحديد: ١٠]. ونحوها من الآيات الكريمة.

أقول: وقد سبق أن ذكرت في المحاضرة المطبوعة أن هذه الآيات نزلت قبل إسلام الطلقاء الذين خصص الشيخ وتلميذه كتابهما في الدفاع عنهم بالدرجة الأولى لأنني لا أختلف معهم في مدح السابقين وذم كثير من الأعراب وتكفير المرتدين وإنما نختلف في بعض الطلقاء فقط ممن لم يحسنوا الصحبة.

---

(١) النسخة الأخيرة أكثر استيفاءً، وهي المطبوعة.

ثم أقول: بعد الرجوع للآيتين الكريمتين السابقتين من سورتي محمد والحديد نسأل الشيخ ـ بحكم كونه محدثاً ـ متى نزلت سورة محمد وسورة الحديد؟ فإن عرف أن هاتين السورتين نزلتا قبل فتح مكة، فقد بطل الاستدلال بهما في الدفاع عن أناس أسلموا بعد نزولهما كالطلقاء، هذا أولاً.

وأما ثانياً: فأطالب الشيخ بمعرفة معنى الفتح (في الآية الثانية) هل هو فتح الحديبية أو فتح مكة وفي ذلك آثار صحيحة مشهورة غير مغمورة.

وقد ذكرت بعض تلك الآثار في النسخة الأخيرة لمحاضرة (الصحبة والصحابة) وخلاصتها:

أن الفتح هو فتح الحديبية لا فتح مكة وأن الصحابة كانوا إذا أطلقوا (الفتح) لا يريدون به إلا فتح الحديبية وبإمكان الشيخ أن يرجع للأحاديث والمرويات في أوائل تفسير سورة الفتح، علماً بأن سورتي (الحديد ومحمد) ترتيبهما في السور المدنية هما الثامنة والتاسعة عند ابن الضريس والتاسعة والعاشرة عند أبي عمرو الداني وروايتيهما من أوثق الروايات في ترتيب نزول القرآن، وهناك روايات أخرى كلها لكنها كلها متفقة على نزول هاتين السورتين أيام كان الطلقاء يحاربون الإسلام فكيف تكون هذه الآيات في الثناء عليهم؟ [١].

على أية حال: قد أجبت بتوسع على هذه الشبهة في النسخة الأولى من محاضرة (الصحبة والصحابة) فضلاً عن النسخ المنقحة والمعدلة منها وإن كان للشيخ وفقه الله رأي ودليل يخالف هذا فليظهره لنا ونحن لن نتردد في اتباعه إن كان حقاً.

ثم شمول تلك الآيات لكل من رأى النبي ﷺ على افتراض ثبوته ـ لا يعني أن

(١) بعضهم يفهم من هذا الخطاب ذم الطلقاء مطلقاً وهذا غير لازم، فعندما نقول: ليس في القرآن الكريم ثناء على علماء القرن الثاني مثلاً فليس معنى هذا أننا نذمهم، فنفينا أن يكون الطلقاء من الصحابة أصحاب الصحبة الشرعية لا يعني نفي صحبتهم العامة ولا يعني أن بعضهم قد أحسن العمل، وكذا ذمنا لليهود لا يعني هذا ذماً لمن أسلم منهم وحسن إسلامه فالطلقاء من باب أولى ونحن لا نذمهم مطلقاً ولكننا نميز بين من أحسن الاتباع منهم ومن أساء، وهناك قسم ثالث الأمر فيهم مضطرب فنتوقف فيهم.

يتناول كل فرد، فقد ارتد أناس ممن رأوا النبي ﷺ ونافق آخرون وظلم قسم ثالث؛ فلا يجوز تحميل هذه الآيات فوق ما تحتمل ونحمي بها الظلمة كمسرف بن عقبة، وبسر بن أبي أرطأة، ونحوهم بدلائل ظنية ونترك الدلائل القطعية من ذم الظالم والمفسد في الأرض والكاذب ومرتكب المحرمات...إلخ.

فهذه الأعمال لو قام بها أحد المهاجرين أو الأنصار لما عصمته هجرته ولا نصرته من الذم، فكيف بمن أسلموا كرهاً أو تظاهروا بالإسلام أو أسلموا صادقين لكنهم لم يحسنوا إسلامهم وخلطوه بالمظالم والكبائر؟ فهذه هي المنطقة (البرزخ) التي لم تجد تحريراً كافياً إلى الآن ربما لزيادة في الورع. وبعض الورع يضر الحقيقة. وربما لصعوبة الضابط هنا الذي يتطلب البحث، مع سهولة ضابط الرؤية واللقاء فهذا الضابط لا تهمه سيرة الرجل، والناس يميلون للأسهل في النواحي العلمية، وإن كان لهذا الأسهل أضرار علمية بل ودينية.

ثم أقول: قد ذكر أهل التفسير والمغازي أن أفراداً من الأنصار أو المهاجرين فضلاً عن الطلقاء والأعراب قد اتهموا بالنفاق وبقي الاضطراب فيهم دون حسم أمثال أوس بن قيظي والجلاس بن سويد ومعتب بن قشير وغيرهم فليس الرجل من الطلقاء - إذا لم يحسن - أولى بالتبرئة والدفاع عنه من هؤلاء، فليست البراءة أقرب للطلقاء الذين كان فساد الأمة على أيديهم كما أخبر النبي ﷺ بذلك كما ثبت في حديث الأغيلمة السفهاء في صحيح البخاري وكذلك حديث الملك العضوض وغير ذلك من الأحاديث والتاريخ يشهد لهذا.

فالقرآن الكريم إذا أثنى على طائفة فهذا مشروط بالاستمرار على الاستقامة وإلا لكان الثناء على بني إسرائيل وتفضيلهم على العالمين قائماً إلى اليوم[1] لكنهم لما غيروا وبدلوا لم يكن ثناء الله عليهم بما كانوا عليه بمانعهم من العذاب عند التبدل.

وهذا ما لم يفهمه غلاة أهل السنة في معمعة الصراع مع الشيعة والمعتزلة فأخذوا

---

(١) وقد يأتي بعض هؤلاء الذين يظنون أنهم قد تعلموا الجدل فيقولون إن الله قد أثنى على بني إسرائيل وهو يعلم أنهم سيغيرون ويقتلون الأنبياء بغير حق ويفسدون في الأرض وعلى هذا المنطق الخاطئ كأنهم يجبروننا على حب بني إسرائيل مطلقاً، دون ربط هذا بالاستقامة والصلاح.

يدافعون عن معاوية بالآيات الكريمة التي نزلت في فضل المهاجرين والأنصار مع أن معاوية لم يكن منهم ولو كان من المهاجرين أو الأنصار لما جاز الدفاع عنه بالعموم وإنما يدافع عنه إما بإبطال ما نسب إليه أو القول بصحة ما أخطأ فيه وبيان أنه مباح شرعاً؛ فإن لم ننقل هذا ولا هذا فلم يبق إلا الاعتراف بخطئه، إذن فالعموم لا يحكم على الخاص وإنما يستأنس بالعموم استئناساً لكنه ليس موضع احتجاج عند وجود المعارض الخاص القوي.

وهذا في ظني أمر في غاية الوضوح ولولا هذه الخصومات المذهبية عبر التاريخ لعرفه أكثر طلبة العلم، لأن هذا مطبق في الفقه بكثرة، فكم من عام مخصص، وكم من مطلق مقيد، وكم من مجمل مبين... لكن الخصومات العقدية المتجددة والتحزبات غير المعلنة وتذاكر المسائل في الجلسات العابرة دون بحث والأنفة من الرجوع إلى الحق مع الكبر وحب العلو والمشيخة، كان السائد في الخصومات العقدية؛ مع ضعف العقائديين في الأصول واللغة؛ فأدى هذا للتخاصم المنهي عنه وأضاع خيراً كثيراً.

أقصد من هذه المقدمة أنني حتى لو وافقت الشيخ السعد واعتبرت الآيات النازلة في المهاجرين والأنصار شاملة للطلقاء والأعراب والمرتدين فهي لن تحمي المرتد ولا من رجحت سيئاته على حسناته، وليس الوعد بالحسنى إلا لمن تحققت فيه شروط الصلاح، وانتفت عنه الردة والنفاق وغلبة الظلم والفساد. وإذا كانت الآية شاملة للطلقاء فهي شاملة للأعراب أيضاً فقد أسلم كثير منهم قبل الطلقاء[1] وهي شاملة لكل من رأى

---

(١) وإذا كان معظم الأعراب مذمومون بنص القرآن من حيث العموم فالطلقاء من باب الأولى وهذا العموم ليس معناه أنه ليس في الأعراب مؤمنون ولا صالحون وكذا الحال في الطلقاء، لكن الأعراب أفضل من الطلقاء وأقدم إسلاماً ومع ذلك لا يتحمس أصحابنا هؤلاء من غلاة السلفية، في الدفاع عن الأعراب مثل حماسهم في الدفاع عن الطلقاء لأن الأعراب لم يحكموا تسعين عاماً ولو حكموا لربما قرأنا الأحاديث في فضائل طليحة بن خويلد الأسدي وعيينة بن حصن الفزاري وربما لو حكم بنو حنيفة لقرأنا فضائل الصحابي الجليل مسيلمة بن حبيب الحنفي وصاحبه الرجال بن عنفوة، ولأدخلناهما في أصحاب النبي ﷺ وكذا لو حكم منافقو المدينة لقرأنا الأحاديث في الثناء على الصحابي الجليل عبدالله بن أبي وخطبته بين يدي النبي ﷺ وأن كل ما روي فيه من الذم كان من مطاعن الروافض قبحهم الله الذين ما فتئوا يطعنون على صحابة رسول الله وأن عبدالله بن أبي رضي الله تعالى عنه يكفيه فخراً أنه قد رأى النبي ﷺ ورؤية النبي ﷺ لا يعدلها شيء وتم دفنه في قميص النبي ﷺ وهذا لا يعدله شيء وملأ الغبار منخريه في أكثر من غزوة في سبيل الله مع النبي ﷺ وهذا لا يعدله شيء ولا يجتمع هذا الغبار مع نار جهنم أبداً... . الخ

النبي ﷺ في حجة الوداع والآلاف من هؤلاء ارتدوا أو منعوا الزكاة. كما هو معلوم.

فإن أخرجتم[1] المنافقين والمرتدين من شمولية الآيات والوعد بالحسنى بأدلة خاصة استطاع غيركم أن يخرج غيرهم كبعض الطلقاء بأدلة مماثلة والاحتجاجات نفسها.

وإن تكلفتم إدخال المرتدين والمنافقين في الوعد بالحسنى كان خلافكم مع غيرنا ومع التاريخ ومع أصول فهم الخطاب.

ونحن نسألكم: هل أخرجتم المرتدين من الصحابة من الوعد بالحسنى أم لا؟

ستقولون: نعم نحن أخرجناهم.

نقول لكم: ولماذا أخرجتموهم وقد أثنى الله عليهم مع علمه أنهم سيرتدون؟

فإن قلتم: لم يثن إلا على من ثبت إسلامه وصلحت سيرته.

نقول: وهذا قولنا الأول الذي نازعتمونا فيه ورميتمونا بكل طامة بسببه

القرآن الكريم يحتاج منا لمنهج فهم

إذن فالقرآن الكريم يحتاج لمنهج في الفهم غير هذا الفهم الذي يجر هذه المقولات الباطلة التي يضيع معها الإسلام كله، فلا يجوز أن نأخذ آية واحدة ونفهمها فهماً خاطئاً نضرب بهذا الفهم كل القرآن الكريم وقواطع الإسلام خصوصاً إذا كان استدلالنا خاطئاً وناتجاً عن قصور في فهم اللغة وفهم المنهج القرآني نفسه، وفهم دلالات الخطاب، والأصل أن من أطاع الله ورسوله فهو موعود بالجنة، ومن أساء وعصى فهو موعود بالنار، سواءً كان هذا المطيع أو هذا العاصي صحابياً أو تابعياً ممن رأى النبي ﷺ أو ممن لم يره، فالمسلم يستطيع أن يحكم على سيرة الشخص من هذا المنظار (من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى) فمن قتل النفس التي حرم

---

(١) الخطاب عام وليس للشيخ.

الله مثلاً فهو آثم ويشمله الوعيد حتى وإن كان صحابياً فكيف إذا كان مشكوكاً في إسلامه أصلاً ومتهماً من بعض أهل بدر بالنفاق أو الفسق والظلم على أقل تقدير.

ثم في الآيتين الكريمتين ـ لو نظر لهما شيخنا الفاضل نظرة متأنية ـ لوجد صفات ليست متحققة إلا في صفوة الصحابة مثل:

الشدة على الكفار.

التراحم بينهم.

الإكثار من الصلاة.

سيماهم في وجوههم.

الإنفاق.

القتال.

فهذه الصفات ونحوها من الإنفاق والصبر والهجرة والعبادة والإيثار... إلخ كانت صفات المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم وليست صفات الأعراب ولا الطلقاء ولا المترددين في إسلامهم الذين اضطر النبي ﷺ لتألفهم بالنوق والأغنام[1].

وإذا لم نفْصِل بين السابقين والتابعين ثم نقسم التابعين إلى تابعين بإحسان وتابعين بغير إحسان ومتوقف في حسن أتباعهم، إذا لم نفعل هذا فلن نعرف مواطن القدوة والتأسي ولن نعرف كيف سار هذا التاريخ وماذا حمل من خير وشر؛ وبالتالي لن نستطيع فهمه ولا قراءته وقراءة ما حمله لنا قراءة صحيحة.

فهذا الخلط هو المزعج لكل باحث عن الحقيقة، أما كون بعض من أسلم بعد الحديبية أو بعد فتح مكة قد حسن إسلامه وصلح حاله فهذا صحيح وليس موضع نزاع، لكن النزاع في التعميم الذي يفعله البعض ويجعل الرؤية لا يضر معها عمل فهذا نقص

---

(١) هذا أيضاً عام فليس كل من تألفه النبي ﷺ يعتبر من المشكوك في حسن سيرتهم فبعضهم قد حسن إسلامه وإن لم يشمله ثناء الآيات، وهذه المواطن لا يفهمها بعض الناس فيظن أننا نذم كل الطلقاء وكل المؤلفة قلوبهم وكل الأعراب... الخ. وهذا غير لازم من عبارات التعميم والإطلاق.

في العقل ويأباه الشرع الحنيف: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة:٧،٨] سواءً كان العامل صحابياً أو تابعياً هذا هو الأصل في المنهج القرآني وفي الإسلام.

إذن فقول الشيخ عن آية الحديد ص٤: (وهذه الآية شاملة لكل الصحابة لمن أنفق من قبل الفتح وقاتل ولمن أنفق من بعد الفتح وقاتل، كلهم وعدهم الله بالحسنى...).

أقول: لم يَعُد هذا القول صحيحاً على إطلاقه إذا علمنا ما تقدم من الأدلة المخصصة، وعلمنا أوهام الشيخ حفظه الله في أكثر من مسألة قادته إلى هذا التعميم. والوهم ليس عيباً فما منا إلا ويهم ويؤخذ من قوله ويترك، ولا أظن الشيخ يأنف من وصفه بالوهم أو الخطأ في بعض المسائل.

ثم الشيخ لا يجمع بين الآيات فالآية السابقة لا يفسرها بالآية اللاحقة التي أوردها في الصفحة نفسها التي تشترط (الإحسان) في الذين جاءوا بعد المهاجرين والأنصار.

والشيخ حفظه الله ومعه كثير من طلبة العلم المعاصرين كأنهم يرون أن (الإحسان) هو مجرد إظهار الإسلام فقط دون اجتناب للمحرمات وهذا يناقض الأساس الذي قام عليه الإسلام.

فنحن ـ شيخنا الفاضل ـ نقول: نعم من أتى بعد المهاجرين والأنصار من العام السادس الهجري إلى يوم القيامة وأحسن الإتباع فهو موعود بالجنة بشرط حسن الاتباع[1] وإنما خلافنا في من أساء الإتباع فقط، أما من أحسن فلا ننازع في دخوله

(١) وفي هذا المعنى قوله ﷺ: (طوبى لمن رآني وآمن بي وطوبى ثم طوبى لمن آمن بي ولم يرني) وفي حديث آخر (لا تمس النار مسلماً رآني ولا رأى من رأى من رآني) فهذا وأمثاله من الأحاديث فيها وعد بالجنة لكن هل نستطيع أن نقول إن كل المسلمين (من رأى ومن لم ير) موعودون بالجنة بمجرد الإيمان به نبياً أم أن هذا مشروط بصلاح السيرة؟

إذا كنتم تقولون: نعم كل من آمن بالنبي ﷺ من هذه الأمة فهو موعود بالجنة كما هو ظاهر الحديث وإن لم يحسن عمله فقد اطردتم في القول وقلتم بقول غلاة المرجئة. إن كانوا يقولون هذا القول. ويصبح خلافكم في المسألة مع غيرنا ويلزمكم ترك ذم المبتدعة وتبشيرهم بالجنة لأنهم من المسلمين الذين لم يرو النبي ﷺ.

وإن قلتم: لا، نحن لا نقول بأن كل من آمن بالنبي ﷺ مبشر بالجنة وموعود بها إلا بشرط حسن العمل من فعل الواجبات واجتناب المحرمات بحيث ترجح الحسنات على السيئات.

قلنا: هذا ما قلناه لكم في البداية ونازعتمونا فيه وأسأتم الظن بنا بسببه وأطلق البعض للسانه وتحريضاته العنان.

تحت وعد الله عز وجل، ولا يخلف الله وعده جعلنا الله وإياك وجميع المسلمين ممن قال الله فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[الحجر:٤٧].

وكذلك قول الشيخ ص٣: تعليقاً على قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾[الفتح:٢٩] الآية، قال: (وهذه الآية تشمل كل الصحابة رضي الله عنهم لأنهم كلهم مع الرسول ﷺ).

قلت:

أولاً: سبق القول بأنها نزلت قبل إسلام الطلقاء.

ثانياً: أريد أن أنبه هنا على تركيز الشيخ على (المعية) فالمعية معيتان: معية خاصة بالمؤمنين الصادقين وهم الممدوحون، ومعية عامة يدخل فيها المنافقون والذين في قلوبهم مرض والأعراب والطلقاء.

وإلا فليقل لي المعارض: ألم يكن عبدالله بن أبي مع النبي ﷺ في غزواته وصلواته؟

فإن قال: نعم لكنها معية عامة شكلية.

قلنا: فما حد المعية الخاصة عندك؟

إن قال: كل من رأى النبي ﷺ.

قلنا: عبدالله بن أبي قد رأى النبي ﷺ وكذا ذو الخويصرة والمختار.

فإن قال: رؤية مع حسن عمل.

قلنا: هذا لم يتوفر في بعض الطلقاء أيضاً.

فإن قال: لكن الطلقاء لم يشكوا في الإسلام.

وإن قلتم: الوعد لمن رأى فقط.

قلنا: النص ليس فيه هذا التفريق (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض)؟

ملحوظة: كل ما فيه خطاب (قلتم، أنتم...) فالمقصود به غلاة التيار السلفي ولا أقصد الشيخ نفسه فقد يدخل ضمن الخطاب وقد لا يدخل فهو أعرف بنفسه عندما أنقل القول هل هو ممن يقول به أم لا.

قلنا: ذو الخويصرة أو الذي اعترض على قسمة النبي لم يشك في الإسلام، فلماذا تذمونه؟ هذا أمر.

الأمر الآخر: هل سوء السيرة في الإسلام ينحصر في الشك في الإسلام؟ نريد جواباً.

فإن قال: نعم، سوء السيرة ينحصر في هذا، ردَّت عليه النصوص الشرعية.

وإن قال: لا، بل حسن السيرة عندنا لها معنى زائد على إعلان الإسلام من حسن العمل واجتناب كبائر الذنوب وعدم الإصرار عليها.

قلنا: هذا ما قلناه لكم أولاً، فكان خلافنا لفظياً أو مبنياً على سوء ظن وعلى شك كل طرف في أدلة الطرف الآخر، وأحياناً في شخصه.

ثم نزيد على ما سبق ذكره بأن نقول الجواب على هذا من وجهين:

الوجه الأول: إثبات أن بعض الطلقاء قد اتهموا بالنفاق كالحكم بن أبي العاص، وبعضهم قد أثر عنه أقوال وأفعال تدل على شك في الإسلام كأبي سفيان، وبعضهم قد أتى بعلامات النفاق كبغض الأنصار وبغض علي بن أبي طالب، والخيانة والكذب وإخلاف الوعد ونقض الشروط والفجور في الخصومة... الخ. فكيف أدخلتم هؤلاء في المعية الخاصة الشرعية وأخرجتم المنافقين والأعراب...؟

ثم هذه الآية نزلت قبل إسلام الطلقاء وكانوا داخلين في الكفار الذين مدح الله المؤمنين بأنهم أشداء عليهم (أشداء على الكفار) فكيف عكستم المسألة؟

فالشدة الممدوحة في الآية الكريمة هي الشدة ضد أبي سفيان ومعاوية والوليد والحكم وغيرهم من الطلقاء فكيف تجعلون الآية في مدحهم؟

فإن قلتم: العبرة بعموم اللفظ لا خصوص السبب؟

قلنا: فلماذا تجعلون الآية خاصة بالصحابة؟ ولماذا لا يدخل كل المسلمين في الآية الكريمة؟ فكل مسلم شديد على الكفار صادق الإيمان يدخل في عموم الآية بناء على قاعدتكم السابقة.

فإن قلتم: لكنها نزلت في عهد النبي ﷺ ولا يجوز إنزالها في التابعين.

قلنا: ونزلت قبل إسلام الطلقاء فلا يجوز جعلها فيهم فعدتم إلى القول الذي قلناه لكم أول مرة. وربما لولا حظوظ النفس لاعترفتم بهذا لكننا اعتدنا ألا نعترف للطرف الآخر بالحق الذي يأتي به بدعوى أننا نخشى أن يتبعه طلبة العلم.

على أية حال: إن خصصتموها بمن نزلت عليهم فلم يكن منهم الطلقاء.

وإن عممتموها في المسلمين عند نزولها وبعد نزولها لم يكن للصحابة خصوصية وعمت كل المسلمين الصادقين.

وفي الحالتين لا يدخل المنافقون ولا ظلمة الطلقاء ولا ظلمة المسلمين وفاسقوهم فيها، سواءً جعلناها على المعنى الأول أو الثاني.

الشيخ ومعنى حديث (لا تسبوا أصحابي)

أورد الشيخ حديث أبي سعيد الخدري فيما جرى بين خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهما وقول النبي ﷺ: ((لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه)).

وذكر أن الحديث شامل لكل الصحابة وذكر تبويب ابن حبان بأن (الصحابة ثقات عدول) بناء على هذا الحديث، وأجاب على توجيه الخطاب لخالد بأن هذا لا يفيد خروجه إلا من الصحبة الخاصة ثم نقل الإجماع على صحبته.

أقول: أولاً: ما ننفيه عن الطلقاء هي الصحبة الخاصة لا العامة ولم يسلموا إلا بعد إسلام خالد بن الوليد رضي الله عنه وطبقته.

ثانياً: قول النبي ﷺ: ((لا تسبوا أحداً من أصحابي)) كان المخاطب به خالد بن الوليد وفيه إخراج لخالد من الصحبة الخاصة (الشرعية[1]) وقد أقر الشيخ بخروج

(١) الخروج من الصحبة الشرعية (الخاصة) لا يعني الذم لمن خرج منها فمن أحسن العمل فهو موعود بالجنة =

خالد من الصحبة الخاصة فانتهى الكلام.

وقد روي الحديث بألفاظ كثيرة لا تنقض الاستدلال الأهم وهو أن النبي ﷺ خاطب خالد بن الوليد سواءً قال له: ((لا تسب أحداً من أصحابي)) أو ((دع عني أصحابي يا خالد)) أو خاطبه بالجمع: ((لا تسبوا أصحابي)) أو نحو ذلك، فمفهوم الخطاب يقول: (إنك لست من أصحابي يا خالد) وقد أقر الشيخ وفقه الله بأن خالد بن الوليد ليس من أصحاب الصحبة الخاصة وهذا هو المقصود، فأنا لا أنفي عن خالد ولا عن الطلقاء ولا الأعراب الصحبة العامة وإنما أنفي عنهم الصحبة الخاصة أو الشرعية التي أثنى عليها الله عز وجل في كتابه[1].

ثم لم يتنبه الشيخ وفقه الله لتمام الحديث وهو: (فلو أنفق أحدكم مثل جبل أحد ذهباً فلن يبلغ مد أحدهم ولا نصيفه) وأنا أسأل الشيخ سؤالاً وأقول:

الضمير في قوله: (أحدكم) عائد على من؟

لا ريب عند المتأمل أنه يعود على خالد بن الوليد ونحوه من أصحاب الصحبة العامة، ولو كان المتخاصم مع عبد الرحمن بن عوف أمثال الزبير وعمار لما قال النبي ﷺ هذا.

فإذا كان هذا حال من أحسن الاتباع كخالد مع من أحسن الصحبة كابن عوف، فكيف بحال من لم يحسن الاتباع مع من كان في الذروة في حسن الصحبة كما هي حالة معاوية والوليد ونحوهما مع الإمام علي بن أبي طالب؟ هذا أمر.

أيضاً نقول لشيخنا: الخطاب السابق: (لو أنفق أحدكم...) ألم يخاطب به النبي ﷺ خالد بن الوليد وقد أسلم قبل الطلقاء؟

ستقول: بلى.

وإن لم يكن صحابياً صحبة شرعية، وهذا يطرد في كل من أحسن العمل إلى قيام الساعة فأرجو أن يفهم الأخوة هذا جيداً وفهمه سهل جداً لا يحتاج لإعمال العقول ولا استحضار الأدلة ولا تأليف الكتب

(١) ستأتي الإجابة على حديث (هل أنتم تاركوا لي صاحبي).

أقول: ألا نُخَاطب به نحن أيضاً كما خوطب به خالد؟

ستقول: بلى.

أقول: انتهى المقصود فنحن وخالد والطلقاء في مرتبة واحدة من هذه الحيثية. وأكرر من هذه الحيثية ـ بمعنى أن خالد بن الوليد وطبقته والطلقاء والعتقاء والتابعين وأتباعهم إلى يومنا هذا لو أنفق الواحد منهم مثل جبل أحد ذهباً فلن يبلغ مد أحد الصحابة ـ الصحبة الشرعية الخاصة ـ ولا نصيفه.

فهذا هو لب المعنى الذي قام عليه بحثي كله وإن لم نتفق في الألفاظ؛ وهو: أننا ومن أسلم من بعد الرضوان (تابعون) من حيث التسمية الشرعية أما التسمية العامة فنعم هم يدخلون في مسمى الصحبة من الناحية اللغوية ـ وبعضهم قد يدخل في الصحبة العرفية ـ أما الاسم الشرعي فالأدلة تقصر الاسم (اسم الصحبة) الشرعية على المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم.

شبهة مشهورة

أما الشبهة المشهورة التي يقيس بها البعض ويقول:

إذا كان هذا هو الفرق بين خالد بن الوليد و عبد الرحمن بن عوف فكيف ما بيننا وبين من رأى النبي ﷺ وصحبه؟

أقول: يجب التفريق في أصحاب الصحبة العامة بين رجال أحسنوا هذه الصحبة مثل حكيم بن حزام وسهيل بن عمرو وحجر بن عدي وعكرمة بن أبي جهل، وأمثالهم وبين أناس أساءوا الصحبة العامة كالوليد بن عقبة وبسر بن أبي أرطأة والحكم بن أبي العاص ومعاوية بن أبي سفيان ووالده أبي سفيان وطليحة بن خويلد وعيينة بن حصن وأبي الغادية وأبي الأعور السلمي ومسرف بن عقبة والمختار بن أبي عبيد[1] وأمثالهم.

فالطبقة الأولى يجوز أن نقول إن الفرق بيننا وبينهم كبير مع أنه لا دليل شرعي على

---

(١) مع أن أدلة براءة المختار بن أبي عبيد أقوى من أدلة براءة كثير ممن يدافع عنهم غلاة السلفية.

ذلك والأدلة في ذلك ضعيفة.

أما الطبقة الثانية، ممن أساء الصحبة سواءً هدمها بردة، أو لوثها بمظالم أو كبائر ذنوب مصراً عليها، فنحن إن شاء الله أفضل منهم بكثير، وأقصد بـ (نحن) من قام بالواجبات واجتنب المحرمات.

فالرجل العادي العامي القائم بهذا القدر من الإسلام (الجُمَلي) يكون أفضل من الحكم بن أبي العاص. مثلاً. الذي كان يستهزئ بالنبيﷺ حتى لعنه ونفاه وطرده من المدينة، وأفضل من الوليد بن عقبة الذي عاش حياته في شرب الخمر ومنادمة النصارى مع نزول القرآن الكريم بفسقه وكذبه، وأفضل من مسرف بن عقبة الذي استباح المدينة وترك لجيش أهل الشام أن يعبث في مدينة النبيﷺ كما يريد لمدة ثلاثة أيام... وهكذا.

فهذا أيضاً من لب الموضوع فأنا لا أنظر إلى جميع من أسلم بعد الحديبية بمنظار واحد، فكل شخص منهم ينظر لأعماله ويحكم عليه من خلالها بالإسلام نفسه، وبالنصوص الشرعية نفسها[1].

بل حتى المهاجرين والأنصار الفرد منهم محكوم بالإسلام لكن الثناء عليهم في القرآن واضح، إضافة لأمر مِحوري وهو أن الإسلام قام عليهم إضافة إلى أن سوء السيرة لم يظهر في جماعات منهم، اللهم إلا ما ورد من ذم أفراد قلائل وهؤلاء الأفراد إن ظهر منهم نفاق أو اضطراب فيجب إخراجهم من الهجرة الشرعية والنصرة الشرعية أيضاً.

بمعنى أن أفراداً من الأنصار مثلا لم يكونوا أنصاراً بالمعنى الحق وإنما دخلوا في المسمى تغليباً وقد ذكرهم أهل المغازي واتهموهم، وذكرهم أهل التفاسير واتهموهم؛ بل تحدث عنهم القرآن الكريم ونقل أقوالهم الدالة على إساءتهم للصحبة، وخصوصاً عند الأزمات (راجع تفسير الآيات التي نزلت في شأن يوم أحد ويوم الخندق من سورتي آل عمران والأحزاب) وليس كل هؤلاء من المنافقين الخلص كما يظن البعض، وليس كل

(١) والنصوص العامة في مدح المسلم تعارض بنصوص عامة في ذم الظلم والفسق وسوء السيرة.

هؤلاء من الشاكين في الإسلام؛ فقد كان فيهم المضطرب في سيرته رغم إسلامه المبكر كمعتب بن قشير مثلاً وفيهم المتخاذل والمقاتل للدنيا ونحو هذا وقد سردنا أسماء المتهمين في الكتاب الأصلي[1] وبعض هؤلاء قد يكون بريئاً ويحتاج بعضهم لبحث مفرد.

الشيخ وتبويبات ابن حبان[2]

أما ما نقله الشيخ من تبويب ابن حبان عند الحديث السابق بقوله (ذكر الخبر الدال على أن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم ثقات عدول).

فالجواب:

أولاً: هذا صحيح في حق أصحاب الصحبة الشرعية ومن تبعهم بإحسان إنما نشك في أخبار من لم يتبع بإحسان كالوليد بن عقبة وأمثاله.

ثانياً: ابن حبان إن كان يقصد أن عبدالرحمن بن عوف وخالد بن الوليد ثقتان عدلان فلا ينازع في ذلك أحد. إلا بعض الشيعة والخوارج - وإن كان يقصد أن كل من رأى النبي ﷺ فهو عدل رضي، فقد سبق الجواب الذي ينقض هذا التعميم.

ثالثاً: ابن حبان مجتهد ولا تلزمنا تبويباته وله تبويبات أشعرية لا يأخذ بها شيخنا[3] ولنتركها جانباً ونبحث عن تبويباته التي في موضوعنا:

فقد بوب ابن حبان أبواباً أتت في ذم بعض من يدافع عنهم الشيخ عبدالله السعد كمعاوية وغيره من الطلقاء ومن ذلك:

١- في صحيح ابن حبان (١٤/٧٠) باب بعنوان (ذكر البيان بأن كل نبي من الأنبياء كانت له بطانتان معلومتان).

---

(١) كتاب الصحبة والصحابة (ص١٨٠).

(٢) هذه الفقرة توسعت فيها قليلاً لأنها جديدة أما الآيات والأحاديث فقد سبقت بتفصيل أكبر في العمل الأصلي (الصحبة والصحابة) فلا داعي للتكرار.

(٣) ينظر إليها الشيخ وفقه الله على سبيل المثال في صحيح ابن حبان (٥٠١/١ وما بعدها) (٦٨/٢، ٦٩، ٧٥، ٥٠٤، ٥٠٥) (٥٢/٣، ٩٤، ٩٥، ٢٠٠، ٢٠١) (١٤/ ٢٣، ٥٨).

وذكر تحت هذا الباب الحديث الصحيح الإسناد (ما من نبي إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر وبطانة لا تألوه خبالاً فمن وُقِي شرها فقد وقي).

أقول: إذا كانت البطانة الصالحة هي أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعماراً وسعد بن معاذ وأمثالهم من أهل بدر والرضوان فمن تكون البطانة السيئة التي لا تألوه خبالاً؟ وتتجسس عليه؟ وتهم باغتياله من وقت لآخر؟ وتسرق الغنائم؟ وتكذب عليه وتفعل وتفعل؟ من يا ترى؟ غير من ظهر سوء عمله للناس، كعبدالله بن أبي، والوليد بن عقبة والحكم بن العاص... إلخ.

وقد جاء معناه في حديث آخر (١٤/٧٣) عن ابن مسعود ولفظه (ما كان من نبي إلا كان له حواريون يهدون بهديه ويستنون بسنته ثم يكون من بعدهم أقوام يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما ينكرون... الحديث).

أقول: نحن نجزم أن أكثر الطلقاء والأعراب[1] ليسوا من الحواريين المذكورين، ولو كانوا منهم لما بقي معنى للبطانة الثانية التي منها (أمراء السوء) الذين حذر منهم النبيﷺ وأخبر أن (فساد الأمة على أيديهم) وأن بهم يبدأ (الملك العضوض) وأنهم (أول من يغير السنة) وأنهم وأنهم... لكن من يسمع؟

كما أننا نقول في الوقت نفسه أن أكثر المهاجرين والأنصار على الأقل هم من البطانة الحسنة؛ والفرق بين الأكثرية الأولى والأكثرية الثانية هو نفسه الفرق بين الصحبة الشرعية والصحبة العامة.

٢- كما بوّب ابن حبان في صحيحه (١٦/٢١٤) باباً في فضل من لم ير النبيﷺ ممن آمن به فقال: (ذكر البيان بأن من قد آمن بالمصطفى ولم يره قد يكون أشد حباً له من أقوام رأوه وصحبوه).

قلت: بعض الغلاة في الصحابة لا يؤمن بهذا وقد يتفق معهم شيخنا في الرأي.

---

(١) أيضاً هذا لا يمنع من وجود بعض الطلقاء أو الأعراب يكونون من البطانة الصالحة، مع صدقهم وحسن عملهم ومشورتهم، لكن أغلب الطلقاء والأعراب لم يكونوا من البطانة الصالحة، يعرف هذا من قرأ التاريخ فقط ولا يعرفه غيره.

ثم أورد ابن حبان أبواباً في هذا الموضوع وأحاديث وبين في أحدها أن الخطاب لا يتناول الكل وإنما البعض.

قلت: وهذا ما لا يفهمه أصحابنا لضعفهم في اللغة فإذا وجدوا حديثاً فيه ثناء الله عز وجل على المؤمنين والمجاهدين في عهد النبي ﷺ عمموه على جميع الأفراد من غير مراعاة للنصوص الأخرى ولا الاستثناءات والتقييدات، ولا يؤمنون بأن لكل قاعدة شواذ على أقل تقدير، كل هذا لا يتلفتون إليه بفعل الخصومات التي ورثوها في كتب العقائد ونحوها.

إلزام في منطوق الحديث

ثم الباب الذي ذكره الشيخ وفقه الله قد ذكر ابن حبان باباً بعده في صحيحه (٢٣٩/١٦) بعنوان: (ذكر الإخبار عن وصية المصطفى ﷺ الخير بالصحابة والتابعين من بعده، وذكر حديث «استوصوا بأصحابي خيراً ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم». وسنده صحيح.

فإذا كان النبي ﷺ قد أوصى بالصحابة والتابعين وتابعيهم فهل معنى هذا يا ترى ألا نذم الحجاج ولا المختار لأنهما تابعيان؟ . بل المختار صحابي على شرطنا في الرؤية ومن نفى صحبته لاينفي كونه تابعياً - وكذا سائر الضعفاء والكذابين والظلمة في تلك القرون هم من الذين يلون الصحابة زمنياً وعلى هذا قد يدخلهم بعض الغلاة في الموصى بهم

هل يعني الوصية بالصحابة و التابعين وأتباعهم أن نرفع هذا الحديث في وجه كل باحث ونقول له: لا تتحدث عن الناس في القرون الثلاثة الأولى فقد أوصى بهم النبي ﷺ وهو يعرف أن فيهم ظلمة وكذبة... فلا تخالف وصيته؟

وعلى هذا نطالب الشيخ ألا يضعف أحداً من رواة القرون الثلاثة الأولى لأن النبي ﷺ - على منطقهم العجيب - قد أثنى عليهم وهو يعرف أنهم سيكذبون؟

وأثنى على المختار والحجاج وهو يعلم أن الأول سيكذب والثاني سيظلم.

فهم من رجال القرن الأول الذين أثنى عليهم النبي ﷺ؟ فكيف نذمهم ونخالف وصية النبي ﷺ؟... وهكذا، نستطيع بمثل هذه العجائب من الاحتجاجات أن نبدّع ونذم الباحثين المعاصرين وأهل الحديث والفقهاء من المتقديمن لزعمنا أنهم خالفوا وصية النبي (ص) في القرون الثلاثة الأولى، وإذا كان الشيخ يعرف بطلان قول من يقول هذا.

فنقول له: المسألة في الصحابة قريبة من هذا المعنى جداً إن لم تكن نفسها فعندما يوصي النبي ﷺ بالصحابة والتابعين فليس معنى هذا الوصية برعاية من يشذ من الظلمة والفاسدين من هؤلاء وهؤلاء، ومن فرق بين الصحابة والتابعين في الوصية ـ مع مجيئهما في حديث واحد ـ لم يكن معه دليل إلا المبالغة في التحكم، لأن ذكر الصحابة والتابعين جاءا في حديث واحد بصيغة واحدة في هؤلاء وهؤلاء.

وكل من رزقه الله فهماً للإسلام نفسه عرف أن الوصية لا تتناول من ظلم وبغى في الأرض وسبى النساء المسلمات وذبح الأطفال كبسر بن أبي أرطأة ومسرف بن عقبة وحرقوص بن زهير ولا نحوهم ممن وصف بالصحبة ولا تتناول الوصية الحجاج الظالم من التابعين ولا المختار[1] وإنما يعني معرفة حق الصالحين منهم وهم ـ أي الصالحون ـ ممن هم في القرون الأولى أكثر نسبةً في القرون اللاحقة وأصدق وأفهم للإسلام، فكأن الحديث يخبر عن ضياع الحقيقة مع الزمن وبضياعها تضيع أشياء كثيرة حتى يصبح المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، ويصدق الكذوب ويكذب الصادق، ويخون الأمين ويؤتمن الخائن... كما ثبت هذا في أحاديث أخرى.

---

(١) وقفت أخيراً على رسالة في تبرئة المختار مما أتهم به من إدعاء الوحي ونحو ذلك: ويرى صاحب الرسالة أنه لم يصح إسناد في ذمه وأن ذمه جاء من خصومه الذين ساءهم أخذه بثأر أهل البيت من النواصب وأن زوجاته التابعيات كنّ على تبرئته وهن أعلم الناس به لا سيما وأن إحداهن ابنة لسعيد بن زيد والأخرى ابنة للنعمان بن بشير حتى أن إحداهنّ قتلت لأنها شهدت له بأنه كان صواماً قواما وأصرت على ذلك حتى قتلها المصعب بن الزبير، وأن ابن الحنفية وابن عمر وابن عباس كان رأيهم فيه حسناً وكانوا يقبلون عطاياه، وأن معظم اتهاماته جاءت من المجالد بن سعيد وهو ضعيف جداً، أموي الهوى، وزاد صاحب الرسالة أن المختار صحابي على شرط أهل الحديث وعلى هذا فأنا الآن متوقف في أمره إلى أن أبحث أحواله، لكني أعترف بأن الأسانيد في اتهام الوليد والحكم ومعاوية أقوى من الأسانيد في اتهام المختار، والذي يتهم المختار ويبريء الوليد وأبا الغادية والحكم والوليد ونحوهم سيتناقض منهجه ويضطرب حتماً.

١- ومن تبويبات ابن حبان في صحيحه (١/٥٠٩) باب (ما يجب على المرء من القول بالحق وإن كرهه الناس) وذكر في ذلك حديث أبي سعيد ومناسبته يعرفها الشيخ السعد أنها في معاوية (راجع ألفاظ الحديث في غير ابن حبان وماذا قال أبو سعيد؟).

٢- وبوب ابن حبان (١/٥١٠) باب (رضا الله جلَّ وعلا عن من التمس رضاه بسخط الناس) وذكر حديث عائشة الذي كتبته لمعاوية تعرض به بأنه يلتمس رضا الناس بسخط الله (راجع ألفاظ الحديث) وبوَّب باباً آخر بهذا المعنى (١/٥١١).

٣- وبوب في صحيحه (١/٥١١) (باب الزجر عن السكوت عن الحق إذا رأى المنكر أو عرفه ما لم يلق بنفسه إلى التهلكة) وذكر حديث أبو سعيد وقوله (فما زال البلاء بنا حتى قصرنا...) ويشهد له ما سبق بأنه قاله في زمن معاوية.

٤- وبوب ابن حبان أيضاً باب (البيان أن المرء يرد في القيامة الحوض على المصطفى بقوله الحق عند الأئمة في الدنيا) وذكر تحته حديث (يكون عليكم بعدي أمراء فمن دخل عليهم وصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس بوارد عليَّ الحوض... الحديث) وهؤلاء الأمراء - أمراء السوء - كان يحذر منهم عبادة بن الصامت أيضاً وهو تحت إمرة معاوية، بل كان عبادة يحلف - وهو البدري الصادق - أن معاوية منهم[١] وعبادة بن الصامت رضي الله عنه هو صاحب حديث البيعة الذي فيه: (وأن نقول الحق أينما كنا...) حدَّث به بمناسبة وشاية معاوية به إلى عثمان رضي الله عنه عندما ضيق عليه بالشام وبقر روايا الخمر التي كانت تباع لمعاوية[٢]

---

(١) وهذا لا يعني تكفيراً لكن يعني غلبة الظلم على معاوية ولذلك كان كثير الخصومة مع البدريين والصالحين في الشام بينما لم يؤثر عنه خصومة مع الطلقاء ولا مع أعاريب لخم وكلب وذكوان - راجع حديث عبادة في مسند الشاشي وتاريخ ابن عساكر وغيرهما.

(٢) ثبت ذلك عند الشاشي في مسند عبادة وعند الحاكم وهو عند ابن عساكر أيضا في ترجمة عبادة بن الصامت وذكره الذهبي في ترجمة عبادة في سير أعلام النبلاء وهو في مسند أحمد أيضا مختصراً وأصل الحديث في الصحيحين مختصراً أيضاً.

٥- وبوب ابن حبان في صحيحه (١/٥١٤) باباً ذكر فيه حديث علقمة بن وقاص الليثي الذي ينهى بعض الناس عن الدخول عند هؤلاء الأمراء[١] وعلقمة له رؤية؟ فيا ترى من يكونون هؤلاء الأمراء الذين يحذر علقمة من الدخول عليهم إلا معاوية أو ولاته على المدينة أو ولاة ملوك بني أمية الذين يظن الشيخ أن الله أعز بهم الدين

٦- وبوب ابن حبان(١/٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠) أبواباً في التحذير ممن يصدق الأمراء بكذبهم ويعينهم على ظلمهم، ومعظم رواة هذه الأحاديث إنما يقصدون أمراء السوء الذين أدركوهم، وكلهم أمويون لأن بني العباس لم يظهروا إلا بعد موت كل الصحابة بالمعنى الشرعي أو العام.

٧- وبوب ابن حبان (١٦/٢٩٢) باب (ذكر الأخبار على أن الفساد إذا عم الشام يعم ذلك في سائر المدن) وذكر حديث: (إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم) وكأن الفساد يبدأ من الشام ثم ينتشر كالمرض المعدي ولقد لحظ هذا المرض مبكراً كبار الصحابة الذين كانوا في الشام، فنفاهم معاوية من الشام وزعم معاوية أن هؤلاء هم الذين (أفسدوا الشام وأهله) وكان أبو الدرداء أيام إمارة معاوية يذكر أنه لا يعرف في الناس ـ يعني في الشام ـ شيئاً كان على عهد النبي ﷺ إلا النداء للصلاة وفي لفظ (إلا أنهم يصلون جميعاً) وهذا إخبار من أبي الدرداء بسرعة تغير الشام عن الولايات الإسلامية وانتشار المنكرات والمفاسد حتى أنه لم يستثن إلا صلاة الناس جميعاً

ولهذا السبب وغيره نعرف لماذا عزل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه معاوية، فقد سبق هذا العزل صرخات من أبي ذر وعبادة وأبي الدرداء ونحوهم من السابقين إلى الإسلام، أما قبائل حمير ـ ومنها قبائلنا القضاعية ـ وكلب وجذام وذكوان وثقيف فكانت على الولاء المطلق.

---

(١) ويذكر له حديث (إن أحدكم يتكلم بالكلمة يهوي بها في جهنم) الذي يردده الوعاظ كل جمعة لإرهاب العوام بينما في الواقع أنها تحذير للعلماء من أن يزينوا للحاكم شيئاً أو يقروا له بمظالم بكلمة عابرة لا يظنون أنها تبلغ ما بلغت لكنها تهوي بذلك العالم في جهنم، لأنه يكون فيها تسويغ لظلم الناس من قتل أو سجن أو منع رزق... الخ.

فالإصلاح وإنكار المنكر عند معاوية هو إفساد في الأرض وقد قلده في هذا المعنى من قلده من الحكام بعده. وكانوا يتهمون الآمرين بالمعروف بالإفساد في الأرض وقد سبق فرعون الجميع لهذا المعنى بقوله عن موسى عليه السلام: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾[غافر:٢٦] فالظلمة من الحكام عبر التاريخ الإسلامي يواجهون المصلحين بهذه التهمة ويساعدهم على ذلك مغفلو الصالحين أو علماء السوء[١].

نرجع للحديث السابق، وكأن معنى الحديث: (فلا خير فيكم إن لم تنكروا ذلك الفساد) مثلما نقول للأب: إذا فسد أبناؤك فلا خير فيك، ليس معناه أنه أفسد منهم.

٨- وقد بوب ابن حبان (٢٦٣/١٦) (ذكر بغض الله جل وعلا من أبغض أنصار رسول الله ﷺ).

٩- وبوب أيضاً (٢٦٣/١٦) باب (نفي الإيمان عن مبغض الأنصار) وأورد أحاديث عظيمة مثل (من أحب الأنصار أحبه الله يوم يلقاه، ومن أبغض الأنصار أبغضه الله يوم يلقاه) وحديث (لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر).

وابن حبان هو الراوي للحديث في فضل عبد قيس: (أسلم الناس كرهاً وأسلموا طائعين) والناس هنا لا يدخل فيهم المهاجرون ولا الأنصار قطعاً، ولكن الناس يدخل فيهم (الناس) المقصودون في حديث: (أنا وأصحابي حيز والناس حيز).

والحديث لا يستفاد منه أن الطلقاء والعتقاء لم يسلموا كما خشي الشيخ على البعض أن يفهم هذا الفهم، وإنما يستفاد من الحديث تفسير الحديث الآخر: (أنا وأصحابي حيز والناس حيز) فأصحابي فسرت بـ (المهاجرين والأنصار) والناس فسروا بـ (الطلقاء والعتقاء) ونحوهم، فهؤلاء هم الناس والناس فيهم وفيهم

ومن ذلك حديث: (أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص) ـ وهو ضعيف ـ فقد فسر

---

(١) وهذا لا يعني أن لا يوجد حكام عادلون صادقون تكون اتهاماتهم صحيحة لبعض الزنادقة والمتنبئين ونحوهم، لكن المشكلة عندما يتهم البريء بتهمة الزندقة ثم يقتل ظلماً ويتم هذا بمباركة من علماء السوء.

بعض مصححي الحديث كلمة (الناس) بأنهم أهل مكة الذين أسلموا معه بعد ظهور الإسلام وانتصاره.

ولا مانع أن يكون المعنى أن من حسن إسلامه من الطلقاء والعتقاء يكونون أولياء بعضهم لبعض في الجنة كما سيأتي.

فأكرر أن كلامي ليس على من حسنت سيرته وإنما على من أساءها، فسوء السيرة والتجبر في الأرض وتغيير سنن النبي ﷺ تدل على أن من لم يفعل ذلك لم يحسن إسلامه، وقد يكون مظهراً للإسلام مبطناً للكفر مثل بعض الذين كان الصحابة يختلفون فيهم بين مبرئ لهم ومتهم، مثلما اختلف الناس بعد ذلك في بعض من وصف بالصحبة كأبي سفيان وابنه معاوية والحكم وبسر والوليد ومسرف بن عقبة وأبي الغادية وغيرهم من طلقاء أو غيرهم.

١٠- وبوب ابن حبان في المجلد العاشر أبواباً كثيرة (في الترهيب من شق العصا ومفارقة الجماعة).

ومن ذلك (١٠/٤٣٩) باب: (ذكر إثبات موت الجاهلية بالمفارق جماعة المسلمين) وباب (إثبات موت الجاهلية على كل من قتل تحت راية عمية) وغير ذلك من أحاديث الترهيب التي يخشى منها على أهل البغي أكثر مما يرجى لهم من أحاديث أفضلية القرن الأول، لأن الخشية والرجاء يتناسب عكسياً مع الكثرة والقلة، فتزداد الخشية والرجاء كلما قلَّ العدد.

وكذا الرجاء لغزاة البحر ـ الذين ذكروا فيهم معاوية وسيأتي الكلام على الحديث ـ يعارضه الوعيد الشديد في الأحاديث السابقة، وكذا الأحاديث في الترهيب من إخافة أهل المدينة، والجميع يعرف ماذا عمل ولاة معاوية وابنه يزيد (حملة بسر في عهد معاوية وحملة مسرف بن عقبة في عهد يزيد) علماً بأن بسراً ومسرفاً على ظلمهما وفحشهما (صحابيان جليلان) عند غلاة السلفية المعاصرة[١].

---

(١) مع أنهما مذمومان عند السلف المتقدم مما يؤكد أن السلفية تتطور مع الزمن كالشيعة تماماً فما يعد غلواً بالأمس في الصحابة أصبح اليوم من ضرورات المذهب ونحن ممن ينقد هذه الأخطاء نحاول المحافظة على الصفاء السلفي المتقدم من فصل الصالحين عن الظلمة والغلاة يحاولون خلط الفأرة بالسمن.

١١- وبوب ابن حبان (١٥/١٠٨) باب: (ذكر الإخبار عن وصف أقوام يكون فساد الأمة على أيديهم) ويستطيع شيخنا الفاضل أن يتذكر قول أبي هريرة في صحيح البخاري: (هم بنو فلان وبنو فلان) والروايات التي فسرتهم بأنهم: (بنو حرب وبنو مروان) فهؤلاء هم من يطالبنا الشيخ سامحه الله بالدفاع عنهم والاعتذار لهم والقول بفضلهم... الخ.

١٢- أضف لتبويبات ابن حبان في تحريم الخمر والربا والقتل وسب المسلم والظلم، وغير ذلك من المظالم والمحرمات التي ارتكبها بعض الطلقاء وأصروا عليها ولم يؤثر عنهم ندماً[١] ونحن مع هذا إنما نعرض الأمور ساكتين عن المزيد الكلام إلا من وصفها بما وصفها به الشرع، وننتظر من أهل العلم والإنصاف أن يتأملوها ولا تأخذهم العزة بالإثم في ردها بالباطل، وإن فعلوا فليس رد الحق بغريب على كثير من الناس.

والواجب على الجميع ألا يقيسوا الرجال بالهوى والذوق وما ألفه الآباء والأجداد وإنما بالنصوص الشرعية، فمن مدحته النصوص الشرعية أو مدحت أفعاله مدحناه، ومن ذمته أو ذمت أفعاله ذممناه، فهذا أبلغ في التحاكم إلى الإسلام وتفعيله في تقييم الأفراد والجماعات والدول بعيداً عن التحاكم للنظرة الحزبية والمذهبية.

إذن فتبويبات الحافظ ابن حبان أو غيره ليست ملزمة ولا مقدمة على النصوص الشرعية والبراهين العقلية وليس منا إلا يأخذ بعضها ويدع البعض الآخر لحجة يراها أقوى من التبويب.

الكلام في فهم حديث «هل أنتم تاركوا لي صاحبي»

أما استدلال الشيخ وفقه الله بحديث: «هل أنتم تاركو لي صاحبي» فصحيح أن هذا

---

(١) بل كان مسرفهم (مسرف بن عقبة) يرفع يديه حمداً لله أنه سفك دماء بقية المهاجرين والأنصار وانتهك الأعراض وفعل كل قبيح فمات مسرف. عامله الله بما يستحق. وهو يتفاخر ويوصي نائبه الحصين بن نمير بالسير على نهجه

فيه توبيخ أو لنقل عتاب شديد لعمر بن الخطاب لإغضابه أبا بكر رضي الله عنهما؛ لكن ليس فيه نفي لصحبة عمر وقد ذكرنا الجمع بين هذا الحديث وحديث خالد بن الوليد في مذكرة الصحبة ونلخص ما ذكرناه في ثلاثة أمور:

الأول: ثبوت صحبة عمر بأدلة أخرى قطعية غير ظنية؛ مما يدل على أن المراد هنا مزيداً من الخصوصية فقط.

الثاني: عدم تضمن الحديث زيادة يُخاطب بها الجميع كما في الحديث الأول حديث أبي سعيد، والزيادة التي يخاطب بها الجميع في حديث أبي سعيد هي: (فلو أنفق أحدكم...) التي يخاطب بها جميع الناس سوى أصحاب الصحبة الخاصة أو الشرعية.

الثالث: الصحبة الشرعية نفسها فيها صحابة أخص من صحابة فصحبة أبي بكر وعلي وزيد بن حارثة وبقية العشرة الذين تقدم إسلامهم لا ريب أنها أخص من صحبة حمزة وطليب بن عمرو فضلاً عن طبقة عمر بن الخطاب الذي لم يسلم إلا في العام السادس من البعثة. فتأخره في الإسلام ستة أعوام يسوغ عتابه بما عاتبه به النبي ﷺ خاصة إذا تخاصم مع رجل من أوائل المسلمين كأبي بكر وكان الخطأ منه أيضاً، رضي الله عن الجميع.

والدليل على ذلك أنه لو كان المتخاصم مع أبي بكر هو علي بن أبي طالب مثلا فهل سيقول النبي ﷺ له: (إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت وقال أبوبكر: صدقت وواساني بنفسه وماله... إلخ؟) كلا، لن يقول ذلك لتقدم إسلام علي؛ إذن فلو كان المتخاصم مع أبي بكر أحد السابقين الأولين كعلي وزيد بن حارثة وأبي عبيدة بن الجراح وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعثمان وعمار وخباب ونحوهم لما خاطبهم النبي بما خاطب به عمر لأنهم لم يكونوا من الذين قالوا:كذبت؛ بل كانوا من المسارعين إلى الإسلام بخلاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد تأخر إسلامه ست سنوات كما سبق أن ذكرنا ولم يسلم إلا بعد أكثر من (١٨٠) صحابي وصحابية وبعد هجرة الحبشة وكان المهاجرون للحبشة أكثر من مئة وبقي في مكة نحو الثمانين أو أكثر، ولكن عمر

رضي الله عنه استدرك ما فاته من الخير بحسن البلاء والإنفاق في سبيل الله والهجرة، حتى أدرك فضل كثير ممن سبقوه فرضي الله عنه وعنهم.

ما فهمه الشيخ من حديث الفئام

أما استدلال الشيخ وفقه الله (ص٥) بحديث الفئام ولفظه الذي ذكره الشيخ هو: (يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى رسول الله ﷺ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ فيقولون: نعم، ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ فيقولون: نعم فيفتح لهم).

أقول:

أولاً: الحديث لم يذكره الشيخ بلفظه وهناك سقط من ألفاظه مثل (فيفتح لهم) في الفئام الثانية ولفظة (من صحب) في الفئام الثالثة من آخر الحديث ولعل الخطأين من الناسخ.

ثانياً: لفظ (الرؤية) في هذا الطريق (هل فيكم من رأى رسول الله) لفظ شاذ انفرد به زهير بن حرب عن شيخه سفيان بن عيينة وخالفه عشرة من كبار الحفاظ وهم علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وسعيد بن منصور وعبدالله بن محمد المسندي وقتيبة بن سعيد وإبراهيم بن بشار ومحمد بن يحيى بن أبي عمر وعباس بن الوليد وحامد بن يحيى[١] فكل هؤلاء رووه عن سفيان بن

(١) ويمكن للشيخ مراجعة هذه الألفاظ المتفقة في المصادر التالية:

-لفظ ابن المديني عن سفيان (من صاحَبَ) عند البخاري في صحيحه (١٨٨/٤) - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ

- لفظ قتيبة بن سعيد عن سفيان (من صَحِبَ) عند البخاري (١٧٥/٤) كتاب المناقب.
- لفظ عبدالله بن محمد المسندي عن سفيان (من صَحِبَ) عند البخاري (٢٥٥/٣) كتاب الجهاد.
- لفظ أحمد بن حنبل عن سفيان في مسنده (٧/٣) مسند أبي سعيد الخدري (صاحبَ).
- لفظ سعيد بن منصور عن سفيان (من صَحِبَ) في سننه (٣٥٨/٢).

عيينة بلفظ: (هل فيكم من صحب رسول الله أو هل فيكم من صاحب رسول الله) وإن لم يكن لفظ زهير شاذاً فليس هناك معنى للحديث الشاذ على أنه لو ثبت لفظ زهير لما غيرَّ شيئاً من النظرية كما سنبينه.

وقد روى ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن أبي سعيد بلفظ (الصحبة) أيضاً وهذا مخرج آخر للحديث.

ثالثاً: على التسليم بأن الثابت في اللفظين (من رأى) -وهذا باطل- فهل المقصود (مجرد الرؤية) أم الصفات التي يتصف بها صاحب الرؤية؟

إذا قلتم: إن الفضيلة حصلت بمجرد الرؤية، فهذا مردود لأنه قد رأى النبيﷺ كثيرٌ من المنافقين ولهم اسم الصحبة العامة.

وإن قلتم: المراد أن صاحب هذه الرؤية كان من أصحاب النبيﷺ الصالحين قلنا معنى الصحبة الشرعية أو الاتباع بإحسان، وهنا عدتم إلى قولنا الأول.

وقد كان يغزو مع النبيﷺ ويصحبه ـ فضلاً عن الرؤية ـ أناس للدنيا والطمع ومنهم قزمان وصاحب الشملة بخيبر وغيرهما، بل كان عبدالله بن أبي بن سلول يغزو بأصحابه مع النبيﷺ في كثير من الغزوات بعد غزوة بدر وقصتهم يوم المريسيع مشهورة، وكذا المستهزؤون في غزوة تبوك أمرهم مذكور في القرآن، فليست الفضيلة لمجرد الرؤية ولا مجرد الصحبة وإنما يفتح الله لهم برجل من أصحاب الصحبة

- لفظ الحميدي عن سفيان (من صحب) في مسنده (٢/٣٢٨).
- لفظ محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان (من صَحِبَ) عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٥/٤).
- لفظ عباس بن الوليد عن سفيان عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٥/٤) (صحب).
- لفظ حامد بن يحيى عن سفيان نحوه عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٥/٤).
- لفظ إبراهيم بن بشار عن سفيان (من صَحِبَ) عند ابن حبان في صحيحه (٨٦/١١).

كل هؤلاء العشرة من الحفاظ رووه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبدالله عن أبي سعيد الخدري بلفظ (هل فيكم من صحب رسول اللهﷺ) وخالفهم زهير بن حرب عن سفيان بالإسناد السابق نفسه بلفظ (هل فيكم من رأى رسول اللهﷺ) علماً بأن لفظ مسلم من طريق سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ (الصحبة) أيضاً لا الرؤية.

فكان على الشيخ ألا يحتج في موضع النزاع بلفظ شاذ، مع أنه على افتراض ثبوته لا حجة فيه كما سيأتي..

الشرعية أو على الأقل أصحاب الرؤية التي معها حسن الاتباع[١].

رابعاً: وقد بوب النووي لهذا الحديث في صحيح مسلم (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) وأظن الفرد العاقل يدرك أن الثناء على الذين يلونهم من الجيلين ليس على إطلاقه فإذا كان كذلك فما الذي جعلنا نخرج الحجاج والمختار والخوارج ويزيد من جيل التابعين؟ هل استثناهم النص أم نحن استثنيناهم لأفعالهم السيئة؟ إذا كان كذلك فلماذا نفرق بين أمور متشابهة ونعمم اللفظ في وقت ونخصصه في وقت آخر؟

أريد أن يذكّر بعضنا بعضاً بتجنب التفريق فهو من باب التحكم بلا دليل ويناقض التواصي بالحق.

خامساً: أما قول الشيخ ص٦: بأن الحديث السابق (حديث الفئام) شامل لكل الصحابة.

فنقول له: وهو شامل لكل التابعين وتابعيهم فهل تبرئهم جميعاً من الذم؟

إن قلت: نعم، رد عليك السابق واللاحق والتاريخ وعلم الجرح والتعديل.

وإن قلت: لا، تناقضت ورجعت إلى قولنا الذي قلناه أولاً.

وأنت - إن شاء الله - ممن يحرص على الاطراد في القاعدة ونبذ التناقض وفقك الله لكل خير.

---

(١) فهذا مفهوم من عموم أدلة الإسلام، فالحجاج ممن رأى أصحاب النبي ﷺ فهل يصلح لو نودي (أفيكم من رأى أصحاب النبي ﷺ) أن يقدمه الناس ليفتح الله لهم ببركته فكذلك لو تقدم أحد المنافقين وقال: أنا قد رأيت رسول الله ﷺ؟ فهل سيفتح الله لهم ببركة من هو في الدرك الأسفل من النار؟

أنتم تقولون: لا، إنما يفتتح بالصحابي من غير المنافقين.

قلنا: الدليل ليس فيه استثناء المنافقين

فإن قلتم: هذا يفهم من أدلة أخرى؟

قلنا: وكذا من لم يحسن الصحبة لا يفتتح به عرفنا ذلك من أدلة أخرى ورجعتم لقولنا الأول.

الكلام على معنى حديث الأَمَنَة

كذلك استدل الشيخ بحديث: «النجوم أمنة للسماء فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون». ص٦

أقول في استدلاله وكلامه عدة ملحوظات أبرزها:

أولاً: ما سبق ذكره وهو أن هذا لا يصح إلا في الصحبة الشرعية مثل: «لا تسبوا أصحابي» ومثل: «أنا وأصحابي حيز والناس حيز... » فلماذا نعمم الحديث وعندنا ما يخصصه في أحاديث أخرى؟ والنصوص تفسر بعضها سواءً كانت قرآنية أو حديثية.

ثانياً: أما قول شيخنا عن هذا الحديث (أنه عام ولا يخص أحداً دون أحد) فنحن وشيخنا يبدو أننا بحاجة ماسة للتعمق في اللغة أكثر فاللغة العربية وأساليبها لا تقل أهمية عن تعلم علل الأسانيد والمتون، ولأن اللغة واسعة ويأتي فيها الخطاب العام أو المطلق الذي يراد به الخاص وهذا كثير في القرآن والسنة. وقد تحدث عنه الشافعي في كتابه (الرسالة) بل قد سبقت أمثلة كما في حديث «لا تسبوا أصحابي» ونحوه.

فهذا مثل حديث أفضلية القرون الأولى ليس المقصود أن القرن الأول خالٍ من الأشرار، وإنما جاء التفضيل من خيرية مخصوصة لبعض أصحاب تلك القرون لا كلهم فالقرن الذي كان فيهم النبي ﷺ أفضل من القرن الثاني حتى وإن وجد في ذلك القرن أشرار كالمنافقين والظلمة وإن شئت قل كأبي جهل وعبدالله بن أبي، ومسرف بن عقبة وبسر والحكم والحجاج وزياد والمختار... إلخ.

ويستطيع المجادلون على طريقتكم هذه أن يلزموكم الثناء على هؤلاء لأن النبي ﷺ أثنى على القرن الأول كله ولم يستثن الكفار ولا المنافقين ولا الظلمة ولا أهل الفسق والفجور وقد علم بأنهم سيفجرون ويفسقون ويظلمون... إلخ.

فلو فعلوا ذلك فلن تجدوا لهم جواباً إلا كان جواباً لنا عليكم في إخراج من ساءت سيرته من الأعراب والطلقاء ونحوهم.

فنحن ندعو للتفصيل وعدم الاستدلال بالعمومات والإطلاقات في موضع النزاع وهذا التفصيل ليس محرماً لا شرعاً ولا عقلاً، بل يدل عليه الشرع والعقل والإنصاف وهو طريق أهل العلم.

ثالثاً: هناك أحاديث أخرى لا يجوز فهمها هذا الفهم التعميمي الذي يطالبنا به شيخنا وعلى سبيل المثال حديث: «تعلموا من قريش ولا تعلموها» وحديث: «نساء قريش خير نساء ركبن الإبل» وحديث: «لا تمس النار مسلماً رآني ولا من رأى من رآني».

فهذه الأحاديث - رغم تحفظي في تصحيحها - إلا أنه قد صححها بعض المحدثين قديماً وحديثاً، فهل يقول عاقل بتعميم هذا في كل المفردات المنتسبة للألفاظ السابقة؟ هل كل قرشية تكون أفضل من كل أنصارية؟

وهل - حقاً - كل القرون الثلاثة الأولى مبشرون بالجنة عن بكرة أبيهم؟

أم يكون الجواب أن هذا مشروط بالاستقامة أو أن التفضيل من وجه دون وجه أو أن بعضهم روى هذه الأحاديث بالمعنى فأخطأ وأن ظاهر بعض هذه الأحاديث تعارض نصوصاً أقوى بل بعضها لا يحتاج لدراسة أسانيدها ولا يجوز التمسك بظاهر ألفاظها والجمود عليه لتعارضها مع الشرع والعقل والحقائق التاريخية.

رابعاً: برواية مثل هذه الأحاديث وهذا الفهم السيء لها من التمسك بظاهرها والجمود عليه وعدم النظر في المخصصات الأخرى ذم أهل الرأي والمعتزلة أهل الحديث، وإلا ماذا سيكون جواب أهل الحديث لو قال لهم المعتزلة: أنتم تروون عن النبي ﷺ ما يخالف أصل الإسلام وتجعلون الحديث متناقضاً مع القرآن وقول النبي ﷺ لا يتناقض مع القرآن الكريم ولا مع العقل وأنتم تروون لنا أن

المسلمين في القرون الثلاثة الأولى مبشرون بالجنة، وعلى هذا يلزمكم أن تجعلوا الحجاج وعبدالله ابن أبي وأمثالهم في هذا الأمر من الحصانة كأبي بكر وعمر وأهل بدر وأصحاب بيعة الرضوان تماماً؟ إذ جعلتم الجميع مبشراً بالجنة.

إذن فنحن نحتاج لآلية فهم بحيث لا نسيء لشرع ربنا ونسيء للنصوص الشرعية ونسيء للعقل وندافع عن الظلمة بأفعال العادلين وعن الفسقة بسبق السابقين، ثم كل هذا نعرضه باسم الدفاع عن الحديث والدفاع عن العقيدة والدفاع عن الصحابة (دعاوى وظلمات بعضها فوق بعض) جرنا لهذه الدعاوى والظلمات التعصب والخصومات المذهبية، ومازالت تلك الخصومات تشغلنا عن تدبر معاني كتاب ربِّنا، والنظر فيما ثبت من قول نبينا، ومعرفة الدلالات والتحقق من ذلك ثم رد ما تعارض مع النصوص الأقوى وما تعارض مع البدهيات والمسلمات الدينية والعقلية والتاريخية.

خامساً: الشيخ وهم في الإسناد فقال: (أخرج مسلم من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال...) ثم همش عند لفظة (أبيه) بقوله (أي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه) وهنا خطآن إنما صحة الإسناد هو: عن سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبيه. يعني أبا موسى الأشعري. ولعل هذا خطأ من الناسخ أيضاً.

سادساً: الحديث من طريق مجمع بن يحي عن سعيد بن أبي بردة (عن أبي بردة) عن أبي موسى الأشعري وهذا الحديث وإن كان في مسلم إلا أن البعض قد يعله بأبي بردة بن أبي موسى فقد كان من الشهود زوراً على حجر بن عدي رضي الله عنه بأنه (كفر كفرة صلعاء) ليفرح زياد بن أبيه بهذه الشهادة وأمر الشهود أن يشهدوا على مثلها فمثل هذا الرجل وإن وثقه بعض أهل الحديث لكن التاريخ يدينه وهي قضية أخرى على جانب كبير من الأهمية فالاعتماد على توثيق الرجال أو تضعيفهم بعيداً عن معرفة سيرة الرجل وتاريخه مما قصّر في استيفائه كثير من المحدثين فلذلك وثق بعضهم خالد القسري وأمثاله.

ثم آل أبي موسى الأشعري فيهم انحراف عن أهل البيت ولا نأمن أن يكونوا وضعوا هذا الحديث معارضة للحديث الآخر وهو: ((النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق و أهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف...)) الحديث رواه الحاكم وصححه (١٦٢/٣) والصواب أنه ضعيف الإسناد، ولكن له شواهد عن أبي سعيد وعلي وأنس و سلمة بن الأكوع ويشهد له حديث الثقلين وهو متواتر.

سابعاً: معنى الحديث: ((أتى أصحابي ما يوعدون)) مشكل عندكم فما الذي أتى الصحابة بموت النبيﷺ؟ فهذا كأنه يتفق مع من يثبت أن الاختلافات بين الصحابة بدأ من يوم السقيفة كما هو رأي أبي الحسن الأشعري وغيره، بل يدل عليه ما تواتر في التواريخ، أما غلاة السلفية فلا يثبتون الخلاف بين الصحابة إلا في عهد الإمام علي أما الخلافات السابقة في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عن الجميع فينكرونها، فلا يعترفون بخلاف الأنصار ولا بقاء بعضهم ممتنعاً عن بيعة أبي بكر، ولا يعترفون بخلاف بني هاشم ومن معهم كالزبير والبراء بن عازب وغيرهم الذين لم يبايعوا نحو ستة أشهر، وغير ذلك مما هو مشهور في التواريخ بل بعضه في صحيح البخاري، كما لا يعترفون بثورة بعض الصحابة على عثمان، ويظنون أن الخارجين مجموعة من السبئية وقد ذكرت هذه الاختلافات إجمالاً في مقدمة (كتاب قراءة في كتب العقائد) تحت عنوان (الجذور السياسية للخلافات العقدية).

في معنى حديث الطلقاء

وأما استدلاله ص٧ بحديث: ((الطلقاء من قريش والعتقاء من ثقيف بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة والمهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعضهم في الدنيا والآخرة)) وجعله شاهداً لحديث (الأمنة) فهو غريب.

مع أن الحديث فيه فصل بين أصحاب الصحبة الخاصة الشرعية والعامة: إضافة إلى أن لفظ الحديث فيه (إلى يوم القيامة) وفيه (في الدنيا والآخرة) فالرواية بالمعنى

هي الأصل ولا مفاصلة الألفاظ ولا أثر لها في الموضوع كما سنبين.

ثانياً الحديث فيه فصل للمهاجرين والأنصار عن الطلقاء والعتقاء وهذا يرتبط مع الحديث الآخر «أنا وأصحابي حيز والناس حيز» فتبين من مفهوم الحديثين أن (المهاجرين والأنصار أصحابي» و «الطلقاء والعتقاء ليسوا من أصحابي» تأمل الحديثين جيداً لن تجد إلا هذا الفصل.

أما قول الشيخ أن قوله: (والآخرة) تفيد صحة إسلامهم.

فالجواب...

أولاً: ليعلم الجميع أننا لا نشكك في صحة إسلام وإيمان الطلقاء والعتقاء والوفود والأعراب وإنما ننكر أن تكون صحبتهم من الصحبة الشرعية أو الخاصة، وإن كنا نعرف أيضاً أن بعضهم كانوا ظلمة وأحوال بعضهم مضطربة تبعث على الشك، كما حصلت من كثير منهم ردة جماعية في عهد أبي بكر الصديق يعرفها الجميع.

ثانياً: ثم نعم نحن نشكك في حسن اتباع بعضهم بأدلة وليس تشكيكاً بالهوى والدعاوى؛ وقد نشكك في إسلام أفراد اتهموا بالنفاق أو هموا باغتيال النبي ﷺ أو أثرت عنهم كلمات تدل على فرحهم بنصر الكفار على المسلمين كما فعل بعضهم يوم حنين ويوم اليرموك

كما نذم من ساءت سيرته كما أسلفنا، فالموضوع عندي فيه تفصيل ويبدو أن الشيخ وفقه الله سمع عن كلامي أكثر مما قرأ منه ولو قرأ المذكرة الأولى عن محاضرة الصحبة - على نقصها وأخطائها - لوجد أكثر هذا مبيناً واضحاً.

ثالثاً: مع أننا لا نشكك في إسلام من أسلم وحسن إسلامه من الطلقاء والأعراب والقبائل العربية إلا أن (الولاية في الآخرة) - إن صحَّ اللفظ[1] - لا تدل على صحة الإسلام مطلقاً بمعنى قد تدل وقد لا تدل، فقد ذكر الله عن المؤمنين أن

---

(١) أنه قد ورد بدلاً من هذا اللفظ لفظ آخر (... . إلى يوم القيامة) فالحديث مروي بالمعنى فيما يبدو.

بعضهم أولياء بعض: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ﴾ [فصلت: ٣١] الآية.

وكذا ذكر عن الظالمين فقال: ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٩].

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ الإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِيَ أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨] فأثبت لكفار الجن والإنس ولاية في الآخرة لكنها غير ولاية المؤمنين لبعضهم.

إذن فليس كل من حصل على (ولاية الآخرة) كان ناجياً ولا بد لكل الناس من أن يبعثوا يوم القيامة سواء كانوا من الصحابة الشرعيين أو صحابة العامة بما فيهم طلقاء وعتقاء... وهذا أيضاً لا يعني تبشيرهم بجنة ولا نار ولا تساويهم ولا أن الطلقاء والعتقاء سيدخلون كلهم النار أو الجنة وإنما كل بعمله فقد يدخل بعض الطلقاء الجنة وبعضهم النار وكذا الأعراب وغيرهم، ويبدو أن المراد بالولاية هنا التجمع والمناصرة والألفة فقد أَلِفَ المهاجرون الأنصار ـ بعضهم البعض ـ وألف الطلقاء العتقاء بعضهم البعض؛ لأن إسلامهم كان في وقت واحد تقريباً فهي تجمعات نستفيد منها تحديد أصحاب (الصحبة الخاصة) وأصحاب (الصحبة العامة) وليس في الحديث حكم على أحد بجنة أو بنار.

ثالثاً: قول الشيخ ص٩: (وفي هذا الحديث ذكر للصحابة كلهم المهاجرين والأنصار والطلقاء والعتقاء وأنه عليه الصلاة والسلام أثبت لهم الولاية بعضهم مع البعض الآخر...).

قلت: لو كنت متصيداً للأخطاء كما تتصيدون الإطلاقات التي قد أطلقها في مواضع وتكون مقيدة مفصلة في مواضع أخرى لقلت: الشيخ عبدالله السعد بالنص السابق (الصحابة كلهم...) ينفي صحبة أكثر من مائة ألف صحابي.

كيف حصل هذا؟

لأن المهاجرين والأنصار والعتقاء والطلقاء ليسوا كل الصحابة ـ حسب التعريف الشائع الذي اخترتم نصرته ـ فأين قبائل العرب الأخرى التي وفدت وأسلمت؟ فلم يكن المهاجرون يوم فتح مكة إلا سبعمائة والأنصار كانوا أربعة آلاف وكان الطلقاء ألفين والعتقاء نحو العشرين فرداً فقط، فهؤلاء كلهم نحو السبعة آلاف، فأين بقية الصحابة الـ (١٢٠) ألفاً الذين شهدوا حجة الوداع؟

وأين الصحابة بمكة الذين ماتوا قبل أن تفرض الهجرة؟ وأين وأين... ؟

أقول: هذا لأن استغلال ما أطلق في مكان رغم تقييده في مكان آخر ليس صعباً لكنه أيضاً ليس من دلائل البحث عن الحق، وللأسف أن بعضهم قد فعل هذا مع بحث (الصحبة) وأقره شيخنا.

آية الهجرة والنصرة

ثم أورد الشيخ وفقه الله الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۞ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مِن بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَـئِكَ مِنكُمْ وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤،٧٥].

وذكر الشيخ أن الحديث السابق في الطلقاء والعتقاء عمل بما جاء في كتاب الله من هذه الآية وأنه (قد تبين مما تقدم ثناء الله تعالى ورسوله الكريم على الصحابة ولا شك أن الله تعالى بعلمه للغيب اختار أصحاب رسوله) اهـ.

أقول:

أولاً: الآيات السابقة من سورة الأنفال وهي من أول ما نزل في المدينة والجهاد المأمور به في الآية هو جهاد أبي سفيان وأصحابه وليس جهاد الروم وفارس.

ثانياً: سبق الجواب بأن الطلقاء ليسوا مهاجرين ولا أنصاراً بالاتفاق لأنهم أسلموا

بعد الفتحين (فتح الحديبية وفتح مكة) وهناك أحاديث وروايات تؤكد إسلامهم كرهاً وقد سبق بعضها هنا وصح عن عمر أنه فرق في العطاء وكان دافعه ما نطق به وهو بمعنى كلامه: (لا أجعل من أسلم وهاجر كمن دخل في الإسلام كرهاً).

وتقدمت فضيلة عبد قيس (أنهم أسلموا طوعاً وأسلم الناس كرهاً).

وكلمة (الناس) يدخل فيها الطلقاء ولذلك كان بعض العلماء كالحاكم يقول عن بعض الطلقاء: (والله أعلم بما أضمروا واعتقدوا).

وقبله كان عمار بن ياسر يقول: (والله ما أسلم هؤلاء ولكن استسلموا) والإسناد جيد، راجعه في أبواب الإيمان من مجمع الزوائد للهيثمي.

وكذا كان يقول ابن الحنفية وغيره.

بل معظم أهل بدر على ذم الطلقاء، وواضح أن ذمهم لهم لا يعني ذم من أحسن منهم الصحبة وإنما من أساء.

ثالثاً: أذكّر الشيخ - وفقه الله لكل خير - بأن العاطفة قد تدفع الشخص لقول هو عند التحقيق كذب على الله ورسوله، فالقول بأن الله قد أثنى على (كل الصحابة) مع علمه بالغيب وأنه قد اختارهم كلهم قول لا يجوز إطلاقه إذا أريد به شمول هذا الاختيار لمن ارتد منهم أو نافق أو أساء الصحبة؛ لأن هذا يستلزم الطعن في علم الله وفي اختيار الله عز وجل من أجل الدفاع عن أفراد من الطلقاء.

وكأن هؤلاء الأخوة - بدون قصد - يقولون أن الله اختار مائة وعشرين ألفاً ثم ارتد ثلثهم ونافق ربعهم وظلم آخرون، فلم يبق إلا المهاجرون والأنصار وقليل ممن اتبعهم بإحسان وسار على نهجهم[1] وهذا من أبلغ الطعن في اختيار الله عز وجل.

فهذه الفكرة من (الجبر الأموي) الذي غرسه في فكر الأمة المسلمة، وكان الناس إذا اعترضوا على ظلم بني أمية أتاهم علماء السوء في زمنهم وولاتهم ومغفلو

(١) أيام الردة لم يبق إلا القلة في الحجاز وبعض المدن كجواثا بالبحرين وطيء. ...

الصالحين ليقولوا للناس: كيف تطعنون في سلطان الله في الأرض؟ الذي اختاره الله لكم؟

وكيف تقولون بظلم معاوية وقد اختاره الله لصحبة نبيه؟ فأصبحت الصحبة عند هؤلاء غطاءً عاصماً من نقد الظالم ولم يجعلوها عاصمة من نقد الخارجين مع أنهم يتأولون وفيهم رضوانيون المنافقين والمرتدين مع أن المسألة واحدة بل لم يجعلوها مانعاً من ذم الخارجين على عثمان وفيهم صحابة كبار وجعلوها مانعة من ذم الطلقاء الذين ليس فيهم صحابي بالمعنى الشرعي.

ثم الثناء على (من هاجر) إلى النبي ﷺ ليس المقصود منها الهجرة العامة كهجرة الوفود أو القدوم للحج في حجة الوداع وإنما الهجرة الشرعية أيام الحاجة والضعف، ولو كان المراد كل من قدم إلى النبي ﷺ ورآه فاختيار الله الذي تزعمون يكون اختياراً ناقصاً ـ تعالى الله عن ذلك ـ لأن الاختيار يكون قد شمل الحكم بن أبي العاص والوليد وبسر بن أبي أرطأة ومسرف بن عقبة وأكثر أصحاب مسيلمة وطليحة بن خويلد وأصحابه... وهذا قول على الله بغير علم، بل هذا يلزم منه الطعن في اختيار الله[1].

وسبق أن قلنا في هذه الآيات إن جعلتموها شاملة للطلقاء فهي شاملة للمرتدين الذين كانوا صحابة وإن أخرجتموهم من الشمول بالردة أخرج غيركم غيرهم من الشمول بالنفاق أو إساءة السيرة ولا دليل معكم على تخصيص (المرتدين) في الإخراج من الصحبة فهو تخصيص تحكمي فحسب.

هل يجوز الدفاع عن عبدالله بن أُبَي رأس المنافقين؟

وإن ألزمتمونا الثناء على الحكم والوليد وأمثالهما بهذه الآيات لزمكم الثناء على المرتدين والمنافقين بها ولزمكم القول بأن ما روي في التواريخ في ردتهم كان غير صحيح، وأن الله وهو يعلم الغيب قد اختار هؤلاء وليس علمكم أولى من علمه وهو

---

(١) مع ما يوحيه هذا القول من الموافقة للجبرية.

(اختارهم وأثنى عليهم وهو يعرف أنهم سيرتدون لكن هذا اصطفاء خاص لا دخل لكم به)... وهكذا إلى آخر هذه الأقوال الغريبة التي تطلقونها وليس فيها من حجة عند أصحاب العقول.

بمعنى أنه يستطيع الفرد من مخالفيكم أن يدافع عن ذابح عثمان وقاتل علي وعبدالله بن أبي وحرقوص بن زهير الدفاع نفسه الذي تدافعون به عن الوليد والحكم وبسر ومعاوية ومسرف بن عقبة... إلخ.

فمثلاً يقول الملزم لكم: قد وصف النبي ﷺ عبدالله بن أبي بالصحبة وقال: «حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» فأثبت له الصحبة في هذا الحديث بل أثبت له الله الإيمان في كتابه الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾[الحجرات:٩] فقد كان عبدالله بن أبي رأس طائفة من هاتين الطائفتين وقد شمله الخطاب[١] ومن ثبت إيمانه بعموم القرآن لا يندفع بالأسانيد مهما صحت عندكم... ثم ألستم تقولون أن الرؤية لا يعدلها عمل؟ كيف وقد اكتحلت عينا عبدالله بن أبي برؤية رسول الله ﷺ ودخل في منخريه تراب في الغزو مع رسول الله؟ وكان يخطب كل جمعة بين يدي النبي ﷺ يطلب من الناس نصرة النبي ﷺ والالتفاف حوله؟ وقد صلى عليه النبي ﷺ يوم موته وألبسه قميصه الذي على جسده ولا بد لبركة رسول الله ﷺ أن تصله ولن يمس العذاب جسداً ملفوفاً بقميص رسول الله الذي يلي جسده وأن الطعن فيه طعن في تربية النبي ﷺ وطعن في قدرة النبي ﷺ على البرهان والحجة وأن ما روي من الأحاديث في ذمه تعارضها الآيات الكريمة في الثناء على الأنصار وهو منهم فقد أسلم بعد بدر مباشرة، وحضر بيعة الرضوان، ودخل في فضيلة البيعة تحت الشجرة، وقد أخبر النبي ﷺ بأنه: «لن يدخل النار رجل بايع تحت الشجرة»[٢] وقد ذكره أهل المغازي في أهل الحديبية وكلهم بايعوا إلا صاحب

---

(١) والقصة في صحيح البخاري.

(٢) الحديث بهذا اللفظ فيه غرابة و الحديث مروي بألفاظ أخرى أقوى وكأن هذا اللفظ من باب الرواية بالمعنى رغم تصحيح بعض المحدثين له كالألباني.

الجمل الأحمر وهو الجد بن قيس على رأي الكثيرين - والجد نفسه صحابي - وأن من دلائل إسلام عبدالله بن أبي أنه في مرض وفاته طلب قميص النبيﷺ فلو لم يكن يؤمن بالنبيﷺ لما طلب ذلك وقد قيل: (إن أصدق كلمة يقولها المرء وهو مفارق للدنيا) وأن عبدالله بن أبي يكفيه فخراً أنه كثّر سواد المسلمين... وهذا فيه فضيلة عظيمة

وهكذا يستطيع المدافع عن عبدالله بن أبي أن يجد أدلة أكثر من أدلة المدافعين عن الطلقاء كمعاوية وبسر والوليد والحكم وأبي سفيان... إلخ الذين لم يسلموا إلا بعد أن امتلأ عليهم وادي مكة كتائب فأسلم ألفان في يوم واحد وكأن الهداية أنزلت إنزالاً وغرست في قلوبهم جبراً وهذا يصعب تصديقه، فإن أسلم بعضهم صادقاً فلا بد أن يكون هؤلاء قلة، ولو كانوا كثرة لأسلموا قبل الفتح وعصوا قومهم وهاجروا[١].

ثم رأيناهم في معركة حنين وكيف انهزموا بالنبيﷺ وتمنوا هزيمته وقال بعضهم: (بطل السحر اليوم) وقد اعتزل أبو سفيان ومعاوية وصفوان بن أمية وحكيم بن حزام وراء تل ينظرون لمن تكون الغلبة (راجع تاريخ الإسلام للذهبي المغازي، ص٥٧٨) فكيف تزعمون أن هؤلاء نزلت عليهم السكينة مع أصحاب رسول اللهﷺ الثابتين؟

وقد سرق معاوية جملاً هو ووالده أبو سفيان[٢] يومئذٍ وهناك دلائل قوية على أنهما شاركا في محاولة اغتيال النبيﷺ في غزوة تبوك، وقد روى عمار عن حذيفة في صحيح مسلم ما يمكن أن يستدل به في هذا، وقد ورد ما يشهد له في أخبار أخرى تحتاج لبحث وتأمل، فضلاً عما حصل منهما بعد النبيﷺ وخاصة معاوية مما يطول ذكره. ونحو هذا من الأخبار التي تدل عليها أدلة صحيحة إما أحاديث أو مرويات ومع هذا لا نطالب الناس باعتقاد ما دلالته ظنية ولا بذم كل الطلقاء وكل الأعراب ولا نفعل هذا وإنما نطالبهم بوضع الرجل في مكانه اللائق به شرعاً بما صح من الأحاديث، فإن

---

(١) نعم قد يحسن إسلام بعضهم فيما بعد.

(٢) روي بإسناد صحيح أقل رجاله توثيقاً هو محمد بن إسحاق إمام أهل المغازي والسير وهو صدوق في الحديث ثقة إمام في المغازي.

أحسن الاتباع يمدح ويثنى عليه، وإن أساء يذم من باب القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسات، ومن كان بين ذلك نجعله بتلك المنزلة؛ أما أن نتقول على الله بأنه أثنى على أفراد تلك الجموع كلها التي خرج منها أهل الردة والنفاق وسوء السيرة فهذا ظلم وطعن في علم الله واختياره.

ولا يعيب الإنسان أن يبحث بهدوء وسيجد الحقيقة لكن دون أحكام مسبقة ولا تعجل في النتائج ولا تأثر ببطانة الجهل التي يقودها الهوى لا الحق.

الشيخ وأثر ابن مسعود

أما أثر ابن مسعود الذي أورده الشيخ ص١١ بأن الله اختار للنبيﷺ أصحاباً، فقد سبق الجواب عنه فيما سبق وسبق الإجابة عليه في كتاب الصحبة أيضاً، بأن هؤلاء أصحاب الصحبة الشرعية لا العامة.

هل كفار قريش صحابة

ثم استعجل شيخنا وفقه الله في (حد الصحبة) ص١١ فوقع ـ من حيث لا يشعر ـ في آبدة من الأوابد ألا وهي إثباته صحبة كفار قريش عندما عرّف الصحابي التعريف المشهور بأنه (كل من لقي النبيﷺ ومات على الإسلام) ثم قال، وليته لم يقل: (والدليل على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله واللغة العربية فأما من كتاب الله فقال تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾[النجم:٢] يقسم ربنا ـ مازال الكلام للشيخ ـ في هذه الآية بالنجم إذا هوى أن صاحبكم ـ أي رسول اللهﷺ ـ ما ضل، ووجه الشاهد أن الله تعالى سماه صاحباً لقومه ومعلوم أن قومه منهم من صحبه المدة الطويلة ومنهم من صحبه المدة القصيرة وبمعنى هذه الآية قوله: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾[سبأ: ٤٦] وقوله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾[التكوير: ٢٢]اهـ كلام الشيخ.

أقول:

أولاً: الخطاب - يا شيخنا الفاضل وفقك الله - موجه لكفار قريش فهم الذين كانوا يتهمون النبي ﷺ بالجنون فتكون أنت قد أثبت صحبتهم من حيث لا تدري؟ مبالغة في ردة الفعل وتحت تأثير الخصومة وتسويل شياطين الأنس.

ثانياً: كتاب الله نزل بلغة العرب والصاحب في اللغة واسع يطلق على المؤمن والكافر، المنافق والصادق، العدو والصديق، كما يفهم من الآيات السابقة وغيرها. فهذه الآيات أثبتت الصحبة العامة اللغوية المجازية - لا الخاصة الشرعية - للكفار من باب الاشتراك فقط من حيث كون النبي ﷺ مرسلاً إليهم وليس من باب صحبة المتابعة والموآزرة (الصحبة الشرعية).

وهذا نظير قوله ﷺ عن الخصم المحارب المقتول: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه» فسماه صاحباً مع أنه عدو مقاتل.

وقوله تعالى في الآية (٣٧) من سورة الكهف: ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ**﴾ [الكهف:٣٧] فسماه الله صاحباً للمؤمن مع أنه كافر.

ومثلما نحن هذه الأيام نقول لأحد المتخاصمين إذا جاء خصمه جاء صاحبك.

والاستعمال هنا ﴿**وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ**﴾ [التكوير:٤٦] استعمال لغوي بحت وإن كان في القرآن الكريم لأن القرآن نزل بلغة العرب وفيه المجاز الموجود في لغة العرب وقد أثبت الصحبة المجازية للجماد والكفار والخصم...

بل كلام الشيخ حجة لنا عليه وكلامه دليل على ما ذهبنا إليه من أن الإطلاق اللغوي ليس كافياً لإثبات الإسلام فضلاً عن الصحبة الشرعية.

وأعيذ شيخنا الفاضل أن يستجيب لذلك التيار تدفعه الخصومة لا العلم وحب الانتصار للمذهب لا للحق وأنه - أقصد التيار - مستعد للتضحية بالأصول والبدهيات من أجل نصرة خصومات الأجداد، ومستعد للقول بالجبر والإرجاء والنصب عند الحاجة لذلك ومستعد لتحميل (الاختيار الإلهي) المسئولية في ظلم من ظلم وفسق من فسق مع

تحريف معاني كلام الله ورسوله، كل هذه العظائم من أجل الدفاع عن مجموعة من الطلقاء ذمهم كثير من السلف والخلف وقبل هذا ذمتهم النصوص الشرعية والواقع التاريخي فسبحان الله كم تأخذ الخصومات من أصحابها؛ بل هل تركت لهم شيئاً؟

استدلاله بآية أخرى على صحبة الكافر

وأورد الشيخ الآية الكريمة: ﴿ **وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا** ﴾[لقمان: ١٥] وقال: (وهذا شامل لكل مصاحبة سواءً كانت قصيرة أو طويلة).

قلت: بارك الله فيك، هذه الآية على الاستعمال اللغوي أيضاً وأمر اللغة واسع واللغة تجيز لك أن تطلق القول بصحبة الكافر والمنافق والمقاتل ومما يدل على ذلك أنهم ذكروا في سبب نزول هذه الآية أنها نزلت في سعد بن أبي وقاص وأمه التي كانت على الكفر وحلفت ألا تأكل ولا تشرب حتى يعود ابنها للكفر... والقصة مشهورة[١].

فالقصة فيها الصحبة العامة لا الشرعية، والصحبة العامة كما ذكرنا أمرها واسع ولا ننازع فيها. ومما يدل على أن الصحبة أمرها واسع ومطلقه أن الله عز وجل قيدها هنا بالمعروف رغم أنها لغوية لا شرعية فالصحبة بالمعروف هي المطلوبة لا الصحبة بغير المعروف فتأمل.

ولو قرأ الشيخ مذكرة الصحبة بهدوء وبلا تأثير البطانة فيسجد أكثر هذه الأمور مبينة بياناً أزعم أنه مفيد وواضح.

وكذا ما ذكره من ﴿**أَصْحَابَ السَّفِينَةِ**﴾ و﴿**أَصْحَابَ السَّبْتِ**﴾ لو تأملها الشيخ لوجدها تدل على ما قلناه من الصحبة المجازية المبنية على اللغة وقد سقنا هذه الآيات كلها في الاستعمال اللغوي لمادة (صحب).

---

(١) بل الآية الكريمة تنص على المعنى نفسه: ﴿**وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَى أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا**﴾(سورة لقمان: ١٥).

أقول: فالمؤمن جعله صاحباً للكافر، فتأمل، فالاستعمال لغوي بحت وأمره واسع.

معنى حديث: (أنتم أصحابي)

أما استدلاله من السنة ص١٢ بقولهﷺ: «أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد...» وما ذكره من أن: (الحديث يدل على أن أصحابه من التقى به وكان مؤمناً... سواءً طال هذا اللقاء أم قصر).

أقول: كلمة (أصحابي) هنا إما أن تكون بالمعنى العام اللغوي أو بالمعنى الخاص الشرعي، فإن كانت بالمعنى العام فلا إشكال لأن المعنى العام يدخل فيه المنافقون أيضاً ويكون معنى الحديث من جنس معنى الحديث الآخر: «حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» وكقوله: «إن في أصحابي اثني عشر منافقاً» والحديث في صحيح مسلم، فلا تمنع اللغة من جعل المنافقين أصحاباً بالمعنى اللغوي الدال على مطلق الصحبة بغض النظر عن حسنها من سوئها. وعلى هذا فقوله: «أنتم أصحابي» شاملة للمؤمنين الصادقين والمنافقين لأن الخطاب كان عاماً لم يخصص.

أما إن كانت لفظة: «أنتم أصحابي» يريد بها المعنى الخاص فالمعنى الخاص كقوله في الحديث الآخر «لا تسبوا أصحابي» وهنا يكون الخطاب موجهاً للحاضرين فقط، وعلى هذا لابد أن يكون الحاضرون ساعة القول كلهم من أصحاب الصحبة الشرعية، وهذا ممكن فقد كان النبيﷺ ينفرد بمجموعات من أصحابه قد لا تتجاوز العشرة والعشرين؛ كما حصل في قصة حديث سعيد بن زيد في اهتزاز جبل حراء وعليه عشرة من أصحابه كلهم سابقون مهاجرون مبشرون بالجنة.

وبلغة أخرى سأسال الشيخ وفقه الله وأقول: متى قال النبيﷺ هذا الحديث؟

هل قاله ومعه مجموعة من الصحابة صحبة شرعية أم قاله أيام كان الجميع صحابة صحبة شرعية؟ أم قاله عند اختلاط الصحابة بالمنافقين؟

إن قال: الأول؛ قلنا: هذا استخدام شرعي ولا إشكال؛ وإن قال: الأخير؛ قلنا: هذا استخدام لغوي ولا إشكال.

وإذا أخرجت المنافقين من هذا عموم هذا الحديث استطعنا أن نخرج الطلقاء أيضاً

وخاصة من أساء الصحبة منهم بالأدلة نفسها التي تخرج بها المنافقين.

معنى حديث: (لا تزالون بخير...)

استدل الشيخ ص١٢ بالحديث: ((لا تزالون بخير ما دام فيكم من رآني وصاحبني والله لا تزالون بخير مادام فيكم من رأى من رآني وصاحب من صاحبني)).

أقول:

أولاً: أخطأ الشيخ في إسناد الحديث أيضاً عندما قال: رواه ابن أبي شيبة (١٢/١٧٨) ثنا زيد بن الحباب ثنا عبدالله بن العلاء بن عامر عن واثلة بن الأسقع؛ وإنما صواب الإسناد: (حدثنا زيد بن الحباب حدثنا عبدالله بن العلاء (حدثنا عبدالله) بن عامر عن واثلة بن الأسقع...) ولعل الخطأ من الناسخ أيضاً.

وهو عند ابن أبي عاصم (٩٨٣/٢ تحقيق الجوابرة) بالإسناد السابق نفسه وبمتابعة الوليد بن مسلم.

ومع تحفظي على صحة الحديث لكن أقول للشيخ وفقه الله: ألا ترى أن الحديث معناه كالحديث الآخر المثني على القرن الأول والثاني ولا يفيد هذا أن الثناء حاصل لكل من كان في القرن الأول ولا كل من لقي النبي ﷺ ولا الثناء على كل التابعين. وهذا الحديث من هذا المعنى يشهد له ذلك الحديث المشهور ((خير الناس قرني ثم الذين يلونهم...)).

ويحتمل أن كلام النبي ﷺ في الثناء على القرون الأولى يتعلق بمعرفة الإسلام الحق وأنها ـ أي المعرفة ـ تتناقص مع الزمن، أو أن القرن الأول يفضل لوجود أصحاب الصحبة الشرعية ونحو هذا، وكل احتمال في معنى الحديث له وجه يمكن أن يقبل إلا أن يكون كل من رأى النبي ﷺ وصحبه فهو من أصحابه أصحاب الصحبة الخاصة الشرعية، فهذا باطل لأن هذا ترده الأدلة الأخرى

الأقوى والأخص، فلا بد من قيد للرؤية والصحبة.

وإن زعم زاعم أن الحديث لم يشترط وأننا نقيد الحديث بقيود ليست فيه نقول: ستأتي أحاديث يصححها الشيخ بالثناء على من رأى النبي ﷺ دون تقييد لهذه الرؤية بالإسلام؛ فضلاً عن حسن الصحبة وحسن الاتباع، فإن تمسكتم بظاهرية هذا الحديث لزمكم التمسك بظاهرية ذلك الحديث[(١)].

ثانياً: من أساسيات المنهج الصحيح في فهم النصوص الشرعية أن نفهم الأدلة جميعاً ونعملها ولا نهملها؛ ومن ذلك أن نذكر القيود الموجودة في الأدلة الأخرى، مثلما نفعل في أحاديث الترغيب والترهيب وكذا سائر الأمور الشرعية، فالإنفاق مقيد بالقدرة وعدم الضرر، والجهاد مقيد بالاستطاعة، وطاعة الوالدين مقيدة بعدم الطاعة في الكفر والمعصية؛ وهذه القيود بعضها لا يوجد إلا في نصوص أخرى، فلا يجوز التمسك بظاهر دليل فرد دون النظر لغيره من النصوص الشرعية، والقيود موجودة حتى في الآيات الكريمة التي نقلها الشيخ فهناك قيد (الإحسان) وكذلك قيود (الهجرة) أو (النصرة) أو (الإنفاق) أو (الجهاد) أو (الصبر) في الصحابة... وهذا لا يعني أنه يجب أن تجتمع هذه القيود كلها في الصحابي حتى يسمى صحابياً فيعذر الأعمى والأعرج في الجهاد ولا يعذر في الصبر ويعذر الفقير في الإنفاق ولا يعذر الغني؛ وهذا معروف لا يحتاج لتنبيه، لكن لا يجوز إهمال القيود السابقة في حق القادر عليها و الاكتفاء بمجرد الرؤية أو مجرد الصحبة.

ثم الدليل حجة لنا فإن الثناء في الحديث يقع على الصحابة والتابعين من حيث

---

(١) بل حديث (خير الناس قرني...) لو أخذناه بظاهره لكان فيه ثناء على كل الناس في القرن الأول بما فيهم الكفار والمنافقون لأن كلمة الناس ليست مقيدة بإسلام ولا صحبة فضلاً عن حسن الصحبة، لكن القيود جاءت في أدلة أخرى يجب ألا نفهم الحديث بدونها، وكذلك في أحاديث هذا الباب التي في فضل الصحبة والصحابة لا يجوز أن نفهمها فهماً ظاهرياً بعيداً عن القيود الموجودة في الأدلة الأخرى من اشتراط حسن الاتباع الذي هو حسن العمل نفسه، وحسن العمل وضده معروفان في النصوص الشرعية لا يحتاجان لكبير جهد ولا يحتاج حسن العمل منا لبيان فمن لم يفرق بين الأعمال الصالحة في الإسلام والأعمال المحرمة فلن يستطيع التفريق بين حسن الصحبة وسوء الصحبة ولن يفيده البحث شيئاً.

المجموع لا الأفراد، فالجميع يقر بأن بعض التابعين كان ظالماً سيئ السيرة، وأن الحديث لا يشمله.

ونقول: ما الذي جعلنا نعترف بظلم الحجاج وإخراجه من الحديث وهو تابعي ولا نعترف بظلم بسر بن أبي أرطأة مع أنهما في دليل واحد؟ هل هذا إلا تحكم؟

حديث: (طوبى لمن رآني)

كذلك استدلال الشيخ بالحديث: ((طوبى لمن رآني وطوبى لمن آمن بي ولم يرني...)) هذا من أكبر الأدلة على ما نذهب إليه فالحديث ليس فيه قيد الإسلام فضلاً عن الصحبة وإحسان العمل، وأنتم لا تقولون بظاهره، ثم إن قلتم أن المراد بالذين رأوه من المسلمين فقط فهذا أيضاً فيه حجة لنا، بدلالة الشطر الثاني من الحديث الذي بشر كل من لم يره بالجنة فالمسلمون اليوم مؤمنون بالنبي ﷺ مسلمهم وفاجرهم، إذن فلنبشر المجرمين والظالمين بأن النبي ﷺ قد وعدهم بالجنة وعليه فلا نذم أحداً من المعاصرين ممن (آمن بالنبي ﷺ ولم يره) فإن اشترط الشيخ حُسن العمل في المعاصرين قلنا هذا الشرط لم يأت في نص الحديث؟

فإن قال: لكن هذا يعرف من أدلة أخرى.

قلنا: وكذلك قلنا في الصحابة بأنه لا يكتفى بمجرد الرؤية ولا الصحبة ولا بد من حسن العمل فرجعتم لقولنا الذي قلناه أولا في الصحابة والتابعين وغيرهم.

ثم أنت تقر ـ بارك الله فيك ـ بأن الحديث لا يجوز التمسك بظاهره فقط دون الأدلة الأخرى، ولو كان كذلك لأمكن تبشير كل من رآه من الكفار والمنافقين بالجنة لأن الحديث لم يشترط مع الرؤية إسلاماً ولا إيماناً فضلاً عن حسن الاتباع وحسن العمل وحسن الصحبة؟

ويستطيع المتعنت أن يتمسك بظاهرية الحديث ويزعم أن النبي ﷺ قد وعد كل من رآه بالجنة وهو يعلم أن منهم من مات على غير الإسلام، لكن شرف رؤيته لا يعادلها

عمل من الأعمال وهكذا فالجمود على الظاهر والانطلاق من حديث فرد أو مروي بالمعنى وفصله عن النصوص الأخرى أو عدم محاكمته لأصول الإسلام العامة يوقعنا في هذا التنازع والتناقض.

وقد أطال الشيخ في تخريج الحديث في ثلاث صفحات والحديث لا دلالة فيه على ما يريد الشيخ وفقه الله، فالحديث يحتاج لفهم متنه أكثر من حاجتنا لاستعراض أسانيده.

الشيخ والصحبة في اللغة

أما استدلاله باللغة ص١٦ فأنا لا أمانع من إطلاق الصحبة اللغوية على الكفار والمنافقين فضلاً عن غيرهم وليست هذه المسألة موضع نزاع وقد ذكرت ذلك في مقدمة كتاب (الصحبة) بتوسع، وكثيراً ما يروى استخدام (الصحبة) بالمعنى اللغوي في الآثار الصحابية كقولهم (دخل فلان الأعرابي والنبي ﷺ جالس في أصحابه) فكلمة (أصحابه) هنا فيهم المؤمن والمنافق لأن المنافقين كانوا يحضرون مجلسه ﷺ ويصلون خلفه ويتسمون بالإسلام، وإذا جاز إطلاق الصحبة في اللغة على المنافقين جاز إطلاقها على الطلقاء لكنها ليست الصحبة التي فيها النزاع وإنما صحبة عامة لا تفيد بمفردها مدحاً ولا ذماً، وإذا أفادت هذه الصحبة الحكم بن أبي العاص وأمثاله فقد أفادت عبدالله بن أبي أيضاً.

حديث الفئام مرة أخرى

وما ذكره ص١٧ ـ ١٨ من قول ابن تيمية[1] واستدلاله بحديث الفئام، وقد سبق لفظه وأسانيده سبق الجواب عنه، وأن هذه الرؤية أو هذه الصحبة مقيدة بصلاح السيرة ولو لم يكن هذا القيد في الحديث نفسه وإنما في أحاديث أخرى بل آيات كريمة

---

(١) وقال في الهامش: وممن ذهب إلى هذا القول بعض المعتزلة كأبي الحسين البصري وغيرهم من أهل البدع
أقول: أنت أكبر من هذا يا شيخ وأبو الحسين البصري رحمه الله وان كان معتزلياً فهو من علماء الإسلام وله موافقون من علماء المذاهب الأربعة.

كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾[التوبة: ١٠٠] فقيد الإحسان هنا لا يجوز إهماله، وإلا كان ذكر الله له عبثاً والله منزه عن العبث. وإن كنتم رافضين هذا القيد لزمكم إثبات صحبة المنافقين لأن الحديث لم يشترط في ذلك الذي رأى النبيﷺ صحة إسلام وقد كان المنافقون يغزون مع النبيﷺ ومع الخلفاء للغنيمة والدنيا، وقد رأوا النبيﷺ.

فالحديث إن صح لفظه لا بد من فهمه مع النصوص الأخرى ولا يجوز جعله معارضاً للأحاديث الصحيحة فضلاً عن جعله معارضاً للآيات الكريمة التي تشترط (حسن الاتباع) فنحن نسيء للنصوص الشرعية بهذا الاقتطاع.

تعريف الصحبة في الاصطلاح

ثم ذكر الشيخ مذاهب بعض العلماء في تعريف الصحبة كأحمد والبخاري والواقدي وقد سبق أن ذكرنا أقوالهم وأقوالاً أخرى لهم تتعارض مع تلك الأقوال، وسردنا أقوالاً لعلماء آخرين بل صحابة وتابعين لم يورد أقوالهم الشيخ ولم يرد عليها أو يجيب عنها، ولا أدري لماذا أغفلها.

بل قول الواقدي الذي أورده الشيخ يشترط (إدراك الحلم) ولا يشترطه البخاري ولا أحمد.

ثم رد الشيخ على ما قيل من اشتراط الأصوليين لطول المصاحبة والملازمة بقوله (تقدم أن الذي دل عليه القرآن والسنة هو خلاف هذا القول) اهـ.

قلت: وقد تقدم في التعقيب على أدلة الشيخ وفقه الله بأنه في سرده لتلك الأدلة لزمه إدخال صحبة الكفار من حيث لا يدري كل هذا من باب العاطفة أو العجلة في إدخال كل من رأى النبيﷺ في الصحابة.

ثم قول الشيخ: لو أردنا أن نأخذ قولاً بلا دليل لأخذنا بقول أهل الحديث - يعني من غير دليل.

قلت: وهذا منهج نظري جيد من الشيخ وهو ما تعودنا عليه منه أنه لا ينصر قولاً لأهل الحديث لمجرد أنه قولهم وإنما لأنه يرى أن أدلتهم أقوى.

وكل طائفة ـ سواءً كانوا فقهاء أو محدثين ـ إذا تعودوا على مدح منهجهم وأكثروا من القراءة في مدح مذهبهم ألجأهم هذا إلى التعصب لمذهبهم والغرور بذلك مع القصور في معرفة فضل وأدلة الفريق الآخر.

ثالثاً: أما قوله (ص١٩) بأن الأصوليين لم يتفقوا على اشتراط طول الملازمة؛ فهذا صحيح وقد ذكرناه كما أن المحدثين أيضاً لم يتفقوا على الاكتفاء بمجرد الرؤية وقد سبق ذكر أقوالهم مفصلة في كتابنا (الصحبة) ـ ولا داعي للتكرار هنا.

ثم نقل أقوال الآمدي وأبي يعلى وابن حزم وأطال في قول ابن حزم وأطال أكثر في سرد كلام ابن الوزير، ثم بين ص٢٤ أنه نقل هذه النصوص على طولها لأن (فيها رداً واضحاً على من اشترط في الصحبة طول الملازمة).

قلت: ابن الوزير وابن حزم ممن يذم بعض الصحابة كالوليد بن عقبة وبسر بن أبي أرطأة ومسرف بن عقبة والحكم وهيت وغيرهم (وقد نقلنا بعض أقوالهم هناك) وأنتم لا تفعلون ذلك.

أما طول الملازمة فلا تكفي وحدها في الصحبة إن لم يقترن هذا الطول بحسن صحبة، فعبدالله بن أبي كبير المنافقين أكثر ملازمة للنبيﷺ من خالد بن الوليد لكن خالد مسلم صحيح الإسلام وعبدالله بن أبي منافق.

ويبدو من خلال سرد الشيخ لهذه الأقوال أنه إلى الآن لم يفرق بين الاستعمالات اللغوية والعرفية والشرعية ولن أكرر ما ذكرته في كتاب الصحبة.

وقد نقل الشيخ أن اللغة تطلق الصحبة على من صحب قليلاً كان أو كثيراً؟

قلنا: اللغة أيضاً تجيز إطلاق الصحبة على الكافر والمنافق فهل تدخلونهم باللغة في الصحابة؟ والدليل على ذلك أنه يجوز لغة أن أقول: صحبت فلاناً الكافر من مكان كذا لمكان كذا...

فإن قلتم: نحن لا نعتبر الكافر صاحباً ولا المنافق.

قلنا: خالفتم اللغة.

فإن قلتم: الشرع أولى بأن نحتكم إليه من اللغة.

قلنا: هذا الذي قلناه لكم أولاً.

الشيخ وشبهة ابن حزم

ونقل الشيخ (ص٢١) شبهة لابن حزم رحمه الله في هذا الموضوع، يقول ابن حزم (وقد قال قوم: إنه لا يكون صاحباً من رأى النبي ﷺ مرة واحدة لكن من تكررت صحبته، قال أبو محمد: وهذا خطأ بيقين لأنه قول بلا برهان ثم نسأل قائله - مازال الكلام لابن حزم- : عن حد التكرار الذي ذكر وعن مدة الزمان الذي اشترط فإن حد في ذلك حداً كان زائداً في التحكم بالباطل، وإن لم يحد حداً كان قائلاً بما لا علم له به وكفى بهذا ضلالاً...).

وأنا أقول لابن حزم وللشيخ عبدالله: الجواب على هذه الشبهة يسير غير عسير، فأنني أسأله وأسأل من اقتنع بهذه الشبهة العجيبة وأقول: من هو الصادق؟

فإن قلتم: الصادق يسمى صادقاً ولو صدق مرة واحدة فقط.

قلنا: اطردتم في المقول وخالفتم الشريعة والعقول، وعلى هذا فليس في الدنيا كاذب.

وإن قلتم: لا نجعل فلاناً صادقاً إلا إذا تكرر منه الصدق وغلب عليه وكذا الظالم لا نجعله ظالماً لقضية واحدة... ونحو هذا.

قلنا لكم: نعيد لكم سؤال ابن حزم نفسه فنسألكم عن (حد التكرار الذي ذكرتم فإذا حددتم حداً في ذلك كان زائداً في التحكم بالباطل وإن لم تحدوا حداً كنتم قائلين بما لا علم لكم به وكفى به ضلالاً) . انتهى قولنا وقول ابن حزم[1].

---

(١) والغريب حرص أخواننا من غلاة السلفية على التعلق كثيراً برأي ابن حزم في هذه المسائل (مسائل الصحابة) =

فشبهة ابن حزم رجعت عليه بسهولة، وإلا فليقل لي هو ومن يقلده في هذا المعنى متى يسمى الحاكم عادلاً؟ ومتى يكون الشخص كاذباً؟ ومتى يكون ظالماً؟... الخ.

هل يسمى عادلاً إذا عدل في أربع قضايا أو مائة أو ألف أو مليون قضية...؟

أخي الكريم: إذا كانت اللغة تجعل الذي يصدق مرة واحدة صادقاً فليس في الدنيا كاذب، وإذا كانت تجعل الذي يكذب مرة واحدة كاذباً فليس في الدنيا صادق إلا الأنبياء وعلى هذا نجمع النقيضين وهذا محال.

والصواب أن العادل والكاذب والظالم والصادق والصاحب لا تطلق إلا إذا لازمت الشخص وغلبت عليه ولا يجوز أن نطلب من الآخرين حداً لهذه الملازمة التي نعجز عنها في اطلاقات أخرى نطلقها لأن العرف له دور في تحديد هذا، وأما اللغة فاسم الفاعل نشتقه من الفعل وكفى

وعلى هذا المنطق الغريب الموغل في السفسطة يمكننا نفي صحبة كل الصحابة أيضاً لأنه ما من صحابي إلا وقد فارق النبيﷺ ولو ساعة المنام، وعلى هذا يسمى (مفارقاً) سواءً كان (الفراق) قليلاً أو كثيراً وعلى هذا فهو صاحب وليس صاحباً في الوقت نفسه وكل حاكم هو عادل وظالم في الوقت نفسه وكل متكلم هو صادق وكاذب في الوقت نفسه وهكذا إذا أردنا أن ندخل في سفسطة الموضوع فلن ننتهي.

أما ما نقله الشيخ ص٢٢ من قول ابن الوزير: (أجمعت الأمة على اعتبار الإسلام في اسم الصحابي فلا يسمى من لم يسلم صحابياً إجماعاً وقد ثبت بالقرآن أن الله سمى

وينسون أنه يعدون ابن حزم جهمياً لرأيه في موضوع الصفات وأنه يلزم من تقريراتهم وقواعدهم العقدية تكفير ابن حزم كفراً ينقل عن الملة لانفرادات خالفهم فيها مثل قوله بأن القرآن المنزل مخلوق ونفيه لكل الصفات. كما سبق. فهو لا يجيز اشتقاق الصفات من الأسماء ويرى أن كلمة (صفات الله) بدعة لا دليل عليها من كتاب ولا من سنة وأنه لا يجوز أن نقول أن لله صفات أصلاً لأنه لم يرد هذا في نص شرعي ولا في أقوال الصحابة والتابعين أضف لانفرادات أخرى مثل قوله بالصرفة وأن عيسى رفع ميتاً وغير ذلك مما هو معدود في شذوذات ابن حزم أو في موافقاته للمعتزلة وغيرهم، وننسى أنه من تلك الشذوذات المعدودة على ابن حزم قوله بأن كل الصحابة في الجنة ففرحنا بقوله هذا وجعلناه به من أئمة السلف ثم جعلناه من الجهمية الكفار في مسألة الصفات وهذا تناقض، خاصة وأن غلاتنا لا يؤمنون بأخذ الحق ممن أتى به ولا يعترفون بالموازنة بين الحسنات والسيئات

الكافر صاحباً للمسلم فيجب أن يكون اسم الصحابي عرفياً).

قلت: هذا حجة على الشيخ الآن لأن ما قاله ابن الوزير صحيح في الناحية الشرعية بأن الصحابي صحبة شرعية لا بد أن يكون مسلماً أما في اللغة والعرف فيجوز إطلاق صحبة المنافق أو الكافر.

لكن شيخنا يبدو إلى الآن أنه لم يتأمل كلام ابن الوزير وأنا أدعوه لمراجعته بهدوء[1].

فابن الوزير أثبت صحبة عبدالله بن أبي رأس المنافقين (العواصم١/٣٩٠) لقول النبي ﷺ: ((إني أكره أن يقال: إن محمداً يقتل أصحابه)).

لكن مراد ابن الوزير الصحبة العامة المجازية لا الشرعية الخاصة بدلالة قوله - أقصد قول ابن الوزير: (فسماه صاحباً مع العلم بالنفاق).

قلت: ونحن لا ننكر على من أطلق الصحبة على الأعراب والطلقاء بهذا المعنى العام دون الخاص الشرعي.

بل المعنى العام يجوز إدخال صحبة من لم ير بدلالة حديث: ((إنكن صواحب يوسف)).

وقد صرحَّ ابن الوزير (العواصم١/٣٩٢) بأن لفظ الصحبة (لغوية ليس تحتها

---

(١) وهنا فائدة وعبرة وهي: إذا كان الشيخ وفقه الله يخطيء في النقل عن ابن الوزير أو يخطيء في نقل مذهبه في الموضوع مع أن الشيخ ثقة ثبت فيمكن لغيره من الثقات المتقدمين أن يخطيء في نقل مذهب فلان أو فلان كما يفعل البربهاري و ابن تيمية واللالكائي خاصة إذا اقترن هذا النقل بهوى مذهبي أوتأييد من المحيطين، أو كلاهما فالتأييد (الجمهوري) يحصل به الأمن من التكذيب والمعارضة فيتساهل الناقل للمذهب في النقل بما يوافق المذهب ويقع في خطا النقل، وغالباً يكون المتهَمون المظلومون أوثق من المتهِمين - بكسر الهاء - الآمنين من المعارضة والتكذيب، لأن المتهَمين يضرهم الكذب لقلة أنصارهم، أما الحاصلون على الرضا من الأتباع فقد يكثرون من النقل الخاطيء ويظلمون لأنه لا أحد يحاسبهم ولا يناصحهم بل يجدون من الأتباع التشجيع على الظلم والدفع نحو المزيد من التقول على العلماء وبتر المنطوق وتحريف المفهوم، والفريقان من المضطهدين ومخالفيهم غالباً لا يتركون الكذب - إن تركوه - خشية لله وإنما يتركونه خشية من الناس: ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾.

ثمرة) لكن غلاة السلفية يبنون على هذه اللفظة اللغوية أكواماً من الثمار الفاسدة التي يضيفونها لشاهقات العقائد فضلاً عن غيرها من المسائل والأحكام والولاء والبراء... إلخ.

ثم ابن الوزير صرَّح (١/٣٩٢) بالتفريق بين مطلق الصحبة وبين العدالة فقال: (فأما عدالة الصحابة وعدمها فهي مسألة ثانية بدليل منفصل عن التسمية) فتأمل.

في معنى حديث صواحب يوسف

أيضاً ما ذكره الشيخ عند إيراده حديث: (صواحب يوسف) الذي أورده الشيخ نقلاً عن ابن الوزير (ص٢٢). فلا يجوز الاستدلال بهذا الحديث على الصحبة الشرعية لأن هذا من باب الإطلاق الغوي المجازي بل في الحديث دليل لنا على أنه ليس كل إطلاقات (الصحبة) تكون حقيقية وأن بعضها مجازي صرف، لكن أصحابنا هداهم الله لا يؤمنون بالمجاز تقليداً للمشهور عن ابن تيمية رحمه الله، ولو التزم الشيخ وفقه الله بظاهر هذا الحديث وتوسع في هذا الإطلاق وألزمنا به للزم منه إثبات صحبة من لم ير وبهذا نكون نحن صحابة لأننا ـ المسلمين ـ أصحاب محمد والنصارى أصحاب عيسى واليهود أصحاب موسى، فنساء النبيﷺ لم يرين يوسف ولم يصحبنه، ونحن لم نر النبيﷺ ولم نصحبه... إلخ.

والخلاصة أن النقولات التي ذكرها الشيخ فيها من الرد على مذهب الشيخ الشيء الكثير لكن لم يتأملها جيداً وخاصة كلام ابن الوزير وتفريقه بين الصحبة الحقيقية والمجازية، فابن الوزير يهدف إلى إدخال كل من صحب النبيﷺ في الاستعمال اللغوي حتى لو كان منافقاً، بينما الشيخ لم يتفطن لهذا وأورد كلام ابن الوزير ظناً منه أنه يجعل كل من رأى النبيﷺ من أصحاب الصحبة الشرعية الممدوحة.

صحيح أنني لا أختار مذهب ابن الوزير في التوسع في الصحبة، لكن ابن الوزير لا يمانع من ذم الوليد وأمثاله ممن أساء الصحبة وأنتم تمانعون.

فابن الوزير يرى أن كل من رأى النبيﷺ صحابة ويخرج من الصحبة الممدوحة

من أساء وبدل وظهر فسقه كالوليد فمذهبه ومذهب ابن حزم بل وابن تيمية أخف من مذهب المدافعين عن كل من رأى النبي ﷺ حتى عن الوليد والحكم ومسرف بن عقبة.

أما هذا المذهب العجيب الذي عليه غلاة العقائديين من القرن الثالث إلى اليوم فليس عليه لا الأصوليون ولا المحدثون ولا الصحابة ولا التابعون[1] وأول من

---

(١) بل هم أنفسهم - غلاة العقائديين - ليسوا على مذهبهم في تبرئة كل مسلم رأى النبي ﷺ فهم يتهمون الخارجين على عثمان بالنفاق والسبئية مع أن فيهم صحابة مهاجرين وأنصاراً، وهم يذمون رؤوس الخارجين كعبد الرحمن بن عديس البلوي وعمرو بن الحمق الخزاعي وهما صحابيان أسلما قبل الطلقاء بل ابن عديس رضواني ويذمون كل الخوارج وفيهم صحابة أقدم إسلاماً من الطلقاء، فانظروا إلى هذا التناقض.

و هذا أيضاً مما يدل على أن القواعد السابقة إنما وضعت لمعاقبة من ذمّ بني أمية فقط ومن دلائل ذلك تصريح بعضهم بأن: (من سب أحداً من أصحاب النبي ﷺ فهو رافضي)؟ ويسكتون عن النواصب والأدهى من ذلك أنهم يرددون هذا القول ليس للنهي عن سب السابقين وإنما يوردونه غالباً في من سب معاوية وأمثاله؟

والسؤال هو: ما حكم من سب علي بن أبي طالب؟ هل هو رافضي أيضاً أم ناصبي؟

فإن قلتم: ناصبي .

قلنا: لماذا لم يذكره صاحب القول؟

فإن قلتم: هذا ذكره على سبيل التغليب؟

قلنا: ولماذا لا تضيفون أنتم (من سب علي بن أبي طالب فهو ناصبي).

فإن قلتم: لم يفعلها أحد من السلف فنقولها .

قلنا: حكمتم على أنفسكم وسلفكم من الغلاة بالنصب والسلام

وإن قلتم: سنقولها .

قلنا: سنرى هل تنزلونها على من سب الإمام علي أو ستبقى عندكم نظرية - إن نزلت .

إذن فنحن لن نصل للعدل في هذه القضية إلا بصعوبة بالغة ولن نصل لهذا العدل في الأقوال لأننا مشغولون بذم من يحاول تنبيهنا لهذا الظلم المركب الموجود داخل في عقائدنا ومن كان مشغولاً بذم الناصح لأنه نصح فهل يا ترى سيقبل النصيحة؟

لا ريب أن الوضع يبعث على الإحباط ولو لم يأمر الله عز وجل بالنصيحة من باب المعذرة إلى الله لتركنا هذه الأبحاث منذ زمن .

فقد سببت لنا أتعاباً كثيرة وإيذاءات متكررة نحتسبها عند الله، وفي ظني لو أن أحداً آخر خاصة في هذا الزمن وفي هذه البيئة تلقى مثل هذه الإيذاءات والأضرار لكان قد ترك هذه المسائل منذ زمن. لكن عندما نذكر الأذى الذي لحق بالنبي ﷺ يهون علينا الأذى والتشويه الذي نلقاه من الناس فمن نحن عند رسول الله ﷺ؟وقد وجد الآمرون بالمعروف المعاداة والهجاء والشتم والحصار... كما لقي ذلك المصلحون على مر التاريخ والحمد لله الذي رزقنا - على ضعف أعمالنا وكثرة ذنوبنا - ثباتاً على الحق .

على أية حال: فالقول السابق فيه دلالة على أن (الغلو في الصحابة) عند غلاة العقائديين - أو غلاة السلفية منهم - ليس على إطلاقه، فإنهم لا يغالون إلا في تبرئة من خالف علي بن أبي طالب من الطلقاء خاصة أما من خالف عثمان بن عفان من أهل بدر والرضوانيين فهو عندهم من أتباع عبدالله ابن سبأ فغلوا في الطلقاء واتهموا الصحابة كل هذا يدلنا على أن زراعة هذه الأفكار كانت في الشام وقطف ثمرتها بعض أهل الحديث =

بثه ـ بغفلة ـ كان متقدمو الحنابلة للرد على المعتزلة والشيعة، ثم تحمله عنهم بعض علماء الشام وساعد في تثبيته الخصومات السياسية والمذهبية.

وقد سبق أن ذكرنا أثر ردود الأفعال والخصومات في تقعيد قواعد باطلة لم ينزل الله بها من سلطان، وليس عليها دليل لا من شرع ولا عقل ولا لغة، فيأتي اللاحق يتعلم ما كتبه السابق وتستمر الأوهام، وأصبحت مع الزمن يستدل بها لا لها خاصة مع الخصومات والردود نسأل الله أن يجنبنا ومخالفينا الخصومة بالباطل.

الإجابة عما ظنه الشيخ من قصرنا الصحبة على أهل الجهاد والإنفاق

أما ما نقله الشيخ عن بعضهم من (اختراع) القول بأن الصحابة هم أهل الجهاد والإنفاق فقط فهؤلاء (البعض) ربما قالوا هذا على سبيل التغليب وقد أدخلوا في الصحابة كل المستضعفين والضعفاء العاجزين عن الهجرة والذين ماتوا بمكة قبل

ثم بذرها غلاة السلفية داخل بستان أهل الحديث؛ فأصبحنا لا نفهمهم ولا يفهموننا لأن القواعد التي نزلوها في الترهيب من سب الصحابي أو ذمه إنما كان المراد عندهم تحريم سب الوليد وبسر ومعاوية لا تحريم سب علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعبد الرحمن بن عديس البلوي وأمثالهم فلم نعد بعد هذا الخلط والتناقض منهم نفهم (الصحابة) ولا (حرمة سب الصحابة).

ومن الطرائف في هذا قول بعضهم لي: والله إني لأغبطك على صبرك على الأذى .

قلت: وأنا أغبطك على سلامتك من الأذى .

قال: ماذا يضيرك أن تصبر وتؤجر .

قلت: وماذا يضيرني أن أسلم وأؤجر .

قال: لن تؤجر على سكوتك عما تعرف من حق مع تواطؤ الجميع على كتمه أو الجهل به .

قلت: عسى؛ ونسأل الله أن يبعد عنا شر الخصومة وتأثيرها على الجانب العلمي .

والخلاصة هنا: أنني أرى أن بيان هذه الأمور من فروض الكفايات لأن الخلط يضر الناحية العلمية، ويشجع على الجهل والتعصب بلا مبرر، وكم تمنيت أن يعرف أكثر الناس هذه الأمور ويدافع عنها لأستريح، ولكن يبدو أن الجهل بها هو عندهم علم، والسكوت عن المعلوم فيها هو عندهم حكمة، وهدم بعض الحق لحساب بعض الباطل هو عندهم مما تقتضيه المعركة

فسبحان الله كيف سوّل الشيطان للصالحين حتى أصبحوا يرون الجهاد في معاداة العلم والإنصاف وحماية الجهل الموروث، وانتقاص علي والحسين لأجل الانتصار لابن تيمية أو إغاظة الشيعة وكأن ابن تيمية أهم عندنا من علي بن أبي طالب، وكأننا قد تركنا الدفاع عن علي للشيعة، ونسينا أننا أولى به منهم، مثلما نحن أولى بموسى وعيسى من اليهود والنصارى، وأنا هنا لا أقصد معتدلي الشيعة وإنما غلاتهم أما المعتدلون فدفاعهم عن علي مشكور، لكن الغلاة من الطرفين للأسف غلبوا المعتدلين، فأصبحنا لا نكاد نسمع ولا نقرأ إلا طاعناً في الصحابة مغالياً في أهل البيت أو مغالياً في الصحابة طاعناً في أهل البيت، أما المعتدلون من الطرفين فيجدون التبديع والتضليل لأن الهيمنة مازالت للغلاة

الهجرة ومهاجرة الحبشة ومن أسلم من أهل المدينة قبل الرضوان وكل من أسلم وأذن له النبي ﷺ بالعودة إلى بلاده وكان مسلماً قبل الرضوان كقبيلة مزينة مثلاً.

فالاستثناءات الأخرى موجودة لو تمت قراءة المذكرة بهدوء مع تجنب تحريض المحرضين المفسدين بين المسلمين.

الآثار في الصحبة

ثم تحدث عن أثر أنس بن مالك[١] ص٢٦ ـ وحمله على الصحبة الخاصة ـ وهذا قريب من قولنا.

ثم تحدث عن أثر سعيد بن المسيب[٢] ص٢٨ وضعفه عن سعيد سنداً واستبعده متناً وقد سبق الكلام على هذا الأثر في العمل الأصلي ونبهت لملحوظة الشيخ هناك.

الشيخ وتقديم اللغة على العرف

وتحدث ص٢٩ عن الاستعمالات اللغوية والعرفية والشرعية بشيء غير مفهوم وهو قوله: (فالعرف لا يرجع إليه إلا بعد أن لا يوجد حد من الشرع أو اللغة).

أقول: والصواب أن العرف يحكم على اللغة فكان ترتيب الشيخ للحقائق (شرعية ثم لغوية ثم عرفية) ترتيباً خاطئاً ليس عليه الفقهاء ولا اللغويون فالعرف مقدم على اللغة.

أما اللغة فقد سبق أنها أوسع من العرف ويدخل فيها المجاز كثيراً بخلاف العرف.

ومن الغريب أن الشيخ السعد وفقه الله قد نقل عن ابن الوزير أقوالاً من كتابه العواصم (١/٣٨٧) وربما غفل عن قول ابن الوزير في الصفحة نفسها (أن المقرر عند المحققين تقديم الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية الوضعية).

---

(١) قول أنس عندما سئل هل بقي أحد من أصحاب النبي ﷺ: (بقي ناس من الأعراب قد رأوه أما من صحبه فلا).

(٢) هو قول سعيد (لم نكن نعد الصحابي إلا من صحب النبي ﷺ سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين) والإسناد كما ذكر الشيخ ضعيف إلا أنه مشهور متداول في كتب الأصول والمصطلح.

ثم ذكر الشيخ ص٣٠: أن حقيقة الصحبة تكون بمطلق الصحبة

وهذا يحتاج من الشيخ قبل غيره إلى مراجعة وسؤال أهل اللغة وأهل الأصول ويمكن أن أحيله على أحد الأصوليين الذي كتب في هذا الموضوع وهو الدكتور عبد الكريم النملة في كتابه (مخالفة الصحابي) فهو أعرف مني ومن الشيخ بمسائل الأصول وهي مسائل بعيدة قليلاً عن أهل الحديث.

فالشيخ ـ وفقه الله ـ محدث، وأهل الحديث كان يعتب عليهم الفقهاء في أشياء بدأت أتفهمها بعد قراءتي لبعض كتابات أهل الحديث ومنهم شيخنا وفقه الله فهو يتكلم في الأصول وفي استعمالات اللغة ويهم أوهاماً كبيرة وفقه الله لكل خير.

والدكتور النملة قرر ـ تبعاً لمن سبقه من الأصوليين ـ تقديم الحقيقة العرفية على اللغوية واختار تعريف الأصوليين، وهو ليس معتزلياً كأبي الحسين البصري.

أما قول الشيخ بأنه لا يسلم أن العرف فيه اشتراط طول الصحبة فهذا يحتاج من الشيخ لمراجعة معنى العرف وفصل التداخل الذهني بينه وبين اللغة.

في من أحسن الصحبة ومن أساء

ثم عقد الشيخ باباً ص٣١ في فضل الصحابة وثناء الله عليهم ورسوله ثم جعل هذا كله في (كل من رأى النبي ﷺ من المسلمين) إلا ستة دافع عن بعضهم وكفرَّ بعضاً فأنا أربأ بالشيخ أن يكون من أناس لا يؤمنون بوجود طبقات بين المؤمن الكامل والكافر الأصلي وهذا مقتضى الإيمان بأن الإيمان يزيد وينقص، في الصحابة وفي غيرهم ومن زعم خروج الصحابة من هذا العموم فعليه الدليل؛ وهؤلاء الأخوة لا يؤمنون بالنسبية في مثل هذه الأمور فمن ثبت عندهم أنه سيء السيرة كفروه أو اتهموه بالنفاق حتى لا تنتقض قاعدة (الصحابة كلهم عدول) فالذين رأوا النبي ﷺ عندهم إما مؤمن أو كافر فقط فلذلك يسيئون فهم تفريعنا وتفصيلنا في هذه الأمور المجملة.

ولن أكرر ما ذكرته في العمل الأصلي لكن أقول باختصار شديد:

ردَّ الشيخُ على من ذم بعض من وصف بالصحبة برد إجمالي وتفصيلي:

أما الإجمالي: فذكر ـ سامحه الله ـ أن الله أثنى عليهم وهو يعلم تعالى ما سوف يقع منهم ومع ذلك أثنى عليهم.

وهذه الشبهة سبق الكلام عليها بأن الثناء كان على المهاجرين والأنصار فقط إضافة إلى أن الثناء العام لو افترضنا أن الثناء على كل من رأى النبي ﷺ لا ينزل على كل فرد ولو كان كذلك لبطل أن يقال إنها حدثت ردة بعد النبي ﷺ وقد شهد معظم هؤلاء المرتدين حجة الوداع.

أما التفصيل فقسمه الشيخ قسمين:

القسم الأول: من جاءت النصوص بذمهم أو الشهادة لهم بالنار (وقد ذكر بعضهم وأغفل بعضاً؛ فلم يستوف الذين وردت النصوص بذمهم).

القسم الثاني: من لابس الفتن (وهذه كلمة عامة لأن هناك محق ومبطل؛ طالب دين وطالب دنيا؛ تائب ومصر على ذنبه، ثابت على الحق ومتردد... إلخ).

ثم لم يذكر من القسم الأول إلا ستة وهم الحكم بن أبي العاص والكاذب على النبي ﷺ والوليد بن عقبة وأبو الغادية وكركرة والرجل الذي تزوج امرأة أبيه...

ولم يذكر آخرين وردت فيهم نصوص مماثلة كمعاوية مثلاً فقد ورد فيه أكثر مما ورد في هؤلاء وأسانيد بعضها على شرط الشيخين، بل بعضها في الصحيح، وسيأتي الإشارة لشيء من هذا، وكذا وردت نصوص في ذي الخويصرة ومحلم بن جثامة وغيرهم.

مع أن كل هذا الدفاع إنما هو عن معاوية فقط حتى لو أوردوا فضائل العشرة ونحوهم فهم يعلمون أن العشرة وأهل بدر وأهل الرضوان لم يتناولهم أحد منا بسوء وأن لهم المكانة المحفوظة عند كل مسلم عاقل يعرف سيرة القوم ونصرتهم لهذا الدين، وإنما الذي استثارهم ذم بعض ظلمة الطلقاء ونفي صحبتهم.

وغلاة الحنابلة من زمن قديم لا يكادون يرون الصحابة إلا في الطلقاء، ولو جئتهم بكل آية وكل دليل على أن يتزحزحوا عن هذا الاعتقاد ما استطعتَ، ولو كان عبدالله بن أبي من الطلقاء لكان اليوم عند هؤلاء من كبار الصحابة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالحسنى.

ثم ليعلم الجميع أنه ليس كل من شارك في الفتنة عندنا متهماً في دينه كما يشيع عنا بعض الناس، بل حتى الذين حاربوا علي بن أبي طالب أو عثمان بن عفان لا نشك في إسلامهم، فالثوار على علي وعثمان مسلمون وإن أخطأوا أو بغوا، بل مجرد الاعتراض على قرار الخليفة والإنكار عليه حق مشروع للرعية مادام هذا لم يقترن ببغي أو تكفير أو قتال... وهذا لا يعني خروج أفراد من هذا العموم ويصبحون مذمومين متهمين بأدلة خاصة، كما هو الحال في بعض من شارك في تلك الأحداث.

بل حتى مانعي الزكاة لا نتهم إسلامهم فهم مسلمون وليسوا كفاراً كما قرر الشافعي في كتاب الأم وابن حزم في المحلى وغيرهم فهم متأولون كالخوارج والبغاة؛ وفي البغاة والخوارج من ليس متأولاً وإنما طالب ملك ودنيا ولكن الكلام هنا عن الغالب.

أيضاً قد يسيء الفرد سيرته حتى وإن لم يشارك في قتل مسلم تحت راية عمية.

الكلام في الحكم بن أبي العاص

ثم استعرض الشيخ الأحاديث في ذم الحكم بن أبي العاص ص٣٢، ٣٣، فأجاد وشكك في إسلام الحكم فضلاً عن صحبته وهذا لا يهمنا هنا، وإنما يكفينا من ذلك اعترافه. وفقه الله. بأنه قد ثبت أن (رسول الله ﷺ لعن الحكم بن أبي العاص) وهذا إنصاف من الشيخ السعد لم نعهده في كثير من البحوث المعاصرة رغم أن الحكم هذا موجود في القسم الأول من كتاب الإصابة ومترجم له في كتب تراجم الصحابة كالاستيعاب وأسد الغابة.

وقد يأتي متعنت فيصف الشيخ عبدالله السعد بالتشيع أو الرفض لطعنه في هذا الصحابي الجليل على زعمهم، كيف لا، وقد قال ابن السكن: (يقال إن النبي ﷺ دعا

عليه ولم يثبت ذلك[1] ثم قد جاءت روايات أنه أسلم قبل أهل مكة وكان مع أم حبيبة عندما زفت للنبي ﷺ...) إلخ.

وهكذا يستطيع المتعنت من غلاة السلفية أن يتهم الشيخ عبدالله بالطعن في صحابة رسول الله ﷺ وأن الشيخ عبدالله لم يكتف بما فعله (بعض الجهال وأهل الضلال) من نفي صحبة الحكم وإنما شكك في إسلامه وهذه بادرة خطيرة أن يكون أهل الحديث أشد على صحابة رسول الله ﷺ من (الجهال الضلال).

فلو ابتلى الله الشيخ عبدالله السعد بجمهرة من هذا الجنس فسيعرف ضرر القواعد البشرية التي وضعها العقائديون في كتب العقائد، تلك القواعد التي ترهب الباحث عن الحقيقة وليس عليها دليل شرعي ولا عقلي.

وإذا حصل له هذا فلا بد أن يؤثر عليه ويجعله بين أمرين:

إما أن يتراجع عن حق يراه ومهما تراجع فلن يقبل منه الغلاة لأن المغالي يرى أن صاحب البدعة لا تقبل له توبة أصلاً.

أو يصبر للمكائد والدسائس - الآتية من إخوانه طلبة العلم - التي يذهبون بها للسلطات الدينية والأمنية ويلقى من التشكيك في العقيدة[2] الشيء الكثير حتى يصبح عند عوام طلبة العلم من كبار أهل البدع وهذا التبديع الظالم بدعة.

وأنا أسأل شيخنا الفاضل سؤالاً وهو: لو جاءك هؤلاء الناس وطلبوا منك الرجوع عن تشكيكك في إسلام صحابي من صحابة رسول الله ﷺ ولم يقبلوا منك الأسانيد ولا المرويات في ذلك فهل تراهم منصفين؟

---

(١) أخطأ ابن السكن، بلى قد ثبت لعن النبي ﷺ للحكم ونفيه إلى الطائف في أحاديث أسانيد بعضها على شرط الشيخين ولولا اعتراف الشيخ بهذا لسردناها.

(٢) أنا أرى أن لفظة (العقيدة) من الألفاظ المستحدثة التي تكون بدعية على منهج هؤلاء فالأولى اجتنابها إلى لفظة (الإيمان) لكنني هنا أستخدمه لعرض الفكرة باللغة التي يفهمها الآخرون، إضافة إلى أنني أتجنب الأمور التي تجعل استخدامها بدعة فلا اتخذها مقياساً في الحكم على الآخرين أو الولاء والبراء وإنما استخدم مقياساً شرعياً آخر لا نشك في شرعيته وهو الإيمان، ومن شاء التوسع في هذه المسألة فليراجع كتابنا الآخر، (قراءة في كتب العقائد).

إن قلت: لا، وستقولها، فاعلم أنهم الآن يدفعونك لتطلب هذا ونحوه من آخرين قبل أن تسمع أدلتهم وبراهينهم، وكان الأولى منك أن تطلب من هؤلاء الأدلة على ما قالوه أو على الأقل تقرأ ما كتبوه قراءة متأنية هادئة.

أما قول الشيخ ص٣٥: (ومن يستدل بهذا على أن الصحابة ليسوا كلهم عدول لا شك أنه مخطئ في هذا الخطأ البين).

أقول:

أولاً: الحكم بن أبي العاص نموذج واحد تمَّ الاعتراف به من نماذج أخرى تدل على أن بعض من وصف بالصحبة لم يكن عدلاً ولا مأموناً كهذا الذي لعنه رسول الله ﷺ.

ثانياً: كيف تستقيم كلمة (كلهم) التوكيدية والحكم بن أبي العاص واحد منهم عند جمهرة من ترجم للصحابة؟ فعندما أقول: نجح الطلاب كلهم بينما الواقع أن بعضهم لم ينجح ولم أستثن أكون كاذباً في قولي، هذه مسألة يسيرة يدركها العاقل.

ثالثاً: صحبة الحكم - كما قلنا - أثبتها أكثر المترجمين للصحابة لكنها من الصحبة العامة التي يدخل فيها المنافقون والطلقاء والأعراب.

رابعاً: لا حظوا أن الشيخ وفقه الله كأنه يحاول نفي إسلام الحكم أصلاً حتى تسلم قاعدة (الصحابة كلهم عدول) ولو قال كما قال ابن الوزير: بأن هذا في الغالب وليس مطرداً لكان أحسن في الجواب من جواب شيخنا.

صحيح أنني مع الشيخ السعد أشك في إسلام الحكم وإسلام أناس آخرين مترجم لهم في الصحابة وللشيخ الحق ولي أيضاً أن أذكر الأدلة التي لا تقل صحة عن هذه الأدلة التي أوردها الشيخ في الحكم بن أبي العاص.

وما ذكره الشيخ وفقه الله ص٣٥ عن ابن أبي حاتم من أنه لم ينص على صحبة الحكم وإنما نقل عن أبيه أبي حاتم: أنه أسلم عام الفتح ليس دليلاً على أنه ينفي

صحبته العامة فإذا كان أسلم عام الفتح وقدم على النبي ﷺ فهو - حسب تعريف المحدثين - صحابي.

وإذا قلتم: تظاهر بالإسلام.

قلنا لكم: ما الدليل على ذلك؟

إن قلتم: سوء سيرته وذم النبي ﷺ له.

قلنا: هذا ما قلناه لكم أول مرة بأن سوء السيرة تخرج الصحابي من الصحبة الممدوحة وقد تخرجه من الإسلام كله وقد ذم النبي ﷺ آخرين غيره.

في الكاذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ثم ذكر الشيخ ص٣٥ خبر الكاذب على النبي ﷺ وأن خبره عنده لا يصح، فإذا أراد بكلمة لا يصح أنه لم يأت بسند صحيح فهذا صحيح لكن روي من أكثر من وجه يرى بعضهم صحته بذلك وقد صحح القصة ابن حزم وابن تيمية وغيرهما ويرى بعضهم ضعفه كل هذا بناءً على منهج كل محدث ومدى تشدده وتساهله وحسب جمعه للطرق ولذلك فهذا الخبر لم أكرر ذكره في كتاب (الصحبة) وربما لم أذكره في النسخة الأخيرة مطلقاً فهو عندي محل بحث وتوقف.

والحديث رواه ابن حزم في الأحكام (٨٣/٢) وابن عدي في الكامل ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٥٥/١) من طريقين: عن علي بن مسهر (ثقة له غرائب) عن صالح بن حيان (ضعيف ضعفاً غير شديد) عن ابن بريدة (ثقة) عن بريدة بن الحصيب صحابي.

فهذا الإسناد رغم أن ابن تيمية قال فيه (إسناده صحيح ولم نعلم له علة) ورغم تصحيح ابن حزم أيضاً إلا أنني أعترف للشيخ بأن الإسناد ضعيف فيه صالح بن حيان وهو ضعيف لكن للحديث شواهد.

منها ما رواه ابن الجوزي (في الموضوعات ٥٦/١) من طريق أبي حامد الحضرمي

عن السري بن يزيد الخرساني عن محمد بن علي الفزاري عن داود بن الزبرقان عن عطاء بن السائب عن ابن الزبير.

ورواه أبو بكر بن مردويه وابن عدي كلاهما من طريق علي بن ثابت عن الوازع العقيلي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أسامة بن زيد.

ورواه الطبراني في مجمع البحرين (حديث ٢٩١) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي عن وهيب بن خالد عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

ورواه الطبراني في الكبير (مجمع الزائد ١/١٥٠) من طريق ابن الحنفية عن صحابي من قبيلة أسلم.

ورواه عبد الرزاق (٥/٣٠٨) عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير مرسلاً.

وهذه الأسانيد كلها ضعيفة لكن بعضها يصلح في الشواهد كحديث عبدالله بن عمرو بن العاص فالهيثمي لم يعله إلا باختلاط عطاء بن السائب وقد قوى الدارقطني رواية وهيب عنه وهذه منها وضعفها آخرون وبقية رجال الطبراني ثقات في الجملة.

أما حديث عبدالله بن الزبير ففي الإسناد داود بن الزبرقان (متروك).

وأما حديث أسامة ففيه الوزاع متروك أيضاً.

وأما حديث ابن الحنفية فلم نعثر على إسناده في المعجم الكبير ولعله في القسم المفقود، ولم يعله الطبراني إلا بأبي حمزة الثمالي وضعفه غير شديد ويصلح في الشواهد.

وأما حديث سعيد بن جبير ففيه علتان شيخ معمر مجهول (لم يسمَّ) والأثر مرسل.

فهذه الطرق لو أحببت أن أتمسك بالضعيف لقلت قد صحح طريقاً منها ابن تيمية وابن حزم فضلاً عن بقية الشواهد ومنها شاهدان قد يقبلان لوجود ضعف غير شديد في أسانيدهما لكنني لم أطمئن لصحة الحديث فحذفته من النسخ الأخيرة للمذكرة

ومن كتاب الصحبة.

وأنا غالباً أحاول أن أترك للمختلف معي مساحة في الأمور الظنية المتشابهة التي لا يجوز أن يكون فيها مفاصلة لاحتمالها الأمرين، ومعظم أخبار السير والمغازي تتوقف أسانيدها على مثل هذه الأسانيد التي هي بالتعاضد والقبول أولى منها بالرد والإعراض - أحياناً وليس دائماً - خاصة إذا دلت عليها القرائن ولا تعارضها موانع أقوى منها.

الوليد بن عقبة والجواب على دفاع الشيخ عنه

أما الوليد بن عقبة وأنه الفاسق المذكور في الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، فقد تحدث عن هذا الشيخ السعد ص٣٩ وخالف منهجه هنا فلم يستوف الطرق المبينة أن سبب نزول الآية هو الوليد بن عقبة وكذبه على النبي ﷺ لما بعثه إلى بني المصطلق ونزول الآية الكريمة فيه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾... الآية [الحجرات: ٦] وهذا ما لم أعلم أحداً من المفسرين وأهل السير وأهل الحديث خالف فيه، بينما ذهب الشيخ وفقه الله لتقوية خبر آخر يكاد يجمع أهل العلم على ضعفه.

فترك ما أجمعوا ـ أو كادوا ـ على صحته وإثباته، وذهب إلى ما أجمعوا ـ أو كادوا - على ضعفه وبطلانه.

ومنهج الشيخ مقبول لو أنه لم ينكر على الآخرين مخالفة العلماء والمحدثين، أما أن ينكر ثم لا يلتزم هو فهذا شيء آخر.

لاحظوا أنني تركت له تضعيف خبر الكاذب على النبي ﷺ لأن الأسانيد فيه لا نطمئن للدفاع عنها، أما هنا فيجب أن نكون صرحاء وأن نقول إن الشيخ وفقه الله أخطأ وهذا ليس عيباً مع النية الصادقة.

ثم أقول: قصة الوليد بن عقبة ثابتة، نعم يستطيع المتشدد أن يضعفها ويضعف

غيرها، بل يستطيع المتشدد أن يضعف أكثر أحاديث الصحيحين، لكن نحن لا نريد أن نتشدد أو نتساهل، الاعتدال يجب أن يكون مطلب الجميع.

أما خبر الخلوق. الذي قواه الشيخ نسبياً - (وهو أن النبي ﷺ امتنع أن يمسح على رأس الوليد لأجل الخلوق) فمداره على الوليد بن عقبة وهو فاسق كاذب وكذا مدار الحديث على عبدالله الهمداني وهو ضعيف لا يكاد يعرف وأكثرهم على تضعيفه والطعن في حديثه الفرد ـ حديث الخلوق ـ الذي قواه شيخنا فقد طعن فيه البخاري وضعف حديثه هذا، وكذا العقيلي وابن عدي وابن عبد البر وقال (مجهول والخبر منكر لا يصح) وقال بجهالته الذهبي وابن حجر وغيرهم ولم يخالف في تضعيفه إلا أبو حاتم الذي وثقه توثيقاً خفيفاً فقال (لا بأس به).

ثم قد تفرد بهذا الخبر الهمداني وتفرد به عنه ثابت بن الحجاج وفيه جهالة أيضاً فلم يروي عنه غير جعفر بن برقان وثابت هذا أول من وثقه ابن سعد ولم يجزم بذلك فقال: (ثقة إن شاء الله) ووثقه أبو داود ثم ابن حبان ـ كعادته في توثيق المجهولين المتقدمين. ثم الحافظ ابن حجر.

لكن ثابتاً هذا فيه جهالة لم يرو عنه غير جعفر، وجعفر نفسه مطعون في أحاديثه عن الزهري وبعضهم أطلق التضعيف وبعضهم قيد التوثيق بتوثيقه في روايته عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم، وهذه ليست من رواياته التي وثق فيها ولا من التي ضعف فيها لكن يكفي في ضعف الحديث بل نكارته جهالة الهمداني وضعفه ونوع من الجهالة في تلميذه ثابت بن الحجاج وفسق الوليد ومعارضة هذا الأثر لثلاثة آثار أثبت منه وأقوى، وسيأتي بيانها.

وكنت أتمنى من شيخنا أن يجمع طرق أحاديث الوليد ولا يعارضها بمثل هذا الأثر المنكر الذي أقل أحواله أن يكون ضعيفاً شاذاً.

والشيخ قد اعترف بأن الأثر ضعيف لكنه يرى أنه (أقوى) من خبر فسق الوليد ونزول الآية فيه فهذا تسرع في الحكم من الشيخ سامحه الله كما سيأتي موضحاً.

الملحوظات التفصيلية

وكلام الشيخ عبدالله على قضية الوليد بن عقبة عليها عدة ملحوظات:

الأولى: استيفاؤه المبالغ فيه لمصادر وطرق حديث عبدالله الهمداني عن الوليد في قصة الخلوق مع أنه تفرد بها أربعة في نسق واحد (جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج عن عبدالله الهمداني عن الوليد) وكل هؤلاء في حديثهم نظر وخاصة عبدالله الهمداني فهو مجهول، وشيخه الوليد ضعفه الله عز وجل.

فمبالغة الشيخ وفقه الله في استيفاء الطرق والمصادر مع أن مدارها على الهمداني وثابت والوليد استيفاء في غير محله ومضيعة للوقت، وفي الوقت نفسه لم يستوف أحاديث بعث وفسق الوليد[1].

الثانية: سبقت مختصرة وهي: أن الشيخ أخذ يطعن في (تفرد) عيسى بن دينار (الثقة) عن أبيه ويطعن في (تفرد) محمد بن سابق (الثقة) عن عيسى بن دينار بينما لا يطعن في تفرد جعفر عن ثابت ولا تفرد ثابت (فيه جهالة) عن الهمداني (المجهول) ولا تفرد الهمداني (المجهول) عن الوليد (الفاسق) ولا تفرد الوليد بهذا الخبر.

فهذا غريب صدوره من شيخنا وكان الواجب عليه ـ على أقل تقدير ـ أن يطعن بالتفرد في الجميع أو يتركه في الجميع.

الثالثة: لم يستوفِ الشيخ الأحاديث في فسق الوليد ونزول الآية الكريمة فيه وذكر إسناداً واحداً فقط وهو ما رواه أحمد وابن أبي حاتم والطبراني وابن عساكر وأبو نعيم وغيرهم من طريق محمد بن سابق (ثقة من رجال الشيخين) عن عيسى بن دينار الخزاعي (ثقة) عن دينار الكوفي (مقبول وقد وثقه إبن حبان وروى له الترمذي وأبو داود ولم يضعفه أحد) عن الحارث بن ضرار وهو صحابي.

---

(١) أعني (بعثه) إلى بني المصطلق ونزول الآية في (فسقه).

فهذا الإسناد هو الذي زعم الشيخ أن إسناد جعفر بن برقان عن ثابت (فيه جهالة) عن الهمداني (مجهول) عن الوليد (فاسق) أقوى منه.

فكيف إذا أضفنا لرواية الحارث بن ضرار الخزاعي القوية، روايات أخرى كرواية ابن عباس وجابر بن عبدالله وأم سلمة وابن أبي ليلى والحسن البصري وعكرمة وعلقمة بن ناجية ويزيد بن رومان وقتادة ومجاهد.

أضف إلى حديث المجادلة بين الإمام علي والوليد بن عقبة أيضاً الذي رواه ابن عباس.

أضف إلى حديث ذم الوليد في عهد النبي ﷺ وقوله له: (اللهم عليك بالوليد) الذي رواه علي بن أبي طالب؛ أضف إلى روايات أهل السير كالزهري وغيره في لحاق الوليد وعمارة بأختهما أم كلثوم لما هاجرت... إلخ.

فكيف نهمل هذه الأحاديث والآثار على قوتها وتعاضدها واختلاف مخارجها وإجماع المؤرخين عليها لخبر فرد ضعيف منكر؟

صحيح أن هذه الأحاديث والآثار ليست على درجة واحدة من القوة، بل في بعضها ضعف لكن فيها الصحيح وفيها القوي الذي يقبل في المتابعات والشواهد وإليكم التفصيل.

الروايات في بعث الوليد إلى بني المصطلق ونزول الآية فيه

الرواية الأولى: رواية الحارث بن ضرار الخزاعي

وهذه رواها الإمام أحمد في مسنده (٦/٣٩٦ ـ طبعة دار الفكر) وابن عساكر (٦٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨) والطبراني (٣/٣١٠) وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/٣٣٠٣) وغيرهم كلهم من طرق عن محمد بن سابق التميمي (صدوق من رجال الشيخين[1] حدثنا

---

(١) قال ابن حجر (صدوق) وروى له الجماعة إلا ابن ماجة، ولو شئت لقلت: إنه (ثقة) إن شاء الله فقد وثقه =

عيسى بن دينار (الخزاعي مولاهم ثقة[١]) حدثنا أبي (دينار الكوفي، مقبول[٢]) أنه سمع الحارث بن ضرار قال: قدمت على رسول الله ﷺ فدعاني إلى الإسلام فدخلت فيه وأقررت به فدعاني إلى الزكاة فأقررت بها، وقلت: يا رسول الله أرجع إلي قومي فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكاة فمن استجاب لي جمعت زكاته فيرسل إليّ رسول الله ﷺ رسولاً لإبان - أي لمدة أو موعد[٣] - كذا وكذا ليأتيك ما جمعت من الزكاة.

فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له وبلغ الإبان. أي المدة أو الوقت[٤] - الذي أراد رسول الله ﷺ أن يبعث إليه احتبس عليه الرسول فلم يأته، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخطة من الله عز وجل ورسوله فدعا بسروات قومه فقال لهم إن رسول الله ﷺ كان وقت لي وقتاً يرسل إلى رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكاة وليس من رسول الله ﷺ الخلف ولا أرى حبس رسوله إلا من سخطة كانت فانطلقوا فنأتي رسول الله ﷺ.

أحمد والعجلي وابن عقدة ومحمد بن صالح والنسائي وابن حبان وضعفه ابن معين وابن الجوزي وأبو حاتم بسبب حديث أخطأ فيه وهذا يحدث للثقات فما من ثقة إلا ويخطئ في أحاديث ولا يعد طعناً فيه إلا إذا كثرت أخطاؤه وكلنا يعرف أحاديث أخطأ فيها مالك والبخاري وأحمد بن حنبل وهذا لا يضيرهم إن شاء الله. وقال الذهبي ليس من شرط الثقة ألا يخطئ.

(١) عيسى بن دينار الخزاعي روى له أبو داود والترمذي والتوثيق من الحافظ وقد وثقه ابن حنبل وابن معين وأبو حاتم وابن حبان وابن المديني ولم يضعفه أحد، وهو مولى عمرو بن الحارث بن ضرار الخزاعي وعمرو هذا هو ابن صاحب القصة مع الوليد بن عقبة - فالرواية عائلية - وعمرو بن الحارث هذا صحابي بقي إلى بعد الخمسين (انظر التقريب) وهو أخو جويرية بن الحارث أم المؤمنين.

(٢) هكذا قال الحافظ (مقبول) والأولى أن يكون (صدوقاً) فهو وإن تفرد عنه ابنه عيسى فقد ثبتت القصة من غير طريقه وقد وثقه ابن حبان وروى له أيضاً أبو داود والترمذي والبخاري في خلق أفعال العباد ولم يضعفه أحد. وقد راجعت أحاديثه فإذا هي صحيحة عند العلماء وهي قليلة ثم لو كان مقبولاً فقط كما قال ابن حجر فإنه يعني أنه يقبل في المتابعات والشواهد وروايته هذه لها شواهد قوية، بل مما يدل على صدقه أن خبره هذا له شواهد كثيرة قوية وهو تابعي قديم وإن كان هناك احتمال أن أحد الرواة قد وهم وجعل سماعه عن الحارث بينما سماعه عن ابنه عمرو بن الحارث فلا يضر فعمرو ابن الحارث أيضاً صحابي.

(٣) زيادة مني للإيضاح.

(٤) زيادة مني للإيضاح.

وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة فلما أن سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فرق - يعني خاف - فرجع فأتى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي[١] فضرب رسول الله ﷺ البعث إلى الحارث فأقبل الحارث بأصحابه إذ استقبل البعث وفصل من المدينة لقيهم الحارث فقالوا: هذا الحارث فلما غشيهم قال لهم: إلى من بعثتم؟ قالوا: إليك. قال: ولم؟ قالوا: إن رسول الله ﷺ كان بعث إليك الوليد بن عقبة فزعم أنك منعته الزكاة وأردت قتله قال: لا والذي بعث محمداً بالحق ما رأيته بتة ولا أتاني.

فلما دخل الحارث على رسول الله ﷺ قال: منعت الزكاة وأردت قتل رسولي؟ قال: لا والذي بعثك بالحق ما رأيته ولا أتاني وما أقبلت إلا حين احتبس علي رسول رسول الله ﷺ؛ خشيت أن تكون كانت سخطة من الله عز وجل ورسوله؛ قال: فنزلت الحجرات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] إلى قوله تعالى: ﴿فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات: ٨]. اهـ.

قلت: وقد أجمع المفسرون ومؤلفو أسباب النزول ومترجمو الصحابة ممن ذكروا القصة أنها نزلت في الوليد بن عقبة[٢] وأنه المرسل إلى بني المصطلق وصاحب القصة.

والإسناد قد صححه جمع من العلماء منهم ابن عبد البر والهيثمي والسيوطي وغيرهم، فقال السيوطي في لباب النقول (ص١٩٦) سنده جيد رجال إسناده ثقات.

وقال: روى الطبراني نحوه من حديث جابر بن عبدالله وعلقمة بن ناجية وأم سلمة

---

(١) سبحان الله: كأن الوليد لا يعرف أن النبي ﷺ يوحى إليه وأنه يمكن أن ينكشف كذبه؟ ولعل الوليد كذب نكاية بقبيلة خزاعة وقد كان الطلقاء يبغضون الأنصار وقبيلة خزاعة لنصرتهما للنبي ﷺ فخزاعة دخلت في حلف النبي بعد صلح الحديبية وقتلهم البكريون قبل فتح مكة وكان ذلك سبب فتح مكة وقد استمرت خزاعة في وفائها وصدق إسلامها فلم ترتد وكانت مع الإمام علي يوم صفين وقال فيهم معاوية قولته المشهورة.

(٢) راجع تفسير الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ من سورة الحجرات في كل كتب التفسير بالمأثور بلا استثناء وراجع كتب أسباب النزول بلا استثناء وراجع كتب تراجم الصحابة (ترجمة الوليد بن عقبة وترجمة الحارث بن ضرار الخزاعي) بلا استثناء.

وروى ابن جرير نحوه من طريق العوفي عن ابن عباس ومن طرق أخرى مرسلة.

وقال قبله ابن عبد البر ـ ما نقله الشيخ السعد ـ من إجماع أهل التأويل بالقرآن على نزولها في الوليد، (راجع ترجمة الوليد في الاستيعاب والإصابة وأسد الغابة وغيرها).

أقول: وكل رجال الإسناد ثقات إلا دينار الكوفي لم أجد من وثقه غير ابن حبان وكونه تابعياً ولم يؤثر عنه سوء وأحاديثه الأخرى قوية عند العلماء ثم قد روى غيره هذا الأثر بأسانيد قوية كما سيأتي فالإسناد أقل أحواله الحسن لا سيما مع الشواهد ـ ستأتي ـ أما المتن فهو صحيح لكثرة الشواهد والطرق:

وقال الهيثمي في المجمع (١١٢/٧) في رواية الحارث: (رواه أحمد والطبراني... ورجال أحمد ثقات).

الرواية الثانية: حديث علقمة الخزاعي

ما رواه الطبراني في الكبير (١٨/٦) حدثنا أحمد بن عمرو الخلال المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عيسى بن الحضرمي بن كلثوم بن علقمة بن ناجية بن الحارث الخزاعي عن جده كلثوم عن أبيه علقمة قال: بعث إلينا رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة بن أبي معيط يصدق أموالنا فسار حتى إذا كان قريبا منا وذلك بعد وقعة المريسيع رجع فركبنا في أثره فأتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أتيت قوما في جاهليتهم أخذوا اللباس ومنعوا الصدقة فلم يغير ذلك النبي ﷺ حتى نزلت: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ...**﴾[الحجرات: ٦] وأتى المصطلقيون النبي ﷺ أثر الوليد بطائفة من صدقاتهم يسوقونها ونفقات يحملونها فذكروا ذلك له وأنهم خرجوا يطلبون الوليد بصدقاتهم فلم يجدوه فدفعوا إلى رسول الله ﷺ ما كان معهم وقالوا يا رسول الله بلغنا مخرج رسولك فسررنا بذلك وقلنا نتلقاه فبلغنا رجعته فخفنا أن يكون ذلك من سخطه علينا وعرضوا على النبي ﷺ أن يشتروا منه ما بقي فقبل منهم الفرائض وقال ارجعوا بنفقاتكم لا نبيع شيئا من الصدقات حتى نقبضه فرجعوا إلى أهليهم وبعث إليهم من يقبض بقية صدقاتهم. اهـ.

ورواه ابن عساكر (٢٣٠/٦٣) والهيثم الشاشي من طريق محمد بن علي أبي جعفر الوراق عن يعقوب بن (حميد) بن كاسب به...

قال الهيثمي في المجمع (١١٢/٧) رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما يعقوب بن حميد بن كاسب وثقه ابن حبان وضعفه الجمهور وبقية رجاله ثقات.

قلت: يعقوب بن حميد مختلف فيه وقال عنه الحافظ في التقريب (صدوق ربما وهم) ولم ينفرد ابن حبان بتوثيقه فقد وثقه غيره وهو عندهم ثقة حافظ لكنه كثير الغرائب والمناكير.

قلت: قوله (حتى إذا كان قريبا منا بعد وقعة المريسيع رجع) ليس المراد أن الحادثة كانت بعد وقعة المريسيع وإنما المراد أن الوليد وصل إلى مكان غزوة المريسيع ثم رجع كما هو ظاهر في الرواية ولأن إسلام الوليد كان متأخرا (لم يسلم إلا مع الطلقاء) والمريسيع كانت غزوة ضد بني المصطلق وكانت قبل الحديبية بل قبل الخندق.

إذن فرجال الإسنادكلهم بين الثقة والصدوق في الجملة والإسناد حسن لذاته ثم قد توبع يعقوب بن حميد من يعقوب بن محمد الزهري.

فقد رواه ابن عساكر (٢٣٠/٦٣) من طريق ابن مندة أخبرنا الحسين بن الحسن ابن أيوب الطوسي حدثنا عبدالله بن أحمد بن أبي ميسرة حدثنا يعقوب بن محمد الزهري حدثنا عيسى بن الحضرمي... نحوه.

قلت: ويعقوب بن محمد الزهري (صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء[١] ويقبل في الشواهد والمتابعات وهذه متابعة مقبولة منه.

والخلاصة: أن هذا الشاهد حسن لذاته روي من طريقين عن عيسى بن الحضرمي (قال أبو حاتم لا بأس به ـ الجرح والتعديل ٢٧٤/٦) عن كلثوم بن علقمة (وهو

---

(١) هذا حكم الحافظ في التقريب لكنني لا آخذه إلا بعد مراجعة سريعة لتهذيب التهذيب أو تهذيب الكمال لأرى أقوال العلماء المتقدمين فإن كان حكمه على الراوي قريباً من الصواب ذكرته وإلا فنحن على منهج شيخنا الذي لا يرى تقليد الحافظ في حكمه على الراوي.

ثقة ـ التقريب) عن علقمة بن ناجية وهو صحابي[(١)].

وعجبي من شيخنا ألا يعتد بهذا الشاهد مع أنه وحده أقوى من رواية الهمداني فكيف إذا أضفنا له الرواية السابقة (الحسنة لذاتها) والروايات اللاحقة والشواهد الأخرى؟

الرواية الثالثة: عن جابر بن عبدالله

رواه الطبراني في الأوسط (مجمع البحرين ٦/٧٣) عن علي بن سعيد الرازي عن الحسين بن ميسرة الرازي عن عبدالله بن عبد القدوس عن الأعمش عن موسى بن المسيب عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبدالله الأنصاري قال: بعث رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة إلى بني وليعة... الحديث.

قال الهيثمي (٧/١١٣) رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبدالله بن عبد القدوس التميمي وقد ضعفه الجمهور ووثقه ابن حبان وبقية رجاله ثقات.

قلت: عبدالله بن عبد القدوس (صدوق رمي بالرفض وكان يخطئ) هكذا قال عنه الحافظ في التقريب، والرفض لم يثبت في حقه وإن ثبت فهذا من الشواهد المقبولة فالرجل في الأصل صدوق والشيخ السعد ممن يذهب إلى أن البدعة لا تؤثر في رواية الشخص ما دام ثقة وهذه منها، فالإسناد قوي خاصة مع الشواهد.

قلت أيضاً: وشيخ الطبراني علي بن سعيد مختلف فيه وكان أحد الحفاظ الكبار وشيخه الحسين بن ميسرة صدوق (قالها أبو حاتم) وشيخه عبدالله بن عبد القدوس سبق ذكره وشيخ عبدالله هو الأعمش ثقة مشهور من رجال الجماعة وشيخه موسى ابن المسيب (صدوق) قالها ابن حجر فأصاب وشيخه سالم بن أبي الجعد ثقة من رجال الجماعة وجابر صحابي صحبة شرعية.

فمثل هذا الإسناد لا يجوز استبعاده من المتابعات والشواهد فالشيخ وفقه الله يقبل

---

(١) الطبراني (٦/١٨) والاصابة (٢/٤٩٩) في القسم الأول وقال الحافظ (أخرج حديثه ابن أبي عاصم والطبراني من طريق عيسى بن الحضرمي...) وذكر الحديث. أقول: ولم تثبت صحبة علقمة إلا بهذا الإسناد وهو حسن، وهذا يدل على أنه صحابي ـ صحبة عامة ـ وكذا والده وجده فهم ثلاثة من الصحابة في نسق.

في المتابعات والشواهد ما هو أقل من هذا بكثير ولا نريد ضرب الأمثلة ونترك له إعادة النظر فيما قال ونحن على ثقة أنه إن استبعد جلساء السوء فإنه سينظر لهذه الأحاديث والآثار القوية نظرة أخرى تتسم بالعلم والاطراد وإلا فسيتعبه كثيراً هذا التناقض في المنهج.

الرواية الرابعة: في حديث أم سلمة

أخرج الطبري في تفسيره (٧٨/٢٥) عن أبي كريب عن جعفر بن عون ورواه إسحاق بن راهويه عن روح بن عبادة[١] كلاهما (جعفر وروح) عن موسى بن عبيدة الربذي عن ثابت مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: إنه نزل في بني المصطلق فيما صنع بهم الوليد... بمعناه.

قال البوصيري: رجاله ثقات.

قلت: موسى بن عبيدة الربذي هو صدوق في الأصل وضعف بسبب روايته أحاديث مناكير عن عبدالله بن دينار ـ وهذه ليست منها ـ ولولا هذه المرويات عن ابن دينار لجاز، فقد قوى أمره يحيى بن معين في رواية ووثقه ابن سعد ووصفه ابن حبان بالصلاح وأنه تشاغل بالصلاح والعبادة حتى وهم في الرواية، وقد روى عنه وكيع وقال: ثقة وأنكر أحاديثه عن عبدالله بن دينار فقط.

أما ثابت مولى أم سلمة: فذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٦١/٢) وذكره ابن حبان في الثقات (٩٥/٤) وقال: يروي عن عمر، روى عنه أهل المدينة مات في خلافة عمر بن الخطاب.

قلت أيضاً: إن صح موته في عهد عمر فالانقطاع في الإسناد بيّن لأن موسى الربذي من صغار السادسة لكن يشهد لرواية أم سلمة أن وفد بني المصطلق وما جرى بينهم وبين الوليد هي التي أخرت النبي ﷺ فلم يصل الركعتين إلا بعد العصر وهذه من رواية أم سلمة أيضاً والرواية في الصحيح ـ صلاة الركعتين بعد العصر[٢] ـ لكن قصة

---

(١) المطالب العالية (٤/ ٦٠ . طبعة دار الوطن).

(٢) راجع مجمع الزوائد (١١٣/٧).

الوفد ليست في الصحيح ـ وفيها (كان يصلي بعد الظهر ركعتين فقدم عليه وفد بني المصطلق فيما صنع بهم عاملهم الوليد بن عقبة فلم يزالوا يعتذرون إلى النبي ﷺ حتى جاء المؤذن يدعوه إلى صلاة العصر فصلى المكتوبة ثم صلى عندي في بيتي تلك الركعتين ما صلاهما قبل ولا بعد[1].

الرواية الخامسة: حديث عبدالله بن عباس

رواه الطبري (٧٨/٢٥) عن محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية العوفي عن أبيه عن عمه (الحسين بن الحسن بن عطية) عن أبيه (الحسن بن عطية) عن أبيه (عطية بن سعد بن جنادة العوفي) عن ابن عباس[2].

قلت: والحديث ضعيف الإسناد لكنه يقبل في الشواهد والمتابعات فليس في الإسناد متهم بالكذب ولا متروك.

وكل رجال الإسناد بين الصدوق والضعيف، ضعفاً غير شديد.

الرواية السادسة: رواية عبدالرحمن بن أبي ليلى

روى ابن عبد البر في الاستيعاب (٥٩٧/٤) عن خلف بن القاسم عن ابن المفسر عن أحمد بن علي عن يحيى بن معين عن إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري عن هلال الوزان عن ابن أبي ليلى.

ورواه الطبري في تفسيره (٧٩/٢٥) حدثنا محمد بن بشار قال ثنا عبدالرحمن قال حدثنا سفيان عن هلال الوزان عن ابن أبي ليلى في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦] قال نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط.

---

(١) مجمع الزوائد (١١٤/٧).

(٢) وقال السيوطي في الدرر المنثور (٥٥٦/٧) أخرج ابن جرير وابن مردويه والبيهقي في سننه وابن عساكر عن ابن عباس فذكره، وقد روي الحديث عنه ابن عساكر (٢٣٠/٦٣) من طريق محمد بن سعد العوفي عن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية عن أبيه عن عطية العوفي عن ابن عباس. وبين الإسنادين اختلاف وما رواه الطبراني أثبت.

أقول: ورجال الإسنادين ثقات واجتمعا في سفيان فما فوقه وهم ثقات فسفيان الثوري ثقة إمام وهلال الوزان هو هلال بن أبي حميد ثقة من رجال الشيخين وابن أبي ليلى من كبار التابعين وكل روايته عن الصحابة فشيوخه في تهذيب الكمال لا تكاد تجد فيهم إلا صحابة كبار كأبي بن كعب والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأسيد بن الحضير وحذيفة بن اليمان وسعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد والمقداد وأبي أيوب الأنصاري وأبي ذر وأبي الدرداء وأبي سعيد الخدري ووالده أبي ليلى الأنصاري وغيرهم...

فمادته صحابية وإن كان قد رواه مرسلاً فهو من أقوى المرسلات كمرسلات سعيد بن المسيب ونحوه، بل مرسلات ابن أبي ليلى أقوى فقد كان مع علي بن أبي طالب في العراق واجتمع له السماع من صحابة المدينة وصحابة العراق ولم يكن الصحابة الكبار إلا في هذين القطرين تقريباً - على عهد علي بن أبي طالب - بينما لم يتح لسعيد بن المسيب هذا ومادته الصحابية محصورة في صحابة الحجاز - هذا في الجملة.

فكان من حق رواية ابن أبي ليلى ألا تهمل ومعظم معلوماتنا في السير والمغازي مبنية على مرسلات عروة بن الزبير وابن سيرين والزهري وعاصم بن عمر بن قتادة ونحوهم وهي أقل بكثير من مرسلات ابن أبي ليلى مع فضله وعلمه وجهاده واستشهاده في عهد الحجاج الظالم.

الرواية السابعة: مرسل يزيد بن رومان

روى الطبري في تفسيره (٢٥/٧٩) عن ابن حميد عن سلمة بن الفضل، وابن عساكر (٦٣/٢٣١) من طريق يونس بن بكير كلاهما (سلمة بن الفضل ويونس بن بكير) عن محمد بن إسحاق (إمام المغازي) عن يزيد بن رومان (تابعي ثقة له رواية عن بعض الصحابة) فذكر القصة...

وهذا إسناد صحيح لكنه مرسل وهو شاهد قوي لا سيما بعد صحة الأسانيد المتقدمة في الجملة.

الرواية الثامنة: رواية قتادة

روى الطبري هذه الرواية في تفسيره (٢٥/٧٩) وابن عساكر في تاريخه (٦٣/٢٣٢) كلاهما من طريق معمر عن قتادة.

ورواه عبد بن حميد (كما في الإصابة ٤/٦٠١) عن يونس بن محمد عن شيبان بن عبدالرحمن عن قتادة.

وروى الطبري في تفسيره (٢٥/٧٩) عن بشر بن معاذ عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال:... وذكر الرواية.

قلت: والأسانيد صحيحة إلى قتادة وقتادة تابعي ثقة من الطبقة الرابعة روى عن بعض الصحابة فالشاهد قوي.

الرواية التاسعة: رواية مجاهد

وروى هذه البيهقي (ومن طريقه ابن عساكر ٦٣/٢٣٢) والطبري (٢٥/٧٨) من طرق عن ورقاء بن عمر اليشكري (ثقة من رجال الجماعة) عن ابن أبي نجيح (ثقة من رجال الجماعة) عن مجاهد (ثقة إمام في التفسير والعلم من رجال الجماعة) قال: أرسل رسول الله ﷺ الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى بني المصطلق... القصة.

قلت: ومجاهد تابعي كبير وهو تلميذ ابن عباس في التفسير فإن كان قد أخذ القصة عن شيخه ابن عباس فالحديث موصول صحيح الإسناد على شرط الشيخين فأنهم قد ذكروا أن ورقاء نقل تفسير مجاهد، وتفسير مجاهد مادته من ابن عباس، فلذلك فضل بعض العلماء ـ كابن معين ـ تفسير مجاهد على كل التفاسير وفيها قصة الوليد وإن كان مرسلا فلا ريب في قوته وقبوله في الشواهد فإسناده إلى مجاهد على شرط الشيخين.

قلت: وبقيت روايات لم نعثر إلى الآن على أسانيدها ولم ننشط للبحث عنها[١] لأن

(١) ومنها رواية عبد بن حميد عن الحسن البصري (الدر المنثور ٧/٥٥٧) ورواية عكرمة أيضاً (الإصابة ٤/٦١٠) أخرجها عبد بن حميد ورواية الضحاك (ابن كثير ٤/١٨٥) وغيرها من الروايات والأحاديث الدالة على القصة ـ لم نتتبعها ـ وهي بمجموعها مع ما سبق قد تفيد تواتر القصة عند المتساهلين في نقل التواتر، وصحيحة عند المعتدلين، أما المكابرون فقد يعدونها ضعيفة أو موضوعة

ما تقدم فيه الكفاية.

الخلاصة

صحت قصة الوليد بن عقبة في بعثه إلى بني المصطلق ونزول الآية الكريمة فيه لورود ذلك في عدة روايات صحيحة في الجملة وهي على النحو التالي:

رواية الحارث بن أبي ضرار الخزاعي (إسنادها حسن).

رواية علقمة الخزاعي (إسنادها حسن).

رواية جابر بن عبدالله (إسنادها حسن).

رواية أم سلمة (إسنادها حسن لغيره).

رواية ابن عباس (إسنادها حسن لغيره).

رواية عبدالرحمن بن أبي ليلى (إسنادها صحيح وهي من المرسل القوي).

رواية مجاهد (إسنادها صحيح مرسل ويحتمل وصلها عن ابن عباس).

رواية قتادة (إسنادها صحيح إلى قتادة وهو مرسل).

رواية يزيد بن رومان (إسنادها صحيح إلى يزيد وهو مرسل).

رواية الحسن البصري (لم نبحثها).

رواية عكرمة مولى ابن عباس (لم نبحثها).

رواية الضحاك المفسر المشهور (لم نبحثها).

أقول: فالخبر صحيح غاية، وإن أصر الشيخ حفظه الله على تضعيف خبر أتى بهذه القوة فيستطيع بشرط أن يتخلى عن منهج المحدثين، ويتراجع عن نحو النصف من تصحيحاته التي بثها في الدروس والمحاضرات عبر هذه السنين.

والأمر الآخر: أن تضعيفه لهذا الخبر مع ما سبق سيحرجه كثيراً عندما يحكم على

أحاديث وأخبار كثيرة أقل صحة من هذا بكثير، ويلزمه على هذا نفي كثير من الأخبار الصحيحة للغزوات النبوية ونفي صحبة كثير من الصحابة (صحبة عامة أو شرعية) لم تثبت صحبتهم إلا بأقل من هذا بكثير ولا أريد ذكر الأمثلة لكنني أطلب من الشيخ وفقه الله أن يقرأ مائة ترجمة فقط من تراجم القسم الأول من صحابة ابن حجر في الإصابة وسيجد النتيجة بنفسه.

الجواب على شبهة حديث الخلوق

يتمسك مبرئو الوليد بشبهة مبنية على حديث ضعيف جداً، وهو زعمهم بأن الوليد بن عقبة كان طفلاً أو صبياً في عهد النبي ﷺ ومثل هذا لن يبعثه النبي ﷺ لبني المصطلق أو غيرهم، وحجتهم كما أسلفت حديث فرد مداره على مجهول.

وهذا الحديث يزعم فيه الوليد أنه جيء به صبياً يوم الفتح إلى النبي ﷺ فلم يمسه لخلوق كان في رأسه والحديث ضعيف أو موضوع ويكفي أن راويه هو الوليد الفاسق نفسه وهذا التفصيل في نقد الخبر.

نقد تفصيلي من ابن الوزير لرواية الهمداني في قصة الخلوق

الشيخ عبدالله اعتمد على إيراد أبي داود لهذه الرواية في سننه وسكوته عنها وأن أبا داود كان يقول: ما سكت عنه فهو صالح. مع أن الشيخ وفقه الله يضعف أشياء سكت عنها أبو داود. وكان يمكن للشيخ في أقل الأحوال أن يجمع جمع ابن الوزير الذي احتج الشيخ ببعض كلامه وأعرض عن بعض.

وسألخص ما قاله ابن الوزير في العواصم (٣/٢٦٢، ٢٧٨) عن هذا الخبر فقد نقل ابن الوزير كلام ابن عبد البر في نقد الخبر ثم قول أحمد. في حديث الخلوق. بأن الوليد حُرم بركة رسول الله ﷺ لسابق علم الله فيه[١].

---

(١) نص كلام أحمد كما في دلائل النبوة للبيهقي (٧/٣٩٨): (قد روي أنه سلح يومئذٍ فتقذره رسول الله ﷺ فلم يمسه ولم يدع له، والخلوق لا يمنع من الدعاء لطفل في فعل غيره لكنه منع بركة رسول الله ﷺ لسابق علم =

وأضاف ابن الوزير: وقال النبي ﷺ لوالده عقبة بن أبي معيط عندما أراد النبي ﷺ قتله صبراً يوم بدر: من للصبية يا محمد. فقال: «النار لهم ولأبيهم» وروى هذا أبو داود وإسناده حسن وهو من باب الإخبار بالغيب أو الدعاء عليهم.

ونقل ابن الوزير عن الذهبي أن الوليد كان يشرب الخمر وحد على شربها وذكر مجادلته مع الإمام علي ونزول الآية فيه: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾[السجدة: ١٨] وذكر أن الواحدي والقرطبي لم يذكرا في أسباب نزول الآية غير الوليد بن عقبة مع توسعهما في النقولات.

ونقل عن ابن عبد البر الإجماع في ذلك وكذا ابن الجوزي.

ثم أجاب ابن الوزير على حديث أبي داود في الخلوق الذي استشهد به شيخنا وعارض به الخبر المتقدم[(١)] وذكر ابن الوزير أن الرواية ليست بتعديل ثم (إن أبا داود روى حديثاً كثيراً عن جماعة من الثقات من طرق كثيرة ثم ذكر الوليد بعدهم على سبيل المتابعة) وذكر أن أبا داود بوب (باب في كراهة الخلوق للرجال) وذكر ما ورد في ذلك ولم يقتصر على الطرق الصحيحة.

فذكر حديث عمار ثم حديث أبي موسى ثم حديث أنس ثم حديث آخر عن عمار ثم بعدها كلها ذكر حديث الوليد وأن أهل مكة عند فتح مكة جعلوا يأتون النبي ﷺ بصبيانهم فيدعو لهم بالبركة ويسمح رؤوسهم.

قال الوليد: (فجيء بي إليه وأنا مخلق فلم يمسني من أجل الخلوق) وأعاد قول أحمد: أن رسول الله ﷺ لم يسمه ولم يدع له بالبركة ومنع بركة رسول الله ﷺ لسابق علمه فيه.

وذكر ابن الوزير أن النقاد من علماء الحديث قد قدحوا في هذا الحديث مع ما فيه من القدح الظاهر بفسق الوليد وطعنوا فيه بعدة علل ومطاعن:

الله فيه والله أعلم) ولكن لم يثبت ذلك بإسناد، وفي الكلام السابق تصريح من أحمد بذم الوليد بن عقبة فبدعوه إن كنتم صادقين أم أنه سرى فينا داء الأمم (إذا (أخطأ) الشريف تركوه وإن (خطأوا) الضعيف بدعوه أو كفروه).

(١) خبر بعث الوليد بن عقبة على صدقات بني المصطلق وهو صحيح.

المطعن الأول: أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ بعثه ساعياً إلى بني المصطلق في القصة المشهورة ولا يصح فيمن بعث رسولاً إلى بني المصطلق أن يكون يوم الفتح صبياً صغيراً[١].

المطعن الثاني: أن زوجته شكته إلى النبي ﷺ ولم يعش رسول الله ﷺ بعد الفتح إلا يسيراً فمتى كانت هذه الزوجة؟

المطعن الثالث: أنه فدى من أُسِر من قومه يوم بدر.

المطعن الرابع: أن الزبير بن بكار وغيره[٢] ذكروا أن الوليد وعمارة ابني عقبة خرجا ليردا أختهما أم كلثوم عن الهجرة، قالوا: وهجرتها كانت في الهدنة بين رسول الله ﷺ وأهل مكة بعد صلح الحديبية قبل الفتح، فكيف يكون صبياً يوم الفتح من يفعل هذا.

ثم بين ابن الوزير عذر أبي داود في إيراد الخبر مع كل هذه العلل وذكر له احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون أنسي هذه الأمور وغفل عنها على سبيل السهو دون الجهل وقد يسهو الإنسان عما يعلم كما يسهو في صلاته...

الاحتمال الثاني: أن يكون رأى في الحديث أمرين:

الأمر الأول: أن قريشاً كانوا يأتون بصبيانهم إلى النبي ﷺ ويدعو لهم وأنه أتى بالوليد فلم يمسه ولم يدع له هكذا من غير ذكر (فتح مكة) وهذا محتمل لا دلالة على بطلانه[٣].

---

(١) وقد تتابع العلماء على رد حديث الخلوق ببعث الوليد إلى بني المصطلق ومن هؤلاء ابن عبد البر وابن حجر وغيرهم مما يدل على أن الخبر السابق من المتفق على وقوعه عند العلماء.

(٢) هكذا قال ابن الوزير مع أنه لم ينفرد بذلك الزبير بن بكار ثم هو متأخر قد ذكر هذا الزهري وغيره كما سيأتي.

(٣) قلت: لكن الاحتمال بعيد لأن أهله لو فعلوا ذلك لكانوا مسلمين مع أنهم لم يسلموا إلا عام الفتح وكان الوليد يومها رجلاً. أما والده فقد قتل يوم بدر صبراً.

الأمر الثاني: ما في هذا الحديث أن هذه القصة كانت يوم الفتح وهذا باطل لكن لا يلزم من القطع[1] ببطلان هذا أن نبطل الحديث كله فمن الجائز أن يكون الحديث ممكن الصدق ولكن الراوي وهم في ذكر يوم الفتح وليس الوهم في تاريخ القصة يدل على بطلان القصة قطعاً، ثم ذكر أن هذا الاحتمال الأخير يقويه وجوه:

الوجه الأول: أن أحمد ذكر هذا الحديث مع أنه من أعرف الناس بعلم الأثر وعلله وما يتعلق به وتكلم في وجه امتناع النبي ﷺ من المسح على رأس الوليد، وروى أحمد بن حنبل أن الوليد سلح[2] يومئذٍ وأن رسول الله ﷺ تقذره وأن الوليد منع بركته عليه السلام، ثم أضاف ابن الوزير أيضاً:

الوجه الثاني: أن هذا الحديث من مثالب الوليد ومناقصه الدالة على فسقه فهو يبعد أن يكون كذبه لأنه عليه لا له، بل يبعد أن يكون ما رواه إلا وهو معروف عند غيره، ولو استطاع كتمه لكتمه، ألا ترى أن أحمد بن حنبل روى أنه سلح يومئذٍ وتقذره رسول الله[3] ﷺ؟ وهذا لم يروه الوليد

فدل على أن الحديث مروي من غير طريقه وأظن الوليد إنما ذكر هذا الحديث ليعتذر به من ذلك بما زعمه[4] من أن النبي ﷺ ما ترك المسح عليه إلا من أجل الخلوق وهذا العذر تمويه من الوليد لا يمضي لأمرين:

---

(١) انظر ابن الوزير فهو ممن يقطع ببطلان وقوع ذلك يوم الفتح.

(٢) في الأصل (سلخ) بالخاء ولعله تصحيف.

(٣) هذه الرواية لم نجدها فيما بين أيدينا من المصادر.

(٤) ابن الوزير يرى أن الوليد كاذب في هذا الأثر وأخفى أشياء ولعل ما أخفاه كان السبب الآخر الحقيقي الذي هجره النبي ﷺ بسببه، وكون ابن الوزير يرى أن الوليد كاذب رغم اعترافه بصحبته دليل على أن الصحابة عنده ليسوا كلهم عدول، بل هذا يدل عليه نص القرآن الكريم فضلاً عن ابن الوزير، والقاعدة السابقة سببها الخصومات مع الشيعة والمعتزلة والخوارج، وما أكثر القواعد العقدية التي ولدتها الخصومات.

أحدهما: أن الخلوق لم يكن في جسده كله وهو صغير لا ذنب عليه حتى يزجره النبي ﷺ كما فعل مع عمار بن ياسر عندما تخلق بالخلوق.

ثانيهما: أنه امتنع من الدعاء له كما امتنع من لمس جسده والدعاء للصبي المخلق لا كراهة فيه ولا مانع منه.

ثالثهما: أن راوي الحديث عن الوليد كان ضعيف الحفظ قليل الإتقان فلعله الذي وهم في ذكر يوم الفتح وهذا الراوي هو عبدالله الهمداني.

ونقل عن الحاكم أبي أحمد قوله: وليس يعرف أبو موسى الهمداني ولا عبدالله الهمداني وقد خولف في هذا الاسناد وهذا حديث مضطرب.

وكذا قال المنذري وذكر من العلل الاختلاف في عبدالله الهمداني وأبو موسى الهمداني فمنهم من جعله اثنين كالبخاري ومنهم من جعله واحداً كابن أبي خيثمة[1] ورجح ابن الوزير ما ذهب إليه البخاري لتقدمه في الحفظ، فإن صحَّ ما ذهب إليه البخاري ففي الإسناد زيادة مجهول.

ثم اعتذر ـ ابن الوزير ـ عن أبي داود بأنه أراد استقصاء ما يحفظ في الباب من الطرق ثم ذكر ابن الوزير أن أحاديث الباب الخاصة في كراهة الخلوق كلها لا تخلو من علل لكنها إذا اجتمعت أخذت حظاً من القوة.

ثم نقد ابن الوزير الأحاديث الأخرى في الخلوق وهي ستة أحاديث فكأن ابن الوزير يرى أن أبا داود لم يطمئن لها حتى يستبعد الروايات الضعيفة.

قلت: وجواب ابن الوزير هذا ـ مع ما فيه من تفصيل ـ أولى من احتجاج شيخنا بقول أبي داود فقول أبي داود قول عام لا ينطبق على كل حالة ويوحي بالتقليد الذي ينهى عنه الشيخ.

وبهذا الطول الذي سرده ابن الوزير مع ما فيه من نفائس يتبين لنا سبب إيراد أبي داود للحديث.

---

(١) وقد حقق شيخنا السعد المسألة وذكر أنهما واحد فأجاد وفقه الله ونفعنا بعلمه وأجارنا من وهمه.

وعلى أية حال: فأبو داود لو أراد تصحيح كل ألفاظ هذا الحديث فتصحيحه مردود محجوج بالأحاديث والروايات الصحيحة وإجماع أهل التفاسير والمغازي.

زيادة تفصيل

ولعلي أفصل هنا في ثلاثة من الشواهد على ضعف حديث الخلوق وصحة حديث بعث الوليد لبني المصطلق وهذه الأمور الثلاثة هي:

أولاً: إن الوليد كان كبيراً في عهد النبي ﷺ وكان متزوجاً ولم يكن طفلاً ولا صبياً. كما في حديث الخلوق.

ثانياً: أنه كان من المتجادلين مع علي بن أبي طالب ولتجادلهما نزلت الآية: ﴿**أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ**﴾[السجدة: ١٨] والمتجادل مع علي بن أبي طالب لن يكون طفلاً عام الفتح.

ثالثاً: كان الوليد مشاركاً في الأحداث في عهد النبوة ومن ذلك قدومه في فداء بعض أسرى بدر ولحاقه لأخته أم كلثوم المهاجرة التي نزل فيها قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ**﴾..الآية [الممتحنة: ١٠] والمشارك في هذه الأحداث لن يكون طفلاً يوم فتح مكة علماً بأن قصة أم كلثوم كانت قبل فتح مكة

الروايات المثبتة للأمور الثلاثة السابقة:

أما الأمر الأول: زواج الوليد في عهد النبي ﷺ:

وهو أن الوليد بن عقبة كان متزوجاً في عهد النبي ﷺ وكان يظلم امرأته وكانت تشكوه إلى النبي ﷺ وتكررت شكواها وكان النبي ﷺ يجيرها ولا يحفظ الوليد جواره حتى دعا عليه النبي ﷺ وقال: ((اللهم عليك بالوليد أثم بي)).

فهذه الرواية رواها عبدالله بن أحمد في زوائد المسند حديث ١٣٠٣ والمحاملي (ومن طريقه ابن عساكر ٢٣٣/٦٣) وأبو يعلى وأبو بكر بن أبي شيبة وخيثمة كلهم عن

عبدالله بن داود وعبيد الله بن موسى كلاهما عن نعيم بن حكيم (صدوق له أوهام) عن أبي مريم (صدوق[1] عن علي بن أبي طالب قال: (إن امرأة الوليد بن عقبة أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن الوليد يضربها ـ وقال نصر بن على في حديثه: تشكوه ـ قال: قولي له: قد أجارني.

قال علي[2]: فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت، فقالت: ما زادني إلا ضرباً، فأخذ هدبة من ثوبه فدفعها إليها وقال: قولي له إن رسول الله ﷺ قد أجارنى.

فلم تلبث إلا يسيراً حتى رجعت فقالت: ما زادني إلا ضربا فرفع يديه وقال: اللهم عليك الوليد أثم بي مرتين[3] اهـ.

أقول: فهذا الإسناد وحده أقوى من إسناد الهمداني وهو يشهد لتقدم الوليد في السن في عهد النبي ﷺ ويدل على فسقه وعدم استجابته للنبي ﷺ.

سبحان الله، النبي ﷺ يجير ولا يلتزم الوليد بهذا الجوار ثلاث مرات هل يصدر هذا ممن حسنت صحبته أو ممن ساءت صحبته؟

أما الأمر الثاني: تجادل الوليد بن عقبة مع علي بن أبي طالب:

مجادلته مع علي بن أبي طالب ونزول آية أخرى في تفسيقه رواها الخطيب (ومن طريقه ابن عساكر ٦٣/٢٣٥) من طريق أبي إسماعيل الترمذي عن ابن لهيعة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ورواها ابن عساكر (٦٣/٢٣٥) من طريق حبيش بن مبشر عن عبيد الله بن موسى عن (محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى) عن الحكم (بن عتيبة) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

ورواها أبو يعلى (ومن طريقه ابن عدي) والخطيب (ومن طريقه ابن عساكر

---

(١) وثقه النسائي وروى له في الخصائص وفيه نوع من جهالة أما قول ابن حجر (مجهول) فهذا غير صحيح يعارضه ما سبق إضافة لرواية اثنين عنه وتوثيق النسائي وابن حبان وروى له النسائي وأبو داود وهو تابعي متقدم وقد صحح إسناده أحمد شاكر وحديثه في مرتبة الحسن.

(٢) هو علي بن أبي طالب راوي القصة.

(٣) مسند أحمد (١/١٥١) دار الفكر.

٢٣٥/٦٣) من طريقين عن حماد بن سلمة عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس.

فهذه ثلاثة أسانيد إلى ابن عباس لا يخلو واحد منها من ضعف لكن مجموعها يقتضي حسن الحديث، لا سيما وأن الذهبي قد قوى واحداً منها في ترجمة الوليد في النبلاء، وإنما استشكل الذهبي سياق الآيات مع أنه يمكن الجمع بين سياق الآيات وسبب النزول هذا، فالإسناد بمجموع الطرق فيه قوة.

إضافة إلى الشواهد التي لم أتتبعها ومنها ما ذكره السيوطي (في لباب النقول ص١٧٠) من أن الطبري قد أخرج عن عطاء بن يسار مثله وهذا مرسل لكنه يشهد لما سبق.

أما الأمر الثالث: مشاركة الوليد في الأحداث مع كفار قريش:

وهو مشاركة الوليد بن عقبة في الأحداث كقدومه في فداء بعض أسرى بدر ولحاقه أخته أم كلثوم فقد روى ذلك أهل السير والتفاسير والتراجم.

أما أهل التفاسير فيمكن مراجعة تفسيرهم لآية الممتحنة السابقة، وأما أهل التراجم (تراجم الصحابة) فيمكن مراجعة ترجمة أم كلثوم بنت عقبة أخت الوليد التي نزلت فيها الآية السابقة.

وأما أهل المغازي والسير فرووا هذا ورووا قصة بعث الوليد إلى بني المصطلق وقصة فداء أسرى بدر وهذه لا أريد التوسع فيها[١] لأن خبر الوليد ثبت بدونها ومن أراد التوسع فليراجع هذه الأخبار في مظانها التي ذكرت.

ازدواجية بعض الباحثين المعاصرين في موضوع الوليد

وبعد هذا كله إنني لأستغرب أشد الغرابة تواطؤنا على إنكار القصة وشدة الدفاع عن الوليد الفاسق ومن ذلك محاولة الأستاذ إبراهيم قريبي في رسالته (مرويات بني المصطلق) التقليل من صحة الخبر رغم أنه توصل إلى أنه (حسن لغيره) وقابلت بعض الأخوة المهتمين بالحديث في القصيم[٢] قبل سنوات وتجادلنا في الوليد فكان مما زعمه

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك والرد على الشيخ الذي قال ـ سامحه الله ـ أنه ليس لهذا الخبر إسناد

(٢) هو الأخ الكريم سليمان العلوان.

من مزاعم كثيرة أنه ليس لهذه القصة إلا إسناد واحد ضعيف وها هو شيخنا وفقه الله يسير في هذا الاتجاه نفسه أتواصوا به؟ أم ماذا؟

كل هذا مع إطباق كتب التفسير والتراجم على ذكر القصة بأسانيدها القوية وبعضهم يضيف ذكر الأسانيد المختلفة المخارج بينما هؤلاء ينكرون عليّ الإنكار الشديد إن نفيت صحبة أو وجود القعقاع بن عمرو التميمي مع أن كل قصصه وأحداثه وفتوحاته وإسلامه وأشعاره ووجوده مدارها على شخص واحد كذاب وهو سيف بن عمر.

وينكرون عليَّ نفي قصة عبدالله بن سبأ في الفتنة مع أن مدارها على راو واحد كذاب هو سيف بن عمر وكانوا يتصايحون بأن منهجي سيضيع أكثر التاريخ ثم نراهم يبيحون لأنفسهم رد الصحيح المجمع عليه وقبول الكذب الموضوع الذي انفرد به كذاب ـ كما في قصة ابن سبأ والقعقاع.

وهذا أيضاً يعرفنا على منهج بعض المنتسبين إلى السنة الذين يحمّلون السنة أخطاءهم وتقليدهم فتخرج لنا أكثر من سنة ويخرج لنا أكثر من منهج في التصحيح والتضعيف يتمدد وينكمش حسب الاستحسان والذوق الذي ليس له ضابط أيضاً إلا موافقة السائد وألفة المعنى وسلطة التقليد.

فوائد تضعيف الشيخ لخبر الوليد

ومن فوائد تقوية الشيخ لخبر الهمداني المجهول ورده لهذه الأخبار القوية التي تقضي بصحة القصة نخرج من هذا بفوائد فدعونا نجرب على أنفسنا ومن أهمها:

١- أهمية مراجعة وقراءة منهج المحدثين نفسه قراءة نفسية واجتماعية وسياسية وثقافية بالإضافة للاستعانة بمنهج المحدثين أنفسهم.

أعني أن المحدث من السابقين في القرون الأولى قد يتأثر ـ كما تأثر الشيخ السعد ـ ببطانة السوء فيدفعونه لتصحيح الضعيف والموضوع وتضعيف الصحيح أو المتواتر، وجرح الثقة وتزكية الكذوب ورد رواية وتقوية رواية ـ بلا حجة مقنعة ـ ويكون معرضاً لزرع الشك والظن بمن عرفه فكيف بمن جهله... إلخ.

فهذه من فوائد هذا الاختلاف لو استطعنا الاستفادة منها، لكنا للأسف لسنا أصحاب دراسات ولا استفادات من أخطائنا ولا عندنا الشجاعة في الوقفة مع الذات ومراجعة هذه الهرولة نحو مزيد من التعصب الأعمى والتقليد ومتابعة الرعاع بدلاً من نصيحتهم وتوجيههم وزرع المنهجية والإنصاف والعدالة فيهم ثم يصبح هؤلاء الرعاع مع الزمن هم (أهل السنة والجماعة وأتباع السلف الصالح) وبهذا تضيع السنة ويضيع منهج السلف ويتفلت الناس عن المنهج السني نظراً لوفود خصلتين عظيمتين بين السواد الأعظم من أتباعه جلبتهما الخصومات وهما (الجهل والظلم) فإذا رأى الفرد المخلص أنهم يجهلون ويظلمون ويكذبون ويشتمون... فلا بد أن ينصرف ويشك في المنهج نفسه مع أن المنهج هو حجة عليهم وليسوا حجة على المنهج، كما هو الحال في الإسلام.

فإذا كان الإسلام نفسه ينصرف عنه بعض الناس لسوء تصرفات بعض المنتسبين إليه أو كثير منهم فمن باب أولى في مسالة المذهب العقدي؛ صحيح أنه من خطا المنصرفين أنهم نسوا أو تناسوا أن الإسلام هو الحجة على المسلمين لا العكس، وكذا السنة هي حجة على أهل السنة لا العكس لأن السنة إذا كانت تعني سنة النبي ﷺ فليست إلا العدل والصدق والعلم والإنصاف وليست في هذه الشنشنات التي تصدر من بعض المنتسبين إلى السنة.

٢- قوة تأثير المذهب السائد وحب الانتصار لانفراداته أو مسائله إضافة لما ذكرناه من تأثير البطانة والجلساء والأصحاب على رأي الشخص وقد حصل هذا من كبار من صحابة وتابعين ـ أقصد مسألة التأثر بالجليس ـ بل يوحي حديث ابن حبان أن الأنبياء أنفسهم قد يتأثرون بمشورة أهل المجلس كما في حديث (ما من نبي إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالخير... الحديث) وقد سبق.

فلا يجوز أن نزعم أننا لا نخضع إلا للحق ولا نخاف فيه لومة زميل ولا شيخ ولا صديق لأننا إن أنكرنا التأثير والتأثر لن نستطيع التنبه للمرض أو المشكلة وعلى هذا لن نحلها وقد بقيت معلقة بلا حل من القرون الأولى رغم تأكيد النصوص الشرعية عليها فأصبحنا كالمريض الذي لا يعترف بمرضه وعلى هذا لن يبحث عن العلاج.

دعونا ـ إن كنا عاقلين ـ نستفيد من اختلافاتنا في دراستها والنظر في أسبابها ونتائجها وما يصاحب ذلك من صدق أو كذب من ظلم أو عدل من يقين أو ظن...

ثم دراسة مواقفنا من هذا كله، وهل موقفنا من الكذب واحد؟ أم يختلف حسب التأثر أيضاً؟، وكذا هل موقفنا من الظلم أو التهويل أو تكبير أمور أو تصغيرها... هل مواقفنا واحدة أم تختلف حسب المصلحة التي نراها؟ وهل رؤيتنا رؤية شرعية أم تختلط بما تختلط به من شوائب أمراض النفس وضعف الإعمال لنعمة العقل مع قلة المعلومات ومجاراة التيار؟

بقية ملحوظات سريعة في قصة الوليد

الفائدة الأولى: الشيخ يقول عن محمد بن سابق (وإن كان خرج له الشيخان ولكن فيه بعض الكلام).

ولم يذكر في خبر الهمداني أن جعفر بن برقان (فيه بعض الكلام) وكذا ثابت بن الحجاج (فيه بعض الكلام) وإنما أطلق أنهما ثقتان وأطلب منه مراجعة تراجمهما في تهذيب الكمال فقط.

وكان الأولى بشيخنا أن يقارن بين الإسنادين مقارنة عادلة، هذا لو افترضنا أن إسناد الحارث (في قصة بعث الوليد) لا شواهد له فكيف وله أكثر من تسعة أسانيد مختلفة المخارج وهي بين الحسن لذاته والحسن لغيره المقبول في المتابعات والشواهد.

بينما إسناد الهمداني إسناد فرد بخبر منكر معارض بأكثر من خبر وأكثر من قصة، فقصة الخلوق يوم فتح مكة ليست معارضة بما سبق فقط بل هي معارضة بتاريخ كامل للوليد بن عقبة وأخيه عمارة، فيصبح تاريخه الجاهلي لا شيء وكذا بعثه إلى بني المصطلق وزواجه وشكوى زوجته إلى النبي ﷺ وكذا يمكن إلغاء سبب نزول الآية وإلغاء نصف

تاريخ بني المصطلق الذي جاء في أسانيد الوليد قصة الوليد وهي من أصح الأخبار.

لذا لو اطردوا على هذا المنهج العجيب بحيث يتم رفض نحو العشرة أسانيد - فيها الحسن والحسن لغيره - فستذهب أكثر الأخبار التاريخية بمثل هذا وليس بنفي أخبار سيف بن عمر الكذاب.

الفائدة الثانية: قول الشيخ ص٤٥ عن الشواهد (لا يصح منها شيء) فهذا لا يقوله محدث يعرف معنى الشواهد ويعرف تلك الشواهد.

فهو إما أنه لم يجمعها ولم ينظر في أسانيدها وحكم عليها حكماً غيابياً، وإما أنه لا يعرف معنى الشاهد، وكلا الأمرين أحلاهما مر ولا أستطيع أن أتهم الشيخ بواحد منهما لكنني أرجح أنه لم يبحث الأسانيد ولو بحثها لما تجرأ على القول السابق اللهم إلا إذا كان قد ضحى بكثير من علمه من أجل تبرئة الوليد فهذا شيء آخر.

وهذا أيضاً لا يستغرب فقد وجدنا من العلماء المتقدمين والمتأخرين من ينقض ألف قاعدة وقاعدة قررها من أجل نصرة رأي ليس ذي أهمية وأنا قد أقسو على شيخنا في النقد حباً له ومحافظة على منهجه وعلمه وحتى لا يظن أن الشخص - مهما كان - يصبح له الحق أن يطلق الكلام على عواهنه فالعلم مضبوط وليس من حق الشخص - ولو كان له علينا فضل كبير - أن نقلده فيما أخطأ فيه الخطأ البين الذي لا عذر له فيه، وأنا لا أريد أن أعلّم الشيخ أن الأخبار الضعيفة الأسانيد ضعفاً غير شديد تصلح في الشواهد فضلاً عن الحسنة لذاتها ولا أريد أن أعلّمه تعريف الحديث الحسن فأنا أستحي أن أعيد عليه ما علمنا إياه قبل ذلك وما قرأناه في كل كتب المصطلح سواءً التي يوصي بها الشيخ أو

التي لا يوصي بها.

الفائدة الثالثة: رداً على قول ابن عبد البر أن الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالسير الذين ذكروا أن الوليد وعمارة ابني عقبة خرجا ليردا أختهما أم كلثوم.

قال الشيخ تعليقاً على هذا (فهذا من كلام أهل السير وليس له إسناد فيما أعلم).

أقول:

أولاً: لا يعيب الخبر أن ينفرد به أهل السير وكلام الشيخ كأن فيه عيباً لأهل السير بأن هذا إنما هو من كلام أهل السير وهذا كأنه يعادل قولهم (وهذا من كلام أهل البدع).

فأهل السير والمغازي هم سادة العلماء كما قال ابن عبد البر عندما تحدث عن التاريخ قال: (بهذا ساد أهل السير) وأهل الحديث هم عالة على أهل السير في كثير من الأخبار التي لولاها لما عرفوا كثيراً من الثقات والكذابين، وكذا الفقهاء لولا أهل السير لما عرفوا الناسخ والمنسوخ ولا أسباب النزول وغير ذلك مما لا يستقيم الفقه إلا بها.

ثانياً: ثم أقول لشيخنا وفقه الله: الأسانيد في ذلك سهلة ميسورة لو رجعت لترجمة الوليد في الإصابة ولو رجعت لتفسير الآية العاشرة من سورة الممتحنة لوجدت تلك الأسانيد لكن لعلك يا شيخنا اعتمدت على ما أعده بعض تلاميذك الذين لم يستفيدوا من منهجك في البحث ولم يستقصوا الروايات وجاءوك ليقولوا لك: هذا من كلام أهل السير وليس له إسناد، فجئت تقلدهم وتثق فيهم، نقول هذا لأننا لا نصدّق ولا نظن بأن الشيخ السعد وفقه الله ـ بعلمه وتبحره في هذا العلم الشريف ـ يجهل أن للخبر أكثر من إسناد حتى وإن كان في تلك الأسانيد بعض الكلام وأبرز تلك الأسانيد هي:

١- ما رواه ابن أبي عاصم عن محمد بن يحيى الذهلي عن يعقوب بن محمد عن عبد

العزيز بن عمران عن مجمع بن يعقوب عن حسين بن أبي لبابة عن عبدالله بن أبي أحمد بن جحش قال (هاجرت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط في الهجرة فخرج أخواها عمارة والوليد حتى قدما على رسول الله ﷺ فكلماه فيها أن يردها إليهما فنقض الله العهد بينه وبين المشركين في النساء خاصة فمنعهم أن يردوهن إلى المشركين وأنزل آية الامتحان)[١].

والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤٥٤/٧ الطبعة السلفية) وسكت عليه ولو كنت محتجاً بالعمومات لقلت: أن ما سكت عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري فهو عنده صحيح أو حسن كما صرح بذلك في المقدمة وهذا مما سكت عنه والصواب أن الإسناد ضعيف فيه عبد العزيز بن عمران وكان ثقة فاحترقت كتبه فحدث من حفظه فغلط كثيراً وكان من علماء الأنساب وحسين بن أبي لبابة مقبول وقد روى عنه اثنان منهم الزهري ووثقه ابن حبان وبقية رجاله ثقات في الجملة وفي رواية بعضهم وهم.

ولو لم يكن في القصة إلا هذا الإسناد لما جاز لشيخنا أن يقول: (ليس له إسناد) فكيف مع المرسل القوي الآتي.

٢- روى الحاكم ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى وابن حجر في الإصابة (٤٦٧/٤ ترجمة أم كلثوم) وابن الأثير في أسد الغابة (٣٨٤/٦ ترجمة أم كلثوم) كلهم رووا الحديث من طريق ابن إسحاق قال: حدثني الزهري وعبدالله بن أبي بكر بن حزم قالا: هاجرت أم كلثوم بنت عقبة إلى رسول الله عام الحديبية فجاء أخواها الوليد وفلان ابنا عقبة إلى رسول الله ﷺ يطلبانها فأبى أن يردها عليهما[٢].

قلت: هذان تابعيان أرسلا الخبر وهذا يعني أن الخبر قد رواه ثلاثة (في الإسناد

---

(١) راجع تفسير ابن كثير للآية العاشرة من سورة الممتحنة وذكر أنه قد أورده بهذا الإسناد في المسند الكبير . لعله يعني جامع المسانيد والسنن.

(٢) للأسف أن ابن هشام كثيراً ما يحذف أسانيد ابن إسحاق في سيرته فحذف إسناد هذه القصة وعثرنا على الإسناد في المصادر التي سبق ذكرها.

المتقدم واحد وهذا الإسناد فيه اثنان من التابعين) وهذا وإن كان مرسلاً لكنه يقوي ما سبق ويتقوى به لا سيما مع وجود ما يدل على ذلك في صحيح البخاري كما سيأتي.

٣- روى البخاري في صحيحه (٤٥٣/٧ مع الفتح) من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة في ذكر قصة الحديبية وفيها (وجاءت المؤمنات مهاجرات فكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ وهي عاتق فجاء أهلها يسألون رسول الله ﷺ أن يرجعها إليهم...).

أقول: وكان أكبر (أهلها) هم أخواها الوليد وعمارة ولعقبة بن أبي معيط غيرهما ابنان قتل عنهما يوم بدر صغيرين وهما خالد وله رؤية وهو من الطلقاء كأخويه وله ذكر في حصار عثمان[1] والابن الآخر هشام وهو أيضاً من الطلقاء وقد نزل الوليد وهشام وخالد الرقة وسكنوا بها ولهم فيها ذرية معروفة إلى القرن الثالث وسبب نزولهما هناك لحوقهما بأخيهما الوليد فإنه بعد أن عزله عثمان وحده لشربه الخمر ـ كما في صحيح مسلم ـ ذهب يرتاد الدنيا ليجد مكاناً مناسباً فلما وصل الرقة أعجبه هواؤها وربما لكثرة النصارى هناك فاستقر بها وكان يصادق النصارى كأبي زبيد الطائي ويشرب معهم الخمر إلى أن توفي والله أعلم بخاتمته.

الفائدة الرابعة: ذكر الشيخ ما أخرجه عبد بن حميد عن الحسن (كما في الدر المنثور ٥٥٧/٧) من أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن بني فلان ـ حياً من أحياء العرب وكان في نفسه عليهما شيء ـ قد تركوا الصلاة وارتدوا وكفروا بالله فلم يعجل رسول الله ﷺ ودعا خالد بن الوليد...

قال الشيخ ما نصه: (وذكر قصة طويلة وهذا الخبر لا يصح أيضاً والشاهد منه أن في هذا الخبر لم يذكر من الذي أخبر الرسول ﷺ عنهم). اهـ.

قلت: كاتب هذا الكلام ليس الشيخ عبدالله السعد وليس هذا منهجه ولا علمه ولا جمعه ولا استقصاؤه...

---

(١) انظر جمهرة الأنساب لابن حزم (ص١١٥) والإصابة (٤١٠/١) الطبعة المشورة المطبوع بهامشها الاستيعاب.

سبحان الله يذهب لأثر الحسن الذي ليس فيه تسمية للوليد ويترك في الموضع نفسه روايات جابر بن عبدالله وعلقمة بن ناجية وأم سلمة أم المؤمنين وابن عباس ومجاهد وعكرمة وقتادة التي فيها تسمية الوليد.

مع أن تلك الروايات في الموضع نفسه صرحت باسم الوليد فقام الشيخ واستل رواية الحسن التي ليس فيها تسمية الوليد استلال الشعرة من العجين وقال القول السابق وكأنه ليس هناك من الشواهد إلا هي ولو أن غير الشيخ فعل هذا لقلنا هذه خيانة في النقل فسامحه الله.

ثم عدم تسمية الوليد لا تضر في رواية الحسن فالأحاديث والآثار يفسرِ بعضها بعضاً وكم من مبهم في الصحيحين جاء التصريح به في أحاديث أقل صحة فقبِل، فكيف إذا جاء جاء التصريح به في روايات صحيحة؟

لا زلت أشك وأقول إن الشيخ لم يبحث هذا الموضوع وإنما أعده له بعض الطلبة ثم أخذ شيخنا يعلق ويستنبط وإلا فليس هو بهذا الضعف في التخريج لدرجة أن يترك من العشر روايات تسعاً ويترك الصحيح ويذهب للضعيف ويتعلق بما لم يُذكر له إسناد ويترك الأخبار المسندة.

فهذا مما يؤكد أن المقدمة فيها شيء كثير من كلام ضعفاء الطلاب الذين يدركون الألفاظ ولا يعرفون المعاني ولم يتدربوا على البحث والتخريج.

ولو كان الشيخ هو نفسه باحث الموضوع (موضوع الوليد) لتكلم على الأسانيد إسناداً إسناداً ويبين ما صح وما لم يصح ثم لو افترضنا أنه توصل إلى ضعفها جميعاً فليس من منهجه فيما أعلم رد الخبر إذا تعددت طرقه[1] وكان الضعف غير شديد فكيف بخبر من أصح أخبار المغازي ومن أصح أسباب النزول ومن أصح أخبار التراجم ومن أقوى ما تثبت به صحبة الصحابي ولو شئت أن أتوسع لذهبت أسرد مخالفات شيخنا لمنهجه هذا وقبوله ـ في أشرطته ومحاضراته ـ كثيراً من الأخبار التي ليس لها أسانيد أصلاً وبعضها من أضعف ما روى أهل المغازي والسير ولكنني أطلب منه أن يحدد

(١) ولو فعل هذا لخرج من منهج المحدثين.

بنفسه منهجه في القبول والرد ثم يصحح ويضعف بناءً على هذا المنهج أما أن نجده مرة في تعنت المعتزلة وأخرى في توسع الصوفية فهذا ما لا نرضاه في أنفسنا ولا في شيخنا وفقه الله.

العلماء وقصة الوليد

وقد أثبت خبر الوليد كثير من علماء السلف والخلف حتى نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال لا الحصر: ابن سعد (٢٣٠هـ) في الطبقات الكبرى، وخليفة بن خياط شيخ البخاري (٢٤٠هـ ذكره من عمال النبي ﷺ على الصدقات، والبخاري (٢٥٦هـ) والبلاذري (٢٧١هـ) في أنساب الأشراف، وأبو نعيم(٤٣٠هـ) في المعرفة، وابن عبد البر (٤٦٣هـ) في الاستيعاب وابن الأثير (٦٣٠هـ) في أسد الغابة، والهيثمي (٧٠٨هـ) في مجمع الزوائد، وابن تيمية (٧٢٨هـ) في الفتاوى والمنهاج، والذهبي (٧٤٨هـ) في سير أعلام النبلاء ترجمة الوليد[(١)] وابن حجر (٨٥١هـ) في الإصابة، والسيوطي (٩١١هـ) ومن المفسرين: الواحدي في أسباب النزول، وابن الجوزي في زاد المسير، والقرطبي في التفسير، وابن كثير في التفسير، والشوكاني في التفسير، وغيرهم.

ولو شئت أن أسرد العشرات لفعلت أما الاحتجاج بإنشائيات ابن العربي وشامية محب الدين الخطيب ونصب غلاة السلفية فهذا ليس من العلم ولا البحث في شيء.

في حديث وقصة أبي الغادية قاتل عمار

أما ما ذكره شيخنا ص٤٦ عن أبي الغادية قاتل عمار الذي قال فيه النبي ﷺ: «قاتل عمار وسالبه في النار» فأجاد شيخنا وفقه الله في كثير من الكلام على الطرق والكلام عليها، وصحح بعض أسانيده وإن لم يجزم بصحة الحديث

(١) واعترف الذهبي بفسق الوليد فقال (وكان مع فسقه ـ والله يسامحه ـ شجاعاً قائماً بأمر الجهاد).
قلت: جهاد الفسقة غالباً لا يكون لله وإنما يكون للذكر والغنيمة والحمية

ثم قال: (وأما قصة قتل عمار من قبل أبي الغادية فهذا ثابت ولا شك أن هذا ذنب كبير ولكن لم يقل أحد أن الصحابة لا يذنبون ولا يقعون في الكبائر... إلخ).

أقول: كلام الشيخ هنا بعضه جيد من تصحيح قتل عمار من قبل أبي الغادية لكنني الآن أسأل الشيخ سؤالاً وهو:

هل تحب أن تكون أنت أبا الغادية؟

فإن قلت: نعم أريد أن أكون أبا الغادية بما فيه من خير وشر رغم قول النبي ﷺ: (إنه في النار) فقد اطرد منهجك وأغضبت ربك وجوزت كذب الخبر أو استهنت بالوعيد.

وإن قلت: لا والله لا أتمنى أن أكون أبا الغادية وأعوذ بالله من ذلك.

قلنا لك: أنت تناقضت مع منهجك في الصحابة وهو منهج غلاة السلفية الذين يعدون الصحابي - أي صحابي - أفضل ممن جاء بعده فأبو الغادية عندهم إن ثبت إسلامه فهو أفضل من أويس القرني وعلقمة بن قيس وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين والشافعي والقاسم الرسّي وأحمد بن حنبل وسائر من أتى بعده من الصالحين والعلماء والشهداء...

وبناءً على هذا تكون الأمة من غير الصحابة مستحقة للوعيد وتنالها النار مثلما تنال أبا الغادية لأنه ليس من عدل الله - على هذا المنطق عندكم - أن يعذب الأفضل ويترك من دونه[1].

صحيح أن الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، لكن ليس من باب العشوائية كما يظن بعض الناس وإنما بين الله عز وجل أسباب المغفرة وأسباب العذاب فيغفر لمن اتبع أسباب المغفرة وتجنب أسباب العذاب: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨].

وإذا كان الشيخ يرى أن معنى (في النار) ليست من باب الإخبار وإنما هي من باب

(١) إلا إذا خرجوا بنظرية جديدة تقول أن دخول الجنة أو النار لا علاقة له بالفضل

الوعيد وعلى هذا فلا يجوز لنا الجزم بذلك لكون هذا مشروطاً بعدم الموت على توبة أو نحو هذا فيبقى محل ظن ويبقى أبا الغادية وصاحب الشملة ونحوهما تحت الوعيد.

نقول: لا يجوز الاستهانة بالوعيد، ثم كل هذه التمويهات والاعتذارات وتضعيف الصحيح وتصحيح الضعيف، كل هذا نفعله حتى لا تنخرم قاعدة باطلة نزعم فيها: أن الرؤية لا يعدلها عمل تلك القاعدة التي بناها مرجئة النواصب وسكنها غلاة السلفية.

والتي مفادها أن كل من رأى النبي ﷺ يكون أفضل ممن جاء بعده حتى المبشرين بالنار لأن الرؤية ـ بزعمهم ـ لا يعدلها أي عمل من الأعمال وهذا قول باطل عقلاً وشرعاً وليس عليه دليل ولا برهان، فالنبي (ص) قد رآه الكفار والمرتدون والظلمة وجفاة الأعراب.

في حديث كركرة

صحح الشيخ قصة كركرة مولى النبي ﷺ الذي أخرج البخاري في صحيحه عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ تركه على ثقله فمات فقال النبي ﷺ: ((هو في النار)) فذهبوا لينظروا فوجدوا عباءة قد غلها[١].

إذن فهل قول النبي ﷺ السابق هو من باب الإخبار أم من باب الوعيد؟

هذه قضية يجب أن تحل ولكن لا أحد يتمنى أن يكون كركرة أو قاتل عمار مهما كان فاسقاً يبقى أمله أكثر في عفو الله عز وجل ممن قال فيه النبي ﷺ: ((هو في النار)).

وأنا يبدو لي والله أعلم أن الحديثين من باب الإخبار لكن لا أجزم بذلك ـ يحتاج لبحث ـ علماً أن قاتل عمار أكثر إثماً، وعقوبته أكثر تحققاً ممن غل شملة أو عباءة.

ولا ريب أن من رضي بقتل عمار من جيش معاوية حكمه حكم قاتل عمار، وهذا قال به ابن تيمية رحمه الله مع تعصبه لبني أمية[٢].

---

(١) البخاري كتاب الجهاد والسير ـ الباب ١٩٠.

(٢) وانحرافه عن علي بن أبي طالب وإثبات هذا يحتاج لطول وقد ذكره الحافظ ابن حجر وغيره وليس في الأمر غرابة ولا يعني إهمال علمه وفضله وليس بأفضل من كثير من علماء التابعين الذين اتهموا بأكثر من بدعة كالقدر والإرجاء والنصب والرفض مع فضلهم وصلاحهم.

فمعاوية واقع تحت الوعيد لأن قتلة عمار اختصموا في رأس عمار بين يدي معاوية؛ كل يريد الجائزة ولن يفعلوا هذا إلا ومعاوية راض بقتل عمار وإلا ما معنى هذا الاختصام[1]؟

أما قول الشيخ: (وكذلك من وقع في الزنا أو شرب الخمر أو أصحاب الإفك يجاب عنهم بما تقدم)؟

أقول: هذا يختلف عن هذا فالذي أخبر النبيﷺ أنه في النار غير الذي أخبر النبيﷺ أنه تاب توبة لو تاب منها صاحب مكس لغفر له.

فالنبيﷺ يفرق بين هذا وهذا ونحن نقول: لهم الحكم نفسه ومن مقتضيات الإيمان ـ التي تحدث عنها الشيخ ـ الإيمان بكلام النبيﷺ هنا مثلما يجب الإيمان به هناك.

الكلام في معاوية بن أبي سفيان

ثم تحدث الشيخ السعد من ص٥٤ عن ما جرى بين علي رضي الله عنه ومعاوية ابن أبي سفيان فأصاب في أشياء وأخطأ في أشياء ومن أبرز الأخطاء:

١- لم يستوف الشيخ الأدلة الصحيحة في أحقية الإمام علي وبغي معاوية.

٢- قدّم الأدلة الأقل صحة والموهمة الدلالة كحديث أبي سعيد: ((أولى الطائفتين)) وحديث أبي بكرة (في صلح الحسن) وأخّر الأدلة القاطعة الدلالة والأكثر صحة كحديث عمار: ((تقتله الفئة الباغية)).

٣- أكثر الشيخ من النقول عن بعض المتهمين بالنصب كابن تيمية وابن كثير[2] وابن

---

(١) نعم كان في جيش أهل الشام من هاله قتل عمار ولم يرض بذلك لكن لم يكن معاوية من هؤلاء بالدلائل الكثيرة.

(٢) اتهام الشاميين بالنصب من الانحراف عن علي بن أبي طالب والميل لمعاوية قوي الدلائل بحكم تأثير البيئة والشاميين المعاصرين لابن تيمية كالذهبي وابن كثير وابن القيم رحمهم الله جميعاً وسامحهم تأثروا بنصب ابن تيمية لكنهم أخف نصباً منه وهو أخف من غلاة النواصب كمروان بن الحكم وحريز بن عثمان ومعاوية ويزيد وسائر ملوك واتباع بني أمية (إلا عمر بن عبد العزيز ويزيد الناقص) وكذا أبرز ملوك بني العباس =

حزم وابن العربي صاحب العواصم من القواصم وجعلها من حيث لا يشعر هي الحكم لا النصوص الشرعية وهذا من النصب الخفي الذي لا يتنبه له كثير من الأخوة، فيقعون فيه بلا قصد لكنهم مطالبون بتحكيم النصوص الشرعية بعيداً عن أقوال المتهمين بالنصب أو المتهمين بالتشيع، وخاصة المتهمين بالنصب لأن النصب كله حرام أوله وآخره أما التشيع فأصله وبداياته عند الصحابة وصالحي التابعين كان محض السنة بل محض الإيمان، لحديث: «لا يحب علياً إلا مؤمن» وإنما ينكر منه الغلو الذي حصل فيما بعد، بمعنى أن الواجب على السني أن يكون شيعياً بالمعنى المعتدل لا المغالي، والواجب على الشيعي أن يكون سنياً بالمعنى المعتدل لا المغالي أيضاً، فالسنة بالمعنى الحق لا تتعارض مع التشيع بالمعنى الحق، أما النصب فكله حرام أوله وآخره لأنه يبدأ بالانحراف عن أهل البيت.

إذاً فلا يجوز محاكمة النصوص لما فهمه بعض العلماء الذين فيهم نوع من الانحراف الذي لحقهم من تقليد أو بيئة، ولكن انظروا للنصوص ودعوها تتحدث وقدموا الأقوى وحاكموا المتشابه إلى المحكم فهي لا تحتاج لكثير من التفسير.

ولعلي أنقد بشيء من التفصيل فأقول:

شيخنا الفاضل: أنا لا أطالبك بتصحيح الأدلة الأخرى فلعل لك اجتهاداً فيها ولا أتهمك بما أتهم به آخرين بأن لهم منهجاً خاصاً مع فضائل علي بن أبي طالب لا يطبقونه مع كثير من فضائل غيره وهذا ما اعتدناه من غلاة السلفية لا معتدليهم

المتقدمين كالمنصور والرشيد والأمين والمتوكل كانوا نواصب، ولا ريب أن ابن تيمية رحمه الله أخف نصباً من هؤلاء كلهم لكن نصبه أخفى وأخطر من نصب هؤلاء جميعاً لأنه عالم فاضل له مشاركة قوية في كثير من العلوم ولأنه يتحدث باسم السنة والجماعة ويدافع عن بعض النصب باسم السنة ولا يرجع للنصوص الشرعية إلا قليلاً.

وإثبات هذا يحتاج لوقت ولن تخوفنا الاتهامات بالتشيع عن قول الحق، لأن البعض يريد قطع الطريق بأن يتهمك بالتشيع ويسارع في ذلك حتى يبقى جانب النصب مصوناً ونحن مع اتهامنا لبعضهم بالنصب إلا أننا لا نظلمهم ولا نطرح فضائلهم كما يفعل مقلدوهم مع من يبدعونهم ممن هم أعلم وأفضل من ابن تيمية، والغريب أن غلاة السلفية يتساهلون مع من يتهم أبا حنيفة بالكفر والزندقة ولا يتساهلون مع من يثني على ابن تيمية لكنه يأخذ عليه شيئاً من النصب مع أن الإنكار يجب أن يكون على قدر الخطأ هذا لو افترضنا أن متهم ابن تيمية بالنصب مخطئاً مع أن الصواب معه؛ لكن التقليد يمنع من الاعتراف بذلك مع ظهوره لكل منصف؛ وهذا لايمنع من محبته والثناء عليه فيما أصاب فيه؛ وابن تيمية نفسه قد ذكر أن الشخص قد يحب في الله من وجه ويبغض في الله من وجه.

وحسن الظن بالشيخ وفقه الله أنه من المعتدلين. إلا في مسائل معدودة. وأنه سيحذر من ازدواجية المنهج نتيجة التأثر بكثرة الغلاة وأصواتهم وأن يتحاكم للنصوص الشرعية لا لرغباتهم.

والشيخ قبل الكتابة في الموضوع بحاجة أن يحدد منهجاً صارماً يسير عليه غير مبالٍ بمعارضة من عارض.

على أية حال: أجاد الشيخ وفقه الله في قوله في المنهج (لن أذكر إلا ما جاء عن الرسول ﷺ في بيان هذه القضية وحكم من وقع فيها بإذن الله تعالى ولن أذكر قال فلان أو فلان إلا ما كان تعليقاً على الأحاديث فأذكر ما جاء عن أهل العلم ما يبين الحديث) اهـ.

أقول: المنهج جيد في أوله لكن آخره ينقض أوله فإذا عرض النصوص الشرعية على أقوال ابن تيمية وغيره ممن يسميهم (أهل العلم[1] فهذا يعني تأويل النصوص أو تعطيلها؛ لأن ابن تيمية إذا كان متهماً بالنصب ممن يثني عليه ويحبه كابن حجر والمقبلي والشوكاني فضلاً عمن يبغضه من العلماء فيجب ترك الاحتجاج بكلامه في الحكم بين الإمام علي ومعاوية خاصة إذا عارض هذا الكلام نصوصاً شرعية أو روايات تاريخية صحيحة.

بمعنى آخر أقول: إن أفضل وأعدل من يحكم بين علي ومعاوية هو رسول الله ﷺ وليس أهل الشام

فأهل الشام أهل الشام لم ينقطع عنهم النصب إلى القرن الرابع ثم بدأ يخبو شيئاً فشيئاً بل بعضهم يثبت نصب أهل الشام إلى يومنا هذا ويرى أنه مازال النصب في كثير منهم لكنه بدرجة أقل وقد غزانا النصب بسبب مؤلفات الشاميين ولولاها لما احتجنا أن

---

(١) هم من أهل العلم لا شك في هذا لكن أعني أنه يكتفي بهذا ولا يعرضها على غيرهم من أهل العلم كابن عبد البر والنسائي والحاكم ومسروق بن الأجدع وشريك وعلقمة بن قيس والمقبلي وابن الوزير وابن الأمير... . الخ فكلامه يوهم أن (أهل العلم) متفقون على ما ذكر ابن تيمية أو ابن كثير أو محصورون في هؤلاء الذين ذكرهم وهذا غير صحيح، وأربأ بالشيخ أن يحصر تمثيل السنة في نفر من أهل الشام شهادتهم في الموضوع لا تخلو من جرح.

نؤلف الكتب في التفريق بين حق علي وبغي معاوية

لكن حسن الظن بالشيخ أنه يقصد أنه لن يذكر إلا ما قاله النبي ﷺ وأنه إن وجد كلاماً لابن تيمية أو غيره يخالف النصوص الشرعية فسيضرب به عرض الحائط، هذا منهجه النظري الذي أجزم به.

وسأعد من منهجه النظري بأنه لن يأخذ من أقوال الشاميين إلا ما وافق الحق.

ثم أقول:

قال الشيخ: (لا شك أن علي بن أبي طالب ومن معه أولى بالحق من غيره...) واستدل بحديث: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق».

أقول: أولاً: هذا الحديث غير متواتر فلماذا قدمه الشيخ وأخر الحديث المتواتر: «تقتل عماراً الفئة الباغية» وله زيادة في البخاري: «يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» فهذا الحديث كان الأولى أن يقدم لأنه نص واضح في الحادثة نفسها.

لماذا تقديم حديث أبي سعيد؟

السبب الذي جعل ابن تيمية والشاميين - وتبعهم شيخنا[1] - يقدمون حديث أبي سعيد: «أولى الطائفتين بالحق» وتأخير أو إهمال حديث عمار المتواتر لأنهم يظنون أن هذا الحديث أخف في الحكم وأهدأ لغة من حديث عمار لأن كلمة (أولى) عندهم تعني الاشتراك في الحق وإن كان علي أولى وهذا ما صرح به ابن تيمية في أكثر من موضع

ورغم أن ظنهم هذا يتنافى مع الإيمان الكامل المقتضي للتسليم إلا أن ظنهم غير صحيح فكلمة (أولى) لا تدل بالضرورة على الاشتراك في الحكم فقد قال الله عز وجل

---

(١) وكذا يفعل أغلب المعاصرين كالأخوة الأفاضل: سفر الحوالي في (ظاهرة الإرجاء) وسلمان العودة في (العزلة والخلطة) ومحمد امحزون وغيرهم من المتأثرين بأهل الشام، ومحبتنا لهؤلاء في الله موجودة لكن محبتنا للإمام علي أكبر، ومن واجبنا أن ننبه لأسباب الانحراف المعاصر عن علي بن أبي طالب وأهل بيته وأنه انحراف عام للأسف بسبب التأثر بأهل الشام وهذا لا يمنع أيضاً من الاعتراف بأخوتهم وفضلهم ودعوتهم لكن الحق يجب أن يقال ولا أظن عاقلاً يمانع من نقد كلامه بالتي هي أحسن.

عن النبي ﷺ ومشركي قريش: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ [مريم: ٧٠].

فعلى منطق هؤلاء يكون النبي ﷺ وكفار قريش الكل يستحقون النار لكن الكفار أولى وهذا باطل لا يقوله مسلم.

وكذلك قول النسوة في الحديث الصحيح يخاطبن عمر بن الخطاب: (...أنت أفظ وأغلظ من رسول الله...) لا يعني هذا أن رسول الله كان فظاً غليظاً ولكن عمر أفظ وأغلظ والنصوص في هذا المعنى كثيرة وكذا كلام العرب.

وحتى لفظة (أقرب) أيضا لا تعني دائماً الاشتراك فقد قال تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] فهذا ليس معناه أن الظلم والعدل قريبان من التقوى لكن العدل أقرب

وكذلك عندما يقول النبي ﷺ: «تقتلهم أولى الطائفتين بالحق» أو «أقرب الطائفتين إلى الحق» مع أن اللفظ الأخير ضعيف منكر[١].

ومع هذا لا يفيد الحديث ما يذهبون إليه وإنما يفيد هذا الحديث أن الحق مع الإمام علي والباطل مع معاوية مثلما نحكم أن العدل قريب من التقوى لا الظلم، وأن الكفار مستحقون للنار لا النبي ﷺ وأصحابه وهكذا...

وقد يقول قائل: هل كل استعمالات كلمة (أولى) و (أقرب) من هذا الجنس؟

أقول: لم نقل هذا فقد تدل كلمة (أولى) على الاشتراك أو التفاضل اليسير وهو الأغلب في الاستعمال مثلما نقول: فلان أولى بإمامة المسجد من فلان، أو فلان أولى بالصلة من فلان، والفرق بين أولى وأولى يعرف من السياق فقد أقول: المسلم أولى بالصدقة من اليهودي المحارب وقد أقول: المسلم من ذوي الأرحام أولى بالصدقة من المسلم من غير ذوي الأرحام؟

ألا نستطيع هنا أن نفرق بين (أولى) و (أولى)؟

---

(١) أرجو أن يراجع الشيخ إسناد هذا اللفظ في مسلم ولينظر هل هو من باب المنكر في اللفظ أم لا، خاصة إذا علمنا أن المنكر مخالفة الضعيف للثقة، وأترك الحكم على إسناده للشيخ نفسه

سؤال مشروع حول دلالة ((ولى))؟

فإذا قال قائل: إذا كان (أفعل) التفضيل كأولى وأقرب قد يدل على الاشتراك في الشيء وقد لا يدل فلماذا في موضع علي ومعاوية جعلته من النوع الأول الذي لا يدل على الاشتراك في الحق؟

قلت: عرفت هذا بالأحاديث الأخرى: ((يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار)) وهو جزء من حديث عمار، والفرق بين العدل والبغي[1] والصلاح والفسق[2] والهداية والضلالة[3].

فالعادل ليس بينه وبين الظالم اشتراك والذي يدعو إلى الجنة ليس كمن يدعو إلى النار هذه هي الألفاظ النبوية ذاتها وهي التي كان من الواجب على الشيخ أن يذكرها دون قول فلان أو فلان ليكون عند وعده الذي قطعه على نفسه في بداية الكلام، فإذا أمكن أن لا يفسر حديثاً للنبي ﷺ إلا بحديث آخر في القضية نفسها فالواجب أن يفعل ولا يتجاوز هذا لأن النبي ﷺ لا يتناقض وإذا حكم على معاوية وطائفته بأنهم أهل بغي دعاة إلى النار فلا يجوز أن نظن أنه ظلمهم ثم نجعل هؤلاء البغاة الدعاة إلى النار مأجورين على الظلم والدعوة إلى النار فإذا كان الداعي إلى النار مأجوراً على دعوته فما هو الذنب الذي ليس عليه أجر؟

---

(١) البغي أخذناه من حكم الرسول ﷺ في المسألة في حديث عمار المتواتر، وقد أنجانا الله من السفسطة التي يحاول بها البعض ـ تبعاً للشاميين ـ إبطال دلالة الحديث.

(٢) فسق أهل الشام أخذناه من قول عمار بن ياسر الصحابي البدري ميزان تلك الحروب (لا تقولوا كفر أهل الشام ولكن قولوا فسقوا ظلموا).

(٣) ضلال أهل الشام أخذناه من قول خزيمة بن ثابت وهو بدري (الآن بانت لي الضلالة) قالها بعد قتل عمار: وكذا أخذناه من قول عمار (والله لو ضربونا حتى يبلغوا بنا سعفات هجر لعرفت أننا على الحق وهم على الضلالة).

لاحظوا أن السلف الصالح أمثال علي وعمار وخزيمة متفق مع النصوص الشرعية في ذم بغي وظلم أهل الشام فهؤلاء هم السلف الحق، واقوالهم متسايرة مع النصوص وليسوا كسلف غلاة السلفية الذين يجتهدون في رد دلالة النصوص الشرعية إما بالتأويل الباطل أو بمظنونات نصوص أخرى أو بالتقليد المحض لعلماء فيهم نصب؛ فإن لم يكن عمار وأمثاله من السلف فليس في الدنيا سلف؛ وبهذا المثال نعرف أن الإشكال ليس في الانتساب إلى السلف إنما الإشكال في التطبيق نفسه من حصر البعض للسلف في مجموعة من غلاة العقائديين المتهمين بالنصب.

فهذا الاعتقاد يخشى على صاحبه من الوقوع في رد حديث النبي[1] مع الاستهانة بكلامه ﷺ. وإن شئتم فاستعرضوا الآيات الكريمة في ذم البغي وذم الدعوة إلى النار وكذا البغي والفسق والضلالة؛ فلن تجدوا في تلك الآيات ما يوحي بالسلامة من الإثم فضلاً عن نيل الأجر فمن أين قلتم بهذا وهذا؟ بل من أول من قال به من السلف؟ وإن وجدتم عالماً في القرن الثالث أو الرابع قال بهذا فهل يكون في المنزلة السلفية كعلي وعمار وخزيمة بن ثابت وعبادة بن الصامت وأبي ذر وأمثالهم؟

ثم المعنى يجب أن نعرفه ونعرف حكمه شرعاً قبل أن نعرفه عرفاً فضلاً عن النقل من أقوال الدمشقيين واستبعاد أقوال الكوفيين

أعود فأقول: إن الشيخ السعد وفقه الله وسامحه لم يكن ليؤخر الحديث المتواتر (حديث عمار) إلا لأمر وهذا الأمر لن يجده إلا في أقوال أهل الشام أو نواصب الحنابلة أو تحريض البطانة.

ألم يقل إن من مقتضيات الإيمان بالنبي ﷺ اتباعه في أقواله بلا زيد أو نقص قال هذا في كتابه وفي محاضراته ومقدمته هذه، إذن فأنا أدعوه لهذا المقتضى وليقل (فئة علي عادلة تدعو إلى الجنة وفئة معاوية فئة باغية تدعو إلى النار) هذا أبسط شرح لحديث البخاري وشطره الأول متواتر جزم بتواتره الشيخ نفسه وأنا أسمع وقد بحثت الحديث وجزمت بذلك وجزم بذلك قبلنا علماء كبار كابن الأثير والذهبي وابن حجر والسيوطي وغيرهم، إذن ما الذي يمنعنا من القول به كما قال به النبي ﷺ بلا زيد أو نقص؟

﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾[الأنعام: ١٤٨]؟

أم تخافون أن يحيف الله عليكم ورسوله؟

أنا أعلم أنه لا جرأة لهم على النطق بالحديث لأن فيه مخالفة لما يراه ابن تيمية

---

(١) بعضهم يقول: إذا كان المحدثون قد أنكروا على المعتزلة رد الأسانيد فالمحدثون يردون المتون فلا يؤمنون بها وإنما يؤلونها ويعطلونها، ورد المتون أبلغ في المحذور من رد الأسانيد مع الإيمان بمعاني المتون المتفقة.

ومن هنا جاء إنكاري عليهم من عشر سنوات هذا الإنكار الذي لم يعقلوه إلى الآن، وبقوا على ترديد شبهات الشاميين وغلاة الحنابلة، ويظنونه علماً وهاأنتم رأيتم شبهة كبيرة من شبهات ابن تيمية[1] كيف تهاوت أمام النصوص الشرعية. وشبه ابن تيمية رحمه الله وسامحه من هذا النوع كثيرة وهي تؤثر في طالب العلم المبتدئ الجاهل بكثير من أمور التاريخ والحديث والمنطق، ولكن لم أكن أتوقع أن تؤثر في من هو في علم الحديث كابن تيمية أو أعلم منه حسب وجهة نظري.

وكذلك لم يستعرض الشيخ الأحاديث الأخرى كحديث: «أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين» وحديث الزبير: «تقاتل علياً وأنت له ظالم» فإذا كان الزبير رضي الله عنه وهو من العشرة ظالماً لعلي فكيف بمعاوية وهو من الطلقاء الذين شك بعض السلف في إسلامهم[2]؟

أهل الجمل ليسوا كأهل صفين

يجب أن ننبه هنا بأن طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم وإن أخطأوا في الخروج على أمير المؤمنين علي لكنهم تابوا وندموا وانسحبوا من المعركة قبل الدخول ومباشرة القتال فيها[3] ولم يكونوا كأهل الشام الذين أصروا على البغي وقد ذكرت الفروق بينهما في مقدمة كتاب العقائد.

---

(١) في استدلاله بلفظة (أولى) على أن الجميع على حق

(٢) واستدلوا بأحاديث في ذلك منها حديث (يموت معاوية على غير ملتي) وفي لفظ (على غير سنتي) وسنده صحيح وله شواهد وقد قوى بعض أسانيده الدكتور جاسم المشهداني في رسالته الجامعية (موارد أنساب الأشراف للبلاذري) من جامعة أم القرى، والشيخ عزوز المكي والسيد محمد بن عقيل وغيرهم، وكل هؤلاء أهل سنة وأصحاب حديث، ولي في الحديث مبحث خاص، والحديث آحاد ليس موضع مفاصلة رغم قوة إسناده، فهو أقوى إسناداً من كل فضائل معاوية التي يدعونها له فإن صححوا أسانيد فضائله لزمهم تصحيح هذا الإسناد لأنه أقوى بلا شك، لا سيما مع كثرة شواهده من الأحاديث والآثار.

(٣) سبق أن ذكرنا في مقدمة كتاب العقائد أن الزبير رجع بعد تذكير علي وطلحة رجع برجوع الزبير وعائشة كانت تنهى عن القتال، وبقي جيشهم الذي ليس فيه بدري ولا رضواني مختلطاً في القتال مع جيش الإمام، وكان جيشهم هو البادىء في القتال وليس كما يزعم سيف بن عمر من المؤامرة المزعومة، لكن يبقى فعلهم في الخروج خطأ، والثلاثة لهم سابقة وفضل وجهاد وقرب من النبيﷺ وليسوا من الطلقاء والأعراب كمعاوية وبسر وأبي الأعور السلمي وحرقوص بن زهير.

أما ما نقله الشيخ عن النووي[1] (ص٥٥) في تعليقه على حديث (أولى الطائفتين بالحق) كان جيداً في الجملة.

ثم نقل الشيخ كلام ابن تيمية (ص٥٥) بأن (كلا الطائفتين المقتتلتين علي وأصحابه ومعاوية وأصحابه على حق) إذن فهذا سبب تقديم هذا الحديث وتأخير حديث عمار.

صحيح أن ابن تيمية أكمل بقوله (ولكن علياً وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه).

أقول: هاهو ابن تيمية سامحه الله ـ وقد تابعه الشيخ ـ يترك حديث عمار المتواتر الصريح الدلالة إلى ما ظنوه من دلالة حديث (أولى الطائفتين) الآحاد، ثم ينتقل من لفظ (أولى الطائفتين) وهو أصح ما في مسلم إلى (أقرب الطائفتين) ليخرج لنا بنتيجة كبيرة عجيبة وهي أن (علي ومعاوية كلاهما على حق).

وهذه هي فلسفة ابن تيمية ليس مع هذا الحديث فقط وإنما مع كثير من الأحاديث والقضايا التي ينصرها ابن تيمية فهو من أذكياء العالم، ولا يستطيع أحد اكتشاف أخطاءه إلا بصعوبة مع تجرد كبير و بحث المسائل بحثاً مستقلاً وإلا سيصل للنتيجة نفسها التي تجعل (العادل والظالم كلاهما على حق).

وتجعل (الداعي إلى الجنة كالداعي إلى النار كلاهما على حق).

وتجعل المهتدي والضال على حق

ويتم تثبيت هذا في الذهن أولا ثم يأتون ليمنّوا على علي وأصحابه ويقولون: (هم أقرب إلى الحق) يعني كالأصبع السبابة مع الأصبع الوسطى فقط.

سبحان الله: إذن لماذا وجدنا النبي ﷺ كان صريحاً في حديث عمار في التفريق القوي بين الطائفتين «يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» أظن أنه ﷺ خشي أن يأتي من يزعم أن الطائفتين كلاهما على حق؟

(١) نص قول النووي (هذه الروايات صريحة في أن علياً رضي الله عنه كان هو المصيب المحق والطائفة الأخرى معاوية رضي الله عنه كانوا بغاة متأولين وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا)اهـ.

وللأسف أن كلام ابن تيمية مازال إلى اليوم مقدماً على كلام رسول الله فكأنه عند هؤلاء أعدل وأليق من كلام رسول الله ﷺ؟

لمثل هذا يموت القلب من كمد

كلام ابن كثير

ثم نقل الشيخ كلام ابن كثير ص٥٦ ولم ينكر الشيخ ما زعمه ابن كثير من أن معاوية (مأجور على قتال علي) وقتله للبدريين.

وربما يقول إنه مأجور على سن لعن علي بن أبي طالب على المنبر

وأنه مأجور في قتل حجر بن عدي وأصحابه.

ومأجور في حرمان الأنصار والأثرة عليهم.

ومأجور في المتاجرة بالخمر.

ومأجور في استلحاق زياد ورد الحديث.

ومأجور في تفويض أمر الأمة ليزيد الفاسق.

ومأجور في تقويض الخلافة الراشدة.

ومأجور في سن الملك العضوض.

ومأجور في التعامل بالربا.

ومأجور في بيع الأصنام للهند.

ومأجور في اغتيال المخالفين.

ومأجور في قتل ٢٥ بدرياً يوم صفين.

ومأجور في قتل محمد بن مسلمة.

ومأجور في سم الحسن بن علي وسعد بن أبي وقاص.

ومأجور في خروجه على إمام زمانه وحربه له.

ومأجور على استغلاله لقميص عثمان وخداعه لأهل الشام بذلك.

وهذه وغيرها كثير مما ثبت في معاوية فهو على منهج هؤلاء مأجور في كل هذا بدعوى أنه اجتهد[1] ومن مهازلنا أننا ندعي الاجتهاد لمن لم يجتهد لأننا خلطنا عقيدتنا بعقائد أهل الشام، وعقيدة الشاميين كانت خلطة عجيبة من النصب الشامي والعقائد الحنبلية مع إرجاء في الاعتذار عن أهل الشام وخارجية في ذم أهل العراق أخذوا بعضها من غلاة الحنابلة الذين تأثروا بالمحنة وأصبحوا يبالغون في مدح معاوية والثناء عليه معارضة للشيعة والمعتزلة وتلبية لرغبة المتوكل الذي كان يبغض علياً ويجعل أحد المهرجين يرقص ويشرب الخمر زاعماً أنه - أي المهرج - علي بن أبي طالب فيرقص ويشرب وينشد زاعماً أنه الإمام علي والمتوكل يضحك والحنابلة يقولون: نصر الله به السنة وقمع البدعة.

فنحن أمراضنا قديمة وليست وليدة العصر والتصحيح يحتاج لشجاعة لا أظن أننا نتحلى بها الآن ولا في المستقبل القريب، شجاعة مع النفس ومع الناس بأن نلتزم بحكم الله ورسوله ونترك أهواء الناس في بطون الكتب.

معنى دعواهما واحدة

أما حديث (دعواهما واحدة) فالدعوى دعوى لكن النبي ﷺ قد فصل في هذه الدعوى وإلا فكل ظالم لا يحضر إلى المحكمة إلا وهو يزعم ويدعي أنه مظلوم.

هل كان القتال بين علي ومعاوية على الملك؟

أما ما نقله الشيخ عن ابن كثير ص٥٦ قوله من أنهم - يعني الإمام علي

---

(١) فتكون بهذا لم نفسد السنة فقط وإنما أفسدنا الإسلام نفسه، ولم يصبح لأوامر القرآن ونواهيه أي معنىً لأنه كلما استزاد الشخص من الذنوب كلما زاد أجره عندنا فلذلك لا نستغرب إذا وصمنا من قبل المعتزلة بأننا أنصار الظلم والظالمين، لأن نرتب الأجر على كل الذنوب والجرائم ما عدا الكفر الصريح المعلن

ومعاوية ـ (إنما يتنازعون في شيء من أمور الملك ومراعاة المصالح العائد نفعها على الأمة والرعايا وكان ترك القتال أولى من فعله كما هو مذهب الجمهور) اهـ.

قلت: أولاً: هذا قول ابن تيمية نقله تلميذه ابن كثير وإن لم يصرح باسم ابن تيمية وقد نقل الشيخ عن النووي ما يخالف هذا بأن جمهور الصحابة كانوا مع علي فيبقى الحكم للروايات الصحيحة.

جميع الصحابة من أصحاب الصحبة الشرعية مع علي

ثانياً: لا يصح ما ذكره ابن كثير من أن الجمهور كان على ترك القتال فأكثر الصحابة كما سبق كانوا مع علي ولم يذكروا من المعتزلين للحرب مع علي إلا القليل وليس كما يزعم أهل الشام.

فكان مع علي نحو سبعين من أهل بدر وقيل أكثر ولم يبق يومئذٍ منهم يومئذٍ إلا أقل من المائة والذين لم يشاركوا اعتذروا بأشياء فبعضهم يكون عذره في كبر السن وبعضهم في التورع عن القتال كما تورع بعضهم في نصرة عثمان لكن الأغلبية من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان كانوا مع علي ويدل على ذلك روايات كثيرة صحيحة استطردنا بعضها في كتابنا (بيعة علي) وكل الروايات التي تزعم أن الفتنة ثارت ولم يشهدها من الصحابة خمسة أو لم يشهدها ثلاثون روايات ضعيفة وكانت مع ذلك تتعلق بالفتنة في عهد عثمان لا الفتنة في عهد علي، وقد حققت المسألة، في كتاب (أحاديث الفتن)[1].

لكن الخلاصة أنه تأكد عندي أنه لم يعتزل الحرب مع علي إلا نحو العشرة من أهل بدر على أكبر تقدير لأعذار وشبهات وشهدها مع علي سبعون بدرياً.

أما الرضوانيون فشهد مع علي ثمانمائة ولم يعتزل إلا نحو العشرين لأسباب وأعذار.

والصحابة الذين شاركوا مع علي في حروبه أكثر من الصحابة الذين شاركوا في

---

(١) تحت البحث.

الفتوحات الإسلامية كاليرموك والقادسية ـ أعني أصحاب الصحبة الشرعية ـ وهم أكثر بكثير من الصحابة الذين نصروا عثمان.

وقد مات كثير من البدريين والرضوانيين في عهد الخلفاء الثلاثة وبعضهم طعن في السن والقليل اعتذر بالتورع عن القتال كسعد بن أبي وقاص وهو من أهل بدر وكابن عمر وهو من أهل الرضوان، وقد ندما وخاصة ابن عمر ثبت ندمه بأسانيد صحيحة، أما ندم سعد فروي في أثر وفي إسناده نظر لكنه صحَّ عنه أنه لم يكن يجزم أنه على حق وشرطه في امتلاك سيف (يعرف المؤمن من الكافر) يشمل مانعي الزكاة والبغاة والخوارج مع قولنا بوجوب قتال الخوارج ومانعي الزكاة.

بل قد اعتزل سعد بن أبي وقاص من عهد عثمان ضد الثوار فلماذا لم يحتج النواصب بفعله هنا؟ مع أنه شاركه في ذلك كثير من الصحابة، كما لم ينصر علياً ضد البغاة والخوارج ولم يعتزل معه إلا قلة من الصحابة.

إذن فالصحابة الذين اعتزلوا نصرة عثمان أكثر بكثير من الذين اعتزلوا نصرة علي ومع ذلك لا يحتج النواصب ومقلدوهم باعتزال الأكثرية عن عثمان ويحتجون باعتزال الأقلية عن علي مع مخالفة هذا الاعتزال للنصوص الشرعية من الأمر بقتال الفئة الباغية.

إذن فمانعو الزكاة، وأهل الجمل وأهل صفين والخوارج والثائرون على عثمان كل هؤلاء يقولون (لا إله إلا الله) ولم ينقل أنه قاتلهم أحد من هؤلاء المعتزلين فلم يقاتلهم سعد بن أبي وقاص ولا أسامة بن زيد ولا محمد بن مسلمة ونحوهم وخاصة أسامة بن زيد فإن صوبتموهم في ترك القتال مع علي فصوبوهم في ترك قتال مانعي الزكاة والخوارج والثوار على عثمان.

فالنواصب ومقلدوهم يجهلون هذه الأمور فيبنون عليها اتهام الآخرين بالبدعة وسوء النية لأنهم لايقرءون التاريخ وإنما يكتفون بما دونه معتدلو النواصب من الردود على المخالفين.

فمثلا يجهلون اعتزال الصحابة عن عثمان ويجهلون أن معظم المهاجرين والأنصار

كانوا ساخطين على سياسة عثمان مؤيدين في الجملة لمطالب الثوار صرح بذلك المطالبون بدمه قبل غيرهم فكانت تقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ـ ما معناه. (ما أحببت أن ينال من عثمان شيء إلا نيل مني مثله حتى لو أنني تمنيت أن يقتل لقتلت).

وكان طلحة من الثوار المحاصرين لعثمان وقد اعترف الذهبي بأن طلحة كان فيه تمغفل وتأليب على عثمان.

وأما نقد أبي ذر وعمار وعبادة بن الصامت وحذيفة وابن مسعود لعثمان فأكثر وأشهر وأصح من أن ننبه عليه.

بمعنى أن المعارضين لعثمان أكثر وأصح ديناً وأقدم إسلاماً ونصرة ممن عارضوا علياً باستثناء طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم فقد ندموا من معارضة عثمان وعلي رضي الله عنهما.

أما معارضو عثمان الآخرون وهم أغلبية المهاجرين والأنصار فلم يؤثر عنهم توبة ولا ندماً وإنما سخط كثير منهم على المباشرين لقتل عثمان وكانوا لا يريدون قتله ولا يحبون ذلك وإنما يريدون تسليم مروان وعزل بعض ولاته والإنصاف من بني أمية أو خلع عثمان إذا تعذر الأمر.

هذا الكلام سيكون غريباً على مقلدي ابن تيمية وابن كثير رحمهما الله اللذين نقلا مضمون رواية سيف بن عمر الناصبي الكذاب وتركا مرويات الثقات.

إذن فمقلدو ابن تيمية وابن كثير رحمهما الله سيستغربون من هذا الكلام لأنهم لم يقرؤوا التاريخ إلا بعيون شامية[1] ولم يرجعوا لمصادر التاريخ ليقارنوا وينظروا.

والخلاصة هنا: أن الأمر ليس كما يقول ابن كثير سامحه الله ورحمه فجمهور الصحابة الصحبة الشرعية كانوا مع علي وكان مع معاوية الطلقاء والأعراب والقبائل

---

(١) هؤلاء غالباً لا يرجعون إلا لابن كثير أو ابن تيمية أو الذهبي وكلهم شاميون متأثرون بالبيئة الشامية وأخفهم في ذلك الذهبي.

الشامية وجمع لا بأس به من النصارى أخوال يزيد(١)

أما ما زعمه ابن كثير سامحه الله من أن النزاع كان من أجل الملك ولمراعاة المصالح التي يعود نفعها على الأمة فهدف أهل الشام صحيح أنه كان للملك يدل عليه دلائل كثيرة وأما هدف الإمام علي ومن معه فكان هدفاً شرعياً من قتال البغاة وشاقي العصا. أما معاوية فهو وإن قاتل على الملك لكن لم يصرح بهذا إلا بعد أن تم له الأمر وخطبهم في الكوفة وصرح بهذا أما علي فكان قتاله لمعاوية بسبب خروجه على الجماعة وامتناعه من تسليم الشام ومن حق كل خليفة وكل حاكم أن يقاتل أي ولاية تنفصل عن الحكومة المركزية فهذا أمر يفعله المسلمون والكفار على حد سواء، ومع علي الأدلة الشرعية التي رواها الفريقان والمعتزلون وكان معاوية يواجهها بالتأويل أو العمومات أو دعوى الطلب بدم عثمان

وتبعه النواصب على هذه المزاعم ثم تبعنا نحن النواصب(٢) لأسباب كثيرة ودقيقة تخفى على كثير من الناس ليس هنا مجال ذكرها.

أما ما ذكره ابن كثير من أن ترك القتال كان خيراً من فعله فهو مردود بأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية، قال تعالى: **﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾**[الحجرات: ٩].

فالله لم يقل: (فاعتزلوا) وإنما قال: **﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾**وقد ثبت بالنص المتواتر أن فئة معاوية باغية فوجب قتالها، ولولم يقاتلهم علي لترك أمراً شرعياً ولأصبح من سنة الخلفاء الراشدين أن الباغي لا يقاتل.

أما الحسن بن علي فقد كان مضطراً للصلح مع معاوية لتفرق جيشه وطعنهم له ومكاتبتهم خصمه ولم يثبت معه إلا القليل من المخلصين كبقية الصحابة وبعض كبار

(١) معاوية تزوج امرأتين من كلب وكانت القبيلة نصرانية وقد أخلصوا لمعاوية

(٢) عندما أقول (نحن) لا أقصد التعميم وإنما نحن نرى اليوم كثيراً من طلبة العلم يجمعون بين السنة والنصب وغالباً يكون هذا بلا قصد وإنما لثقة في عالم أو تقليد لمذهب أو تيار أو بسبب الغلو الشيعي المعاصر فيحذر بعض السنة حتى يقع في النصب وهو لا يشعر.

التابعين الصالحين، أما القبائل وأصحاب الدرهم والدينار فقد كاتبوا معاوية واتفق رؤساء العشائر معه... فكان عمل الصلح أولى من فعله في هذه الحالة ولذلك جاء الحديث - إن صح - في مدح صلح الحسن مع أن الأقرب في الحديث أنه مرسل لا يصح. وإن دندن حوله النواصب. ليس حباً في الحسن ولا في صلحه ولكن طعناً في الإمام علي وحربه للبغاة.

ولا ريب أن قتال علي للبغاة مقدم على صلح الحسن معهم، لأن حرب علي للبغاة معه فيه الحق في أحاديث متواترة صريحة الدلالة بينما صلح الحسن لو فعله مع القدرة على قتال البغاة لكان مخطئاً لأنه بهذا يكون قد جعل شرعية للملك العضوض الذي ذمه النبي ﷺ ويكون قد ساهم في إنهاء الخلافة الراشدة التي مدحها النبي ﷺ ولكن الحسن كان مضطراً لذلك. ثم ليس في مدح الصلح إلا حديث فرد مختلف فيه لاختلاف المحدثين في سماع الحسن من أبي بكرة مطلقاً أم لا؟ ثم اختلافهم هل سمع هذا الحديث من أبي بكرة أم لا؟ [1] وسيأتي أن شطر الحديث الأخير ضعيف لا يصح مرفوعاً وإنما هو مدرج من كلام أبي بكرة.

والصواب أن يقال علي محق في حرب البغاة في زمانه، والحسن محق في الصلح معهم لظروفه، وحق علي أوضح من عذر الحسن [2].

هل أثنى النبي على الملك العضوض؟

أما قول الشيخ ص٥٨ (لو لم يكن معاوية أهلاً للملك لما مدح الرسول ﷺ هذا الصلح الذي فيه تنازل الحسن).

---

(١) سيأتي التفصيل في الحديث، وأنه لا يصح مرفوعاً.

(٢) والكفار وهم كفار يجوز قتالهم والصلح معهم حسب القدرة والإمكان فإذا كان قتال أهل الشام واجباً في الأصل فقد يعجز الحسن وأصحابه في قتالهم فيعد معذوراً ممدوحاً على ترك المجازفة لما فيه من المحافظة على البقية الباقية من المؤمنين وليتمكنوا من نشر العلم وممارسة المعارضة السلمية وبيان أخطاء النظام وكان يفعل هذا الصحابة الذين كانوا مع علي وبقوا إلى عهد بني أمية كأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وجابر بن عبدالله وغيرهم ممن لهم روايات في ذم الظلم الأموي وبيان السنن للناس ونحو ذلك.

أقول:

أولاً: النبي ﷺ لم يصح عنه أنه مدح صلح الحسن والحديث في ذلك مرسل أو هو مدرج من كلام أبي بكرة كما سيأتي.

ثانياً: لو كنتم صادقين في مدح ما مدحه النبي ﷺ لمدحتم قتال علي للبغاة فالنبي ﷺ مدح قتال علي للبغاة بأبلغ وأصح وأصرح من هذا المدح الذي جاء في حديث مرسل، أو على الأقل مختلف في وصله وإرساله.

ثالثاً: هذا المدح للحسن - إن صحَّ - لا يعني ثناءً على ملك معاوية وإنما ثناءً على الحسن لتمكنه من طرق أفضل الحلول التي لولاها لاستأصل معاوية البقية الباقية وانقطع خير كثير.

رابعاً: ذم ملك معاوية جاء صريحاً في حديث: «الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عضوضاً» وهو صحيح آحاد وحديث: «فساد أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء من قريش» وهو في البخاري، ونحو هذا من الأحاديث المصرحة بظلم معاوية وتغييره لكثير من سنن النبي ﷺ كحديث: «أول من يغير سنتي رجل من بني أمية» صححه جمع منهم الألباني، فهذا كله ذم خاص صريح[1].

خامساً: ثناء النبي ﷺ على قتال علي لمعاوية وتسمية مقاتليه كعمار (دعاة إلى الجنة) فهذا أبلغ في الثناء من حديث صلح الحسن.

سادساً: قد روي حديث صلح الحسن بأكثر من لفظ بعضها لا يفيد معنى الصلح وإنما فيها لفظ (إصلاح الطائفتين) وهذا اللفظ عند أحمد والترمذي وهو أقوى من غيره.

سابعاً: قد يشهد لضعف حديث صلح الحسن، أن الحسن لم يحتج به في الصلح رغم معارضة بعض أصحابه للصلح فلم يرد به على الذين أنكروا عليه من أصحابه.

ثامناً: أما الحكم بالإسلام للطائفتين فلم ننكره، فكل من تسمى بالإسلام يجب

---

(١) وهذه الأحاديث من دلائل ضعف حديث صلح الحسن لأن النبيَّ ﷺ لن يثني على شيء ويمدحه فهذا تناقض ينزه عنه كلام النبوة.

معاملته بالظاهر والله يتولى السرائر.

تاسعاً: لا يلزم من وصف طائفة معاوية بأنها مسلمة أن نصف كل أفراد الطائفة بذلك فقد كان بينهم نصارى ومنافقون ويشهد لذلك أن الآية الكريمة ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا** ﴾[الحجرات: ٩] نزلت في طائفتين طائفة منافقة لكنها تتسمى بالإسلام وطائفة مؤمنة وكان رأس الطائفة المنافقة عبدالله بن أبي وعلى رأس المسلمة النبي ﷺ ومع ذلك أطلق الله عز وجل لفظة (المؤمنين) على الجميع بحكم التسمي بالإسلام لا بحكم الحقيقة؟ وإن كان بحكم الحقيقة لا يعني إنزالها على جميع الأفراد المنتمين لهذه الطائفة وهذا معروف في كلام العرب.

فلو تقوم اليوم حرب بين مصر والسودان سنقول: هناك حرب بين طائفتين مسلمتين بحكم التغليب وإلا فهناك نصارى وربما وثنيون في جيوش هؤلاء وهؤلاء.

وسيأتي التوسع في بيان ضعف حديث الحسن وضعف استدلالهم به.

حديث الاثني عشر أميرا

هذا الحديث مشهور جداً عند السنة والشيعة رغم أنه آحاد لأن كل فرقة ترى فيه حجة لها، فغلاة الشيعة يرون في الحديث نصاً على الأئمة الأثني عشر، وغلاة السنة يرون في الحديث ثناء على الظلمة من بني أمية وكلا الفرقتين على خطأ بين كما سيأتي مفصلاً.

أما الحديث فمشهور عن جابر بن سمرة فقط (رغم أن الحديث مروي أيضاً عن أبي جحيفة وسفينة وابن مسعود وروي موقوفاً على عبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن عمر لكن في روايتهم هذا الحديث نظر) وقد رواه عن جابر بن سمرة أكثر من عشرة من التابعين وهم سماك بن حرب وحصين بن عبدالرحمن وعامر بن سعد ابن أبي وقاص وأبو بكر بن أبي موسى وعبيد الله بن أبي عباد وعبد الملك بن عمير وأبو خالد الأحمسي والد إسماعيل بن أبي خالد ومعبد بن خالد والشعبي

والمسيب بن رافع والأسود بن سعيد الهمداني وخالد الوالبي وزياد بن علاقة.

والحديث صحيح الإسناد إلى جابر بن سمرة ليس اختلافنا في هذا ولكن الاختلاف في ألفاظ الحديث ومعنى الحديث؛ لأن الحديث جاء بألفاظ كثيرة ومنها لفظ البخاري: ((يكون اثنا عشر أميراً... كلهم من قريش)) ولفظ مسلم: ((لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً... كلهم من قريش)).

أقول: شراح الحديث من السنة وقفوا عند تفسير (الاثني عشر) فاختلفوا اختلافاً كبيراً يستطيع الباحث أن يطلع على ذلك في كتب الشروح، فمنهم من جعل هؤلاء الاثنا عشر هم الخلفاء والملوك الأمويين (وجاء هذا منصوصاً في رواية عبدالله بن عمرو لكنها ضعيفة جداً ويغلب على الظن أنها من أخبار أهل الكتاب) ويرى ابن تيمية أنهم مفرَّقون في الأمة ولن تقوم الساعة حتى يوجدوا، ويرى بعضهم كالمهلب أنهم يكونون في وقت واحد بحيث تفترق الأمة على اثني عشر أميراً[(١)] ويرى ابن المنادي أن هؤلاء الاثني عشر سيكونون من نسل الإمام المهدي كل منهم إمام مهدي ويدل عليه رواية ابن مسعود، وبعضهم قال هم ملوك وإن تسموا بالخلافة وهم ظلمة وإن زعموا العدل... إلخ.

وهذا الاختلاف بيننا والتناقض جرأ الشيعة الإمامية على هذا الحديث والتركيز عليه في النص على الأئمة، كما أن النواصب أيضاً تجرأوا وزعموا أن هذا الحديث فيه مدح لمعاوية ويزيد ومروان وعبد الملك وسائر ملوك بني أمية حتى الوليد بن يزيد المستهزئ بالله وكتابه أدخلوه في هؤلاء.

التفسير الصحيح للحديث

ويبدو لي والله أعلم أن التفسير الصحيح لهذا الحديث ليس مع غلاة الشيعة ولا مع غلاة السنة (من معتدلي النواصب) وأن الحديث يفيد الذم لا المدح وأن المراد بهؤلاء الاثني عشر هم ولاة عثمان بن عفان رضي الله عنه الذين كانوا سبب الفتنة وهؤلاء الأمراء الاثنا عشر وهم من (الأغيلمة السفهاء) الذين كانت الفتنة بسببهم ودارت

---

(١) وهذا تفق مع قول الذي سنبينه بعد قليل.

على رؤوسهم وكانوا سبب افتراق الأمة وتقاتلها وهم.

معاوية بن أبي سفيان	والي الشام (قرشي).
الوليد بن عقبة	والي الكوفة (قرشي).
سعيد بن العاص	والي الكوفة بعد الوليد (قرشي).
عبدالله بن أبي السرح	والي مصر (قرشي).
عبدالله بن أبي ربيعة	والي على بعض اليمن (قرشي وهو والد الشاعر المشهور عمر بن أبي ربيعة).
عبدالله بن عامر	والي البصرة (قرشي).
علي بن ربيعة بن عبد العزى	والي مكة (قرشي).
خالد بن العاص بن هشام المخزومي	(قرشي).
حبيب بن مسلمة الفهري	أمير قنسرين (قرشي).
مروان بن الحكم	والي البحرين وكاتب عثمان ومستشاره (قرشي).
عبدالرحمن بن خالد بن الوليد	والي حمص (قرشي).
العلاء بن وهب العامري	والي الجزيرة العراقية(قرشي).

فهؤلاء كانوا أسباب ضعف الأمة إما باستئثارهم بالأموال وظلمهم للصالحين وطردهم للبدريين أو التضييق عليهم وإظهار بعضهم بيع الخمور و شربها ومنادمة النصارى والتصرف في بيت المال بخلاف المعهود في عهد أبي بكر وعمر، ولا ريب أن بعض هؤلاء أعدل من بعض لكنهم كانوا سبب الفتنة باتفاق المؤرخين.

وإذا كان بعض هؤلاء الولاة خامل الذكر وقد لا يكون من أسباب الفتنة فقد يدخل قرشيون آخرون بدلاً منهم كمحمد بن أبي حذيفة (قرشي) أو عمرو بن العاص

(قرشي) أو عدي بن نوفل بن أسد بن عبد العزى (القرشي) والي حضرموت أو يعلى بن أمية الثقفي (حليف قريش وحليف القوم له حكمهم) وقد كان عمرو بن العاص ومحمد ابن أبي حذيفة يحرضان على عثمان رضي الله عنه فشاركا في اختلاف الأمة وضعفها وتنازعها وقد ولي مصر عمرو بن العاص في أول عهد عثمان ومحمد ابن أبي حذيفة في آخر عهد عثمان بعد أن تغلب على مصر تغلباً، صحيح أن لعثمان ولاة من غير قريش لكن لم تكن لهم قوة وتم عزل أكثرهم واجتمع الأمر بأيدي هؤلاء (الأغيلمة القرشيين) وكانوا سبب مقتل عثمان ثم الفتنة إلى يومنا هذا، وليس السبب عبدالله بن سبأ كما توهمه سيف بن عمر فهذا لم يدل عليه حديث مأثور ولا رواية صحيحة بعكس (الأغيلمة القرشيين) فهؤلاء جاء أنهم سبب فساد الأمة في أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما ولا يجوز تقديم روايات أهل الكذب كسيف بن عمر على روايات المؤرخين الثقات فضلاً عن أحاديث الصحيحين ومعنى الحديث أن الإسلام سيكون منيعاً ظاهراً حتى يليه هؤلاء فيبدأ الضعف.

وهذا التفسير أقرب للصواب لعدة أمور:

الأول: أن اللفظ الأقوى هو (أمراء) لا (خلفاء) ولفظ (أمراء) لفظ البخاري، واللفظ الأقوى من ألفاظ مسلم لفظ آخر محايد (اثنا عشر رجلاً) وهذا أقوى من لفظ (الخلفاء) فلفظة (الخلفاء) يبدو أنها مروية بالمعنى.

الثاني: أن أكثر ألفاظ الحديث توحي بذم هؤلاء لا مدحهم كما في قوله: ((لا يزال هذا الأمر ظاهراً لا يضره خلاف من خالفه حتى يؤمر اثنا عشر من أمتي كلهم من قريش)).

وفي لفظ: ((لا يزال الأمر ظاهراً حتى يكون اثنا عشر أميراً كلهم من قريش)).

وفي لفظ ثالث: ((إن هذا الأمر لن ينقضي حتى يكون فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش)).

وفي لفظ: ((لا يزال هذا الدين قائماً حتى يقوم اثنا عشر خليفة)).

وفي لفظ: ((لا يزال أمر الناس صالحاً حتى يكون اثنا عشر أميراً كلهم من

قريش)).

((لا يزال الإسلام عزيزاً منيعاً ظاهراً على من ناوأه... حتى يملك اثنا عشر كلهم من قريش)).

((لا يزال هذا الأمر ماضياً حتى يقوم اثنا عشر أميراً كلهم من قريش)).

فكل هذه الألفاظ شبه صريحة على ما ذكرناه من ذم هؤلاء الأمراء لا مدحهم.

وفي لفظ: ((لا يزال أمر هذه الأمة هادئاً على من ناوأها حتى يكون فيهم اثنا عشر أميراً...)).

يعني فيكونون سبب الفتنة[1] ويشهد له حديث حذيفة المشهور كما سيأتي.

فهذه الألفاظ ـ وهي الأقوى ـ تؤكد أن الأمة ستكون صالحة متماسكة وأن الدين سيبقى عزيزاً منيعاً حتى يقوم هؤلاء (الأغيلمة السفهاء فيكون فساد الأمة وهلاكها على أيديهم) بل بعض الألفاظ يدل عليه مثل: ((لا يزال هذا الأمر في مسكة وفي علياء حتى يملك اثنا عشر من قريش)).

الثالث: أن هذا التفسير لا يتناقض مع الأدلة الأخرى التي تذم الملك العضوض بل تصبح متسقة متسايرة في المعنى ويفسر بعضها بعضاً، فنصبح نقرأ الأحاديث في ذم أمراء بني أمية قراءة متسقة لا نخشى أن تناقض أحاديث أخرى فنعرف أنهم (الأغيلمة السفهاء الذين كان فساد الأمة على أيديهم) وأن منهم (الفئة الباغية التي تدعو إلى النار) وأنه بهم (يبدا الملك العضوض) (وأنهم أول من يغير سنة النبي ﷺ) وغير ذلك من الأحاديث التي لا يجوز أن نحاربها أو نهملها من أجل تفسير ظني بل باطل لحديث آحادي اختلف في لفظه على

---

(١) ويشهد لهذا أن(حتى) و(إلى) تفيدان الغاية وقد جاءتا في كثير من ألفاظ الحديث: فما قبلهما يختلف عما بعدهما: كقوله تعالى (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) فما قبل (حتى) يختلف عما بعدها، وعلى هذا يكون ما قبل هؤلاء الأمراء عزة ومنعة وصلاحاً ويكون الذل والفساد من أول توليهم الأمور تماماً كما يكون الإمساك من أول ظهور الفجر فتأمل هذا جيداً، ومفهوم الغاية من أقوى المفاهيم.

جابر بن سمرة مع انتقاء بعض ألفاظه الغريبة وإهمال الألفاظ الأقوى والأشهر.

وعلى أية حال: فليست هذه أولى تحريفات وخدعات النواصب؛ فالنواصب كثيراً ما يعملون الالتفاف على الأحاديث التي في ذم بني أمية مثلما جعلوا: «لا أشبع الله بطنه» في مدح معاوية، وجعلوا «الفئة الباغية» بمعنى الطالبة بدم عثمان وجعلوا لعن معاوية لعلي وقتاله له مما يؤجر عليه معاوية.

وهاهم الآن يجعلون فساد الأمة على أيدي بني أمية صلاحاً للدين والدنيا بهؤلاء الأمراء بينما ألفاظ الحديث تؤكد أن الدين والأمة سيكونان بخير (حتى يكون فيهم اثنا عشر أميراً[1] مع أن المراد به الحديث ما ذكره في الحديث الآخر: «فساد أمتي على أيدي سفهاء من قريش».

الرابع: أن في بعض الألفاظ القوية: «ثم يكون الهرج» والهرج قد حصل بعد تولي هؤلاء بقتل عثمان ثم ما تبعه من قتال بين المسلمين وكان هؤلاء الأمراء هم الذين عصوا في الشام وحرضوا أهل مكة والبصرة وأخرجوا معهم طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم.

الخامس: يشهد لهذا المعنى حديث حذيفة في بداية الفتنة بمقتل عمر رضي الله عنه، إذ أن هؤلاء الأمراء السفهاء من بني أمية تسلطوا وقوي أمرهم بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عهد عثمان رضي الله عنه، ولولا سابقة عثمان وقدم إسلامه وإنفاقه في سبيل الله لظن الناس فيه سوءاً.

السادس: في أحد الألفاظ: «حتى يؤمر اثنا عشر... كلهم من قريش» يدل على أنهم يكونون في زمن واحد وأنهم يؤمرون وهذا ما حصل لولاة عثمان.

---

(١) صحيح أن سيبويه مات وفي قلبه شيء من حتى لكن نحن أخذنا أظهر دلالالتها ويدل على تلك الدلالة الأحاديث الصحيحة والوقائع التاريخية، فلم نخرج عن حديث ولا واقع تاريخي ولا لغة. أما من يختار المعنى الآخر لـ (حتى) فسيضطر لدفع النصوص الصحيحة الصريحة بظنيات (حتى).

معنى آخر محتمل

وقد روي الحديث بألفاظ كثيرة منها ما يعارض ما سبق لكنه أضعف عند المعارضة ويصرف الحديث مصارف أخرى ليس عليها لا السنة ولا الشيعة مثل: (لا يزال هذا الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون اثنا عشر خليفة كلهم من قريش) فهذا يصرف معنى الحديث إلى حدوث هذا الأمر قبل قيام الساعة بقليل وهذا إن كان معنى الحديث فهو أكثر احتمالاً من أن يكون يزيد بن معاوية والوليد بن يزيد ممن ينصر الله بهم الدين كما هو متمسك النواصب بهذا.

ويدل على المعنى السابق لفظ آخر وهو: (لا يزال الدين قائماً حتى يكون اثنا عشر خليفة من قريش ثم يخرج كذابون بين يدي الساعة ثم يخرج عصابة من المسلمين يستخرجون كنز القصر الأبيض كنز كسرى وآل كسرى... وأنا فرطكم على الحوض).

فهذا اللفظ يدل على أن هؤلاء الأمراء يكونون قبل خروج الكذابين (بين يدي الساعة).

فإن كان المراد بالساعة هنا الإرهاصات التي تسبق يوم القيامة مباشرة فليس هؤلاء الاثنا عشر في القرن الأول ولا الثاني وإنما قبيل يوم القيامة.

وإن كان المراد بالساعة العلامات المبكرة فيكون هؤلاء الاثنا عشر هم ولاة عثمان الذين كانوا سبب الفتنة وفسد بهم أمر الناس بعد (صلاح) وانهدم بهم أمر الدين بعد (قيام) وذل بهم الإسلام (بعد عز) وانقضى بهم الأمر (الخلافة) بعد استمرار وظهور، وذل به الصالحون بعد أن كانوا (ينصرون على من ناوأهم) هذه ألفاظ الحديث وليست مني[(١)].

أما استخراج الكنز الأبيض كنز كسرى فقد كان مبكراً في عهد عمر رضي الله عنه

---

(١) قد يقول البعض: (إن في ألفاظ الحديث: حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة...) قلنا اللفظ الأقوى (حتى يكون فيهم اثنا عشر أميراً...) إضافة لاتفاق اللفظ الأخير مع الذم العام لحكم بني أمية كما في حديث الملك العضوض وحديث الأغيلمة السفهاء وحديث عمار وحديث (أول من يغير سنتي رجل من بني أمية) فلا يجوز تقديم اللفظ الأضعف الخالي من الشواهد وترك اللفظ الأقوى المعضود بالأدلة الأخرى الصحيحة والمتواترة.

وهذا مما يعده البعض من علل الحديث وعلامات ضعفه مطلقاً، لكن الاعتدال مطلوب فالحديث صحيح الإسناد آحادي لكن معناه مشكل وألفاظه مختلفة وتتناقض مع أحاديث أصح وأقوى إذا فسرناه حسب رغبة النواصب أو الإمامية.

وقفة مع لفظة مشهورة

هناك لفظة مشهورة رغم ضعفها ونكارتها وهي: (...كلهم يجتمع عليه الأمة...) انفرد بذكرها أبو خالد الأحمسي والد إسماعيل بن أبي خالد، وأبو خالد هذا (مقبول) لا تقبل زيادته إلا بمتابعة ولم يتابع عليها ولولا إخراج أبي داود لهذه الزيادة لما اشتهرت.

ثم إن إسماعيل بن أبي خالد قد شك في هذه الزيادة فقال ـ كما عند الطبراني ـ (أظن ظناً أن أبي قال: كلهم تجتمع عليهم الأمة).

قلت: وهذه الزيادة مع ضعفها هي ضد الاستدلالين السني والشيعي أما الشيعة فواضح أن الحسن اضطر للصلح والتنازل عن الخلافة، ومن بعده لم تجتمع عليهم الأمة، بل الإمام علي نفسه ابتلي بالبغاة والخوارج وكان الحق معه كما كان معه معظم الولايات الإسلامية لكن بقيت ولاية معارضة وهي ولاية الشام.

وكذلك الاستدلال الذي يطرقه بعض السنة بهذا الحديث فيه نظر فيزيد بن معاوية لم تجتمع عليه الأمة وانتقضت عليه الحجاز بما فيها الحرمان ومات قبل استسلام مكة، وكانت أكثر الأمة لا ترغب ولايته ولا ولاية أبيه لكن والده جمعها بالقوة.

أما الأمر في معاوية بن يزيد بن معاوية فواضح أن الأمة كان أكثرها خارج حكمه، وكذلك مروان بن الحكم. هذا كله إن سايرناهم على أن المراد بالاجتماع هنا الاجتماع الظاهري بقوة السلطان أما الاجتماع المبني على (الرضا) فالأمة لم تجتمع إلا على الخلفاء الراشدين ـ من حيث الجملة أيضا ـ لأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه عارضه جمع بين الأنصار ومانعو الزكاة ـ وكانوا مسلمين ـ وعثمان انتقضت عليه بعض الولايات الإسلامية ومات ومصر خارج حكمه وكذلك علي بن أبي طالب انتقضت عليه ولاية

الشام ثم الخوارج مع انتقاضات أخرى في مصر وفارس.

إذن فهذه اللفظة (كلهم تجتمع عليهم الأمة) لم تتحقق كاملة حتى في دولة الخلفاء الراشدين فهي زيادة غريبة منكرة من رجل فيه جهالة وهو أبو خالد ولم يتابعه عليها أكثر من عشرة من التابعين الذين رووه عن جابر بن سمرة بدون هذه الزيادة.

إلا إذا كان المراد أنهم يتولون في عصر واحد على جميع الأمة فهذا يتفق مع قولنا أنهم ولاة عثمان؛ لأن الأمة اجتمعت عليهم قبل مقتل عثمان، لكن لم تجتمع عليهم الأمة بالرضا وكان معظمهم محل سخط الصحابة الكبار وكثير من الناس بل سخط بعض الصحابة على عثمان بسببهم، وهم السبب الرئيس للفتنة التي كان من نتائجها مقتل عثمان.

لفظ حديث سفينة

أما حديث سفينة فهو مروي بلفظ آخر، بل هو حديث آخر مشهور كما سيأتي.

والحديث باللفظ الآتي لم يرو إلا بإسناد واحد حسن لكن اللفظ شاذ مخالف وهو (الخلافة ثلاثون سنة وسائرهم ملوك والخلفاء والملوك اثنا عشر) رواه ابن حبان (١٥/٣٤) واللفظ شاذ وصوابه عن سفينة: (الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عاضاً) خاصة وأن سفينة كان ينفي الخلافة عن بني أمية وثبت عنه أنه يقول فيهم: هم ملوك من شر الملوك أما النواصب وغلاة السلفية فيقولون: هم خلفاء راشدون ينصر الله بهم الدين وشتان بين شهادة الصحابة فيهم وشهادة غلاة السلفية.

فسبحان الله، الصحابي سفينة مولى النبي ﷺ وهو شاهد عيان وأنس بن مالك وعمار بن ياسر وعبادة بن الصامت وأبو ذر وأمثالهم يقرون هذه الحقيقة، حقيقة الظلم الأموي وأنهم من أمراء السوء ومن شر الملوك ونحن نقول: أنهم خلفاء راشدون أعز الله بهم الدين

وهذا أيضاً من آثار الدولة الأموية على الفكر السني الذي يجب علينا تصحيحه

لنعود للنصوص الشرعية.

أما الزيادة التفصيلية التي فيها عدد الخلفاء والملوك فلعلها مدرجة من كلام بعض الرواة وهذه الزيادة خالفت اللفظ الصحيح من حديث سفينة نفسه فالمشهور الصحيح عنه بغير هذه الزيادة، وأيضاً خالفت الروايات القوية عن جابر بن سمرة.

لفظ حديث أبي جحيفة

رواه الحاكم (٧١٦/٣) والطبراني (١٢٠/٢٢) عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه بلفظ: (لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة... كلهم من قريش).

والإسناد فيه ضعف ففيه يونس بن أبي يعفور (صدوق يخطئ كثيراً).

لفظ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص

روى الطبراني[١] من طريق أبي الطفيل عامر بن واثلة عن عبدالله بن عمرو بن العاص ـ وهو من صالحي أهل الشام ـ قال قال رسول الله ﷺ: «إذا ملك اثنا عشر من عمرو بن كعب كان النقف والنقاف إلى يوم القيامة» يعني القتل.

والإسناد ضعيف لكن له متابعة موقوفة عن عبدالله بن عمرو بلفظ: (اثنا عشر خليفة من كعب بن لؤي ثم النقف والنقاف[٢] لن يجتمع أمر الناس على إمام حتى تقوم الساعة).

وهذا الحديث فيه نظر مرفوعاً وموقوفاً لاحتمال أن عبدالله بن عمرو أخذه من أهل

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط(٣١١/٤ زوائد المعجمين) عن علي بن سعيد الرازي عن محمد بن عبد الرحيم عن إسماعيل بن داوود الجوزي عن ذؤابة بن علبة عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل عن عبدالله بن عمرو، وهذا إسناد ضعيف جداً، ورواه نعيم بن حماد في الفتن(٩٥/١) حدثنا يحي بن سليم(صدوق سيء الحفظ) عن عبدالله بن عثمان بن خثيم(صدوق) عن أبي الطفيل(صحابي صحبة عامة وكان من الأخيار) عن عبدالله بن عمرو(صحابي صحبة عامة وكان من صالحي أهل الشام وقد رويت توبته واعتذاره) وهذا إسناد حسن خاصة مع الشاهد السابق.

(٢) هو القتل.

الكتاب؛ لكن إن صح فهو كالنص على ما قلناه فما زال الناس في النقف والنقاف من ذلك اليوم، ويشهد لهذا المعنى أيضاً حديث حذيفة المتقدم.

لفظ حديث ابن مسعود

(اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل) فهذا الحديث ظاهره الثناء على هؤلاء الأمراء ولكن الحديث ضعيف جداً، في إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف جداً أو كذاب حتى وإن روى له أصحاب السنن وهذا الراوي لم أقبل متابعته في حديث:) إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه[1] رغم كثرة شواهده، فكيف نقبل حديثه الذي تفرد به عن ابن مسعود هنا؟ فإن كنتم مصححين حديثه هذا الذي تفرد به فصححوا حديثه الآخر في معاوية.

ولو صحَّ عن ابن مسعود فليس المراد به الظلمة وإنما يكون المعنى ما ذكره ابن تيمية من وجود هؤلاء الاثني عشر في كل الأمة فلا تقوم الساعة إلا وقد ظهر منهم اثنا عشر خليفة في أوقات وأزمان متفرقة يكون آخرهم المهدي المنتظر فهو من قريش من سلالة الإمام علي بن أبي طالب.

وأخيراً: يستطيع المتعنت أن يعل الحديث كله بانفراد جابر سمرة به وكون مناسبته مضطرب فيها بين حجة الوداع في عرفة أو في منى أو يوم رجم ماعز الأسلمي فقد يقول المتعنت: سبحان الله لم يسمع هذا الحديث من الحجيج المائة ألف إلا جابر بن سمرة وقد خطب به النبي ﷺ في عرفة. حسب ما جاء في بعض الروايات

كما يستطيع المتعنت أن يقول: أن السلطة الأموية وعلماءها حرفت الحديث من الذم إلى ما يفهم منه المدح، كما فعلت في أحاديث أخرى وكما وضعت أيضاً ما يقارب أربعة آلاف حديث على رسول الله ﷺ كما نص على ذلك الإمام حماد بن أسامة أحد كبار المحدثين[2].

---

(١) هذا الحديث مفصل الأسانيد والألفاظ في كتابنا (معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب).

(٢) تاريخ الإسلام (١٢٧/١٤).

ويا ليت شعري إذا كان بنو أمية وعلماؤهم ومداهنوهم قد وضعوا أربعة آلاف حديث فكم عدد الأحاديث التي حرفوها وغيروا معانيها؟

الجواب على فضائل معاوية التي أوردها الشيخ

صحح الشيخ حديث سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبدالرحمن بن أبي عميرة أن النبي ﷺ - حاشاه - قال في معاوية: (اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به) والحديث ضعيف جدا أو موضوع كما سيتبين من الدراسة الآتية إن شاء الله.

بل كل الأحاديث في فضل معاوية مكذوبة كما نص على ذلك جمع من أهل العلم منهم إسحاق بن راهويه وابن عبد البر والنسائي و الحاكم وأبو علي النيسابوري والبخاري وابن الجوزي وابن القيم وابن حجر وغيرهم وبعض هؤلاء يقولون بضعف الحديث السابق فقط دون وضعه.

والحديث روي من طرق كما سيأتي:

١- رواه الإمام أحمد (٢١٦/٤) عن علي بن بحر عن الوليد بن مسلم حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبدالرحمن بن أبي عميرة[١].

٢- ورواه الترمذي (٦٨٧/٥) عن محمد بن يحيى عن أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز به.

٣- ورواه الطبراني في (مسند الشاميين ١/ ١٩٠) عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي مسهر عن سعيد بإسناده السابق (إسناد الترمذي...).

٤- ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والثماني (٣٥٨/٢) عن محمد بن عوف عن أبي مسهر ومروان بن محمد الطاطري عن سعيد بن عبد العزيز به...

---

(١) من منهجي في كتابة الأسانيد أنني أكتفي بذكر العنعنة للاختصار ولا أذكر صيغ الأداء الأخرى الدالة على السماع كحدثنا وأخبرنا إلا عند وجود مدلس أو أنبه على التدليس أثناء الكلام على الإسناد، وهذا الاختصار ذكر شيخنا أنه جائز عند المحدثين ويسمى (النزول في صيغ الأداء) وهذا يفعله بعض المحدثين للاختصار ولا يجوز عكسه.

٥- ورواه الخلال في السنة (٢/٤٥٠) عن يعقوب بن سفيان عن محمود بن خالد الأزرق عن عمر بن عبد الواحد عن سعيد به...

٦- ورواه الطبراني في مسند الشاميين (١/١٩٠) وفي المعجم الأوسط (١/٢٠٥) والخلال في السنة من طريقين عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبدالرحمن بن أبي عميرة...

٧- ورواه الترمذي (٥/٦٨٧) عن محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد النفيلي عن عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس الخولاني عن عمير بن سعد.

قلت: والصواب عن عبدالرحمن بن أبي عميرة وإنما المناسبة كانت مناسبة عزل عمير بن سعد عن ولاية حمص فخلط أحد الرواة بين راوي الحديث والأمير المعزول.

هذه طرق الحديث المشهورة ومدارها على عبدالرحمن بن أبي عميرة (لم تثبت صحبته وهو مجهول ولا تعرف عدالته والخبر ضعيف وسيأتي بيان ذلك).

وقد أضاف ابن عساكر طرقاً أخرى عن ابن أبي عميرة لا تزيد الحديث إلا ضعفاً واضطراباً وهي كالتالي:

١- ورواه ابن عساكر (٥٩/٨٤ ـ ٨٥) من طريق يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبدالرحمن بن أبي عميرة وهو موضوع لأن في أحد الإسنادين (موسى بن محمد المقدسي البلقاوي كذاب) وفي الآخر (عمرو بن واقد القرشي متروك متهم بالكذب).

٢- ورواه ابن عساكر (٥٩/٨٥ ـ ٨٦) من طريق الوليد بن سليمان (من الطبقة السادسة) عن عمر بن الخطاب وبينهما مفاوز إضافة لضعف الإسناد إلى الوليد بن سليمان.

٣- ورواه ابن عساكر (٥٩/٨٣) من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن يونس بن ميسرة عن عبدالرحمن وهذه من أوهام الوليد بن مسلم فقد خالفه

جماعة فرووه عن سعيد عن ربيعة عن عبدالرحمن بن أبي عميرة وقد وافقهم في روايات عنه.

٤- وروي عن أبي هريرة بإسناد موضوع عند ابن عساكر (٥٩/٨٨).

٥- ورواه ابن عساكر (٥٩/٨٠، ٨١) من طريقين عن مروان بن محمد عن سعيد بن عبد العزيز الدمشقي عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عبدالرحمن بن أبي عميرة.

واضطرب فيه سعيد بن عبد العزيز فرواه مرة أخرى عن ربيعة بن يزيد سمعت عبدالرحمن بن أبي عميرة؛ ولم يذكر أبا إدريس

ونص الحديث (اللهم اجعله هادياً مهدياً وأهده وأهد به) مع ألفاظ مقاربة.

٦- ورواه عن سعيد بن عبد العزيز مجموعة من الناس (مروان بن محمد والوليد بن مسلم وأبو مسهر والمهلب بن عثمان) واختلفوا في صيغ الأداء بين معنعن ومصرح بالسماع خاصة سماع ابن أبي عميرة وأكثرهم على العنعنة فقط.

٧- ورواه البلاذري (بنو عبد شمس من أنساب الأشراف ـ ص١٢٧): عن مظفر بن مرجئ (مجهول) عن شبابة بن سوار (ثقة متهم بالإرجاء والنصب) عن يوسف بن زياد التميمي (مجهول) عن محمد بن شعيب (لم أجد له ترجمة) عن عقبة ابن رويم اللخمي (لم أجد له ترجمة).

٨- ورواه ابن عساكر (٥٩/٧٩) من طريق شبابة بن سوار بالإسناد نفسه إلا أنه جعل مكان (عقبة بن رويم) (عروة بن رويم) وهذا ليس له صحبة ولا رؤية بل هو تابعي إضافة إلى أن في الإسنادين ثلاثة مجاهيل ومتهمين بالنصب فلم يصح إلى عروة أصلاً.

ولفظ الحديث (اللهم اهده واهد به وعلمه الكتاب والحساب وقه العذاب).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف جداً أو موضوع:

وفيه عدة علل إسنادية ومتنية:

أولا: العلل الإسنادية

العلة الأولى

عبدالرحمن بن أبي عميرة لا تثبت أحاديثه ولم تثبت له صحبة وهو أشبه بالمجهول قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): (وحديثه مضطرب لا يثبت في الصحابة وهو شامي)[١].

وذكر ابن عبد البر أنه روى عنه ربيعة بن يزيد أنه سمع النبي ﷺ يقول وذكر معاوية (اللهم اجعله هادياً مهدياً واهده واهد به).

قال ابن عبد البر: ومنهم من يوقف حديثه هذا ولا يرفعه ولا يصح مرفوعاً عندهم[٢].

وقال ابن عبد البر عن حديث آخر له في فضل قريش: (حديثه منقطع الإسناد مرسل ولا تثبت أحاديثه ولا تصح صحبته)[٣].

أقول أيضاً: فهذا الإمام ابن عبد البر يضعف حديثه وينفي صحبته وينقل الإجماع على هذا بقوله: (ولا يصح مرفوعاً عندهم) وسيتبين صحة هذا القول كما سيأتي.

وترجم له ابن عساكر في تاريخه (٢٢٩/٣٥)وذكر أن له صحبة لكن لم يذكر ما يدل على صحبته فإن الأسانيد التي فيها روايته عن النبي ﷺ ضعيفة كما سيأتي.

وذكره المزي في تهذيب الكمال (٤٥١/٤) وروى له حديث معاوية الذي عرف به[٤].

---

(١) الاستيعاب (٣٩٩/٢) هامش الإصابة.

(٢) الاستيعاب (٣٩٩/٢) هامش الإصابة.

(٣) قلت: وهو راوي حديث (تكون ببيت المقدس بيعة هدى) . ابن عساكر (٢٣١/٣٥).

(٤) وذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري وابن سعد وابن البرقي وابن حبان وعبد الصمد بن سعيد وأبو الحسن بن سميع ذكروه في الصحابة (الإصابة ٤٠٦/٢).

أقول: هذا ديدن أكثر أهل الحديث في إثبات الصحبة بالأسانيد الضعيفة وكلهم قلدوا سعيد بن عبد العزيز في إثباته لصحبته فهو أول من قال (وكان من أصحاب النبي) انظر ابن عساكر (٨٢/٥٩) وقد ذكر الحافظ في =

وذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الأول (٢/٤٠٦) مما يعني أنه عنده ممن ثبتت له رؤية أو سماع ولكن لم يأت بما يدل عليها ورد على ابن عبد البر بقوله: (وهذه الأحاديث وإن كان لا يخلو إسناد منها من مقال فمجموعها يثبت لعبدالرحمن الصحبة).

أقول: خفي على الحافظ رحمه الله أنه لم يصح تصريحه بالسماع من النبي ﷺ للاضطراب الكبير في رجال الإسناد فضلاً عن الاختلاف في صيغ الأداء، إضافة إلى أن أول من أثبت صحبة ابن أبي عميرة هو سعيد بن عبد العزيز الدمشقي ولم يدركه فتبعه بعض العلماء على ذلك.

كما خفي على الحافظ رحمه الله كثرة الكذب في أحاديث أهل الشام فقد وضعت بنو أمية وأشياعهم أربعة آلاف حديث على الرسول ﷺ كما ذكر ذلك أبو أسامة الإمام المشهور[1] والراجح أن تكون تلك الأحاديث من جنس هذا الحديث وأمثاله وتكون في الإرجاء أيضاً والطاعة... إلخ.

العلة الثانية

هناك علة أخرى لم ينبه لها شيخنا مع اهتمامه بأمثالها وهو أن ابن أبي حاتم قد نقل في العلل (٢/٣٦٣) عن أبيه أن ابن أبي عميرة لم يسمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ وإنما رواه عن معاوية عن النبي ﷺ.

مقدمة الإصابة ما يفيد بأنه سيدخل الرجل في الصحابة ولو لم يثبت إلا من طريق ضعيف، ولذلك فابن حجر مع إثباته لصحبته لكنه لا يصحح هذا الحديث بل أعله بالاضطراب

(١) قال أبو أسامة (وضعت بنو أمية على رسول الله ﷺ أربعة الآف حديث) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (١٤/١٢٧).

وقال الذهبي: هذه مجازفة من أبي أسامة وغلو والكوفي لا يسمع قوله في الأموي.

قلت:أبو أسامة إمام من رجال الجماعة، والشامي لا يؤخذ قوله في الكوفي فالذهبي رحمه الله دمشقي شامي، فلا يؤخذ حكمه على أهل الكوفة فغالباً لا يعطيهم حقهم من الثناء ويبالغ في مدح علماء الشام رغم أنه من أنصف علماء الشاميين رحمه الله وسامحه، ثم ما بالنا نسمع بقايا الفئة الباغية في الفئة العادلة ولا نسمع بقايا الفئة العادلة في الفئة الباغية هل هذا إلا بغي على بغي.

فالذهبي على فضله وعلمه قد اتهم بالنصب فلا نبالغ معه في تبرئة بني أمية، أما أبو أسامة فهو حافظ عارف ولو بحثنا (مسند الشاميين) للطبراني لرأينا كم وضع بنو أمية وأشياعهم في تأييد عقائدهم، راجع مبحث (ضعف حديث أهل الشام

قلت: وقد وهم أبو حاتم فيما ذكره عن أبي مسهر ومروان بن محمد من أنهما رويا الحديث من طريق ابن أبي عميرة عن معاوية نفسه فإن الطرق كلها التي رواها أبومسهر ومروان ليس فيها لمعاوية ذكر فإن صح أن ابن أبي عميرة إنما رواه عن معاوية فهذه علة كبيرة للحديث وهي ترد على ماذكره ابن الوزير من أن معاوية لم يرو في فضل نفسه حديثاً.

ثم الأحاديث التي رواها عبدالرحمن هذا إن صحت عنه فإن فيها دلالة واضحة على التنصيص السياسي ـ أثر السلطة في وضع الأحاديث السياسية ـ كحديث فضل معاوية هذا، وحديث (يكون في بيت المقدس بيعة هدى) كيف وقد كانت تلك البيعة أيام علي بن أبي طالب الخليفة الشرعي؟ بل كانت بيعة ضلالة لا يخالف في ذلك إلا النواصب؛ لأن هذا يخالف الأحاديث الصحيحة الأخرى في ذم بغي معاوية وحديث: «إذا بويع لخليفتين...» وحديث سفينة، وأثر أم سلمة وجابر بن عبدالله بأنها بيعة ضلالة وغير ذلك من الأحاديث والآثار.

قلت: وابن أبي عميرة هذا فيه جهالة وفي حياته غموض وفي أحاديثه غرابة شديدة وقد ترجم له ابن عساكر (٣٥/٢٢٩).

العلة الثالثة

ربيعة بن يزيد تلميذ ابن أبي عميرة وشيخ سعيد بن عبد العزيز محل نظر وتأمل.

فهناك اثنان بهذا الاسم الأول (دمشقي) وهو المشهور وهو من رجال الجماعة موثق من قبل جماعة من المحدثين والثاني (سلمي) ناصبي ضعيف ويحتمل أنه شيخ سعيد لسبب مهم سأذكره.

فإن كان شيخ سعيد هو الدمشقي كما هو المشهور فإنه مع توثيق من وثقه من المحدثين قد روى منكرات واضطرب في هذا الحديث وغيره ولم ينتبه كثير منهم لعلل أحاديثه وهو يروي حديثه هذا عن عبدالرحمن بن أبي عميرة ومرة عن ابن إدريس

الخولاني عن ابن أبي عميرة[١].

وربيعة هذا أيضا يرسل كثيراً بما يشبه التدليس فيروي عن معاوية (وبينهما عبدالله ابن عامر اليحصبي) ويروي عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرسلاً وهو من الطبقة الرابعة مات سنة ١٢٣هـ.

ويروي عن أناس لقيهم ما لم يسمع منهم وقد وثقه يعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان والنسائي ومحمد بن عبدالله بن عمار الموصلي والعجلي وابن سعد وابن حبان والذهبي وابن حجر[٢].

وقال الدارقطني: (يعتبر به) وهذا يعني في الشواهد والمتابعات ولم يتابع على رواية هذا الحديث.

فقد يكون هذا مما أرسله إضافة إلى أنه دمشقي شامي إيادي أدرك الطلاق والعتاق على البراءة من علي (وكانت هذه سياسة بني أمية =راجع ترجمة الأوزاعي في سير أعلام النبلاء).

وإن كان شيخ سعيد هو ربيعة بن يزيد السلمي الناصبي المشهور فهو ضعيف جدا لا سيما مع ظهور نصبه وهو الذي قال فيه ابن عبد البر (كان من النواصب يشتم عليا) وقال أبو حاتم (لا يروى عنه ولا كرامة) راجع ترجمة ربيعة الجرشي في الإصابة لابن حجر والاستيعاب لابن عبد البر.

وشيخ سعيد الذي اشتهر به هو الدمشقي لا السلمي وإنما قلت إن هذا محتمل لأن سعيد بن عبد العزيز كان يقول (ربيعة بن يزيد) فقط ولم يذكر نسبته هل هو الدمشقي أم السلمي وقد أدرك سعيد الاثنين معاً لأن سعيداً كان وصيفاً أيام الوليد ابن عبد الملك وهذه العلة لم أجد من نبه لها.

السبب الثاني: وهو الأهم أن مناسبة الحديث كانت مبكرة (عام ٢٤هـ) حسب ما

---

(١) وقد يكون هذا من أخطاء الرواة عنه كسعيد بن عبد العزيز فقد كان قد اختلط على فضله وتوثيقه في الجملة.

(٢) تهذيب الكمال (٢/٤٧٥) مع هامشه.

رواه عمر بن عبد الواحد عن سعيد عن ربيعة عن ابن أبي عميرة؛ وربيعة بن يزيد الدمشقي يصغر عن هذا كثيرا لأنه مات بعد عام ١٢٠هـ وهو من الطبقة الرابعة مما يرجح أن شيخ سعيد هو السلمي لا الدمشقي والله أعلم؛ وهذا أيضاً مما لم أجد من نبه عليه قبل ولو احتمالاً.

على أية حال: إن كان شيخ سعيد هو ربيعة بن يزيد الدمشقي فلم يدرك القصة ويكون مرسلاً، وهو يروي عمن لم يسمع منهم كما سبق، وإن كان السلمي فهو ناصبي ضعيف وفي كلتا الحالتين لا يجوز تصحيح الحديث مع هذه العلل فكيف إذا أضفنا العلل السابقة واللاحقة[١].

العلة الرابعة

أن الرواة قد اضطربوا في الحديث فرووا الحديث بالإسناد نفسه بلفظ الحديث الآخر حديث العرباض بن سارية في معاوية (اللهم علمه الكتاب والحساب[٢]). فهذا اضطراب في اللفظ وقد استغربه ابن عساكر[٣] من هذا الطريق على شاميته وميله لبني أمية ولمعاوية خاصة وقد أكثر من رواية الأباطيل والموضوعات في فضائله.

العلة الخامسة

سعيد بن عبد العزيز الدمشقي فهو وإن كان موثقاً من رجال مسلم والسنن ومعظماً

(١) إذن فالخلاصة أن ربيعة هذا في ذكره عدة علل؛ بعضها عام من كونه نشأ كسائر الشاميين على النصب وقد اعترف الذهبي بأن تابعي الشاميين نشئوا على النصب ومعظم التابعين في الشام إلا أفرادا قلائل كانوا أموبي الهوى مع ضعف في وصل الأسانيد.
إضافة إلى إرسال ربيعة هذا وتدليسه وهي العلة الثانية عرفناها بالاستقراء وإن لم ينبه لذلك أهل الحديث.
والأمر الثالث احتمال كونه ربيعة بن يزيد السلمي وهو من كبار النواصب الذين حذر منهم أهل الحديث وضعفوهم كما سبق

(٢) انظر ابن عساكر (٥٩/٧٩).

(٣) أيضاً ابن عساكر رحمه الله من العلماء الكبار الفضلاء لكن من يقرأ لكنه أموي الهوى على ما يظهر من شدته على الأحاديث المروية في فضل أبي ذر وعمار وعلي وتساهله الكبير مع الأحاديث الموضوعة الواردة في فضل معاوية؛ وقد سألت شيخنا عبد الرحمن بن محمد الحكمي عن أسباب عصبية ابن عساكر لبني أمية؛ فقال: (هو معذور ولولم يفعل هذا لربما قتله الشاميون كما قتلوا الإمام النسائي لتحديثه بفضائل علي).

عند أهل الشام إلا أنه اختلط في آخر عمره[1] ومما يدل على اختلاطه أنه اضطرب في هذا الحديث نفسه فمرة يرويه عن ربيعة عن أبي إدريس عن ابن أبي عميرة ومرة لا يذكر أبا إدريس ولا ربيعة بن يزيد ومرة لا يذكر أبا إدريس وحده؛ فإن سلمت له أحاديث من هذا الاختلاط فلن يسلم هذا الحديث لما سبق بيانه.

ثم أضف إلى ذلك أنه مع فضله وعلمه وعبادته إلا أنه كان أموي الهوى في الجملة شغوفاً بنشر أخبار بني أمية ومآثرهم ساكتاً عن مظالمهم ومثالبهم وولي لهم بيت المال وطعن فيه بعضهم بسبب ذلك؛ فكان أبو سليمان الداراني يطعن فيه ويقول: (كان على بيت المال[2].

ثم هو أيضاً:

شامي، دمشقي، تنوخي.

مرضي من حكام بني أمية.

لم يكن له كتاب والحفظ قد يخون.

وقد اضطرب في هذا الحديث.

واختلط.

ولم يكن يقول حدثنا وإنما كان يقول: قال فلان وهذا فيه احتمال الإرسال والتدليس.

وقد روى منكرات في فضل معاوية ومنها روايته حديث أبي الدرداء (ما رأيت أحداً بعد رسول الله أشبه صلاة برسول الله من أميركم هذا يعني معاوية[3].

وروى حديث (إن الله قد تكفل لي بالشام وأهله).

---

(١) رماه بالاختلاط أبو مسهر ويحيى بن معين وأبو داود وحمزة الكناني (نقد التقريب- لم يطبع).

(٢) راجع تهذيب الكمال؛ ترجمة تلميذه مروان بن محمد، والحديثان ضعيفان جداً (يراجع كتابنا: معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب. لم يطبع).

(٣) مسند الشاميين (١/١٦٨).

وروى حديث (رأيت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي فأتبعته بصري فإذا هو نور ساطع إلى الشام ألا وإن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام) وغير ذلك من الأحاديث والآثار المضادة التي تبدو أهدافها واضحة من معارضة مثل حديث عمار وتعويض قلة الصالحين في الشام بالثناء على الأرض مع المزاعم بأن الله قد تكفل بالشام وأهله والواقع يكذب هذا الزعم وحاشا رسول الله أن يقول هذا وحاشا لله أن يتكفل بالشام وأهل الشام ثم يفرط فيهم وقد تسلط عليهم البغاة والباطنية والصليبيون واليهود بل لم تتعرض أرض للبلاء كما تعرضت الشام؛ ولو صح الحديث لم يقع هذا لأن النبي لا يقول إلا حقاً ـ نفس الله عنهم وعن جميع المسلمين ـ هذا مع ما في لفظة (تكفل) من إيحاء بعقيدة الجبر الأموية، وحاشا أن يكون الإيمان في إماتة سنن النبي ﷺ والبغي على إمام الوقت وطرد البدريين وارتكاب المحرمات وتقويض الخلافة الراشدة ولعن المؤمنين على منابر الإسلام وغير ذلك مما هو متواتر من التاريخ وكذا ما زعموه من الثناء على صلاة معاوية وأنها أشبه بصلاة النبي من غيره من الصحابة والخلفاء والجميع يعلم الأخطاء التي أحدثها معاوية في الصلاة والسنن التي أماتها ومن يفعل هذا لن تكون صلاته أشبه بصلاة النبي ﷺ وهذا مفصل في موضع آخر.

العلة السادسة

مروان بن محمد الدمشقي تلميذ سعيد هو ثقة من رجال مسلم والسنن الأربعة اضطرب عليه فيه فرواه بعضهم عنه (كمحمد بن المصفى) زاد في إسناده (أبا إدريس شيخاً لربيعة) ورواه عنه سلمة بن شبيب وعيسى بن هلال وأبو الأزهر وصفوان بن صالح ولم يذكروا أبا إدريس وهو الصواب، لكونهم الأكثر ولأن البقية من تلاميذ سعيد أبو مسهر والوليد بن مسلم ومحمد بن سليمان الحراني وعمر بن عبد الواحد قد رووه أيضاً بلا ذكر لأبي إدريس.

العلة السابعة

أن مناسبة الحديث ـ كما ذكروا عن ربيعة شيخ سعيد ـ كانت عندما عزل عثمان عمير بن سعد الأنصاري من ولاية حمص وولاها معاوية وقد عزله عثمان مبكراً عام

٢٤هـ وربيعة راوية المناسبة والحديث لم يمت إلا بعد عام ١٢٠هـ يعني بينه وبين القصة أكثر من مائة سنة فالانقطاع واضح بين ربيعة وعبدالرحمن بن عميرة وأن الرواية بالعنعنة والإرسال هي الصواب إن كان ربيعة هذا هو الدمشقي لا السلمي الناصبي.

ونص الرواية في هذا المعنى عن ربيعة بن يزيد (أن بعثاً من أهل الشام كانوا مرابطين بآمد وكان على حمص عمير بن سعد فعزله عثمان وولى معاوية فبلغ ذلك أهل حمص فشق عليهم فقال عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني سمعت رسول الله ﷺ يقول لمعاوية...) فذكره.

أقول: واضح من الرواية أن ربيعة لم يشهد القصة خاصة إذا كان الدمشقي؛ وكأنَّ الحديث جاء ليسد اعتراض الناس على تولية معاوية.

العلة الثامنة

الاضطراب في ابن أبي عميرة فمرة يقولون (عبدالرحمن بن أبي عميرة) ومرة (عبدالرحمن بن عميرة) ومرة (المزني) وأخرى (أنصاري) وثالثة (أزدي) ومرة (عميرة ابن سعد) وأخرى (عمير بن سعد) وهكذا مما يرجح جهالته.

العلة التاسعة

رووه عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة ومرة يرويه بعضهم عن سعيد عن يونس ابن ميسرة ولعل هذا إن صحَّ يكون من اختلاط سعيد أيضاً.

العلة العاشرة

يروونه عن سعيد عن ربيعة عن ابن أبي عميرة ومرة يروونه عن سعيد عن ربيعة عن أبي إدريس عن ابن أبي عميرة؛ ولعل هذا أيضاً من اختلاط سعيد.

العلة الحادية عشرة

مرة يكون بين سعيد وابن أبي عميرة شيخ ومرة شيخان ومرة يرويه سعيد عنه

مباشرة فلا يذكر أبا إدريس ولا ربيعة ولا يونس ميسرة بن حلبس... الخ ولعل هذا أيضا من اختلاط سعيد في هذا الحديث.

العلة الثانية عشرة

الأكثرية رووا الحديث بالعنعنة لا السماع (سعيد عن ربيعة) فرووه بهذه العنعنة (مروان بن محمد - في رواية - والوليد بن مسلم وأبو مسهر ومحمد بن سليمان) ولم يرو بالسماع إلا من طريق مروان بن محمد - في رواية فقط - وقد كان ربيعة يدلس ويرسل.

العلة الثالثة عشرة

في الإسناد الثاني: وهو (يونس بن ميسرة عن ابن أبي عميرة) فرواه عن يونس هذا سعيد بن عبد العزيز وعمرو بن واقد وخالد بن يزيد بن صبيح وهذا الإسناد لا يزيد الحديث إلا اضطرابا لعدة أسباب سبق بعضها ومن أبرزها:

أولاً: أن الراوي عن يونس هو سعيد بن عبد العزيز ولعل هذا من اختلاطه فإن الأكثرين رووه عن سعيد عن ربيعة عن ابن أبي عميرة فهذا من الاضطراب الذي أشار إليه ابن حجر.

ثانياً: تفرد الوليد بن مسلم بالرواية عن سعيد عن يونس به والوليد فيه ضعف وتدليس وإسقاط للشيوخ... الخ وقد عنعن في رواية الطبراني في مسند الشاميين والمعجم الأوسط وصرح بالتحديث عند الخلال في السنة وقد رواه الوليد على الاستقامة (عن سعيد عن ربيعة) عند أحمد في المسند فاضطرب فيه.

وما أكثر الاضطرابات في هذا الحديث وغيره من أحاديث فضل معاوية وكأن الشاميين كلما اكتشفوا ثغرة في الحديث حاولوا سدها فلا يزداد الحديث بها إلا ضعفاً وقد توبع الوليد بن مسلم من اثنين من الضعفاء ضعفاً شديداً هما عمرو بن واقد القرشي ومسلم البلقاوي عن خالد بن يزيد عن صبيح وسيأتي التفصيل فيهما بعد قليل.

ثالثاً: يونس بن ميسرة بن حلبس (ثقة عندهم) رواه عن ابن أبي عميرة ويونس من رجال السنن إلا النسائي؛ مات سنة ١٣٣هـ قتله العباسيون لما دخلوا دمشق وقيل مات وقيل قتلوه داخل المسجد وكان عمره ١٢٠ سنة والعباسيون لا يقتلون العلماء الشاميين إلا من كان منهم شديد الموالاة والمناصرة لبني أمية وهذا لا يبرر ولا يسوغ للعباسيين هذا فهذا ظلم لا يقره مسلم، لكن نستفيد من هذا قوة موالاة يونس بن ميسرة لبني أمية لدرجة أن يعامله العباسيون كمعاملتهم أحد رجال بني أمية، وهذا يعني أن الرجل أموي شديد الأموية وهذا له أثر على الأحاديث التي يرويها في فضل معاوية.

ثم أقول: إن كان كذلك فلم يدرك قصة الحديث (عزل عمير بن سعد عام ٢٤هـ) وغاية ما ذكره يحيى بن معين أنه أدرك معاوية أي ولم يرو عنه فكيف يروي عام ٢٤هـ وكأن معاوية عمل على نشر الحديث بالشام حتى ردده من لم يسمعه من قائله فلذلك ردده سعيد مرسلاً ويونس وربيعة بن يزيد... إلخ.

رابعاً: سبق ذكر موسى بن محمد البلقاوي (تلميذ خالد بن يزيد بن صبيح) كان أحد التلفاء (لسان الميزان ١٤٩/٦) [١].

خامساً: عمرو بن واقد القرشي (تلميذ يونس بن ميسرة، متروك) ـ على ما ذكره ابن حجر في التقريب [٢].

سادساً: عمرو بن واقد قد رواه عن يونس بن ميسرة عن ابن أبي عميرة واضطرب فيه فرواه مرة اخرى عن يونس عن أبي إدريس عن عمير بن سعد فزاد في الإسناد

---

(١) ويحسن أن نزيد فيه ونقول: كان من النواصب على ما يظهر من حديثه فقد روى له الذهبي أحاديث عجيبة منها روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر (أن النبي ﷺ دفع لمعاوية سفرجلة وقال: القني بها في الجنة) قال إبراهيم بن سليمان الأسدي: لما أملى علي هذا الحديث لم أعد إليه (لسان الميزان ١٤٩/٦) وقد كذبه أبو حاتم وأبو زرعة وضعفه النسائي والدارقطني واتهمه إبن حبان بوضع الحديث واتهمه ابن عدي بسرقة الحديث وضعفه أيضاً العقيلي والذهبي وابن حجر وغيرهم ولم يوثقه أحد

(٢) وقد ضعفه أبو مسهر واتهمه بالكذب من غير تعمد وضعفه دحيم ويعقوب بن سفيان وكان دحيم لا يشك أنه يكذب وكان مروان بن محمد الطاطري يقول: عمرو بن واقد كذاب وضعفه النسائي والدارقطني والبرقاني وابن عدي وأبو حاتم والجوزجاني وغيرهم ولم يوثقه إلا محمد بن المبارك الصوري قال عنه (صدوق وكان يتتبع السلطان) ولم يتابعه أحد بل رد عليه الجوزجاني رغم نصبه.

أبا إدريس وأخطأ في اسم ابن أبي عميرة وجعل الحديث عن الصحابي المعزول عمير بن سعد فاغتر بعضهم بهذا ومنهم الألباني فظن عمير بن سعد قد رواه أيضا فصحح الحديث بما قبله في صحيح سنن الترمذي ونسي أقوال الأئمة في عمرو بن واقد وعدم ضبطه لأسماء رجال الإسناد إضافة لضعفه الشديد إن لم نقل كذبه.

ورواه النواصب بلفظ فيه عجائب عن أبي هريرة (عند ابن عساكر ٥٩/٨٨) والإسناد موضوع فراجعه.

ثانيا: العلل المتنية

أن هذا الحديث يتعارض مع أحاديث أخرى صحيحة وآثار صحابية حكمت على معاوية بالبغي والظلم والفسق والضلال ونحو ذلك بل اتهمه بعض الصحابة بالنفاق وبعضهم لمح لتكفيره[١] لكن لو لم يثبت من الأحاديث والآثار إلا وصفه بالبغي والظلم والدعوة إلى النار لكان هذا ذماً عظيماً وعلى هذا فلم يكن هادياً ولا مهدياً بدلالة النصوص الأخرى كحديث عمار وهو متواتر، وحديث الملك العضوض وهو صحيح الإسناد، وحديث الأغيلمة السفهاء وهو في الصحيح، وحديث أول من يغير سنتي رجل من بني أمية صححه الألباني وغيره، وغيرها من الأحاديث التي تناولت معاوية بالذم ويعضدها أن كبار الصحابة على ذمه كعلي وعمار وعبادة بن الصامت وأبي ذر وحذيفة والبراء بن عازب وغيرهم، وكذلك كبار التابعين كمسروق بن الأجدع والحسن البصري وعلقمة بن قيس وزيد بن صوحان وسعيد بن المسيب وغيرهم ولا يخلو عصر من علماء يذمونه بما ورد فيه من أحاديث وما أثر عنه من مظالم وكان آخر هؤلاء في الأزمنة المتأخرة الشوكاني وابن الأمير ومحمد بن عمر بن عقيل والغماريين المغاربة وغيرهم وكل هؤلاء من أهل السنة وهؤلاء المتأخرون كلهم يجيزون لعنته كما كان يجيزها بعض المتقدمين من أهل السنة وثقات الشيعة.

---

(١) كأبي بكرة الثقفي روي عنه هذا بسند صحيح؛ وروي عن عمار بسند حسن والتفصيل في كتابنا عن معاوية.

ونحن لا نقول باللعن وإنما الوصف بما جاءت به النصوص كالبغي والدعوة إلى النار وتبديل السنة والملك الظلوم... الخ؛ فالوقوف مع النصوص أسلم والتركيز على ذم الفعل أكثر من التركيز على ذم الفاعل، كل هذا أسلم، وإنما ذكرت الأمور السابقة ليعلم الناس أن ذم مثل معاوية وبسر وأبي الأعور والوليد وقاتل عمار... ليس كذم المهاجرين والأنصار فضلاً عن أصحاب بدر فضلاً عن العشرة ونحوهم من السابقين، فلابد من وضع الأمور في مواضعها الصحيحة حتى لا نحكم بالرفض على معظم سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومعظم العلماء في القرون الثلاثة الأولى الذين كانوا على ذم أمثال هؤلاء؛ ومن شاء فليراجع وليبحث فإن لم يجد مصداق كلامنا فليخبرنا فنحن نستطيع بسهولة أن ندله على أقوال هؤلاء ومواقفهم.

ثم نعود ونقول للأخوة المختلفين معنا في هذا:

إن تمسكتم بدلالة الحديث فيعارضه أدلة أخرى وأقوى وأصرح في الذم.

وإن قلتم: لا يهمنا المتن وإنما يهمنا الإسناد.

نقول: ونحن كشفنا لكم ضعف الإسناد من أكثر من عشر علل منها نحو خمس علل قوية جداً.

فإن قلتم: لكن الإسناد متماسك عند بعض العلماء.

قلنا: إن كنتم متمسكين بالأسانيد فهناك أسانيد أقوى في ذم معاوية بل بعضها على شرط الصحيح مثل حديث:) أول من يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت على غير ملتي (رواه البلاذري (وهو مؤرخ ثقة) عن موسى بن إسرائيل (وهو ثقة) عن عبد الرزاق (وهو ثقة) عن معمر (وهو ثقة) عن عبدالله بن طاووس (وهو ثقة) عن طاووس بن كيسان (وهو ثقة) عن عبدالله بن عمرو بن العاص وهو صحابي على تعريف المحدثين، فهذا الإسناد أقوى من إسنادكم فإن كان ولا بد من التمسك بالأسانيد فرتبوها حسب القوة، وعند التعارض يقدَّم الأقوى على القوي على الضعيف و(الخبر) على (الدعاء).

فإن قلتم: لكن هذه الأحاديث التي توردها غريبة عند أهل السنة ليست معروفة؟

قلت: أي أهل سنة تقصدون؟ أتقصدون المهاجرين والأنصار؟ أم تقصدون غلاة الحنابلة والنواصب؟

فإن قلتم: المهاجرين والأنصار قدمنا لكم من أقوالهم ما يؤكد قولنا، وأنهم على ذم معاوية بهذه الأحاديث وغيرها.

وإن قلتم: نقصد غلاة السلفية والنواصب.

قلنا: ليسوا أولى بالاتباع من عبادة بن الصامت وأبي ذر وعمار وحذيفة وأبي بكرة ونحوهم.

ثم نقول: لستم صادقين في التمسك بالصحيح المشهور ولو كنتم صادقين لتمسكتم بحديث عمار المتواتر الذي يقضي بظلم معاوية وطائفته وأنهم من الدعاة إلى النار.

فإن قلتم: لكننا نخشى أن يزل لساننا في الطعن في الرجل وقد يكون خلاف هذه الأحاديث والآثار التي توردها؟

أقول: ولماذا لا نخشى أن يزل لساننا في الطعن في المختار بن أبي عبيد ومسرف ابن عقبة والحكم بن أبي العاص ولم يرد فيهم من الآثار في ذمهم إلا نحو ما ورد في معاوية وإن شئتم أن نجمع هذا وهذا جمعنا وقارناً.

ثم نقول: لماذا لا نخشى من الزلل برد ما ورد في حق الرجل من النصوص الشرعية التي تعترفون بصحتها كحديث عمار مثلاً وحديث الملك العضوض ونحوها.

فالتورع عن متابعة النبي ﷺ تورع كاذب من تسويل الشيطان فإما أن تكونوا أصحاب آثار أو أصحاب أذواق وتقليد

أما أن تأخذوا الآثار متى ما تريدون وتحاربون مضامينها وقت ما تريدون فليس هذا من الإنصاف والعلم والدين والعقل في شيء.

ثم ذم أعمال معاوية فيها إعادة لهيبة النصوص التي ضعفت أمام غلونا فيه وفي

غيره من الأشخاص حتى رتبنا الأجر على الظلم والدعوة إلى النار

إضافة إلى أن الثناء على أخطاء معاوية فيه استهانة بالأوامر الشرعية من العدل والأمانة وحسن الاتباع للسابقين مثلما الثناء على مسرف بن عقبة فيه استهانة بحرمة المدينة ودماء المهاجرين والأنصار وأعراض المسلمين.

إضافة لمنع اتخاذه قدوة في المظالم وفي ترك سنة النبي ﷺ ثم الخلفاء الراشدين القائمة على العدل والإحسان بل لو لم يكن في ذم أفعال معاوية إلا حديث (الملك العضوض) لكفى.

ومن العلل المتنية أنه ما كل دعاء مستجاب فالنبي ﷺ قد دعا ألا يجعل بأس الأمة بينها فمنع إياها. كما ثبت في الحديث المشهور. ودعا لأبي طالب واستغفر لأمه وهذا كله عندنا غير مستجاب رغم نصرة أبي طالب وحنان أمه لكنه مستجاب في الطلقاء الذين حاربوا النبي ﷺ عشرين سنة حتى إذا غشيتهم الجيوش من فوقهم ومن أسفل منهم قالوا: أسلمنا لرب محمد.

وكذا عندنا أن الحديث في فضل علي (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) غير مستجاب ولو كان عندنا مستجاباً لما قلنا إن معاوية كان هادياً مهدياً.

لأن الرجل - أي رجل - لا يمكن أن تجتمع فيه الهداية ومعاداة الله وإن كنا لا بد جامعين بين الدليلين فلننظر الأقوى منهما، ولننظر أي الحديثين أليق بالرجل وسيرته؟

والخلاصة: أن حديث ابن أبي عميرة وعروة بن رويم في معاوية (اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به) حديث ضعيف جداً ولا أستبعد أن يكون موضوعاً وضعه النواصب الشاميون كما وضعوا غيره من الأحاديث والآثار في فضل معاوية.

حديث أم حرام في غزو البحر

صحح الشيخ وفقه الله ص٦٠ حديث عمير بن الأسود العنسي عن أم حرام أنها سمعت النبي ﷺ يقول: ((أول جيش يغزون البحر قد أوجبوا)).

فإن قلتم: لكن هذه الأحاديث التي توردها غريبة عند أهل السنة ليست معروفة؟

قلت: أي أهل سنة تقصدون؟ أتقصدون المهاجرين والأنصار؟ أم تقصدون غلاة الحنابلة والنواصب؟

فإن قلتم: المهاجرين والأنصار قدمنا لكم من أقوالهم ما يؤكد قولنا، وأنهم على ذم معاوية بهذه الأحاديث وغيرها.

وإن قلتم: نقصد غلاة السلفية والنواصب.

قلنا: ليسوا أولى بالاتباع من عبادة بن الصامت وأبي ذر وعمار وحذيفة وأبي بكرة ونحوهم.

ثم نقول: لستم صادقين في التمسك بالصحيح المشهور ولو كنتم صادقين لتمسكتم بحديث عمار المتواتر الذي يقضي بظلم معاوية وطائفته وأنهم من الدعاة إلى النار.

فإن قلتم: لكننا نخشى أن يزل لساننا في الطعن في الرجل وقد يكون خلاف هذه الأحاديث والآثار التي توردها؟

أقول: ولماذا لا نخشى أن يزل لساننا في الطعن في المختار بن أبي عبيد ومسرف ابن عقبة والحكم بن أبي العاص ولم يرد فيهم من الآثار في ذمهم إلا نحو ما ورد في معاوية وإن شئتم أن نجمع هذا وهذا جمعنا وقارناً.

ثم نقول: لماذا لا نخشى من الزلل برد ما ورد في حق الرجل من النصوص الشرعية التي تعترفون بصحتها كحديث عمار مثلاً وحديث الملك العضوض ونحوها.

فالتورع عن متابعة النبي ﷺ تورع كاذب من تسويل الشيطان فإما أن تكونوا أصحاب آثار أو أصحاب أذواق وتقليد

أما أن تأخذوا الآثار متى ما تريدون وتحاربون مضامينها وقت ما تريدون فليس هذا من الإنصاف والعلم والدين والعقل في شيء.

ثم ذم أعمال معاوية فيها إعادة لهيبة النصوص التي ضعفت أمام غلونا فيه وفي

«أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم، فقلت: أنا فيهم يا رسول الله: قال: لا» والحديث في البخاري (٣/١٠٦).

وأقول: الحديث مبتور فإن كان الشيخ قد بتره بغير تعمد من سهو أو تأويل فهذا ظننا فيه، وإن كان قد بتره بتعمد فهل تدرون لما حذف الشيخ آخر الحديث ـ إن كان قد تعمد ذلك؟

الجواب: لأن آخر الحديث يجيب على أوله؛ فآخره ـ حسب الفهم الذي فهمه الشيخ ـ سيكون فيه بشارة وثناءً على يزيد بن معاوية وبشارة له بالجنة وأنه مغفور له؟

ولكن الشيخ لا يرى هذا فهو ـ فيما يبدو ـ يرى فسق يزيد وبناءً على هذا ذكر أول الحديث ولو ذكر آخره معه لكان فيه الجواب، فالجواب في إخراج يزيد يمكن به إخراج معاوية، ويلزم الشيخ هنا إن رأى أن الحديث يوجب لكل فرد من هؤلاء الجنة أن يشهد لمعاوية ويزيد بالجنة ويشهد لبعض النصارى الذين كانوا معهما في تلك الغزوة بالجنة.

وهذا ما لم يفهمه أحد من أهل العلم ومازال الصالحون سلفاً وخلفاً على ذم يزيد فمنهم من فسقه وبعضهم كفره، ومن أخرج يزيد لسوء سيرته يستطيع إخراج غيره كمعاوية ومروان وعبد الملك والوليد بن يزيد وغيرهم.

وقد سبق القول بأن العموم لا يستدل به على موضع النزاع وإذا كان عبدالله بن أبي قد خرج من الوعد العام لأهل بيعة الرضوان على وضوح الحديث وقوته وقلة اهل الرضوان فخروج معاوية ويزيد من هذا الوعد العام أسهل وأوضح، وكذلك خروج النصارى ـ الذين كانوا في ذلك الجيش ـ من عموم الحديث.

والعلماء يفرقون بين صالح مستحق الجنة والمغفرة ومن ظهر عليه خلاف ذلك، فوعد الله للمجاهدين في سبيل الله بالجنة صريح في القرآن الكريم لكن لا يعني هذا البشارة بالجنة لكل من شارك في تلك المعارك لأنه سيكون فيهم المقاتل حمية أو طمعاً أو رياءً أو تصنعاً... إلخ وإذا وجد هذا في بعض المقاتلين مع النبي ﷺ فمن باب أولى أن يوجد ذلك في بعض من قاتل بعد ذلك.

ولذلك نجد الحافظ المناوي في فيض القدير (٣/٨٤) يقول: (لا يلزم من قوله: (مغفور لهم) كون يزيد مغفوراً له لكونه منهم إذ الغفران مشروط بكون الإنسان من أهل المغفرة ويزيد ليس كذلك لخروجه بدليل خاص؛ ويلزم من الجمود على العموم أن من ارتد ممن غزاها مغفور له وقد أطلق جمع من المحققين حل لعنة يزيد، حتى قال التفتازاني: الحق أن رضى يزيد بقتل الحسين وإهانته أهل البيت مما تواتر معناه وإن كان تفاصيله آحاداً فنحن لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه، قال الزين العراقي وقوله (بل في إيمانه) أي بل لا يتوقف في عدم إيمانه بقرينة ما قبله وما بعده.) اهـ.

إذن فظلم يزيد على الأقل ـ فضلاً عن من يرى كفره ـ كان كافياً لإخراجه من العموم.

وكذلك معاوية كان من أهل البغي بالنص المتواتر والبغي هو الظلم، وقد جاءت الدلائل الكثيرة والقرائن العديدة على رضاه بهذا البغي وإصراره عليه وإتيانه بلوازمه، وهذا مما بسطه أهل الأخبار، وله دلائل من الأحاديث النبوية الصحيحة التي فيها ذم للملك العضوض والعضوض هو الظالم، وفيها تخصيص لمعاوية على الأرجح بأنه أول من يغير سنة النبي ﷺ إضافة إلى رضاه بقتل عمار وقاتله وسالبه في النار، إضافة لثبوت لعن النبي ﷺ له في أحاديث صحيحة الأسانيد سيأتي ذكرها، إضافة لاتهام كبار البدريين له كعبادة بن الصامت بأنه (من أمراء السوء) الذين حذر منهم النبي ﷺ واتهام عمار بن ياسر له في دينه وشكه في إسلامه، بل ورد عن عمار بن ياسر أيضاً ما يدل على اتهامه لمعاوية بأنه من المنافقين الذين حاولوا اغتيال النبي ﷺ في قصة عقبة غزوة تبوك، وهذا الحديث أخرجه مسلم.

على أية حال: ما يزيد إلا سيئة من سيئات معاوية، وصنعة من صنائعه التي ابتلى بها الأمة وأكرههم على بيعته، وهو يعلم فسقه وظلمه ووجود من هو أولى منه وأعدل، لكنه الملك العضوض وزينة الدنيا التي قاتل عليها معاوية من قبل، حتى قال عبدالرحمن بن أبي بكر عن ملك معاوية ويزيد (سنة هرقل وقيصر) ـ راجع الآثار

الصحيحة في ذلك التي ذكرها الحافظ ابن حجر في شرحه لتفسير سورة الأحقاف من صحيح البخاري.

وقد أجاب الحافظ ابن حجر أيضاً على هذا الحديث بقوله: (ومشروعية الجهاد مع كل إمام لتضمن الحديث الثناء على من غزا مدينة قيصر وكان أمير تلك الغزوة يزيد بن معاوية ويزيد يزيد وثبوت فضل الغازي إذا صلحت نيته[1].

أقول: هاهو الحافظ يستثني من ساءت سيرته كيزيد ويشترط ثبوت الفضل بصحة النية. ونحن علمنا أن معاوية ممن ساءت سيرته بالأحاديث الصحيحة والآثار الصحابية، وإنما الذي منع من ذلك كونه تولى فترة طويلة وعمل بدهائه على إظهار أنه مجتهد صالح النية، لكن سوء النية كان لها دلائل ظاهرة لا نريد التوسع في هذا الموضع.

ثانياً: شذوذ الحديث إسناداً ومتناً

ثم الحديث الذي أورده الشيخ شاذ، ولو جمع الشيخ طرقه لحكم عليه بالشذوذ ولو كان في صحيح البخاري.

والشاذ في أبسط تعريفاته هو: مخالفة الثقة لما هو أوثق منه.

والحديث باللفظ الآخر الأقوى، رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان وأبو عوانة كلهم من طريق مالك عن إسحاق بن عبدالله عن أنس بن مالك عن أم حرام.

ورواه مسلم وأبو عوانة والطبراني في الكبير والنسائي وأحمد في المسند من طريق يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس عن أم حرام.

ورواه الطبراني عن المختار بن فلفل عن أنس عن أم حرام.

كل هؤلاء رووه عن أنس عن أم حرام بلفظ آخر وهو: (أن رسول الله ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت، فدخل

---

(١) فتح الباري (١١/٧٧) طبعة الشيخ ابن باز - دار المعرفة.

عليها رسول الله ﷺ يوماً فأطعمته ثم جلست تفلي رأسه، فنام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأسرة أو مثل الملوك على الأسرة، قالت: فقلت: يا رسول الله أدع الله أن يجعلني منهم فدعا لها ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال: ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله كما قلت في الأولى، قالت: فقلت: يا رسول الله أدع الله أن يجعلني منهم، قال: أنت من الأولين.

فركبت أم حرام بنت ملحان البحر في زمن معاوية فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت[1].

أقول: وهذا الحديث خالف فيه عمرو بن الأسود أنس بن مالك وأنس أوثق منه، وخالف خالد بن معدان (تلميذ ابن الأسود) أربعةً من الثقات هم إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ومحمد بن يحيى بن حبان وعبدالله بن عبدالرحمن بن معمر الأنصاري والمختار بن فلفل.

وخالف ثور بن يزيد وهو ناصبي كلاً من مالك ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن جعفر وزائدة وغيرهم.

أقصد أن طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عمير بن الأسود شاذ يعارض الطرق الكثيرة عن أنس بن مالك مما يدل على أن أحد الثلاثة (الأسود أو خالد بن معدان أو ثور بن يزيد) لم يحفظ الحديث إن أحسنا الظن.

وإن أسأنا الظن قلنا: هؤلاء الثلاثة في إسناد ابن الأسود نواصب في الجملة

---

(١) رواه مالك في الموطأ (٢/٤٦٤) والبخاري من طريقه (٦/٢٥٧٠) (٥/٢٣١٦) (٣/١٥١٨) والبيهقي من طريق مالك أيضاً (٩/١٦٥) والترمذي (٤/١٧٨) من طريق مالك وكذا النسائي (٣/٢٧) وأحمد (٣/٢٤٠) وكذا إبن حبان (١٥/٥١) من طريق مالك، ورواه مسلم (٣/٥١٩) وأحمد (١٠/٢٩٣ ـ طبعة دار الفكر) وأبو عوانة (٤/٤٩٣) من طريق يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن أنس بن مالك، ورواه مسلم (٣/١٥٢٠) وأبو يعلى (٦/٣٥) من طريق عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر عن أنس، والطبراني (٢٥/١٣٣) عن المختار بن فلفل عن أنس.

والنواصب يحبون معاوية ويضعون في فضله الأحاديث أو يروونها بمعنى مغاير وهذه منها.

أي مما نجزم به أن لفظ الأئمة عن أنس عن أم حرام أولى من لفظ ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عمير بن الأسود عن أنس فهذا مثال للشاذ، ويستطيع المتعنت أن يجمع بين اللفظين وأن هذا هو هذا.

ونحن نقول: لا؛ فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إما أن يكون نطق هذا أو هذا فالمناسبة واحدة، والرواية بالمعنى هي الأصل في معظم الأحاديث النبوية ولذلك لا بد من تحرير اللفظ الأقرب للصواب.

ثالثاً: إشكالات أخرى في المتن

الحديث هذا الذي رواه أنس عن أم حرام اختلف في ألفاظه اختلافاً كبيراً بين راوٍ له بطوله ومقتصر على بعضه ومغير في بعض الألفاظ فمثلاً رواية أحمد (٣/٢٤٠) عن أبي سلمة عن مالك عن إسحاق عن أنس عن أم حرام وهو من أوثق الطرق؛ ومع هذا ليس فيه الدعاء لأم حرام ولا أنها شهدت تلك الغزوة ولا أن الناس غزو قبرص في زمن معاوية... فهل الزيادة مدرجة من الرواة الآخرين؟ يحتاج لبحث.

وفي أحد الألفاظ في البخاري أن أم حرام يوم زارها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت تحت عبادة بن الصامت وفي بعضها لم يتزوجها إلا فيما بعد.

واستشكل بعضهم دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ليست من محارمه وكيف يجعل رأسه في حجرها وتفلي رأسه؟

وهذه الرواية تجعل الغزوتين في البحر ورواية عمير بن الأسود الشاذة تجعل غزوة في البحر وغزوة في البر (مدينة قيصر).

وظاهر الرواية أن غزوة أم حرام كانت في عهد معاوية، مع أن أم حرام ماتت قبل ذلك، وكذا زوجها عبادة بن الصامت مات قبل ملك معاوية، وبعضهم جمع بأن المقصود بزمن معاوية يعني زمن إمارته على الشام لا زمن ملكه وهذا محتمل.

وجاء في روايات أنها صرعت في قبرص وروايات أخرى أنها صرعت على ساحل حمص بالشام.

وجاءت رواية على شرط الصحيح أن أميرهم لم يكن معاوية وإنما كان المنذر بن الزبير ـ كما سيأتي ـ وأن وفاة أم حرام كانت بالشام لا بقبرص ويدل على ذلك قولهم: (في زمان معاوية بن أبي سفيان).

رابعاً: أمير الجيش المنذر بن الزبير وليس معاوية

إن أمير الجيش فيما يبدو هو المنذر بن الزبير لا معاوية بن أبي سفيان فقد روى إسحاق بن راهويه في مسنده (١٤٧/١) والإمام أحمد المسند (٤٣٥/٦) كلهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ورواه الطبراني (١٣٤/٢٥) وابن عبد البر في التمهيد (٢٣٩/١) كلاهما من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: (أن امرأة حدثته[١] قالت: نام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك فقلت: تضحك مني يا رسول الله؟ قال: لا، ولكن من قوم من أمتي يخرجون غزاة في البحر مثلهم مثل الملوك على الأسرة، قالت: ثم نام ثم استيقظ أيضاً يضحك، فقلت: تضحك يا رسول الله مني؟ قال: لا، ولكن من قوم من أمتي يخرجون غزاة في البحر فيرجعون قليلة غنائمهم مغفوراً لهم؟ قالت: أدع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها.

قال: فأخبرني عطاء بن يسار قال: فرأيتها في غزاة غزاها المنذر بن الزبير إلى أرض الروم وهي معنا فماتت بأرض الروم).

قلت: أخرجه أحمد في المسند (١٠/ ٤٠٨ ـ طبعة دار الفكر) وسنده صحيح.

وقال ابن حجر سنده على شرط الصحيح (فتح الباري ٧٦/١١).

فهذه الرواية تبين أن الأمير لم يكن معاوية وإنما كان المنذر بن الزبير ويدل عليه

(١) جاء عند عبد الرزاق أنها (امرأة حذيفة) ولعل أحد الرواه وهم أراد أن يقول:امرأة عبادة: فقال:امرأة حذيفة: فحذيفة كان في العراق لا في الشام.

روايات البخاري ومسلم التي تقول: (في زمان معاوية...) فلعلها في عهده وهو ملك أو في عهد إمارته ولو كان أمير الحملة لما قيل في (زمن معاوية) ولصرح الرواة بأنه كان قائد الحملة.

وعلى أية حال: كان معاوية القائد أو المنذر بن الزبير أو يزيد بن معاوية فهذا الثناء العام لا يتناول الأفراد الذين غلب ظلمهم وسوء سيرتهم كما سبق في كلام ابن حجر والمناوي.

خامساً: أمراء بني أمية والجهاد

الحديث فيه فضيلة المجاهدين الغازين البحر وليس بالضرورة أن يكون أمراؤهم منهم لأن أهداف أمراء بني أمية وملوكهم كانت للدنيا وليس للدين وهذا في الأصل كما روى عبد الرزاق[1] عن معمر عن أيوب عن أبي جمرة الضبعي قال: قلت لابن عباس: إنا نغزو مع هؤلاء الأمراء فإنهم يقاتلون على طلب الدنيا، قال ابن عباس: فقاتل أنت على نصيبك من الآخرة.

أقول: الإسناد صحيح على شرط الشيخين وفيه إقرار ابن عباس لأبي جمرة بأن قتال الأمراء في عهدهم ـ وهم أمراء بني أمية لأن ابن عباس مات بعد الثمانين ـ كان للدنيا لا الدين وهذا لولا ظهوره في أمراء بني أمية لأنكر ابن عباس على تلميذه أبي جمرة.

وإذا كانت أهداف بني أمية في الفتوحات هي الدنيا لا الآخرة فهل فعلهم يعد فتوحات إسلامية أم أنه لا يجوز أن نحمل الإسلام أخطاءهم ومظالمهم التي فعلوها باسم الدين؟ فهم لم يظلموا الأمم الأخرى فقط[2] وإنما ظلموا المسلمين أيضاً

---

(١) المصنف (٥/٢٧٩) باب الغزو مع كل أمير

(٢) كان عمر بن عبد العزيز هو الحاكم الأموي العادل المتفق على عدله، وهو الوحيد الذي أدرك ظلم الحكام الأمويين السابقين وقوادهم للأمم الأخرى فأمر بإيقاف الفتوحات لأنه رأى أن جهاد هؤلاء الأمراء أصبح للدنيا لا للدين؛ ثم الذين فتحوا السند وثغور الشام والأندلس هم الذين هدموا الكعبة وذبحوا الحسين واستباحوا أعراض المسلمين في أشرف الأماكن: فإذا كان هذا فعلهم بالمسلمين فكيف بالكفار؟ فلذلك أنا أفرق بين الفتوحات الإسلامية الحقة في عهد الخلفاء الراشدين والفتوحات التي تشبه الاستعمار في عهد بني أمية، فمن حق ديننا علينا أن ألا نحمله فرض الجزية على من أسلم، والغدر، والقتال للمال والسبي لا لهداية =

وأحداثهم في المدينة وصفين ومصر واليمن والحرة شاهدة على أهدافهم أو على الأقل يكون التشكيك في أهدافهم أمراً جائزاً بخلاف الخلفاء العادلين كالأربعة وعمر بن عبد العزيز ونحوهم من أهل العدل.

ومعاوية خاصة ممن شكك بعض العلماء في جهوده الشامية بأنها تهيئة وتصنع للخلافة ولذلك كان الحسن البصري يقول: (والله لقد كان يتصنع للخلافة من عهد عمر).

بل قال ابن سيرين: (والله إني لأراه كان يتصنع لها من عهد أبي بكر وعمر)[1].

قلت: الحسن وابن سيرين مع هذا كانا في نظر المعارضة موالين لبني أمية، وأخفهما موالاة الحسن البصري وقد عمل لبني أمية، فانظروا إلى مقدار التحول الذي حدث عند المسلمين.

والحسن وابن سيرين لم يدركا عهد أبي بكر وعمر وإنما يعبران عن رأيهما بحكم ما يصلهما من سيرة الرجل، نعم الحسن قد أدرك معاوية أميراً وباغياً وملكاً.

سادساً: أصل الحديث

أصل هذا الحديث هو فضيلة الغزو في البحر فقط فقد روي هذا الحديث بإسناد صحيح - أو حسن على الأقل - عن أم حرام بلفظ آخر وهو (ذكر رسول الله ﷺ غزاة البحر فقال: للمائد أجر شهيد وللغريق أجر شهيدين، فقلت: يا رسول الله: أدع الله أن يجعلني منهم، قال: اللهم اجعلها منهم، فركبت البحر فلما خرجت ركبت دابة فسقطت فماتت).

أقول: فهذا أصل الحديث فيما يظهر لي والله أعلم، وفيه ترغيب عام في غزو البحر

الناس وهذا ما جعل عمر بن عبد العزيز يرسل كلمته المشهورة(إن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً) ونحن في هذه العصور لن نستطيع عرض الإسلام وتاريخه عرضاً صحيحاً مادمنا ندافع عن الظلم الأموي في إفريقيا والمغرب والأندلس وخراسان وغيرها من البلدان التي فتحها أو استعمرها بنوأمية، وربما لولا مظالم بني أمية لانتشر الإسلام أكثر مما هو منتشر حالياً، فقد انتشر في شرق آسيا وأواسط أفريقيا عن طريق التجار المسلمين أكثر من انتشاره عبر الاستعمارات الأموية.

(١) أثر ابن سيرين في الفتن لنعيم بن حماد واثر الحسن البصري في أنساب الأشراف للبلاذري والأسانيد قوية.

ودعا لها رسول الله ﷺ أن تكون من الغازين وهذا مشروط بصحة النية. كما قال ابن حجر. ومشروط أيضاً بعدم الركون إلى الارجاء والمجاهرة بالمعاصي وارتكاب المظالم.

إذن فهذا الحديث يفيد أن المراد بـ (الأولين) في الحديث هم الذين تميد بهم السفن في كل زمان ومكان لهم أجر واحد وأن (الآخرين) أي الصنف الآخر وهم الغرقى في سبيل الله لهم أجر شهيدين.

ويكون قوله: (أنت من الأولين) يعني من الصنف الأول.

وكلاهما المائد بهم البحر أو الغرقى مشروط بصحة النية والسلامة من المظالم لأن الشخص توزن أعماله الحسنة والسيئة، مثلما هناك أحاديث في الترغيب في الغزو وفضله فهناك أحاديث في الترهيب من الغلول والفرار من الزحف والظلم والربا والخمر وقتل الصالحين وبغض الأنصار وبغض علي وإضاعة الأمانة ونحو هذا...

فإذا كان غزو البحر - على أنه آحاد - فيه فضيلة لمعاوية إن افترضنا حسن النية وصلاحها فهو معارض بحديث عمار المتواتر وحديث غدير خم وهو متواتر وحديث الترهيب من أذية أهل المدينة والترهيب من بغض الأنصار والترهيب من معاداة الإمام علي وأهل البيت وهذه الأحاديث بعضها يصل للتواتر أما حديث أم حرام فهو على صحة إسناده مضطرب المتن؛ والفضيلة مشروطة بشروط بينها العلماء وليس الأمر بهذه السهولة أن يستوي من يغزو لله ومن يغزو للدنيا أو يغزو للذكر والسمعة أو للحمية...

وهذه كلها جاء بيانها في نصوص شرعية.

سابعاً: خطاب الإجمال لا يتناول جميع الأفراد

الفضل في العموم لا ينزل على كل فرد.

وغزو المسلمين للروم ليس بأفضل ولا أشرف من غزو النبي ﷺ للكفار واليهود ومع ذلك لم يكن كل الذين غزوا مع النبي مبرئين من النفاق أو الظلم وكان فيهم أفراد متهمون كقزمان وكركرة ومعتب بن قشير والجلاس بن سويد ومحلم بن جثامة وغيرهم ظهرت منهم أشياء سواءً في الغزوات وهذه الأشياء ذكروا بها في كتاب الله عز

وجل في كتابه أو جاء ذلك عن النبيﷺ في أحاديث صحيحة أو نقلها المحدثون وأهل العلم بالسير والأخبار.

فمعتب بن قشير قيل أنه قد شهد بدراً وبقي الخلاف فيه هل هو من المنافقين أم من المؤمنين الصادقين؟ وراجعوا إن شئتم تراجمه في الإصابة وغيرها فالخلاف فيه مشهور بين الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء السلف.

وكذا الحال في كثير من المتهمين كالجلاس بن سويد وذي الخويصرة - وقد شهد الرضوان - وأوس بن قيظي وقد شهد أحداً وغيرهم[1] أما ما نفهمه اليوم ونفهمه الناس بأن الله عز وجل قد غفر للصحابي ما تقدم من ذنبه وما تأخر فهذا يخالف فهم الصحابة أنفسهم الذين كانوا يخشون من العذاب ويتمنى الواحد منهم أنه يموت لا عليه ولا له، ولو كان يعرف أن الأحاديث التي جاءت في فضل الصحابة لها الدلالة القطعية على كل فرد وأنها ليست مشروطة بحسن الإسلام والبقاء على الإسلام وصلاح السيرة لأدركهم الإرجاء ولما شك بعضهم أنه في الجنة.

تدبروا سير الصحابة الكبار فضلاً عن غيرهم وانظروا كيف يفهمون هذه الأحاديث؟ وهل يفهمون فهمنا أم أننا على غير فهم السلف الصالح؟ أم أن الصحابة ليسوا من السلف الصالح؟ وهل فهم النواصب وغلاة الحنابلة وغلاة المرجئة أولى بالصواب حتى يدخل في الفضل والتبشير بالجنة سائر الطلقاء ويصبحوا على قدم المساواة مع من أقام الدين من المهاجرين والأنصار الذين هم مبشرون في جملتهم لا في أفرادهم بالجنة؟[2]

ثامناً: من قتل أم حرام؟

سواء كان معاوية قائد الحملة التي كانت فيها أم حرام أم لم يكن فمن المحتمل أنه

---

(١) قد سردنا أسماءهم في كتاب الصحبة والصحابة فبلغوا أكثر من خمسين، وكل هؤلاء أسلموا قبل معاوية، وجاهدوا ومع ذلك لا يدافع عنهم هؤلاء ولا يشككون فيما ورد في سيرتهم، وهذه مفارقة ودليل آخر على التأثير الأموي.

(٢) بمعنى قد يخرج أفراد من أصحاب الصحبة الشرعية من العموم فكيف بظلمة الطلقاء، ونحن لا نحكم على هؤلاء بنار لكن الخشية عليهم أكثر من الرجاء لهم مثل خشيتنا على ما نعي الزكاة والخوارج وسائر الظلمة.

كان السبب في مصرعها لأسباب عامة وخاصة.

ومنها أن أم حرام كانت زوجة الصحابي الجليل عبادة بن الصامت رضي الله عنه وكان عبادة ـ شأنه شأن بقية الصحابة يغزون مع كل بر وفاجر ـ وقد كان سيئ الرأي في معاوية ويرى بأن معاوية من أمراء السوء الذين حذر منهم النبيﷺ كما أخرج ذلك بسند حسن كل من ابن عساكر والشاشي والبزار والطبراني وغيرهم عن عبادة بن الصامت[1] وإنكاره على معاوية بيع الخمر ثم ذهابه إلى المدينة من أجل إغراء معاوية به[2].

فبيت آل عبادة بن الصامت كانوا على خلاف مع معاوية ويعرفون الأحاديث العامة والخاصة في ذمه فلذلك مات الاثنان أم حرام وعبادة بن الصامت قبل مقتل عثمان فقد كان معاوية يتوقع مقتل عثمان وكان يخشى من بعض الصالحين في الشام أن يفسدوا عليه أهل الشام فعمل على نفي أبي ذر ثم نفي عبادة بن الصامت فنجح في الأول ولم يستطع في الثاني وعمل على أن يصفو له الشام بين قبائل كلب وغسان وحمير وكندة وغيرهم من القبائل التي لم يكن لها سابقة في الإسلام ولا تعرف المهاجرين ولا الأنصار.

وإن صح أنه أمير الحملة فالمرجح لاغتياله أم حرام أمران، وكلاهما دليل ظني لا قطعي:

الأمر الأول: قولهم في الرواية (فقُدِّمت لها بغلة لتركبها).

يا ترى من الذي قدم تلك البغلة المجنونة؟ التي تطير بمن لا تعرفه حتى يندق عنقه؟

الأمر الثاني: جاء وصف البغلة في بعض الروايات الصحيحة بأنها (شهباء) وهذه

---

(١) أيضاً يمكن مراجعة مسند عبادة بن الصامت في مسند الشاشي ومسند الإمام أحمد وترجمة عبادة في سير أعلام النبلاء وتاريخ دمشق لابن عساكر.
(٢) التفصيل في كتابنا (معاوية بن أبي سفيان).

صفة بغال معاوية ومن ذلك قول كعب الأحبار (بل صاحب البغلة الشهباء) يعني معاوية؟ والأثر صحيح الإسناد عن كعب.

ويبدو أن معاوية وبعض الطلقاء كانوا قد حاولوا اغتيال عمر أيضاً لما ذهب إلى الشام وأعطوه برذوناً كاد أن يصرعه لكن الله سلم؛ واستطاع إيقافه ثم نزل وقال (ما ظننته إلا شيطاناً).

قلت: لعله من شياطين معاوية

على أية حال: إن صحت محاولته - مع مجموعة من المتهمين بالنفاق - اغتيال النبي ﷺ يوم تبوك فلا يستغرب منه محاولة اغتيال عمر بن الخطاب ولا اغتيال أم حرام ومحمد بن مسلمة والحسن بن علي وسعد بن أبي وقاص والأشتر النخعي وعبدالرحمن بن خالد بن الوليد وسعد بن عبادة وغيرهم[1].

تاسعاً: ضعف أحاديث أهل الشام على وجه الإجمال

لم تكن الشام دار حديث ولم يكونوا يصلون الأسانيد حتى ظهر فيهم الزهري فذكر لهم انهم يروون أحاديث بلا زمام ولا خطام فبدؤوا يصلون الأسانيد ويهمون في ذلك الأوهام الكبيرة إضافة إلى أنهم كانوا نواصب أخذ عليهم بنو أمية البراءة من علي (راجع ترجمة الأوزاعي في سير اعلام النبلاء).

---

(١) جاء في رسالة البغال للجاحظ (٢/٢٥٥) أن البغل قتال لصاحبه وهو متلون الخلق كما في قول الشاعر:

خلق جديد كل يوم مثل أخلاق البغال

وهو يقتل صاحبه خاصة إذا درب كما قال الشاعر (رسالة الجاحظ ص٢٧٧):

قد حذر الناس أذاه قبلي وعددوا كل قتيل بغل

من ناشيء غر وكهل جزل وسائس ورائض مدلّ

الأحاديث الواردة في ذم معاوية

لم يثبت في فضل معاوية حديث وعلى هذا إسحاق بن راهويه (شيخ البخاري) والبخاري نفسه والنسائي وأحمد بن حنبل والحاكم أبو عبدالله النيسابوري وابن عبد البر وابن القيم وابن حجر العسقلاني وغيرهم...

بل أكد إسحاق بن راهويه أن كل ما روي في فضل معاوية فهو كذب.

وقد سبق إثبات هذا عند بحث أقوى الأحاديث التي أوردها الشيخ أو غيره في فضل معاوية وبيان خطأ من ذهب لتصحيح بعض تلك الأحاديث ولم ينتبه للعلل والموجودة في الإسناد أو المتن.

أما الأحاديث في ذم معاوية أو ذم بعض أفعاله التي يتستر عليها الغلاة في معاوية - ولم يذكرها الشيخ أيضاً- ففيها المتواتر والصحيح والحسن.

ومن أشهرها:

١- حديث عمار: «تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار». والحديث في الصحيحين والشطر الأول منه متواتر وهذا لفظ البخاري.

٢- حديث سفينة: «الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عضوضاً» الحديث صحيح الإسناد وأول الملوك معاوية.

٣- حديث أبي هريرة: «فساد أمتي ـ وفي لفظ: هلاك أمتي ـ على أيدي سفهاء من قريش...» الحديث في صحيح البخاري وقد جاء تفسير هؤلاء السفهاء في حديث أبي هريرة نفسه بأنهم: (بنو حرب وبنو مروان) وأول بني حرب هو معاوية.

٤- حديث أبي ذر وغيره: «أول من يغير سنتي رجل من بني أمية» الحديث صحيح الإسناد وقد صححه الألباني وألمح إلى أنه معاوية.

٥- حديث علي وأبي أيوب وعمار وغيرهم: «أمر النبي ﷺ علياً بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين» والحديث صحيح الإسناد وقد صححه ابن حجر والألباني

وغيرهم، ومعاوية كان رأس القاسطين.

٦- حديث سفينة والبراء بن عازب والحسن بن علي وغيرهم: ((لعن الله الراكب والقائد والسائق)) وكان هؤلاء معاوية وأبو سفيان وأحد أخوة معاوية، والحديث صحيح الإسناد وسيأتي التفصيل فيه.

٧- حديث عبدالله بن عمرو بن العاص: ((يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت على غير ملتي - وفي لفظ: على غير سنتي - فطلع معاوية وقال النبي ﷺ: هو هذا)). والحديث رواه البلاذري بسند صحيح رجاله ثقات أثبات، وصحح بعض متابعاته الدكتور جاسم المشهداني (جامعة أم القرى).

٨- حديث عبادة بن الصامت سمعت النبي ﷺ يقول: ((سيلي أموركم بعدي أمراء يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون فلا تضلوا بربكم)) وفي لفظ: فلا تعتلوا بربكم. قال عبادة: ووالله إن معاوية لمن أولئك، والحديث حسن الإسناد.

٩- حديث حذيفة وعمار بن ياسر: ((في أصحابي اثنا عشر منافقاً لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط)) الحديث في مسلم ومناسبته في مسلم تدل على أن عمار وحذيفة يريان أن معاوية من هؤلاء خاصة، قلنا هذا بقرائن منها أن عمار قاله جواباً على القتال مع علي وأن النبي ﷺ وعمار لا يقصد أهل الجمل ولم يدرك الخوارج، والحديث فيه الإخبار أن ثمانية منهم يموتون بمرض الدبيلة وهي قرحة تظهر في الأكتاف وقد مات منها معاوية.

١٠- حديث: ((قاتل عمار وسالبه في النار)) صححه الألباني وغيره، وقال ابن تيمية: من رضي بقتل عمار كان حكمه حكم قاتل عمار، وقد تنازع قتلة عمار في رأس عمار بين يدي معاوية كلٌ يرجو الجائزة من معاوية وهذا دليل على رضى معاوية بقتل عمار.

١١- حديث علي وأم سلمة: ((لا يحب علي إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)) الحديث في مسلم، ولا ريب أن معاوية كان من مبغضي علي بن أبي طالب وإن لم يكن القتال واللعن على المنابر دليلاً على البغض فلا أدري ما هو البغض إذن؟

١٢- حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه» الحديث شطره الأول متواتر والزيادة صحيحة، وقد كان معاوية من أعداء علي الكبار.

١٣- حديث: «لا يحب الأنصار إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق» الحديث في الصحيحين، وقد كان الأنصار يشكون من أثرة معاوية وظلمه لهم.

١٤- حديث: «إن أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون» الحديث صحيح، وقد كان علي وعمار وعبادة وخزيمة بن ثابت ومن معهم يرون أن معاوية من هؤلاء، ومن ذلك قول علي- لما طلبوا منه أن يبقي معاوية على الشام- فتلا الآية الكريمة: ﴿ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴾ [الكهف:٥١]، وكان عبادة يحلف أن معاوية من أمراء السوء، وأما عمار فرأيه في معاوية أشهر، وأما خزيمة ذو الشهادتين فهو القائل: (بانت لي الضلالة).

١٥- حديث: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» روي عن عدد من الصحابة منهم أبو سعيد الخدري وابن مسعود وغيرهما، وأقل أحوال هذا الحديث الحسن (وسيأتي التفصيل فيه).

١٦- حديث مسلم: «لا أشبع الله بطنه».

وغير ذلك من الأحاديث التي سيأتي بحث بعضها، فضلاً عن الآثار الصحابية في ذم معاوية وقد ثبت هذا عن كثير من المهاجرين والأنصار الذين أدركوا معاوية من الصحابة السابقين والبدريين وغيرهم، كعلي وعمار وعبادة بن الصامت وأبو ذر والبراء بن عازب كما ثبت ذمه على ألسنة كثير من التابعين كالحسن البصري ومسروق بن الأجدع والأسود بن يزيد وغيرهم، واستمر هذا عبر العصور حتى وجدنا بعض المتأخرين يستحلون لعن معاوية كالشوكاني وابن الأمير ومحمد بن عقيل وأبي بكر بن شهاب وغيرهم، مع أننا لا نرى سب أحد بعينه أو لعنه، لكننا في الوقت نفسه لا ننكر على من لعن أو سب الظلمة كما فعل هؤلاء مع معاوية وابن حزم مع الوليد بن عقبة وكما فعل غيرهم من العلماء.

على أية حال فالأحاديث في ذم معاوية، فيها الضعيف لكن بعضها من الأحاديث القوية. بل بعضها ورد في الصحيح. وهذه التي لم يشر إليها الشيخ أدنى إشارة هي أقوى بكثير من حديث ابن أبي عميرة الذي صححه الشيخ وعلى هذا إن كنا معتمدين على قوة الأسانيد فالأحاديث الواردة في الذم أقوى سواء ماكان منها عاماً أو خاصاً، بل هذه الأحاديث أقوى أيضاً من الأحاديث التي قواها الشيخ في ذم الحكم بن أبي العاص وكركرة وغيرهم من أصحاب الصحبة العامة ممن يصحح الشيخ بعض الأحاديث في ذمهم.

إذاً الواجب على طالب العلم - والشيخ من أفضل هؤلاء - ألا يتناقض ولا يصحح حديثاً ثم يضعف أقوى منه.

وإذا كانت الأحاديث في ذم معاوية أقوى أسانيد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي وضعها الضعفاء من النواصب أو المغفلين في فضله، فما الذي جعلنا نستوحش من الأحاديث الواردة في الذم رغم قوتها ونألف الأحاديث الواردة في فضله على نكارتها وضعفها؟

لا أجد سبباً مقنعاً غير التقليد، والنظر إليها بعين الفكر السائد وبأحكام مسبقة والبعد عن دراسة تلك الأحاديث بتأن.

ولن أتوسع هنا في تخريج الأحاديث العامة في ذم معاوية كحديث عمار وحديث الملك العضوض وحديث الأغيلمة السفهاء ونحوها من الأحاديث العامة التي تتناول معاوية لكونه كان رأساً في كل هذا، وإنما قد أذكر بعضها باختصار شديد، وقد سبق الكلام على أكثرها، وإنما سأتوسع في تخريج الأحاديث الخاصة غير المشهورة التي وردت فيه وأضعها بين يدي شيخنا فلعله لم يجمع طرقها ولم يتأملها ثم أترك له حرية الأخذ بترجيحي أو رده، لأن كل هذه الأحاديث أحاديث آحاد لا ينبغي أن يكون فيها مفاصلة مع أنهم يفاصلوننا ويخاصموننا في مظنونات أحاديث آحاد ليست في قوتها ولا في شواهدها الكثيرة العامة والخاصة، ومن الأحاديث التي سأتوسع فيها هنا ما يلي:

الحديث الأول: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»

هذا الحديث قد يظنه أكثر طلبة العلم حديثاً موضوعاً لا يعرف له إسناد مع أنه سيتبين أنه أقوى من كل الأحاديث الضعيفة التي يصححونها في فضل الرجل، وهو حديث أقل ما يقال عنه أنه حديث حسن وإلا تناقضنا وخالفنا قواعد أهل الحديث، بل هو صحيح بمجوع طرقه الآتية لكنه يبقى حديث آحاد، وقد روي بأسانيد بعضها حسن لذاته ولا ينزل الحديث بهذه الأسانيد عن رتبة الحسن عند المتشددين من المحدثين وهو مروي عن أبي سعيد الخدري وسهل بن حنيف وابن مسعود وجابر ابن عبدالله وجماعة من أهل بدر والحسن البصري مرسلاً:

١- رواية أبي سعيد الخدري

وروي عنه من طريقين، أحد الطريقين يصحح به ابن تيمية منفرداً لكن في أحاديث أخرى:

الطريق الأول: أبو نضرة عن أبي سعيد:

رواه جماعة من الثقات عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري[١].

ولهذا متابعة من طريق عثمان بن جبلة عن عبد الملك عن أبي نضرة عن أبيه عن أبي سعيد.

أما الطريق الثانية... عن أبي سعيد:

فروي من طريق مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد.

وهذا تفصيل الحكم على هذه الأسانيد:

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٩/ ١٥٥ . ١٥٦) من طرق عن حماد بن سلمة وجعفر بن سليمان الضبعي وابن عيينة ثلاثتهم عن علي بن زيد بن جدعان بالإسناد والمتن.

وكذلك ابن عدي من طرق عن علي بن زيد في الكامل (١٤٦/٢) . ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي

١- طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد:

هذا الإسناد ضعيف لوجود علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري[(١)] وإن كان من رجال مسلم إلا أنه ضعيف - كما قال الحافظ في التقريب - ولسنا إن شاء الله ممن يأخذه الهوى إلا في طلب الحقيقة ولو كنا ممن يجامل على حساب الحقيقة لقلنا أن هذا الإسناد على شرط مسلم فرجاله رجال مسلم ومن المحدثين من يصحح ما هو دون هذا بكثير وابن تيمية - مع منافحته عن معاوية - ممن يصحح لعلي بن زيد هذا، فهذا حجة عليه.

ثم يضاف لهذا انه قد توبع علي بن زيد عن أبي نضرة برواية عبد الملك بن أبي نضرة.

فرواه ابن حبان في المجروحين (١٥٧/١) عن أحمد بن محمد الفقيه عن أبيه وعمه عن جده عن يحيى بن عثمان عن عثمان بن جبلة عن عبد الملك بن أبي نضرة عن أبيه عن أبي سعيد، وهذا الإسناد ضعيف جداً؛ فشيخ ابن حبان أحمد بن محمد بن مصعب

---

(١) هو علي بن زيد بن جدعان بن عبد الله بن أبي مليكة التيمي القرشي البصري، قال ابن سعد: (فيه ضعف ولا يحتج به) وقال أحمد: (ليس بالقوي وقد روى عنه الناس) وقال عنه ليس: (ليس بشيء) وضعفه أيضاً يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وابن خزيمة وأبو حاتم والجوزجاني والعجلي وابن عدي وحماد بن زيد وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة ووهيب بن خالد وابن حبان، بينما وثقه الحسن البصري ويعقوب بن شيبة والترمذي والعجلي - في رواية - وتوقف فيه الدارقطني وشعبة - في رواية - وكأنه يرى أن ضعف علي بن زيد جاء من اختلاطه، ووثقه حماد بن سلمة وكان يكرمه سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين، وروى عنه كثير من العلماء الكبار من أهل البصرة وغيرهم وكان من فقهاء البصرة الكبار وأمروه بالجلوس مجلس الحسن البصري بعد وفاته، وروى له مسلم مقروناً وأصحاب السنن.

الخلاصة: من واقع ترجمة علي بن زيد بن جدعان نرى أن الرجل فقيه عابد لكنه ضعيف وليس متهماً بالكذب، لكنه اختلط ويرفع أشياء موقوفة ويتصرف في الألفاظ كثيراً ونحو هذا مما يدل على أن ضعفه غير شديد وتدل على أن ضعفه غير شديد عبارات العلماء المضعفين له مثل (ليس بالقوي، يكتب حديثه وليس بالقوي، قد روى عنه الناس، ليس بذاك القوي، لا أحتج به لسوء حفظه، مع ضعفه يكتب حديثه...) فعباراتهم تدل على ضعف غير شديد لا سيما مع معارضة أقوال الموثقين ومثل هذا تقبل روايته في المتابعات والشواهد لا في الأصول.

وخلاصة الخلاصة في علي بن زيد بن جدعان أنه (ضعيف) لكن الضعف غير شديد، وقد مال لتحسين حديثه - بعد بحث - الدكتور الشريف حاتم العوني في رسالته عن المرسل الخفي (٣٢٢/١) أما أنا فأرى أن الرجل ضعيف، ولولا أن حديثه هذا جاء من طرق أخرى قوية لما قبلت إسناد علي بن زيد هذا مع أن النواصب يقبلونه منفرداً خاصة إذا روى شيئاً فيه انتقاص من خلافة علي بن أبي طالب لكنهم لا يقبلونه في متابعات المتابعات إذا روى في ذم معاوية كما هو لحال هنا: مع أن الحديث يمكن تحسينه من غير طريقه أصلاً

بن بشر بن فضالة بن عبدالله بن راشد أبو بشر الفقيه متهم بالوضع وقلب الأسانيد ومثله لا يقبل لا في المتابعات ولا الشواهد.

لكن الإسناد حسن لغيره لا سيما مع الطريق الثاني وبشواهد الحديث الكثيرة التي ستأتي:

وللحديث متابعة عن أبي سعيد:

فقد روى الحديث جمع عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري[(١)].

قلت: وهذا الإسناد ضعيف جداً، فمجالد هذا توقف فيه الذهبي وقال عنه ابن حجر: (ليس بالقوي).

قلت: لو كنت مقوياً الأسانيد بالتقليد لقويته، والصواب عندي أن مجالد ضعيف جداً[(٢)] ورأي الشيخ في مجالد أفضل من هذا فهو ممن يقبل متابعاته.

أما أبو الوداك (جبر بن نوف) فهو ثقة صدوق من رجال مسلم وأصحاب السنن، قال عنه ابن حجر في التقريب (صدوق ربما يهم) والصواب أنه ثقة أو صدوق مطلقاً[(٣)].

أقول: وعلى هذا إن كان مجالد كما يقول ابن حجر (ليس بالقوي) فهذا ضعف غير شديد يرتقي به هذا الإسناد إلى الحسن لغيره لكن الصواب عندي في مجالد أنه ضعيف جداً وقد بحثته وظهر لي ضعفه الشديد ـ إن لم أقل كذبه ـ ولا أقبل حديث مجالد لا في المتابعات ولا في الشواهد[(٤)] فقد جربت عليه أخطاء كثيرة أكاد أجزم بأنه

---

(١) رواه ابن عساكر بأسانيد عن محمد بن بشر والوليد بن القاسم كلاهما عن مجالد به. انظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩/١٥٥ ـ ١٥٦).

(٢) نقد التقريب للمؤلف – لم يطبع.

(٣) نقد التقريب للمؤلف – لم يطبع.

(٤) ومجالد بن سعيد همداني كوفي من تلاميذ الشعبي وقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي والنسائي ـ في رواية ـ وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه غير محفوظ) وضعفه أيضاً ابن سعد والترمذي والعقيلي وابن حبان والدارقطني والذهبي وابن حجر وقوى أمره النسائي ـ في رواية أخرى ـ والبخاري والعجلي ويعقوب بن سفيان فمثل هذا سيكون ضعفه غير شديد لو نظرنا للأقوال فيه، لكن عند التحقيق في أمره وبعد سبر مروياته وما انفرد به تبين لي أنه ضعيف جداً وأتحرج من أن أقول أكبر من هذا مع أنه قد اتهم بالكذب أيضاً.

يكذب، وكنت لو أريد مجرد التصحيح ـ بلا حجة ولا اقتناع ـ لاعتمدت على الذهبي والحافظ ابن حجر ولاستطعت بهذا الاعتماد أن أقول: الإسناد الأول حسن والثاني حسن لغيره لكن الصواب أن الأول ضعيف لذاته حسن لغيره ـ مما سيأتي ـ أما هذا الإسناد إسناد مجالد فهو ضعيف جداً، والحديث قوي بطرق أخرى ستأتي.

٢- رواية ابن مسعود

والإسناد ـ إلى ابن مسعود ـ قوي:

وقد روي عنه الحديث: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» من طريق عاصم ابن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبدالله بن مسعود، وروي عن عاصم من أربع طرق:

الطريق الأول: رواه ابن حبان في المجروحين (١٧٢/٢) قال: أخبرنا الطبري عن محمد بن صالح ثنا عباد يعقوب الرواجني عن شريك عن عاصم عن زر عن عبدالله[١].

أقول: هذا الإسناد حسن فعباد بن يعقوب من رجال البخاري وهو ثقة شيعي (والتشيع مع الصدق ليس جرحاً -كما قرر الشيخ السعد نفسه- وقد توبع) وشريك صدوق ـ وقد توبع ـ وكذلك عاصم صدوق أما زر بن حبيش فثقة جليل وابن مسعود صحابي كبير.

الطريق الثاني والثالث: رواها الحكم بن ظهير عن عاصم بن أبي النجود عن زر أبن حبيش عن عبدالله بن مسعود فذكره[٢].

أقول: الإسناد ضعيف جداً لوجود الحكم بن ظهير (متروك ورمي بالرفض) أما عاصم فصدوق وزر بن حبيش ثقة وابن مسعود صحابي كبير.

لكن الحكم هذا قد توبع من شريك وسلام أبي المنذر (وهو الطريق الثالث) فأصبح

---

(١) واخرجه ابن عدي (٢٠٩/٢) قال أخبرنا علي بن العباس ثنا عباد بن يعقوب ثنا الحكم بن ظهير... . به.

(٢) الذهبي في النبلاء (١٤٩/٣).

الحديث حسناً بهذا الطريق، ولو لم يتابع الحكم لكان الإسناد ضعيفاً جداً.

تنبيه مهم: ينبغي التنبيه إلى أن كثيراً من التضعيفات التي لحقت الشيعة الأوائل كانت بسبب روايتهم هذه الأحاديث الثابتة التي أصبحت غريبة عند العلماء المرضي عنهم من السلطات في عهد الدولتين الأموية والعباسية، أما في عهد الدولة الأموية فواضح سبب منع مثل هذه الأحاديث وأما في عهد الدولة العباسية فإن رواة هذه الأحاديث غالباً يكونون من أنصار آل علي في الثورات على العباسيين فلذلك يهم الدولة العباسية ألا يخرج من هؤلاء قدوة تزحف خلفه الجماهير؛ أو تثق في فتواه إذا أفتى بالخروج مع الثائرين من آل علي

٣- رواية جابر بن عبدالله

روى سفيان بن محمد الفزاري[١] عن منصور بن سلمة (ولا بأس بمنصور) عن سليمان بن بلال (ثقة) عن جعفر بن محمد (وهو ثقة) عن أبيه (ثقة) عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً (إذا رأيتم فلاناً[٢].

قلت: هذا الإسناد ضعيف جداً لوجود سفيان بن محمد.

٤- رواية سهل بن حنيف

وسنده حسن:رواه ابن عدي (١١٢/٦) قال: حدثنا علي بن سعيد حدثنا الحسين ابن عيسى الرازي حدثنا سلمة بن الفضل حدثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم فلاناً على المنبر فاقتلوه».

---

(١) سفيان بن محمد الفزاري ضعيف بل متروك، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني وابن عدي والحاكم وصالح جزرة ولم يوثقه أحد، وقال ابن عدي: كان ـ يعني سفيان بن محمد يسرق الحديث ويسوي الأسانيد وضعفه في هذه الرواية وقال: وإنما يروي جعفر بن محمد عن جماعة من أهل بدر عن النبي ﷺ.

راجع ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣١/٤) وتاريخ بغداد (١٨٥/٩) ولسان الميزان (٦٦/٣ ـ طبعة دار الفكر

(٢) ميزان الاعتدال (٢٤٨/٣).

أقول: الإسناد حسن؛ رجاله ثقات إلا ابن إسحاق صدوق وهو من كبار علماء المغازي ومن رجال مسلم والسنن الأربعة.

أما شيخه محمد بن إبراهيم التيمي فهو ثقة من رجال الجماعة وشيخه أبو أمامة ابن سهل بن حنيف فمعدود في الصحابة فالإسناد أقل أحواله الحسن، وقد يعكر عليه عنعنة ابن إسحاق لكن مسلم قبل عنعنات ابن إسحاق في صحيحه[1].

أما تلميذ ابن إسحاق فهو راويته سلمة بن الفضل الأبرش فهو (صدوق كثير الخطأ) لكن العلماء قبلوا روايته عن ابن إسحاق ومنها كتب السيرة التي رواها عن شيخه ابن إسحاق فهو من المختصين به، حتى قال جرير بن عبد الحميد: (ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل[2] إذن فإن كان يخطئ كثيراً فهو في غير أحاديثه عن ابن إسحاق.

أما تلميذ الأبرش فهو الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي الحارثي (صدوق[3] وتلميذه علي بن سعيد شيخ ابن عدي إن كان العسكري فهو ثقة وإن كان الرملي ففيه ضعف وقد قال فيه الذهبي (الحافظ البارع) لا سيما والآخذ عنه هو ابن عدي وهو من المتثبتين في الأخذ.

أقول: فالحديث حسن الإسناد ويصبح الحديث صحيحاً لغيره بهذا الإسناد إن شاء الله، خاصة وأن له شواهد بعضها حسن الإسناد لذاته كما في حديث ابن مسعود. وهو أقوى من حديث ابن أبي عميرة.

الحديث الثاني، حديث ابن عباس: «لا أشبع الله بطنه»

روى الإمام مسلم في صحيحه (٤/٢٠١٠): بإسناده عن ابن عباس قال كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله ﷺ فتواريت خلف باب، قال فجاء فطحأني طحأة وقال:

---

(١) انظر مثلاً صحيح مسلم (٢/٨٥٩) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) تهذيب الكمال (٣/٢٥٢) مؤسسة الرسالة.

(٣) الجرح والتعديل (٣/٦٠).

أذهب وادع لي معاوية، قال فجئت فقلت: هو يأكل، قال: ثم قال لي أذهب فادع لي معاوية، قال فجئت فقلت: هو يأكل، فقال: لا أشبع الله بطنه.

أقول: وهذا دعاء من النبي ﷺ على معاوية بسبب تأخره عن تلبية طلب النبي ﷺ.

وفي الحديث مثلبتان:

المثلبة الأولى: سبقت في دعاء النبي ﷺ على معاوية وسنجيب على شبه النواصب في هذا الدعاء والرد على زعمهم بأن هذا فيه فضيلة لمعاوية.

المثلبة الثانية: تأخر معاوية عن تلبية طلب النبي ﷺ والاستمرار في الأكل فهذا له دلالة على قلة المبالاة.

ولو أن واحداً منا طلبه أو أرسل إليه رئيسه في عمله لأتى فوراً وترك شؤونه فكيف إذا دعاه رسول الله ﷺ؟

فالتأخر عن تلبية طلب الرئيس أو المسئول يدل على شيء من اللامبالاة، فكيف بالتأخر عن تلبية طلب رسول الله ﷺ خاصة وأنه قد كرره.

ومما يدل على أن الدعاء كان مما يستحقه معاوية أصبح لا يشبع. بعد الحديث - إلا إعياءً قول ابن عباس (فما شبع بعدها[1] وروى البلاذري[2] عن المدائني عن عقبة عن عبدالله بن بريدة قال: (كان معاوية يؤتى بالثريدة تكاد تستر الذي يؤاكله فيأكل ويدعو إلى طعامه عدة بعد عدة فيأكل معهم جميعاً.

أقول: وقد وفد عبدالله بن بريدة مع أبيه إلى معاوية كما في قصة شرب معاوية للخمر (أو الطلاء المحرم على أقل الاحتمالات) وأصل القصة في مسند أحمد من حديث بريدة بسند صحيح.

---

(١) روى هذه الزيادة البلاذري (أنساب الأشراف ص١٢٥) بلفظ (قال أبو حمزة: فكان معاوية بعد ذلك لا يشبع).

(٢) أنساب الأشراف - للبلاذري - بنو عبد شمس - ص١٢٥، تحقيق إحسان عباس.

وروى البلاذري[1] عن المدائني عن عامر بن الأسود قال: كان معاوية يأكل في اليوم أربع أكلات آخرهن أعضلهن وأشدهن ويتعشى فيأكل ثردة عليها بصل كثير).

أقول: فالحديث الذي فيه الدعاء لمن دعا عليهم النبي ﷺ فيه شرط ألا يكونوا لذلك أهلاً فلا تتحقق الدعوة عندئذ ويعوض المدعو عليه بالأجر والمثوبة، وهذا نادر إن لم يكن مفقوداً لحلم النبي ﷺ وخلقه العظيم. بينما من تحققت فيه الدعوة وتأخر النبي ﷺ لا يكون من هؤلاء.

ثم قد عاتب النبي ﷺ من تأخر عن الاستجابة له بسبب الصلاة[2] فكيف بمن تأخر عن الاستجابة بسبب الأكل.

الحديث الثالث، حديث، «لعن الله الراكب والقائد والسائق»

والحديث مروي عن عدد من الصحابة والتابعين منهم سفينة والبراء بن عازب والحسن بن علي وعبدالله بن عمرو والمغيرة و ابن عمر وغيرهم كما سنفصله.

١- طريق سفينة

روى البزار في مسنده (٢٨٦/٩) حدثنا السكن بن سعيد قال حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا أبي[3] وحدثناه حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة أن رسول الله ﷺ كان جالساً فمر رجل على بعير وبين يديه قائد وخلفه سائق فقال: «لعن الله القائد والسائق والراكب».

وللحديث متابعة عن سفينة:

وقد رواها البلاذري في أنساب الأشراف[4] قال: حدثنا خلف[5] حدثنا عبدالوارث

---

(١) أنساب الأشراف ـ المصدر السابق ـ ص١٢٥.

(٢) راجع تفسير الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم...).

(٣) قلت: قال الهيثمي في المجمع (١١٨/١) رواه البزار ورجاله ثقات.

(٤) أنساب الأشراف ـ بنو عبد شمس ـ ص١٢٩ تحقيق إحسان عباس.

(٥) خلف: هو خلف بن هشام البزار، ثقة من رجال مسلم.

بن سعيد[1] عن سعيد بن جمهان[2] عن سفينة مولى أم سلمة أن النبي ﷺ كان جالساً فمر أبو سفيان ومعه معاوية وأخ له أحدهما يقود البعير والآخر يسوقه فقال رسول الله ﷺ: ((لعن الله الحامل والمحمول والقائد والسائق)).

أقول: الإسناد صحيح رجاله كلهم ثقات وليس في ضعف حديث ابن أبي عميرة في فضل معاوية لكن في المتن لفظة (الحامل) شاذة والصواب الحديث المشهور ((لعن الله الراكب والقائد والسائق)) والراكب هو المحمول.

قلت: وقد ذكر الشيخ عبدالله السعد أن النبي ﷺ ـ لخلقه العظيم ـ لم يكن ليلعن أحداً إلا على أمر عظيم.

قلت: ولعل هذا الأمر هو محاولة معاوية مع أبيه اغتيال النبي ﷺ أثناء عودتهم من غزوة تبوك وأصل القصة في صحيح مسلم وقد لمح عمار فيها لمعاوية فالله أعلم، لا سيما وأنه قد لعنه مرة أخرى هو ووالده في حديث عاصم الليثي الذي لم تثبت صحبته إلا برواية حديث في الدعاء على معاوية ووالده وثبت لعنه في حديث الحسن بن علي الآتي وسنده صحيح، كل هذا في ثبوت اللعن فقط وهذه المصادر التي أنقل منها ليست مصادر شيعية، هذه الأحاديث وشواهدها ثبتت من مصادرنا برجال أسانيدنا بجرحنا وتعديلنا، وأفلتت عبر دولة أموية استمرت أكثر من ثمانين سنة وهي تحارب مثل هذه الأحاديث وأصحابها حتى سفكوا في سبيل ذلك في البصرة وحدها سبعين الفاً وقتلوا خبيب بن عبدالله بن الزبير لهذه الأخبار التي كان يرويها في مثالب القوم.

٢- حديث الحسن بن علي

رواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/٧١) قال: حدثنا زكريا بن يحيى الساجي (ثقة)[3] ثنا محمد بن بشار بندار (ثقة) ثنا عبدالملك بن الصباح المسمعي (ثقة)[4]

(١) عبد الوارث بن سعيد ثقة من رجال الجماعة.

(٢) سعيد بن جمهان (صدوق له أفراد) قاله ابن حجر والصواب أنه ثقة وكان أحمد يطرد من المسجد من يضعف حديثه (الخلافة ثلاثون عاماً...).

(٣) زكريا بن يحيى الساجي ثقة مشهور من شيوخ النسائي.

(٤) عبد الملك بن الصباح ثقة من رجال الشيخين.

حدثنا عمران بن حدير (ثقة)[1] (أظنه)[2] عن أبي مجلز (ثقة)[3] قال: قال عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة لمعاوية ـ في حديث صلح الحسن ومعاوية ـ وفيها قول الحسن: (بالله عليك يا عمرو وأنت يا مغيرة تعلمان أن رسول الله ﷺ قال:) لعن الله السائق والراكب «أحدهما فلان[4]؟ قالا: اللهم بلى...» الحديث.

أقول: الإسناد صحيح ورجاله كلهم ثقات، وليس كحديث ابن أبي عميرة الذي يقويه النواصب في فضل معاوية فالحديث بهذا الإسناد وإسناد سفينة أقل أحواله الحسن لذاته الصحيح لغيره عند المتشددين من أهل الحديث وكلا الحكمين حجة عند أهل الحديث.

٣- حديث عمرو بن العاص

سبق في حديث الحسن وسنده صحيح (وهو الإسناد السابق نفسه).

٤- حديث المغيرة بن شعبة

سبق في حديث الحسن وسنده صحيح.

٥- حديث البراء بن عازب

روى ابن عساكر (٥٩/٢٠٤) عن إسحاق بن إبراهيم الرازي (صدوق) عن سلمة بن الفضل راوية ابن إسحاق (وهو صدوق) عن ابن إسحاق (صدوق) عن إبراهيم بن البراء بن عازب (تابعي ثقة)[5] عن أبيه البراء بن عازب (صحابي) قال: (مر أبو

---

(١) في الأصل (جدير) وهو خطأ والتصحيح من التقريب ترجمة (٨٤١٥) وهو عمران بن جدير السدوسي ثقة من رجال مسلم.

(٢) لا أعرف من الظان؟

(٣) أبو مجلز هو لاحق بن حميد وهو ثقة من كبار الطبقة الثالثة من رجال الجماعة وهو تابعي روى عن بعض الصحابة كأسامة بن زيد والحسن بن علي وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان وعبدالله بن عمر وغيرهم وقد اتهم بحب علي ومرة بحب عثمان وحب الرجلين مع الثقة لا تضر.

(٤) هو معاوية كما هو واضح في الرواية.

(٥) وثقه ابن حبان في الثقات (٦/٤) وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨٩/٢) ساكتاً عليه وذكره البخاري ساكتاً عليه أيضاً في التاريخ الكبير (٢٧٤/١).

سفيان على قبة وكان معاوية رجلاً مستهاً، فقال رسول الله ﷺ:) اللهم عليك بصاحب الأستاه[1].

وروى البخاري في التاريخ الكبير (١/٢٧٤) عن طريق محمد بن إسحاق (صدوق) عن سلمة بن كهيل (ثقة) عن إبراهيم بن البراء بن عازب (ثقة) عن أبيه (صحابي) سمعت النبي ﷺ وهو في قبة له وأنا خلفه...

قال البخاري: يختلفون في إسناده[2].

أقول: الإسناد الأول والثاني رجاله بين الثقة والصدوق ويمكن أن نعتبره ضعيفاً للاختلاف على ابن إسحاق فيه لولا الشواهد الكثيرة التالية التي يصبح بها الحديث حسناً.

وللحديث متابعة عن البراء: رواها نصر بن مزاحم (في كتاب صفين ص٢١٨) عن عبد الغفار بن القاسم عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب قال: أقبل أبو سفيان ومعه معاوية فقال رسول الله ﷺ:) اللهم العن التابع والمتبوع اللهم عليك بالأقيعس).

فقال ابن البراء لأبيه: من الأقيعس؟

قال: معاوية.

أقول: الإسناد رجاله ثقات على كلام في نصر بن مزاحم وفيه عبد الغفار بن القاسم ضعيف[3] بل الأكثرية على تضعيفه، لكن تضعيف بعضهم له كان مذهبياً فقط

---

(١) في الأصل (الأسنة) وهو خطأ.

(٢) قلت: هذا صحيح فإن بعضهم يزيد فيه (سلمة بن كهيل) بين محمد بن إسحاق وابراهيم بن البراء بن عازب وهذا اضطراب يسير وسلمة بن كهيل ثقة وابن إسحاق في الرواية الأولى دلس اسم سلمة بن كهيل ولا يضر تدليسه هذا لأن سلمة ثقة، وللحديث شواهد.

(٣) عبد الغفار بن القاسم كان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال وعنه أخذ شعبة وكان حسن الرأي فيه ويقول: (ما رأيت أحفظ منه) ثم رجع شعبة إلى تضعيفه للتشيع وليس للضعف في الحديث وبالغ في توثيقه ابن عقدة فكان يقول: (لو انتشر علمه وخرج حديثه لما احتاج الناس إلى شعبة) وضعفه الأكثرون كأحمد وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي ويحيى بن معين والبخاري والساجي والعقيلي وابن الجارود وابن شاهين والذهبي وبالغ علي بن المديني فاتهمه بالوضع في الحديث.
وتوسط فيه ابن عدي فقال: (له أحاديث صالحة وفي حديثه ما لا يتابع عليه وكان غالياً في التشيع يكتب حديثه =

وقد توبع على أحاديث كثيرة انتقدت عليه فهذا يصلح في الشواهد.

ومن شواهد الحديث:

قال محمد بن كعب: (إنا جلوس مع البراء في مسجد الكوفة إذ دخل قاص فجلس فقص ثم دعا للخاصة والعامة ثم دعا للخليفة - ومعاوية بن أبي سفيان يومئذٍ خليفة - فقلنا للبراء: يا أبا إبراهيم، دخل هذا فدعا للخاصة والعامة ثم دعا لمعاوية فلم يسمعك قلت شيئاً؟

فقال: إنا شهدنا وغبتم وعلمنا وجهلتم إنا بينا نحن مع رسول الله ﷺ بحنين إذ أقبلت امرأة حتى وقفت على رسول الله ﷺ فقالت: إن أبا سفيان وابنه معاوية أخذا بعيراً لي فغيباه عليَّ فبعث رسول الله ﷺ رجلاً إلى أبي سفيان بن حرب ومعاوية: أن ردا على المرأة بعيرها فأرسلا: إنا والله ما أخذناه وما ندري أين هو

فعاد إليهما الرسول فقالا: والله ما أخذناه وما ندري أين هو؟

فغضب رسول الله ﷺ حتى رأينا لوجهه ظلالاً، ثم قال: انطلق إليهما فقل لهما: بلى والله إنكما لصاحباه فأديا إلى المرأة بعيرها. فجاء الرسول إليهما وقد أناخا البعير وعقلاه.

فقالا: إنا والله ما أخذناه ولكن طلبناه حتى أصبناه، فقال لهما رسول الله ﷺ: «اذهبا»[(١)].

مع ضعفه) فالصواب فيه والله أعلم هو القبول في المتابعات والشواهد فقط لثلاثة أسباب:

١- توثيق بعضهم له وإن كانوا قلة.

٢- تضعيف من ضعفه يبدو أنه للتشيع كما هو ظاهر من تضعيف أحمد له لروايته في مثالب عثمان. وقول أبي حاتم (كان من رؤساء الشيعة) ونحو هذا والتشيع ليس جرحاً إلا إذا اقترن بضعف في الحديث.

٣- هذا الحديث شاهد فقط فهو من الأحاديث الصالحة التي تحدث عنها ابن عدي.

٤- قد روى عنه شعبة وقتادة وهما من الحفاظ بل شعبة لا يروي إلا عن ثقة لكن رجع عن توثيقه ربما لاحتجاج أهل الحديث وكانوا يبالغون في ترك الرواية عن الشيعة.

راجع ترجمته في الجرح والتعديل (٦/٥٣) والكامل لابن عدي (٥/٣٢٧) واللسان (٤/٥٠) طبعة دار الفكر

(١) نلحظ في الحديث عدة فوائد وهي: =

أقول: الإسناد حسن رجاله كلهم ثقات إلا ابن إسحاق صدوق وهو إمام في المغازي وهذا الحديث لعله أصل الحديث السابق في لعن معاوية أو الدعاء عليه.

٦- حديث عاصم الليثي

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٧٦) حدثنا العباس بن الفضل حدثنا موسى بن إسحاق وحدثنا عبد الرحمن بن الحسين التستري حدثنا عقبة بن سنان قالا حدثنا غسان بن مضر (ثقة) عن سعيد بن يزيد أبي سلمة (ثقة) عن نصر بن عاصم الليثي (تابعي ثقة) عن أبيه قال: دخلت مسجد المدينة فإذا الناس يقولون: نعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله.

قال: قلت: ماذا؟

قالوا: كان رسول الله ﷺ يخطب على منبره فقام رجل فأخذ بيد ابنه فأخرجه من المسجد فقال رسول الله ﷺ: «لعن الله القائد والمقود، ويل لهذه الأمة يوماً من فلان ذي الأستاه»[١].

وقد رواه ابن عبد البر في الاستيعاب. ترجمة عاصم الليثي قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم حدثنا أحمد بن زهير حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا غسان بن مضر حدثنا أبو سلمة سعيد بن يزيد عن نصر بن عاصم الليثي عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ويل لهذه الأمة من ذي الأستاه» وقال مرة أخرى: «ويل لأمتي من

أولاً: كيف أن معاوية استغل القصاص وهم جماعة من جهلة الوعاظ في الدعاء له

وكيف أن الواحد من هؤلاء يدخل المسجد فيه الصحابة ويقص ولا يلتفت إليهم. وهذا من وضع الأمر في غير أهله وترك أو إهمال كبار الصحابة لأنهم ليسوا مع معاوية؛ فالبراء أصبح لا يكاد يعرفه أحد في ذلك المسجد بينما القاص يمثل السلطة .

ثانياً: أن أبا سفيان ومعاوية لم يعترف لرسول الله ﷺ .

ثالثاً: أن أبا سفيان ومعاوية شهدا حنيناً ولم يحسن إسلامهما بعد وقد تكون الحقيقة أنهما يومئذ لم يسلما إلا ظاهراً كما صرح عمار بن ياسر .

رابعاً: إقسامهما . يميناً غموساً . أنهما لم يأخذاه وتكذيب النبي ﷺ لهما فهذه مثالب كبيرة في حديث واحد.

(١) وذكر الحديث في ترجمته في الاستيعاب وأسد الغابة والإصابة.

فلان ذي الأستاه»[1].

قال ابن عبد البر: قال أحمد: لا أدري أسمع عاصم هذا عن رسول الله ﷺ أم لا؟

قلت: في حديث الطبراني دلالة واضحة على صحبته[2] وحضوره الحادثة والإسناد صحيح غاية.

فقد روي من طريقين صحيحين عن غسان بن مضر (وهو ثقة) عن سعيد بن يزيد أبي مسلمة[3] (وهو ثقة عابد) عن نصر بن عاصم الليثي (وهو ثقة)[4] عن والده وهو صحابي.

أقول: ولا يخفى أن هذا الحديث في معاوية لما سبق من تفسير (فلان) و(الأقيعس) و(ذي الأستاه) كلها أوصاف لمعاوية؛ وهذا الحديث أيضاً أقوى من حديث ابن أبي عميرة الذي يقويه بعض النواصب أو المتساهلين في التصحيح، والفرق بينهما أن المتساهل في التصحيح سيصحح الجميع، أما الناصبي - ولو نصباً خفيفاً - فسيصحح الأضعف في فضل معاوية ويضعف الأقوى في ذمه، لأن الهوى هنا سيكون الحاكم على الأحاديث لا منهج الجرح والتعديل ولا الحكم على الرجال.

٧- حديث ابن عمر

رواه نصر بن مزاحم (ص٢٢٠) عن تليد بن سليمان (مختلف فيه[5]) حدثني

(١) قلت: قد حدث الويل للأمة من عهد معاوية في جوانب كثيرة على المستوى السياسي والمالي وحرية القضاء وحرية التعبير وتأدية العلم والتزام مبدأ الشورى وعزل الصالحين عن أمور الدولة ثم تفويض أمر الأمة إلى من ليس أهلاً ونحو هذا من تغيير سنن العدالة، لكن البعض - بحسن نية وبتسويل من الشيطان - مازال يمدح هذا الويل ويناضل عنه ويدعو لصاحبه ويحارب من نبه له حتى تبقى الأمة في أطول غفلة ممكنة.

(٢) على تعريف الصحبة عند أهل الحديث ولو انفرد عاصم بهذا الحديث ربما يحق للآخرين رده لكن قد تابع عاصماً مجموعة من الصحابة.

(٣) في الأصل (سلمة) وهو خطأ والتصحيح من تهذيب الكمال وتقريب التهذيب.

(٤) قد رمي برأي الخوارج وصح رجوعه عنه (قاله ابن حجر في التقريب مع توثيقه له).

(٥) قوى أمره أحمد وقال (كان مذهبه التشيع ولا بأس به كتبت عنه حديثاً كثيراً عن أبي الجحاف) والعجلي وقال (لا بأس به وكان يتشيع ويدلس) ومحمد بن عبدالله بن عمار وقال: (زعموا أنه لا بأس به) وحسن له الترمذي وضعفه يحيى بن معين بسبب تشيعه وقال (كذاب يشتم عثمان) وأبو داود (رافضي خبيث يشتم أبا =

الأعمش (ثقة) عن علي بن الأقمر (ثقة) قال: وفدنا على معاوية وقضينا حوائجنا ثم قلنا لو مررنا برجل قد شهد رسول الله ﷺ وعاينه فأتينا عبدالله بن عمر فقلنا: يا صاحب رسول الله حدثنا ما شهدت وما رأيت.

قال: إن هذا أرسل إليَّ - يعني معاوية - فقال: لئن بلغني أنك تحدث لأضربن عنقك [١] فجثوت على ركبتي بين يديه ثم قلت: وددت أن أحد سيف في جنبك على عنقي.

فقال: والله ما كنت لأقاتلك ولا أقتلك وأيم الله ما يمنعني أن أحدثكم ما سمعت رسول الله ﷺ قال فيه.

رأيت رسول الله ﷺ أرسل إليه يدعوه. وكان يكتب بين يديه - فجاء الرسول فقال: «لا أشبع الله بطنه (فهل ترونه يشبع)»؟

قال: وخرج من فج فنظر رسول الله ﷺ إلى أبي سفيان وهو راكب ومعاوية وأخوه أحدهما قائد والآخر سائق، فلما نظر إليهم رسول الله ﷺ قال: «اللهم العن القائد والسائق والراكب».

قلنا: أنت سمعت رسول الله ﷺ؟

بكر وعمر) والنسائي (ضعيف) ويعقوب بن سفيان (رافضي خبيث) وعبيد الله بن موسى وصالح جزرة وابن عدي (ضعيف) والدارقطني والحاكمان أبو عبدالله وأبو أحمد وابن حبان والدارقطني والساجي.

أقول: وقد روى الجوزجاني عن أحمد تكذيبه لكن الجوزجاني ناصبي فلا يؤمن كذبه عن أحمد لا سيما وأن الثابت عن أحمد تقوية أمره والإكثار من الرواية عنه .

ثم معظم المضعفين له كان بسبب التشيع وشتمه لعثمان أو لأبي بكر وعمر وهذا لا يعد طعناً في رواية الراوي إذا كان ثقة لأن الخوارج كان يلعنون علياً ويشتمونه وكذا النواصب ومع ذلك فالثقة منهم ثقة وكذا الأمر في الشيعي أو الرافضي، فإن كان شتم الصحابي طعناً فيجب أن يكون شتم علي ولعنه طعناً وإن كان لا يعد طعناً فلا يجوز أن يكون شتم عثمان طعناً بينما شتم علي لا يعد طعناً، هذه ازدواجية النواصب، بل إن التحذير من شتم علي كان أبلغ لحديث (من سب علياً فقد سبني) وهو حديث حسن .

فالصواب في تليد بن سليمان أنه ضعيف إلا في المتابعات والشواهد وهذه منها وأما تدليسه فمأمون لأنه قد صرح بالتحديث عن الأعمش.

(١) وهذا اثر السلطة ظاهراً، فقد حاربوا الأحاديث التي وردت في ذم أبي سفيان أو معاوية أو غيرهم من بني أمية: وبعض تلك الأحاديث أفلت كحديث عمار وفضائل علي وهذه الأحاديث كادت أن تذهب من الوجود، وبعضها لعله ذهب.

قال: نعم وإلا فصمتا أذناي كما عميت عيناي.

قلت: الإسناد حسن لغيره، وكذا الحديثان فلهما شواهد ومتابعات ولتهديد معاوية بقتل ابن عمر شاهد أيضاً.

٨- حديث المهاجر بن قنفذ

قال: رأى رسول الله ﷺ ثلاثة على بعير فقال: «الثالث ملعون».

قال الهيثمي في المجمع (١/١١٨): رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات[١].

الخلاصة

أن الحديث صحيح إن شاء الله، فالأسانيد فيه فيها الصحيح لذاته، وفيها الحسن وفيها ما يصلح في المتابعات والشواهد، كل هذا حسب منهج أهل الحديث في التصحيح والتضعيف؛ وإذا ضعفنا هذا الحديث على الرغم من هذه الأسانيد القوية فإنه يلزمنا تضعيف أحاديث مماثلة نصححها في الفضائل فلا بد أن يكون منهجنا مطرداً فلا تساهل في قبول الضعيف والموضوع ولا تعصب في رد السنة.

وقد يقول آخر:

إذا كان النبي ﷺ قد علم بإفساد في الأمة وتغيير السنن وقيادته للفئة الباغية فلماذا لم يأمر بقتله؟

فيقال: هذا أيضاً من تحميل النواصب النبي ﷺ المسؤولية ويشبه هذا قول بعضهم معترضاً على إبقاء إبليس: لماذا لم يريحنا الله من إبليس إذا أراد أن نعبده بلا تأثير من الشيطان؟

فطرح الاستشكالات سهل لكن يجب أن نطرحها بأدب ونحن نريد معرفة الجواب

---

(١) قلت: مسند المهاجر في الأجزاء المفقودة من معجم الطبراني فلا أستطيع الحكم على الإسناد لكن هذا الحديث شاهد قوي لاسيما مع توثيق الهيثمي.

بحق، لا أن نطرحها بتهكم واستعلاء فهذا ممقوت في الشرع.

ويمكن الجواب على السؤال السابق: بأن إبقاء معاوية بل وبعض المنافقين والرجال ابن عنفوة صاحب مسيلمة كان ابتلاء من الله؛ هذا أمر[1] الأمر الآخر: أن النبي ﷺ ملزم بأن يترك من أظهر الإسلام حتى يفعل ما يستحق به هذا القتل، مثلما لو يعلم النبي ﷺ أن فلاناً سيسرق بعد موته فلا يجوز شرعاً أن يقطع النبي ﷺ يده قبل أن يقوم بالسرقة، فالنبي ﷺ يخبر عن غيب، ومن ذلك أمره لبعض الصحابة بقتل معاوية إذا رأوه على المنبر لعلمه بأنه يومئذٍ يستحق ذلك بينما لو قتل في عهد النبي ﷺ لأجلب في ذلك المنافقون والعرب ولتحدثوا (أن محمداً يقتل أصحابه بلا ذنب).

ثم النبي ﷺ لا يتدخل في المستقبل ولا يستبقه بتطبيق الأحكام وإنما يرشد ويذكر لأصحابه إمارات وعلامات يهتدون بها.

ولو طرحنا مثل هذه الأسئلة لذهبت أكثر السنة الصحيحة فما من حديث إلا ويمكن أن يقال:لماذا لم يبلغه النبي ﷺ إلا لفلان؟ ولماذا يفعل كذا أو كذا... ؟ فهذه الشبهات كنا ننكرها على بعض أهل الكلام.

ثم إن النبي ﷺ كان يعلم أن الله سيجعل بأس هذه الأمة بينها عقوبة على الظلم الذي ظهر من بعض أفرادها كما قال تعالى: ﴿ **وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً** ﴾ [الأنفال:٢٥]، وكما في الحديث: ((وسألته ألا يجعل بأسها بينها فمنعنيها)) أو بمعنى الحديث.

أما الاعتراض: فنعم قد ولاه عمر ثم عثمان رضي الله عنهما، فيمكن أيضاً أن يقال إن عمر لم يعلم بالحديث وكم من حديث كان يجهله عمر رضي الله عنه فيرجع إليه؛ وقد نسي حديث التيمم وذكره به عمار بن ياسر مع أنه شهد تلك الحادثة؛ بل آية

---

(١) ولا زلنا في الابتلاء إلى اليوم وأعظم الناس وقوعاً في هذا الابتلاء هو من عرف الأدلة وأعرض عنها، وعرف البغي وأحبه وعرف العدل وتنمر منه وعرف النصوص واستهان بها ولم يفرق بين الجنة والنار ولا العدل والبغي ولا من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ومن قاتل لتكون الشام هي العليا... . الخ.

التيمم في القرآن الكريم؛ فقد يكون شهد قصة لعن معاوية ثم نسي أو أنه رأى أن اللعنة تتعلق بقضية خاصة وأنها كانت كافية للعقوبة في هذا الفعل، وعمر رضي الله عنه كان كثير الاجتهاد في ترك العمل بنصوص محكمة كما في مسألة متعة الحج والطلاق وغير ذلك فكيف بدليل قد يراه ظنياً، أو لم يبلغه وغاية ما نقول: أخطأ عمر مثلما أخطأ في ترك العمل بأحاديث أخرى في التيمم ومتعة الحج وغيرها.

أما عثمان رضي الله عنه فقد تكون الأسباب نفسها مع تقليده لعمر وحبه لبني أمية وقد سبق له أن ردَّ الحكم واستعمل ابنه مروان وقد كان النبي ﷺ قد لعنه أيضاً ونفاه إلى الطائف فمن يفعل هذا مع (المنفي الملعون من النبي ﷺ) قد يفعله مع من لعنه النبي ﷺ ولم ينفه.

وأما أبو بكر فلم يستعمل معاوية إلا في أكذوبة زعمها سيف بن عمر التميمي زعم أن أبا بكر أردف يزيد بن أبي سفيان بأخيه معاوية في جيش صغير وسيف بن عمر كان كذاباً وفيه نصب أيضاً وميل كبير لبني أمية وانحراف عن أهل العدل والفضل كعلي وعمار وأبي ذر وأمثالهم.

جماعة من أهل بدر

روي الحديث عن خالد بن مخلد عن سليمان عن جعفر عن جماعة من أهل بدر[١].

من مرسلات الحسن البصري

رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢/١٨١) وابن عدي (٥/١٠١) ورواه ابن عساكر (٥٩/١٥٧) من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن عمرو ابن عبيد المعتزلي عن الحسن مرفوعاً.

وقد زمجر مضعفوا هذا الحديث حول عمرو بن عبيد بحجة أنه معتزلي والصواب أنه ثقة صادق صاحب دين وتعبد وممن يرى الكذب فسقاً وكبيرة من كبائر الذنوب

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/٢٤٨).

لأنه معتزلي فالمعتزلة والخوارج من أصدق الطوائف المخالفة لأهل السنة كما يقرر ذلك بعض علماء الحديث.

ثم قد توبع عمرو بن عبيد عن الحسن فقد رواه عن الحسن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش وهما ثقتان إمامان رواه عنهما جرير بن عبد الحميد (راجع أنساب الأشراف للبلاذري) فبرئ عمرو بن عبيد من عهدة الحديث وتبين أنه صادق، وقد رواه يونس بن عبيد أيضاً عن الحسن، من رواية ابن نمير عن سفيان عن يونس عن الحسن وهذه الطريق قد أعلها أحمد بأن هذا ليس من حديث يونس (٤/٣٧٤).

إذن فقد صح الأثر عن الحسن وهو مرسل والمرسل ضعيف لكنه يشهد للحديث السابق ويزيده قوة إلى قوته.

الحديث الرابع: حديث: «يطلع عليكم من هذا الفج...»

وللحديث طريق قوية عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

روى البلاذري[1] بسند صحيح عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «كنت جالساً عند رسول الله ﷺ فقال: يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت على غير ملتي، قال: وكنت تركت أبي قد وضع له وضوء، فكنت كحابس البول، مخافة أن يجيء، قال: فطلع معاوية فقال النبي ﷺ: هذا هو).

أقول: رواه البلاذري عن شيخيه بكر بن الهيثم وإسحاق بن أبي إسرائيل (وهذا ثقة أما بكر فلم أجد له ترجمة لكنه توبع من إسحاق) كلاهما روياه عن عبد الرزاق الصنعاني (وهو ثقة إمام) عن معمر بن راشد (وهو ثقة إمام) عن عبدالله بن طاووس (وهو ثقة إمام) عن طاووس بن كيسان والده (وهو ثقة إمام) عن عبدالله بن عمرو بن العاص وهو صحابي. على تعريف المحدثين، وربما لهذا كان يجزم بعض أهل الحديث بأن (معاوية مات على غير الإسلام) فقد كان علي بن الجعد الجوهري صاحب المسند

---

(١) البلاذري. أنساب الأشراف بنو عبد شمس. تحقيق إحسان عباس. ص١٢٦.

المشهور يقسم على هذا ويقول: (مات والله معاوية على غير الإسلام)[1].

وللحديث متابعات وشواهد:

أما متابعات الإسناد فالمتابعة الأولى عن طاووس: رواها البلاذري أيضاً عن عبدالله ابن صالح عن يحيى بن آدم عن شريك عن ليث عن طاووس عن عبدالله بن عمرو وهذا (إسناد صالح)[2].

وإنما قلنا: إسناده صالح أو حسن لأن ليث بن أبي سليم وشريك ـ وإن كانا من رجال مسلم ـ إلا أنهما يخطئان كثيراً لسوء حفظهما مع كونهما صادقين عابدين لا يتهمان في الحديث فهذه الطريق تصلح في المتابعات بلا ريب وقد صح الإسناد بدون هذه الطريق لكنها تزيد الحديث قوة.

وللحديث شواهد وهي[3]:

الشاهد الأول

رواه نصر بن مزاحم في كتاب (صفين ص٢١٧) عن جعفر بن زياد الأحمر (وهو صدوق يتشع) عن ليث وهو صدوق يخطئ كثيراً عن مجاهد وهو ثقة عن عبدالله بن عمر.

وله متابعة:

وقد توبع جعفر بن زياد هذا روى متابعته نصر أيضاً (ص٢١٩) عن شريك عن ليث عن طاووس عن عبدالله بن عمر (لعله عبدالله بن عمرو)[4] لكن بلفظ: ((يموت حين

---

(١) موسوعة أقوال الإمام أحمد (٣/٣٤).

(٢) كما قال الدكتور جاسم المشهداني صاحب رسالة موارد البلاذري (٢/٤٤٩) علماً بأن الرسالة حصل عليها من جامعة أم القرى.

(٣) إن كان الصحابي ابن عمر فهو شاهد لحديث عبدالله بن عمرو بن العاص ولكنني أخشى أنه عبدالله بن عمرو (تصحف إلى عبدالله بن عمر) فإن كان كذلك فهذه متابعة.

(٤) إن حصل التصحيف هنا فهو متابعة ثانية.

يموت وهو على غير سنتي» وهو لفظ أخف من لفظ البلاذري «يموت على غير ملتي» لكن اللفظ الأخير رجاله أقوى وأثبت، واللفظ الأول يشهد له حديث: «أول من يغير سنتي رجل من بني أمية» فهذا الحديث لا يقتضي كفر معاوية بخلاف حديث: «يموت على غير ملتي» فظاهره كفر معاوية والله أعلم.

وهذا وأمثاله من حجج المكفرين لمعاوية في الماضي كعمار بن ياسر وأبي بكرة الثقفي وسالم بن أبي الجعد وعلي بن الجعد الجوهري صاحب المسند، وغيرهم وكذا معظم الشيعة والمعتزلة في الماضي على تكفير معاوية، وفي العصر الحاضر كفره بعض السنة كالسيد محمد بن عمر بن عقيل وابن الأمير الصنعاني صاحب سبل السلام (فقد قال عن معاوية: شيطان مريد) وكذا أبو بكر ابن شهاب وغيرهم، وكذلك هو حجة من كفر معاوية من الشيعة المعاصرين وهذا عندهم محل إجماع.

وأنا لا أقول بصحة ألفاظ المتن وإنما أقول بأن الإسناد صحيح وصحة الإسناد لا تقتضي - دائماً - صحة المتن، فقد يخطيء الناقل ويهم ويروي بالمعنى رغم ثقته؛ والخبر من أخبار الآحاد لا المتواتر، فإذا لم يطمئن القلب إليه فلا يلزم الأخذ بظاهره؛ وأنا متوقف فيه، ولا يظن ظان أنني متوقف خوفاً من أحد، كلا فلو اطمأن قلبي لظاهره وأمنت خطأ النقلة لكفرت معاوية بلا مرية، لكنني أكتفي بما تواتر من النصوص من بغيه وظلمه والتوقف عند هذا أولى، لكنه يلزم من لا يفرق بين أحاديث الآحاد والأحاديث المتواترة من حيث الاحتجاج أن يقول بمضمون الحديث ويكفر معاوية.

أما الموت على غير السنة إن كان المراد بها الموت بعد أن غير سنة النبي ﷺ فهذا صحيح - كما لمح الألباني - لكن هل تغيير السنن يلزم منه الكفر؟ محل بحث وتوقف، وإن كان المراد بتغيير السنة غير ذلك فالله أعلم.

الشاهد الثاني(١)

ما رواه نصر بن مزاحم ص٢١٧ عن جعفر الأحمر عن ليث عن محارب بن زياد (الصواب ابن دثار ثقة) عن جابر بن عبدالله بلفظ: ((يموت معاوية على غير ملتي)).

الخلاصة

أنه بعد الحديث وشواهده ومتابعاته أخشى أنه حدث تصحيف في اسم راوي حديث الأصل (عبدالله بن عمرو) فهو عند نصر بن مزاحم (عبدالله بن عمر) فإن كان عبدالله بن عمرو وعبدالله بن عمر كلاهما قد روياه فهو أقوى إذ يصبح هناك ثلاثة من الصحابة (ابن عمرو، وابن عمر، وجابر بن عبدالله) قد اتفقوا على رواية هذا الحديث.

لكن الطريق المعتمد الذي رجاله ثقات ـ على شرط الشيخين ـ هو الطريق الأول طريق عبدالله بن عمرو بن العاص.

---

(١) أقول: هذه المتابعات والشواهد من طريق نصر بن مزاحم وهو شيعي إلا أنه صدوق في الجملة وقد وثقه ابن حبان (وتوثيقه للمشهورين معتمد) ووثقه ابن أبي الحديد وقد ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٨٢/١٣) ويقول عبد السلام بن هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب صفين لنصر بن مزاحم ص٩ (والمؤرخون يختلفون في توثيق نصر شأنهم في كل راو من الشيعة) ثم يقول: (ومهما يكن فإن الناظر في كتابه هذا يلمس هدوء المؤرخ الذي لا تستفزه العصبية إلي هواه إلا في القليل الذي لا يستطيع منه إفلاتاً...).

وقال عنه ياقوت الحموي: (كان عارفاً بالتاريخ والأخبار).

وقال عنه ابن أبي الحديد: (ثقة ثبت صحيح النقل غير منسوب إلى هوى ولا إدخال وهو من رجال أصحاب الحديث).

وضعفه العقيلي وأبو حاتم والجوزجاني وغيرهم للمذهب وهذا التضعيف للمذهب غير مقبول عند أكثر أهل الحديث المتقدمين فكم من الرواة المبدّعين أخذ عنهم أصحاب الصحاح .

وعلى أية حال: لو انفرد نصر بن مزاحم بهذه الروايات لما أخذنا بها ولا نعتمد عليه منفرداً ولا نرى الاحتجاج به إنما لا يجوز ترك الاستشهاد برواياته في المتابعات والشواهد وهو ما فعلناه هنا، ثم هذا الحديث له شواهد. وهؤلاء القوم من النواصب يحتجون بروايات أكذب المؤرخين منفردة كما يفعلون مع سيف بن عمر الذي لم يتابع على أكثر منكراته لا من ضعيف ولا من ثقة، أما نصر بن مزاحم هذا فلا يلتفتون إلى رواياته مع أنه أوثق من سيف بن عمر بمرات عديدة وكلاهما تميميان لكن الذي جعل غلاتنا يذمون نصراً ويحبون سيفاً لأن نصر بن مزاحم شيعي يحب علياً وسيف بن عمر ناصبي ويحب معاوية

دلالة الحديث

فهو يدل بلا شك على ذم شديد لمعاوية وأنه سيغير ويبدل وفي الحديث دلالة على تفسيقه على أقل تقدير، والفسق قرين الظلم والبغي لا محظور في إطلاقه، وإنما المشكل هو في الألفاظ التي فيها دلالة على تكفيره مطلقاً فهذه ألفاظ مشكلة؛ رغم أنها أصح أسانيد من كل أسانيد الأحاديث التي يصححها البعض في فضائله، لكنني لا أميل لروايات التكفير وإن كان رجال بعض اسانيدها تكاد تكون على شرط الشيخين، وإنما لا أميل إليها لاحتمال أن بعض الرواة رووا الحديث بالمعنى، لكنني لا أنكر على من رأى التكفير بناءً على هذا الحديث وغيره الذي إسناده غاية في الصحة لكنه آحاد مع أنه ليس له ما يعارضه من الأدلة الصحيحة، إضافة إلى أن المكفرين لمعاوية كسالم بن أبي الجعد وابن الجعد ومحمد بن عقيل وأحمد خيري وغيرهم يرون أنه لا تعارض بين البغي والكفر، لأن الكفر يشمل البغي والظلم والفسق وتغيير السنن والدعوة إلى النار والنفاق... الخ.

وعلى أية حال: فهذا الحديث يصب في مجرى الأحاديث العامة والخاصة الصريحة في ذم معاوية ولا يستطيع المغالون في معاوية من النواصب أن يأتوا بحديث عام أو خاص يدل على فضل معاوية إلا وجد أهل السنة والحديث أحاديث عامة أو خاصة في ذم معاوية وتكون أصرح وأصح وأكثر التصاقاً بالأدلة العامة.

والذي أختاره الحكم على معاوية بالظلم والبغي وتغيير السنة فقط وترك باقي أمره إلى الله، لكن لا يجوز لمخالفينا أيضاً في هذه المسألة أن يلزموا الناس بحب هذا الرجل والترضي عنه لأن المخالفين لهم يخشون مخالفة هذه الأحاديث كما ليس لنا أن نلزمهم بالالتزام بدلالات الأحاديث السابقة لأنهم يخشون أنهم بهذا يطعنون في رجل بريء وخاصة وأنهم يعتبرونه صحابياً.

إذن فيبقى الحل أن نعرض حججنا مثلما يعرضون حججهم ونسأل الله أن يبصر الجميع بالصواب، ونأمل أن يعتدلوا في المحبة والولاء كما يعتدلوا في البغض والبراء، وأن

يزنوا معتقداتهم بميزان النصوص الشرعية لا بميزان التقليد المذموم والهوى والتعصب والشيوخ المتبوعين المحكومين بالأوضاع العلمية والمذهبية التقليدية السائدة وليس بالمنهجية العلمية.

الإمساك عما شجر بين الصحابة

ثم تحدث الشيخ عن الإمساك عما شجر بين الصحابة(١) وذكر في ذلك حججاً سأجيب عليها باختصار ويستحسن أن أعرض جميع حجج القائلين بالإمساك سواءً التي نقلها الشيخ أو التي سكت عنها أو غفل عنها وسأنقل تلخيصاً لما كتبته قبل سنوات في مبحث بعنوان (معنى الإمساك عما شجر بين الصحابة) وقد حافظت على لغة ذلك المبحث وكانت هادئة جداً لأنني كنت يومها أظن أن الناس بخير لكنني بعد أن رأيت النصب كالحاً في وجوه الحقائق ربما اشتدت لغتي قليلاً لكنني لا أشتد إلا على الفكرة وأحاول جاهداً ألا أتناول الشخص ـ أي شخص ـ بالتجريح.

على أية حال: هذا تلخيص ما كتبته في كتاب (معنى الإمساك عما شجر بين الصحابة) ولم يطبع قلت فيه:

بعض أدلة القائلين بالإمساك

الدليل الأول: الآية الكريمة: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[البقرة: ١٣٤]، والآية ذكرها الشيخ وهي لا تدل على رأيهم كما سيأتي.

الدليل الثاني: حديث: ((إذا ذكر أصحابي فأمسكوا...)) وهو حديث ضعيف ثم هم لا يلتزمون به أيضاً كما سنبين، وعلى هذا فهم يتحدثون عما شجر بين الصحابة بكلام أكثره باطل، فهم الذين يجب عليهم الإمساك لطعنهم

---

(١) ورد في ذلك حديث (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا) وهو ضعيف وسيأتي بيان ذلك.

في بعض الصحابة من الهاجرين والأنصار بالباطل وتبرئتهم لمن ظلم من الطلقاء والأعراب بالباطل أيضاً

الدليل الثالث: ما نقلوه عن بعض السلف من قوله: (تلك دماء طهر الله منها يدي فلا ألوث بها لساني) هكذا بالمساواة بين العادل والظالم بين دعاة الجنة ودعاة النار وسيأتي الكلام على هذا أيضاً.

الدليل الرابع: زعم بعضهم أن الكلام فيما شجر بين الصحابة فيه قدح في حملة الشريعة وسيأتي جوابه.

أما الدليل الأول فجوابه: أن هذه الآية لا تدل على ما يذهبون إليه من وجوه كثيرة أهمها ثلاثة:

الوجه الأول: أن هذه الآية نزلت في اليهود منكرة عليهم ادعاءهم أن إبراهيم كان يهودياً فكانوا يفتخرون بأن إبراهيم وموسى وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام كانوا يهوداً وينسون القيام بالعمل الصالح، مثلما نحن اليوم نفتخر بأن منا من فتح المشرق والمغرب، فنتغنى بالتفاخر بالسلف الصالح وكأننا مسؤولون عن أعمالهم لا عن أعمالنا فنحن نعمل عمل اليهود نفسه الذين وبخهم الله عز وجل على تفاخرهم بأنبيائهم ونسيانهم صالح الأعمال فالآية تنهى عن التفاخر بالآباء وأعمالهم ولا تنهى عن نقد الخطأ والاستفادة من التاريخ ومعرفة أسباب الانحطاط الحضاري للمسلمين ونحو ذلك، فالمتفاخرون بما فعله سلفنا من جهاد وما قدموا من علم ونحو ذلك تخاطبهم الآية أكثر من خطابها للذين يكشفون بدايات الانحراف التي أوصلت المسلمين إلى حالة من الضعف لا تحتاج إلى بيان.

إن كشف أخطاء الماضي جهاد، لأنه لا يمكن إصلاح الحاضر إلا بهذا الكشف للأخطاء المحورية التي كان لها أبلغ الأثر في تشكيل العقل

المسلم القابل للتناقضات والنفس المسلمة المبررة للمظالم.

الوجه الثاني: إننا مأمورون بالتفكر والتحدث عن الأمم السابقة لأن القرآن الكريم مليء بالآيات والسور عن الأمم السابقة، وأن هذه الأحداث التي حدثت في عهد الصحابة كفتنة عثمان وما جرى بعدها جاءت فيها أحاديث صريحة فلا يجوز أن نضرب بهذه الآية ــ خاصة سوء فهمنا لها ــ النصوص الشرعية الأخرى التي لم تذكر عبثا كحديث عمار وحديث الخوارج وحديث الحوأب وحديث الزبير، وغيرها من الأحاديث الصحيحة في شأن ما جرى بين الصحابة رضوان الله عليهم.

الوجه الثالث: وقد يقول البعض إنما نتكلم عن محاسن الماضين ونترك الكلام في أخطائهم وهذا يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فالقرآن الكريم فيه ذكر لأخطاء وقع فيها بعض الصالحين من الأمم السابقة فضلاً عن غيرهم بل في القرآن الكريم أخطاء بعض الأنبياء ذكرها القرآن الكريم للعبرة والعظة كأكل آدم من الشجرة التي نهاه الله عن الأكل ومنها قصة غضب يونس عليه السلام من قومه وخروجه من بينهم قبل أن يأمره الله بذلك ثم رميه في البحر بسبب خطئه هذا ونحو هذا.

كما نزل القرآن الكريم ببيان خطأ بعض الصحابة رضوان الله عليهم سواءً تلك الأخطاء الجماعية كتركهم النبيﷺ يخطب قائماً وخروجهم لأجل التجارة واللهو، وما حصل من كثير منهم يوم أحد عند مخالفتهم لأوامر النبيﷺ بالبقاء على جبل الرماة، كما نزل القرآن الكريم بتخطئته الصحابة يوم حنين وتفاخرهم بكثرتهم، كما نزل القرآن الكريم بتخطئة أفراد من الصحابة كما حصل لحاطب بن أبي بلتعة، ونزل القرآن الكريم بالحكم بالفسق على الوليد بن عقبة وهو صحابي ـ حسب تعريفهم ـ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[الحجرات: ٦]، ونحو ذلك وهو كثير.

فهل نترك هذه النصوص بما فيها من العلم والعبر والدروس بلا استفادة ولا بحث ولا دراسة من أجل فهم خاطئ لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾[البقرة: ١٣٤]؟ هل الاستفادة من كتاب الله بعبره ودروسه وفوائده يقتصر على القرن الأول فقط؟ أم أن الواجب علينا أن نستفيد من كل ما ذكره القرآن الكريم سواءً ما ذكره عن أحداث أو أشخاص أو أخطاء أو محاسن... الخ لا ريب عند المسلم العاقل أن هذا الأخير هو الحق والصواب.

أما السنة النبوية الصحيحة فمخالفتها للاستدلال الخاطئ بهذه الآية واضح في أدلة كثيرة جداً منها حديث عمار: «تقتله الفئة الباغية»[١] وهو في الصحيحين، وحديث الحوأب[٢] وهو على شرط الصحيح وأحاديث الخوارج[٣] وهي بالعشرات في الصحيحين وغيرها كثير من الأحاديث الصحيحة فضلاً عن الروايات الصحيحة المنثورة في دواوين الإسلام التي تخالف الاستدلال الخاطئ بهذه الآية.

إشكال وإلزام

ثم الذين يستدلون بالآية الكريمة السابقة على وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة يقعون في أحد إشكالين لا مخرج من أن يقعوا في واحد منهما:

---

(١) نص الحديث في البخاري: (ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار) وفي لفظ آخر أيضاً: (يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار) حديث صحيح متواتر ومتفق عليه وهذا لفظ البخاري والحديث ظاهر الدلالة بأنه كلام فيما شجر بين الصحابة.

(٢) هو قول النبي ﷺ لأم المؤمنين عائشة: (ليت شعري أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب) فنبحت تلك الكلاب على أم المؤمنين - رضي الله عنها - أثناء خروجها إلى البصرة في بداية خلافة علي بن أبي طالب انظر تفسير الحديث والكلام عليه في كتابنا (بيعة علي) ص٨٣، ٨٤ الطبعة الثالثة.

(٣) من تلك الأحاديث قول النبي ﷺ: (تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق). راجع تلك الأحاديث في صحيح البخاري (٥٣/٨) وصحيح مسلم (٧٤٥/٢) وقد قال أبو سعيد الخدري: (أشهد أن علياً قتلهم وأنا معه) صحيح البخاري (٥٣/٨). وأنتم رأيتم أن النبي ﷺ لم يمسك ذلك الإمساك المطلق، وقد يقول البعض لكن هذا خاص بالخوارج وليس بما شجر بين الصحابة؟ نقول: في الخوارج صحابة حسب تعريفهم للصحبة وقد تناول أيضاً ما شجر بين الصحابة ببيانه أن علياً (قاتل الخوارج) كان على الحق وأنه أولى الطائفتين بالحق يعني أن الطائفة الأخرى المخطئة هي طائفة معاوية وهو صحابي حسب تعريفهم. وهذه من دلائل نبوة النبي محمد ﷺ لأنه أخبر بما سيكون فكان كما قال ﷺ.

الأول: إن كانوا يقصدون الإمساك المطلق فهذا يخالف القرآن الكريم والسنة النبوية ولا يستطيعون التمسك بهذا التفسير إلا بمخالفة النصوص القطعية من الكتاب والسنة.

الثاني: وإن كانوا يرون في الآية دلالة على إمساك دون إمساك والإمساك في وقت دون وقت وفي مجتمع دون مجتمع وألاّ يكون الكلام إلا بعلم منافٍ للجهل وعدلٍ منافٍ للظلم وتجرد منافٍ للهوى فهذا متفق عليه، ولكن لا خصوص لما شجر بين الصحابة[1] هنا وإنما يعم هذا كثيراً من الحقائق والمعلومات التي قد لا يعقلها العوام، والآثار في هذا المعنى كثيرة منها قول علي رضي الله عنه: (حدثوا الناس بما يعرفون...) وقول ابن مسعود رضي الله عنه: (ما حدثت قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة).

إذاً فكلام علي وابن مسعود وما في معناهما عام ليس خاصاً بالأحكام أو المعجزات بل هو على ظاهره في الإيمانيات والأحكام والسيرة والفتوح... الخ هذا ما توصلنا إليه في إبطال استدلال بعضهم بالآية الكريمة على الإمساك عما شجر بين الصحابة ولا عن قصص الأمم السابقة وإنما يستدل بهذه الآية على من يتفاخر بالسلف الصالح ولا يعمل عملهم.

أما الدليل الثاني: فهو الحديث المشهور الذي يستدل به القائلون بالإمساك عما شجر بين الصحابة فهو الحديث المنسوب إلى الرسول ﷺ الذي نصه: ((إذا ذكر أصحابي فامسكوا وإذا ذكر القدر فامسكوا وإذا ذكرت النجوم فامسكوا)).

فهذا الحديث ضعيف وهو مروي بأسانيد ضعيفة عن ثلاثة من الصحابة وهم ثوبان وابن مسعود وابن عمر وروي مرسلاً بإسناد صحيح عن طاووس بن كيسان.

---

(١) وقد يقال إن للصحابة مزيداً من التأكيد على هذا الأمر فهذا ممكن لكن الكلام بعدل وعلم واجب سواءً كان فيما شجر بين الصحابة أو فيما شجر بين التابعين أو غيرهم.

الكلام على أسانيد حديث الإمساك

أما حديث ثوبان: فقد رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٦/٢) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة عن إسحاق بن إبراهيم عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني عن ثوبان فذكر الحديث.

قلت: وهذا الإسناد ضعيف جداً إن لم يكن موضوعاً فيزيد بن ربيعة الراوي عن أبي الأشعث متروك وقد أنكروا أحاديثه عن أبي الأشعث خاصة وهذه منها ثم هو رحبي دمشقي وهؤلاء نواصب خاصة في القرون الثلاثة الأولى.

وأما حديث ابن مسعود: فقد روي بإسنادين الأول رواه أبو نعيم في الحلية (١٠٨/٤) والطبراني في الكبير (٢٤٣/١٠) كلاهما من طريق الحسن بن علي عن سعيد بن سليمان عن مسهر بن عبد الملك عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود.

والإسناد الثاني رواه ابن عدي في الكامل (٢٥/٧) واللالكائي في السنة (١٢٦/١) كلاهما من طريق النضر أبي قحذم عن أبي قلابة عن ابن مسعود.

وكلا الطريقين ضعيفان؛ فالأول في إسناده مسهر بن عبد الملك الهمداني مختلف فيه فقد قال فيه البخاري (فيه بعض النظر) وقال أبو داود (أصحابنا لا يحمدونه) وقال النسائي: (ليس بالقوي) وقد قواه بعضهم فوثقه الحسن بن حماد الوراق وكان الحسن بن علي الخلال (يحسن الثناء عليه) وذكره ابن حبان في الثقات وروى له النسائي في خصائص علي وفي مسنده.

وقد ضعف أبو نعيم هذا الطريق بقوله (غريب من حديث الأعمش تفرد به عنه مسهر) وكان يمكن قبول روايته في الشواهد وعند المتابعة أما كونه تفرد بهذا الحديث عن الأعمش ولم نجد له (للحديث) شاهداً متماسكاً فيبقى في مرتبة (الضعيف) إضافة إلى أن أبا وائل هذا وإن كان ثقة إلا أنه كان منحرفاً قليلاً عن علي رضي الله عنه.

أما الإسناد الثاني فضعيف جداً لأن في إسناده النضر بن معبد أبو قحذم وهذا

متروك الحديث، أضف إلى ذلك أن أبا قلابة لم يسمع من ابن مسعود وأبو قلابة فيه نصب أيضاً.

أما حديث ابن عمر: فقد روي عنه من طريقين، الأول رواه ابن عدي (١٦٢/٦) (وعنه السهمي في تاريخ جرجان ص٣٥٧) عن الحسن بن الحسين البزاز عن يحيى ابن إسماعيل عن جده عن محمد بن الفضل عن كرز بن وبرة عن عطاء عن ابن عمر، وهذا إسناد ضعيف جداً فمحمد بن الفضل (لا يتابع على عامة أحاديثه وكذبه بعضهم) وكرز بن وبرة ليس مذكوراً بجرح ولا تعديل.

أما الإسناد الثاني إلى ابن عمر فقد رواه السهمي في تاريخ جرجان عن ابن عدي عن عبدالرحمن بن عبد المؤمن عن عيسى بن محمد عن محمد بن عمر الرومي عن الفرات بن السائب (وهو متروك) عن ميمون بن مهران عن ابن عمر.

وكما سبق ففرات بن السائب متروك وأكبر ما نقموا عليه أحاديثه عن ميمون بن مهران وهذه منها وميمون بن مهران كان من العلماء المقربين من بني أمية الذين لحقهم شيء من الانحراف عن علي بن أبي طالب.

إضافة إلى أن محمد بن عمر الرومي مختلف فيه وقال عنه الحافظ (لين الحديث) مع أنني أرى أنه في مرتبة الصدوق لكن أنكروا عليه أحاديث.

وهناك حديث آخر مرسل رواه عبد الرزاق في الأمالي عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه مرفوعاً وهذا صحيح الإسناد إلى طاووس لكن طاووس تابعي لم يدرك النبي ﷺ وتوفي عام (١٠٦هـ) ولم يطلب العلم غلا كبيراً وهو متهم بالنصب أيضاً لكن هذا لم يثبت عنه ما يدل على ذلك بخلاف أبي قلابة.

وهناك آثار مقطوعة غير مرفوعة: منها قول أبي قلابة لأيوب: (وإذا ذكر أصحاب محمد فأمسك) رواه اللالكائي (١٣٤/١). وأبو قلابة تابعي متأخر وهذا القول لم ينسبه للنبي ﷺ أحد من الصحابة وإنما هو رأي يراه وهو متهم بالنصب أيضاً.

الخلاصة: أن هذا الحديث لا يصح مرفوعاً إلى النبي ﷺ وإنما رواه بعض الضعفاء

أو النواصب أو كان رأياً لبعض الناس، ولعل أفضل ما قيل في طرق هذا الحديث هو قول الحافظ ابن رجب: (روي من وجوه في أسانيدها كلها مقال).

فهذه الخلاصة من الحافظ ابن رجب يدل على أنه استقرأ الطرق وتوصل لهذه النتيجة، وهذا ما توصلنا إليه في أسانيد الحديث، ولولا مخالفة الحديث لما هو أوثق منه من نصوص الشريعة لربما كان محتملاً للتحسين.

ثم النبي ﷺ وكذا الصحابة والتابعون وسائر العلماء عبر القرون لم يمسكوا وإنما بينوا المحق والمبطل ودونوا تلك الأحداث كما سيأتي.

أعود وأقول: لعل الشيء الجديد الذي اكتشفته في أسانيد هذا الحديث أنه لا يخلو إسناد من وجود ناصبي ومن مصلحة هؤلاء النواصب - عندما تزايد بحث الناس في أدلة الفريقين - أن يأمروا الناس بالإمساك؛ لأن هذا الكف والإمساك فيه مساواة بين الفئة العادلة والفئة الباغية وفيه تسويه بين المحق والمبطل وبين علي ومعاوية

الكلام على معنى الحديث

سبق أن ذكرنا أن كل طرق الحديث ضعيفة، وعلى افتراض صحة الحديث تكون معرفة معناه أمراً واجباً وإن كان ضعيفاً - وهو الصواب - فقد سبق الكلام على ضعفه.

والحديث من حيث المتن لا يدل على ما ذهب إليه أصحاب الإمساك المطلق فالحديث لو افترضنا صحته حديث عام مخصص بأحاديث أصح منه وأصرح سيأتي بيانها.

كما أن متن الحديث يشهد بأن ليس من معناه الإمساك عما شجر بين الصحابة لأن في الحديث الإمساك عن القدر أيضاً: (وإذا ذكر القدر فأمسكوا) وأهل العلم يعلمون كثرة الأحاديث الصحيحة بل والآيات الكريمة في القدر وهي (الآيات والأحاديث) أكثر من أن نستقصيها وأشهر من أن ننبه عليها

إذن فالإمساك عن القدر مطلقا لا يقول به عالم ولا مطلع على القرآن الكريم ونصوص السنة الصحيحة لتضمنهما (القرآن والسنة) نصوصاً صريحة صحيحة في

القدر والكلام فيه. كما أن في الحديث أيضاً (وإذا ذكرت النجوم فامسكوا) والأحاديث في الكلام عن النجوم صحيحة ثابتة، وفي بعضها نهي الناس أن يقولوا مطرنا بنوء كذا وكذا، ونحو هذا من التحذير من النظر في النجوم، كما أن في النجوم فوائد مذكورة في القرآن الكريم وفي غيره.

لكن لعل موضوع (القدر) أوضح وأصرح وأكثر مشابهة لموضوع (الصحابة) والقدر وإن كان ورد فيه آيات كريمة، وأحاديث شريفة، لكن ليس من الحكمة ولا من العقل بل ولا من الشرع مخاطبة العوام بتفاصيل القدر، مما قد يبلبل الأفكار عندهم، وتحار فيه العقول، حتى ولو كان المتحدث واثقاً من أنه لن يقول إلا الحق، لأن الناس لا يعقلون كل الحق وهم بحاجة إلى مقدمات قبل الحديث في القضاء والقدر.

لكن لا يمنع هذا من دراسة القضاء والقدر، وتأليف الرسائل فيه، وبيانه وشرحه، والجمع بين الآيات والأحاديث فيه، والشاهد على هذا أن كتب العلماء مليئة بالكلام في القدر، ولم يقولوا بالإمساك فيه هذا الإمساك المطلق الذي يفهمه البعض.

وكذلك موضوع (الصحابة) أو (ما شجر بينهم) فهذا ينطبق عليه ما ينطبق على موضوع الكلام في القدر من (محظورات) و(مباحات) و (واجبات) فقد يكون الكلام في القدر محظوراً أو مكروهاً وقد يكون مباحاً وقد يكون واجباً فلنتنبه لهذا ولا نخلط بين الأمور.

الجواب على الدليل الثالث

فهو ذلك القول المنسوب لبعض أهل السنة: (تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها ألسنتنا) وهذا القول منسوب لعمر بن عبد العزيز والإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله[١].

---

(١) لم نجد مسنداً صحيحاً إليه في المصادر التي بين أيدينا قول الأمام أحمد بن حنبل بأن هذه دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها ألسنتنا، ولعل هذا القول لم يصح عنه البتة خصوصاً وأن له أقوالاً مدونة في بعض ما شجر بين الصحابة، وإن كانت قليلة ثم لو صح هذا عن أحمد فاتباع النصوص الشرعية أولى.

وهذا القول إن صح عنهما فإنما يقصدان به الإمساك عن الكلام فيها بالباطل والهوى أما إن أرادوا ظاهر هذا القول ـ وهذا بعيد ـ فهو مخالف لقول رسول الله ﷺ وقول جمهور الصحابة وجمهور السلف. ويكفي أن رسول الله ﷺ قال بخلاف ما قالوه هنا ـ إن صح عنهم ـ ما يؤكد على أنهم لا يريدون به الإمساك المطلق وقد يطلقون هذا في حوادث خاصة فيأخذها غيرهم بتعميم بل إن لعمر بن عبدالعزيز وأحمد بن حنبل كلاماً معلوماً فيما شجر بين الصحابة ثم إن هذا القول بغض النظر عن صحة نسبته إليهما يوهم بأن تلك الدماء كلها قد سفكت بغير حق وهذا يساعد الشيعة على اتهامنا بالنصب لأن الصحيح الذي لا ريب فيه أنه يجب قتال الخوارج والبغاة إلى أن يفيئوا إلى الحق ويرجعوا إلى الجماعة فمن الذي يبرأ من القتال الواجب؟

أما دماء الطرف الشرعي فالواجب حقنها ويحرم سفكها فلا يجوز الخلط بين دم المحق والمبطل

فالقضية فيها محق ومبطل، مصيب ومخطئ فلنتنبه لهذا الأمر ولا نخلط وما أكثر الأمور التي نخلط نتيجة لجهلنا بها أو عواطفنا التي لا تأبى اتباع النصوص الصحيحة.

إذن فالمصيب من سفك الدماء بحق والمبطل من سفك الدماء بلا حق، هناك طرف شرعي وطرف مارق خارجي[(١)] أو باغ.

ولذلك يقول النبي ﷺ في حق الخوارج: «فاقتلوهم فإن لمن قتلهم أجراً يوم القيامة[(٢)] وقال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»[(٣)] فالرسول ﷺ يتمنى لو يدرك الخوارج حتى يقاتلهم، ولم يتمنَّ أن يطهر الله يديه منهم، وكذلك قال الله عز وجل في حق البغاة: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] يقول الشيخ ابن باز: ما قال (فاعتزلوا) قال: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾[(٤)] [الحجرات: ٩]

---

(١) الخوارج فيهم بعض الصحابة كحرقوص بن زهير السعدي فقد ذكره المحققون في الصحابة منهم الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣١٩/١) في القسم الأول.

(٢) صحيح البخاري (٥٢/٨) وصحيح مسلم (٧٤٧/١).

(٣) صحيح البخاري (١٧٨/٨).

(٤) فتاوى ومقالات متنوعة العدد السادس (٨٧/٦).

إذن فكيف نتمنى أن نتخلى عن واجب شرعي؟

فقول القائل: (تلك دماء طهر الله منها أيدينا) يكون قد جعل من يحرم قتاله ومن يجب قتاله بمنزلة واحدة؟ فهذا الذي يظهر من هذه المقولة وهذا الذي يفهمه بعضهم من هذه المقولة ولا ريب أن هذا القول قد جانب الصواب فلو كنا في عهد أبي بكر رضي الله عنه لكان الموقف الصحيح أن نكون معه ضد مانعي الزكاة وفيهم صحابة ولو كنا في عهد علي رضي الله عنه لكان الموقف الصحيح أن نكون معه ضد البغاة والخوارج فهذا هو الموقف الذي نؤجر عليه فكيف نتمنى أن يطهر الله أيدينا من عمل مشروع أمر الله به كقتال البغاة أو تمناه رسول الله ﷺ كقتال الخوارج؟ فإذا علمنا هذا ثم أصررنا على التورع الجريء فهذا يلزم منه أننا نرى التورع عن أمور لم يتورع منها النبي ﷺ[1] وهذا ورع كاذب وهو أشد خطراً من إثم الذي زعم أن يصوم فلا يفطر أو لا يتزوج النساء... لأن النبي ﷺ - حسب حجته - قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه

---

(١) بعض الأخوة كالأخ الكريم سعود العقيلي يقول - تعليقاً على كلامنا السابق ونحوه: (انظروا كيف يقارن نفسه برسول الله) وهذا تعريف جديد للاتباع، أو لنقل: هم يسمون الدفاع عن معاوية بالأحاديث الموضوعة إتباعاً ونقدنا له بالأحاديث المتواترة محاولة منا للمقارنة بالرسول، لأنهم يرون أن قولنا: لن نمسك عن أمر لم يمسك عنه الرسول يعد مقارنة بيننا وبين النبي ﷺ وانني لأعجب من هؤلاء الأخوة أنهم يعدون إتباع النبي ﷺ مقارنة بالرسول وتناسوا أن هذه هي حجة الذين أنكر عليهم النبي الغلو في الزهد والورع المخالف للسنة، الذين هموا أن يصوموا فلا يفطروا ويمتنعوا عن الزواج وأكل اللحم بدعوى أن الرسول ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخرفالمنطق هو نفسه، فيكون الجواب (من رغب عن سنة النبي فليس منه) بل هم - على منطقهم العجيب - يقارنون أنفسهم بالذات الإلهية عندما يحكمون على فرعون وابليس وأبي لهب بالكفر؟ وهم يقارنون أنفسهم بالنبي في قتال المشركين وذم الذنوب وأصحابها

لقد وصلت بنا محاولة الدفاع عن معاوية إلى مثل هذه التهمة الساذجة والطريفة في الوقت نفسه

لكن لا تتعجبوا فقد وجدت جذور هذه المحاولات لفصل الأمة عن النبي ﷺ من عهد بني أمية أيضاً وهذا يمكن إفراده في مبحث كامل، فغلاتنا متبعون فقط أو منفذون أوفياء للسياسة الأموية وبعضهم قد ينفذ بغباء ولا يشعر بضرر هذا التنفيذ، لأن الغباء أيضاً كان سلاحاً أموياً فعالاً استخدمه الأمويون في استخدام مغفلي الصالحين ولولا غفلة الصالحين لما استطاع معاوية إقناع الناس بأنهم مأجورون على محاربة علي بن أبي طالب ولعنه على المنابر ومازال في غلاة السلفية اليوم من يرى هذا الرأي عن حسن نية وصدق ابن عقيل القائل: (لقد ترك لنا معاوية في كل زمن فئة باغية).

على أية حال هذا الفصل الذي يفعله هؤلاء الغلاة للحيلولة بيننا وبين النصوص التي تبين حقيقة الظلم والظلمة هو عين ما نعيب به العلمانية من مناداتهم بفصل الدين عن شؤون الحياة، لكننا نسمي فصلهم كفراً أكبر ونسمي فصلنا سلفية نقية فاختلفت الألفاظ والفصل واحد.

وما تأخر.

إذاً فنحن قد نردد أقوالاً وآراء دون نظرة فاحصة لها وكأنها ثابتة من المسلمات مع أنها تخالف أحكام الشريعة.

والسبب أننا نتعامل مع هذه الأقوال بعاطفة شديدة ونهمل النظر في الآيات والأحاديث وبعضنا يأخذ القول أو القاعدة دون وضع لهذا القول ويفهمه تحت المجهر الشرعي، ولا يجمع كل المادة في الموضوع، فهذه أسباب رئيسة في (الفهم التعميمي الخاطئ) لكثير من القضايا ومنها دعوى الإمساك عما شجر بين الصحابة.

الجواب على الدليل الرابع

وهو شبهة أكثر من كونه دليلاً: وهو قول بعضهم بأن الكلام فيما شجر بين الصحابة ولو بضوابطه فيه قدح في حملة الشريعة وأن هذا تشبه بأهل الأهواء كالروافض والنواصب والخوارج؟

فنقول لأصحاب هذا القول: أن الشريعة التي نقلها هؤلاء الصحابة فيها كل ما نقول من تخطئة بعضهم ففيها ـ أي تلك الأحاديث والآثار ـ قصة ماعز الأسلمي والمخزومية وحاطب بن أبي بلتعة، وحديث عمار، وفرار بعضهم يوم أحد، وافتخارهم يوم حنين، وحديث الزبير والحوأب، وحديث قاتل عمار في النار، وحديث الخلافة والملك، وغير ذلك من الأحاديث النبوية الصحيحة الكثيرة التي فيها تخطئة لأفراد أو جماعات منهم فالشريعة التي نقلوها لم تأمرنا أن نجعلهم معصومين وإنما أمرتنا بالأخذ بما أصابوا فيه أو أجمعوا عليه أما ما اختلفوا فيه فينظر أقواها دليلا ثم إن خطأ الأفراد لا يعني خطأ الجميع ولا يعني (القدح في حملة الشريعة) بل إن رد الأحاديث السابقة عن أخبار الصحابة فيها (قدح غير مباشر) في حملة الشريعة وإلا فماذا يعني تضعيف الأحاديث الصحيحة أو صرفها عن معانيها الصحيحة؟

ثم إن الكلام في خطأ المخطئ لا يعني التشكيك في عدالته من حيث الرواية والتزامه

الصدق فيما ينقل عن النبي ﷺ ولذلك تجد الأئمة كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن والمحدثين ينقلون أخطاء بعض من وصف بالصحبة في كتبهم لكن لم يقل أحد أنهم لا يثقون في الصحابة؟ وهل يقول عاقل أن البخاري ومسلم وأمثالهم قصدهم (الطعن في حملة الشريعة)؟ لأنهم أوردوا حديث عمار وما أشبهه؟

الخلاصة

أولاً: أن التاريخ أو ما شجر بين الصحابة ليس كله سواء وكثير منه فيه عدل وخير فلماذا نجعل (ما شجر بين الصحابة) شراً كله؟ لماذا نلبس الحق بالباطل ونكتم الحق؟

ثانياً: أن الشريعة التي نقلها لنا الصحابة والتابعون ومن بعدهم فيها بيان أخطاء بعضهم. أي بعض الصحابة. بل إن القرآن الكريم الذي نتلوه صباح مساء فيه بيان أخطاء بعضهم جماعاتٍ أو أفراداً.

ثالثاً: أن الخطأ لا يلزم منه ارتفاع (العدالة) في النقل وبطلان الشريعة فهذا لا يقوله عاقل[1].

رابعاً: إن الشريعة التي نقلوها تبين لنا أن الحرام يبقى حراماً ولو ارتكبه بعض الفضلاء من الصحابة وأن الخطأ خطأً ولو فعله بعضهم فهم بشر والمخطئون منهم متفاوتون وليسوا في مرتبة واحدة.

خامساً: لا يوجد عالم أو محدث أو فقيه معتبر إلا وقد تكلم في شيء (مما شجر بين الصحابة) ونحن لا نريد ضرب الأمثلة بل نريد تسمية عالم معتبر أو محدث أو فقيه ليس له أي قول يتعلق ببعض ما شجر بين الصحابة على الأقل.

ونحن حقيقة لم نجد إلى الآن عالما يمسك هذا (الإمساك المطلق) الذي ينادي به بعضهم فلم يمسك أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد ولا

---

(١) ثم تصديق بعض هؤلاء للوليد شر من تكذيبه ورد أخباره.

البخاري ولا مسلم... الخ فكل عالم منهم تجد له أقوالاً قليلة أو كثيرة في الكلام عما شجر بين الصحابة أو عن أخطاء بعض الصحابة أيام السيرة النبوية.

لكن العلماء أهل الحق يتكلمون بحق ولا يتكلمون بباطل وعلى هذا فلا يمكن القول بأنهم (تشبهوا بأهل الأهواء) وهنا الفرق الواسع في المسألة.

فأهل الحق يتكلمون بالحق أو يجتهدون في هذا وإن أخطأوا بينما أهل الأهواء يتكلمون بالجهل والهوى، فكيف نقول أن أئمة أهل السنة أو كل من تكلم منهم عن أخطاء بعض الصحابة أنه (متشبه بأهل الأهواء)لي فهذا الاتهام سينسحب على كل علماء المسلمين من أهل السنة وغيرهم إن لم نحدد المراد بـ (بالإمساك) الذي نعتبره واجباً

إذن خلاصة الخلاصة: أن الكلام فيما شجر بين الصحابة إذا كان بعلم وإخلاص وتحرٍ للحق فلا محظور فيه بل هو فرض كفاية إذا قام به بعض أهل العلم من أهل العدل والإنصاف والعلم سقط عن الباقين لكن لا يجوز لهم تركه[1].

ولا يعني الطعن في الآثار الصحيحة ولا تشبهاً بأهل الأهواء لما سبق بيانه بل إن إهماله هو عين التشبه بأهل الأهواء من نواصب الشاميين المتأخرين الذين يطالبون بالإمساك عن أخطاء بني أمية وترك أمرهم إلى الله وهذا فيه مغالطة وتلبيس لأن القضية ليست محاسبة دنيوية إنما هو تاريخ للأمة لا بد من قراءته ومعرفة الحق والاستفادة منه وأخذ العظة والعبرة من أسباب النصر وعوامل الإخفاق التي انتهت بنا إلى ما ترونه من ضعف وذلة وصغار.

سادساً: أنه بسبب القصور في فهم الأدلة السابقة لم يستطع الكثيرون تفسير الأحداث واستلهام العبر فيما شجر بين الصحابة، وأصاب تلك الفترة مسحة من

(١) الكلام فيما شجر بين الصحابة إما واجب أو مباح أو محظور، بحسب الحال كما هو مفصل في الأصل.

(الغموض) و(الاضطراب) و(التناقض) و(التدافع) بين الآراء والأقوال، كل هذا نتيجة للنظر إلى تاريخ الصحابة وشخصياتهم نظرة لا تتفق مع النصوص ولا الواقع وبسبب هذه النظرة القاصرة المفتقرة للعلم والإنصاف وقع بعض العلماء قبل طلبة العلم ـ فضلا عن كثير من المؤرخين ـ في خلطٍ عجيبٍ ومجادلات بين مؤيد ومفند.

وهذا جاء نتيجة سوء فهم للأدلة والأقوال السابقة والتي يرون أنها تدل على مشروعية (الإمساك المطلق) أو سوء الاستدلال بتلك الأدلة وتحميلها ما لم تحتمل من التأويل الموغل أو التعميم الخاطئ والله عز وجل أرشدنا (عند التنازع) أن نرد الأمور المختلف فيها إلى الله ورسوله ﷺ.

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[النساء: ٥٩] فلنسأل أنفسنا سؤالاً محدداً واضحاً وصريحاً حتى نكون على بينة من الأمر وهو:

هل أمسك رسول الله ﷺ ـ حسب مفهومهم للإمساك ـ عن الأحداث والفتن التي بعده أم لم يمسك؟؟

وهذا سؤال مصيري وحاسم[١] ومعناه هل للنبي ﷺ أحكام قطعية في هذه الأحداث؟ هل بيّن ـ تصريحاً أو تضميناً ـ أن فلاناً أصاب وفلاناً أخطأ أم لا؟ وما دلالة صواب فلان وخطأ فلان؟ [٢]

---

(١) وهذا السؤال لم نجد أحدا من المنادين بالإمساك ـ بالمفهوم السابق ـ يطرحه ويحاول الإجابة عنه ولو طرحه مازال كثيرا من اللبس في القضية؟

(٢) أعيد وأكرر بأنه بناءً على تعريف الصحبة الذي اخترته أخيراً وهو اختصاص اسم الصحبة الممدوحة بصحبة (المهاجرين والأنصار) ومن في حكمهم لم يتقاتل الصحابة فالخارجون على عثمان من الصحابة لم يشاركوا في قتله والخارجون على علي يوم الجمل من الصحابة ثلاثة (طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم) وهؤلاء قد تابوا قبل أن يسفكوا دماً بالباطل فرجع الزبير ورجع طلحة وأمرت عائشة محمد بن طلحة أن يكون كخير ابني آدم، أما القتال في صفين فلم يكن بين الصحابة وإنما بين الصحابة والتابعين لأن أهل الشام ليس فيهم صحابي حسب التعريف السابق للصحبة المقتصر على المهاجرين والأنصار، بقي القتال في النهروان كان قائد جيش الخوارج صحابياً بل رضوانياً على بعض الروايات على كلام فيها وهو حرقوص بن زهير السعدي لكنه فرد لا يوازي علياً وأصحابه من البدريين وأهل بيعة الرضوان.

حديث صلح الحسن مع التفصيل فيه سنداً ومتناً

أورد الشيخ حديث البخاري الذي رواه من طريق سفيان بن عيينة عن أبي موسى البصري عن الحسن البصري عن أبي بكرة الثقفي البصري: رأيت رسول الله ﷺ والحسن بن علي إلى جنبه ويقول: ((إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)).

وقول الشيخ: هذا الحديث فيه منقبة كبيرة للحسن، وأنه سيد ومن سيادته تنازله عن الخلافة، وفيه أيضاً وصف للطائفة الذين مع الحسن ومع معاوية بالإسلام وهذا الحديث يتضمن منقبة وثناء على معاوية وذلك أن الرسول ﷺ مدح ما فعل الحسن وتنازله عن الملك لمعاوية ولو كان معاوية ليس أهلاً للملك لما مدح الرسول ﷺ هذا الصلح الذي فيه تنازل الحسن عن الملك. اهـ.

أقول: هذا الكلام الذي قاله الشيخ حفظه الله عليه عدة ملحوظات حديثية وفقهية وتاريخية، يمكن أن أجملها ثم أفصل في بعضها وهذه الملحوظات سأسردها في نقاط:

أولا: حديث صلح الحسن لا يصح وهو مرسل ولم يثبت منه إلا لفظ: ((ابني هذا سيد)) والبقية مدرج من كلام أبي بكرة. وسيأتي الإثبات فلا تستعجلوا.

ثانياً: لا أظن الشيخ يمانع من تضعيف حديث تضعيفاً علمياً وليس رداً بالهوى لا سيما وأن هذا الحديث قد ضعفه محدثون كبار أو قالوا بما يلزم تضعيفه كالدارقطني مثلاً.

ثالثاً: تعارض هذا الحديث المرسل مع أحاديث صحيحة كحديث: ((الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عاضاً)) وفيه استياء النبي ﷺ من الملك وفيه تعارض مع أحاديث متواترة كحديث: ((تقتل عماراً الفئة الباغية)).

وفيه تعارض مع آيات كريمة كقوله تعالى: ﴿**فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [الحجرات: ٩].

فحديث صلح الحسن بالصورة التي يطرحها الشيخ يصبح (قتال البغاة) المأمور به

شرعاً لا ثناء عليه، أما الصلح مع البغاة الذي لم يثبت فيه حديث وتسليمهم قيادة الأمة ليغيروا سنن النبي ﷺ ومنهجه في المال والفكر والشورى والسياسة يصبح هذا (الملك العضوض) مما يثني عليه النبي ﷺ ويدعو إليه

وغلاة الحنابلة من قديم - وأعيذ الشيخ أن يكون على منهجهم - يعارضون الآيات الكريمة والأحاديث المتواترة بالأحاديث الضعيفة أو مظنونة الدلالة أو الآثار عن بعض العلماء أو يعارضونها بمظنونات من أدلة صحيحة وهذا ليس من مقتضيات الإيمان الكامل بالنصوص الشرعية الأخرى، ولا يجوز أن يطالبنا أحد بالإتيان بمقتضيات الإيمان بحديث مختلف فيه وهو يترك مقتضيات الإيمان بأحاديث متواترة بل آيات كريمة.

تفصيل الكلام في حديث صلح الحسن

نعود ونقول: هذا الحديث بهذا اللفظ ضعيف لأسباب عامة وخاصة:

أما الأسباب العامة فهي:

١- أن الأصل عند المحدثين أن الحسن لم يسمع من أبي بكرة، لذلك لما وجد علي ابن المديني - شيخ البخاري - طريقاً وَهَمَ فيه سفيان بن عيينة وصرح بسماع الحسن. قال: (إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث) يعني وأن الأصل (عدم سماع الحسن) عندهم وسأبين أن هذا الأصل هو الصواب وأن التصريح بالسماع كان وهماً من سفيان بن عيينة.

٢- كان الإمام ممن يُعلُّ هذا الحديث على ما رواه عبدالله بن أحمد (أقوال الامام أحمد ٢/٦٨) قال عبدالله: حدثنا إبراهيم بن زياد عن سبلان، قال: حدثنا حسين الجعفي قال أخبرنا أبو موسى عن الحسن عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: إن ابني هذا سيد -يعني الحسن بن علي- ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين، قال أبو إسحاق (إبراهيم بن زياد): فقلت له: إن سفيان يقول عن أبي بكر؟ قال: لا والله ما حفظه وأنا أدخلت سفيان على أبي موسى وكان نازلاً في هذه

الدار) ، فهذا شاهد عيان أوثق من سفيان عيينة وكان شيخه وشيخ سفيان أبو موسى البصري نازلاً عنده في داره يخبر بوهم سفيان بن عيينة وهذه العلة لم ينبه لها الدارقطني مع أهميتها وفصلها في الموضوع.

٣- أيضاً ضعّف الدارقطني (في الإلزامات ص٢٢٢) سماع الحسن من أبي بكرة ومنها هذا الحديث فقال: وأخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكرة منها الكسوف ومنها «زادك الله حرصاً ولا تعد» ومنها «لا يفلح قوم ولو أمرهم امرأة» ومنها «ابني هذا سيد».

قال الدارقطني: والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة.

وأظن كلام الدارقطني واضحاً في تضعيف سماع الحسن من أبي بكرة مطلقاً.

٤- وأنا أسأل شيخنا وفقه الله فأقول: أين أصحاب أبي بكرة المختصون به من هذا الحديث العظيم؟ الذي نلغي به الآيات الكريمة والأحاديث المتواترة ونطعن به في حرب علي للبغاة ونسوغ به مظالم الملك العضوض الذي جاء بمعاوية ونبرر به إماتة معاوية لسنن النبي ﷺ؟ كما في حديث: «أول من يغير سنتي رجل من بني أمية» ونبرر به الفساد الذي حصل للأمة على المستوى الفكري والحضاري كما في حديث البخاري أيضاً: «فساد أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء من قريش» وهؤلاء هم بنو حرب وبنو مروان. كما فسرهم الراوي أبو هريرة. فالشيخ غالباً ما نجده يطعن في أسانيد بسبب رواية شخص غير مشهور بالرواية عن شيخه، والحسن لم يثبت له سماع من أبي بكرة فضلاً عن كونه من المختصين بالرواية عنه، وتلميذه أبو موسى ليس من المختصين بالحسن أيضاً.

الروايات عن الحسن في هذا الحديث

أما الروايات عن الحسن سواءً المرسلة أو الموصولة (التي فيها عنعنة الحسن أو تصريحه بالسماع) فعلى النحو التالي:

أولاً: الروايات المرسلة وهي الأقوى:

١- عوف[١] عن الحسن مرسلاً:

رواها النسائي[٢] عن محمد بن عبد الأعلى (ثقة من رجال مسلم) عن خالد (وهو ابن عبدالله الواسطي، ثقة ثبت من رجال الجماعة) عن عوف عن الحسن عن النبي ﷺ فذكر الحديث (حديث صلح الحسن) مرسلاً. وهذا إسناد صحيح وليس فيه رواية الحسن عن أبي بكرة فضلاً عن السماع ـ بل فيه تصريح الحسن بعدم سماعه وإنما بلغه بلاغاً وذلك في قوله: (بلغني أن رسول الله ﷺ قال:...) وهذا إسناد صحيح إلى الحسن وهو ضعيف مرفوعاً فليس فيه رواية الحسن عن أبي بكرة.

٢- داود بن أبي هند(٣) عن الحسن مرسلاً:

رواها النسائي[٤] عن أحمد بن سليمان (بن عبد الملك: ثقة حافظ) عن أبي داود الحفري (واسمه عمر بن سعد وهو ثقة من رجال مسلم والسنن) عن سفيان (وهو الثوري ثقة مشهور من رجال الجماعة) عن داود بن أبي هند عن الحسن عن النبي ﷺ فذكر الحديث مرسلاً وهذا إسناد صحيح ليس فيه رواية الحسن عن أبي بكرة لا عنعنة ولا سماعاً.

٣- يونس عن الحسن مرسلاً:

رواها نعيم بن حماد[٥] عن هشيم بن بشير (ثقة من رجال الجماعة) عن يونس (وهو ابن عبيد ثقة من رجال الجماعة) عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً وهذا الإسناد حسن. للاختلاف في نعيم بن حماد ـ وليس في الرواية رواية للحسن عن أبي بكرة لا عنعنة ولا سماعاً.

---

(١) هو عوف بن أبي جميلة ثقة من رجال الجماعة وقد اتهم بالقدر والتشيع.

(٢) في السنن الكبرى (٦/٧٢) وفي عمل اليوم والليلة (١/٢٥١)

(٣) داود بن أبي هند وهو ثقة ثبت من رجال مسلم وقد قيل أنه يهم بآخرة.

(٤) في السنن الكبرى (٦/٧٢) وعمل اليوم والليلة أيضاً (١/٢٥١).

(٥) في الفتن (١/١٦٥) ونعيم من شيوخ البخاري لكنه مختلف فيه.

٤- هشام بن حسان عن الحسن مرسلاً:

وهذه الرواية رواها النسائي في السنن الكبرى (٧٢/٦) عن أبي كريب محمد بن العلاء (وهو ثقة حافظ من رجال الجماعة) عن ابن إدريس (وهو عبدالله بن إدريس ثقة ثبت من رجال الجماعة) عن هشام بن حسان ثقة ثبت من رجال الجماعة إلا أن روايته عن الحسن وعطاء فيها مقال وهذه منها، فالإسناد حسن إلى الحسن مرسل وليس فيه روايته عن أبي بكرة لا عنعنة ولا سماعاً.

٥- سهل بن أبي الصلت عن الحسن مرسلاً:

رواها إسحاق بن راهويه في مسنده (١٣١/٤) وهو ثقة إمام، عن عبدالرحمن بن مهدي وهو ثقة إمام من رجال الجماعة عن سهل بن أبي الصلت (وهو ثقة متهم بالاعتزال[١] عن الحسن البصري مرسلاً: وهذا الإسناد صحيح إلى الحسن وليس فيه سماع للحسن من أبي بكرة ولا عنعنة.

٦- أبو موسى نفسه عن الحسن مرسلاً:

من رواية أبي بكر بن أبي شيبة[٢] حدثنا حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى عن الحسن قال: رفع رسول الله ﷺ الحسن بن علي... الحديث.

قلت: والإسناد صحيح إلى الحسن وهذا الإسناد في غاية الأهمية لأسباب كثيرة منها: أن حسين بن علي الجعفي شيخ ابن أبي شيبة رواه عن أبي موسى إسرائيل ابن موسى عن الحسن مرسلاً وأبو موسى هذا قد رواه عنه سفيان بن عيينة ـ أحيانا ـ عن الحسن بالعنعنة (عن أبي بكرة) ومرة (سمعت أبا بكرة) واشتهرت رواية سفيان بن عيينة عنه مع أن رواية الجعفي عن أبي موسى بالإرسال أقوى، وهو أحفظ من سفيان بن عيينة وهو أيضاً قد أعل رواية سفيان وهو من شيوخ سفيان.

---

(١) هذا حكمي في كتابي (نقد التقريب) وقال عنه الحافظ في التقريب (صدوق له أفراد وكان القطان لا يرضاه) قلت: قد توبع على روايه الإرسال من ثقات تلاميذ الحسن.

(٢) المصنف (٣٧٨/٦) طبعة دار التاج ـ وكرره في (٤٧٧/٧).

فهنا لا بد من ترجيح أحد الروايتين ورواية سفيان هي التي في صحيح البخاري المصرح فيها بسماع الحسن فيها من أبي بكرة فهل سفيان بن عيينة أوثق في هذه الرواية أو الحسين بن علي الجعفي شيخ ابن أبي شيبة؟

لا ريب عندي أن رواية الحسين بن علي عن أبي موسى عن الحسن المرسلة هي الأصوب فهو أقوى في هذه من سفيان بن عيينة لأسباب أيضاً:

السبب الأول: موافقته الذين سبق ذكرهم من الثقات في روايتهم الحديث عن الحسن مرسلاً.

السبب الثاني: أنه قديم وهو من شيوخ سفيان بن عيينة وكان سفيان بن عيينة نفسه يجله ويفضله على الجميع ويقبل يده، وهو ثقة ثبت عابد من رجال الجماعة ولم يتغير في آخر عمره كما حصل لسفيان ولم يؤثر عنه أنه يزيد في الأسانيد وينقص كما كان يفعل سفيان بن عيينة من باب الوهم.

السبب الثالث: أن سفيان بن عيينة رغم جلالته وضبطه وإتقانه إلا أن هذا الضبط لم يكن في كل الأحوال وإنما كان في الزهري وعمرو بن دينار خاصة ثم هو في بقية الشيوخ كسائر الثقات إلا أنه في آخر عمره تغير ودخلت عليه أوهام في الأسانيد فكان يزيد فيها وينقص. كما ذكر الحافظ في تهذيب التهذيب - ولما عاتبه بعض تلاميذه على ذلك نصحه بالسماع الأول، وهذا اعتراف منه رحمه الله أنه قد دخل رواياته بعض الأوهام ولعل منها روايته حديث الحسن موصولاً مصرحاً بالسماع (سماع الحسن من أبي بكرة).

ومما يدل على هذا أنه كان أحياناً يرويه بالعنعنة كما ذكر عنه ذلك أحمد بن حنبل فقد صرح بأن سفيان كان مرة يرويه بسماع الحسن ومرة بعنعنة والصواب الإرسال ثم العنعنة ثم السماع أضعف الحالات ولذلك لم يتفق عليها الشيخان وإنما انفرد بها

البخاري وانتقد عليه الدارقطني ذلك فأصاب، وقبله أعلها حسين الجعفي.

والبخاري رواه عن عبدالله بن محمد ـ وهو المسندي لا ابن أبي شيبة ـ عن يحيى ابن آدم الأموي عن حسين الجعفي عن أبي موسى عن الحسن عن أبي بكرة معنعناً، فوهم في ذكر أبي بكرة لسببين:

الأول: إنكار الجعفي نفسه للرواية الموصولة.

أما الثاني: فأبو بكر بن أبي شيبة أثبت في حسين الجعفي وقد رواه عنه مرتين كلها بالإرسال فالوهم حصل من البخاري أو المسندي أو يحيى بن آدم وقد كان هذا صاحب تخليط. والله أعلم.

فأما يحيى بن آدم فهو وإن كان ثقة جليلاً لكنه كان أموياً من سلالة خالد بن عقبة بن أبي معيط أخو الوليد فلا آمن أن يسمع الحديث مرسلاً من حسين الجعفي ويسمعه من بعض الضعفاء موصولاً معنعناً فيتجوز ويرويه موصولاً معنعناً لما يظنه في الحديث من تقليل حق علي بن أبي طالب كما يظن غلاة السلفية اليوم

ثم لا آمن أن يكون الوهم من المسندي (عبدالله بن محمد) شيخ البخاري فقد سمي المسندي لحرصه على الأحاديث المسندة وتركه المرسلات والموقوفات فقد يكون روى هذا الحديث من مسند أبي بكرة وعنده من مرسل الحسن عنه ما هو أقوى لكنه التزم بمنهجه وهو ألا يروي إلا مسنداً فجمع الصحيح والضعيف.

وأما أن يكون الوهم من البخاري فقد أثر عنه أنه يسمع الحديث بالحجاز أو الشام فلا يكتبه إلا بخرسان أو نحو هذا وهذا يدعو للنسيان وهذا الوهم أو النسيان بين في بعض روايات البخاري في الصحيح وقد جمعت منها شواهد على هذا ومنها قول البخاري حدثنا فلان أو فلان عن فلان فقوله: (أو) دلالة على النسيان لكن هيبة الصحيح تمنع الباحثين من النظر للصحيح أو غيره من أعمال المحدثين الكبار مع أنه عمل بشر يمكن فيه السهو والخطأ ولو قليلاً فهب أن البخاري وهم في هذا الحديث أو غيره فكان ماذا؟

خاصة وأن المحدثين قديماً وحديثاً مازالوا ينتقدون على البخاري أو مسلم أشياء رووها ظنوها صحيحة وهي ضعيفة ولعل الدارقطني من المتقدمين والألباني من المتأخرين خير مثال على البحث الحر داخل الصحيحين وهذا لا يعيبهما ولا يعيب البخاري ولا مسلماً رحمهما الله.

ثم هذه الاحتمالات لم نكن لنسردها لولا أن طريق حسين الجعفي عن أبي موسى عن الحسن أقوى من طريق المسندي عن يحيى بن آدم عن أبي موسى عن الحسن.

ولولا وجود ذلك الطريق الأقوى لما ذكرنا الاحتمالات في الطريق الآخر.

ثانياً: الروايات الموصولة

١- أشهرها رواية سفيان بن عيينة عن أبي موسى عن الحسن سمعت أبا بكرة الثقفي[1] وهذا غير مسلم به لعدة أمور:

أولاً: مخالفة سفيان بن عيينة لغيره من الثقات الذين رووا الحديث مرسلاً.

ثانياً: مخالفة سفيان للحفاظ الذين رووه معنعناً.

ثالثاً: تغير سفيان بن عيينة في آخر عمره كما تقدم حتى دخل عليه الوهم في الأسانيد.

رابعاً: اعلال حسين الجعفي لرواية سفيان هذه وقسمه اليمين على ذلك مما يؤكد ثقته في الموضوع.

---

(١) هذه الرواية رواها البخاري (٢/٩٦٢) عن عبدالله بن محمد المسندي عن سفيان به (سماعاً) ورواها أحمد (٣/٣٣) (٥/٣٧) عن سفيان به (سماعاً وعنعنة) - فذكر أحمد أن سفيان يحدث مرة بالسماع ومرة بالعنعنة - وروها الحميدي (٢/٣٤٨) عن سفيان به (سماعاً) ومن طريقه الحاكم (٣/١٩١) والبيهقي في الاعتقاد (١/٢٧٦) ورواها سعيد بن منصور عن سفيان به (سماعاً) (ومن طريقه يعقوب بن سفيان ومن طريقه يعقوب البيهقي في السنن الكبرى (٨/١٧٣) ورواه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند (٣/٣٣) عن إبراهيم بن بشار عن سفيان به (سماعاً) ورواه البيهقي (٧/٦٣) من طريق أبي خيثمة عن سفيان (عنعنة) ورواه ابن عساكر (١٣/٢٣٢) من طريق علي بن حرب وأحمد بن حرب كلاهما عن سفيان به (عنعنة) ورواه ابن عساكر (١٣/٢٣٢) من طريق المحاملي عن محمد بن زنجويه عن سفيان به (عنعنة) ورواه ابن عساكر (١٣/٢٣٣) من طريق نصر بن علي عن سفيان به (عنعنة) ورواه في الموضع نفسه من طريق الحسن بن الصباح عن سفيان به (عنعنة).

خامساً: اضطراب سفيان بن عيينة في هذا الحديث بين التصريح بالسماع والرواية بالعنعنة مما يدل على أنه اختلط وأن الذين أخذوا منه الرواية المصرحة بسماع الحسن لعلهم أخذوها في اختلاطه ولذلك كان يوصي تلاميذه بالمحافظة على السماع الأول وهذا اعتراف منه بالاختلاط، وقد رماه بالاختلاط يحيى بن سعيد القطان وأنكر عليه الذهبي. أنكر على القطان - ثم بين ابن حجر في التهذيب مستند يحيى القطان أو غيره من كلام ابن عيينة نفسه.

سادساً: الذين رووا عن سفيان بالعنعنة هم أحمد بن حنبل ـ في إحدى الروايتين - وعبدالله بن سعيد الأشج (ثقة من رجال الجماعة) وأبو خيثمة زهير بن حرب (ثقة من رجال الجماعة) وعلي بن حرب (ثقة من شيوخ النسائي) وأحمد بن حرب (صدوق من شيوخ النسائي أيضاً) والحسين بن الصباح (ثقة من رجال البخاري) ونصر بن علي بن نصر بن علي (ثقة ثبت من رجال الجماعة) ومحمد بن زنجويه (ثقة) فهؤلاء ثمانية من الثقات رووا الحديث عن سفيان عن أبي موسى عن الحسن معنعناً.

ورواها مجموعة أخرى من الثقات عن سفيان. بسماع الحسن. وهم أحمد بن حنبل (في الرواية الأخرى) وعبدالله بن محمد المسندي (ثقة) والحميدي (ثقة إمام) وسعيد بن منصور (صاحب السنن) ومحمد بن عباد (شيخ أبي يعلى) ومحمد بن منصور (ثقة) وصدقة بن الفضل (ثقة) وهم سبعة من الثقات.

وهذا يدل على أن سفيان قد حدث به مرة (بالعنعنة) ومرة (بالسماع) ويصعب رد حديث سبعة من المحدثين أو ثمانية.

لكن يجوز أن نقول أن كل هؤلاء الرواة بالعنعنة إنما كانوا ينزلون بطريقة الأداء من السماع إلى العنعنة اختصاراً.

لكنهم محدثون كبار ويعرفون أن الحسن كثير التدليس والإرسال وهم يحرصون على إظهار مروياتهم قوية في صيغ الأداء كما أن المحدثين غالباً يحرصون على تسجيل السماع ولو لم يكن الرجل مدلساً ولا كثير الإرسال.

فتبين أن الأمر كما قال أحمد رحمه الله أن سفيان نفسه كان يحدث به مرة هكذا ومرة هكذا.

لكن هل فعل هذا سفيان نسياناً ووهماً أم قصداً وتعمداً؟

بمعنى هل كان ينزل بالأداء متعمداً من السماع إلى العنعنة؟ أم أنه طرأ عليه الوهم فأصبح لا يدري أي الأدائين تلقاه من أبي موسى تلميذ الحسن؟

الذي يبدو والله أعلم أن سفيان بن عيينة اضطرب واختلط بحيث لا يدري هل صرح أبو موسى بالسماع أم بالعنعنة أم بالإرسال؟ وعلى هذا يجوز أن نشك في رواية أبي موسى عن الحسن بل نعلها كما أعلها حسن الجعفي والدارقطني وغيرها من الذين لم يصححوا للحسن سماعاً من أبي بكرة أصلاً رغم اطلاعهم على رواية البخاري[1].

فنأخذ من سفيان بن عيينة ما وافق فيه الثقات الآخرين من رواية العنعنة دون السماع.

ونأخذ من أبي موسى شيخ سفيان ما وافق فيه الثقات الآخرين من الرواية المرسلة دون المتصلة فقد روى عنه حسين الجعفي عن الحسن مرسلاً وهي الأقوى وكان حاضراً لسماع سفيان وهو قد نص على وهم سفيان في ذكر (أبي بكرة) وكان أبو موسى هذا في دار الجعفي والجعفي أوثق من سفيان وأجل، وبهذا يتبين لنا قوة الدارقطني ودقة ملاحظته في حكمه على هذا الحديث بالإرسال وتضعيف الرواية المتصلة.

٢- ومن الروايات المتصلة المعنعنة: رواية أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن أبي بكرة (عنعنة)[2].

---

(١) لأنهم يعرفون أولاً: أن البخاري إنما قلد في هذا علي بن المديني، ويعرفون ثانياً: أن علي بن المديني متساهل في السماع، فقد اثبت سماع الحسن من أناس لم يثبت سماع الحسن منهم بالاتفاق (راجع جامع التحصيل للعلائي ترجمة الحسن البصري).

(٢) وهذه رواها الترمذي (٦٥٨/٥) عن بندار عن محمد بن عبدالله الأنصاري عن أشعث به، ورواها أبو يعلى ومن طريقه ابن عساكر (٢٣٥/١٣) عن أبي موسى - شيخ أبي يعلى - عن الأنصاري عن أشعث به ورواه أبو داود (٢١٦/٤) عن محمد بن المثنى وعلي بن زيد عن الأنصاري عن أشعث به ورواه الحاكم (١٩١/٣) من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري عن أشعث به ورواه أبو داود في السنن (٢١٦/٤) والطبراني في الكبير (٣٤/٣) من طريق محمد بن المثنى عن الأنصاري عن أشعث به ورواه ابن عساكر (٢٣٥/١٣) من =

قلت: وأشعث بن عبد الملك الحمراني[1] من رجال مسلم والأربعة وهو ثقة وقد طعن بعضهم كحفص بن غياث لكنه من أوثق الناس في الحسن.

ولكن لفظ حديثه عن الحسن غير اللفظ المشهور وسيأتي بيانه في الألفاظ.

٣- حديث المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكرة[2].ومبارك بن فضالة صدوق وموثق في الجملة إلا أنه ضعيف في هذا الإسناد لأنه متهم في حفظه بأنه يرفع الأحاديث وخاصة في أحاديث الحسن، وذكر ذلك أحمد بن حنبل.

قلت: ولعل هذه منها، أي لعله مرسل فوصله أو موقوف فرفعه، فوصل المرسل أسهل من رفع الموقوف. خاصة وأنه متهم برفع أحاديث الحسن نفسه، قال أحمد بن حنبل يقول في غير حديث عن الحسن: (حدثنا عمران قال: حدثنا ابن مفضل وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره). اهـ[3].

قلت: وهذه منها فبعضهم قد روى عنه (عن الحسن حدثني أبو بكرة) وهذا الطعن يغنينا عن البحث عن الأسانيد إليه فإننا نراه أخطأ في التصريح بالتحديث (سماع الحسن عن أبي بكرة) ثم لم يروه عن الحسن إلا بالعنعنة (أعني هو نفسه مدلس وعنعن الحديث عن الحسن ولم يكن كثير من الأئمة يأخذون حديثه إلا إذا قال:

طريق صفوان عن أشعث به (وهذه متابعة للأنصاري) ورواه النسائي في الكبرى (٤٩/٥) (٧٢/٦) عن إسماعيل بن مسعود ومحمد بن عبد الأعلى عن خالد بن الحارث عن أشعث به ـ فوهم في اسم الصحابي وجعله أنس بن مالك ـ فكلها عن أشعث بالعنعنة.

(١) من سلالة حمران مولى عثمان بن عفان وهو بصري أيضاً.

(٢) روى الحديث كل من أبي داود الطيالسي (١١٨/١) وابن الجعد (٤٦٢/١) عن مبارك عن الحسن عن أبي بكرة (عنعنة) ورواه أحمد (٥١/٥) عن عفان بن مبارك به (عنعنة) ورواه ابن عساكر (٢٣٦/١٣) من طريق محمد بن إسحاق عن عفان به (عنعنة) ورواه أحمد أيضاً عن هاشم بن القاسم (٤٤/٥) عن مبارك به (عنعنة) ورواه ابن حبان (٤١٨/١٥) عن الفضل بن الحباب عن أبي الوليد الطيالسي عن مبارك به (عنعنة) ورواه البزار (١١١/٩) عن أحمد بن منصور عن أبي الوليد عن مبارك به (عنعنة) ورواه الطبراني في الكبير (٣٤/٣) عن محمد بن محمد التمار وأبي خليفة عن أبي الوليد عن مبارك به (عنعنة) ورواه أبو نعيم في الحلية (٣٥/٢) عن محمد بن أحمد بن الحسن عن يوسف القاضي عن أبي الوليد عن مبارك به (سماعاً) ورواه أبو يعلى ـ ومن طريقه ابن عساكر ٢٣٧/١٣) ـ عن هدبة بن خالد عن مبارك به (عنعنة).

(٣) قلت: ولا يناقض هذا قول أحمد الآخر (ما روى عن الحسن يحتج به) فلعله يقصد ما رواه من فقه الحسن وقوله دون رفعه إلا إذا وافق غيره في الرفع، فالجرح السابق خاص وهذا عام.

حدثنا الحسن) فيحتمل أن روايته هذه كلها لم يسمعها من الحسن[1].

٤- ومن الروايات المتصلة المعنعنة: رواية علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن أبي بكرة[2]. تفرد به عن علي بن زيد حماد بن زيد بن درهم ثقة من رجال الجماعة، أما علي بن زيد بن جدعان تلميذ الحسن فهو (ضعيف) ومع ذلك فقد روى له مسلم متابعة والأربعة، والصواب ضعفه لأن أكثر الأئمة على تضعيفه كابن سعد وأحمد (وكان يشكك في روايته عن الحسن سماعه من سراقة) وقال فيه: ليس بشيء وضعفه ابن معين جداً فقال: (ضعيف في كل شيء) والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن خزيمة وابن عدي وأبي أحمد الحاكم وشعبة - وكان يتهمه بالاختلاط. واتهمه بأنه (كان رفاعاً) وحماد بن زيد وقال (كان يقلب الأحاديث) وقال (كان يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غداً فكأنه ليس ذلك) وضعفه يحيى القطان وابن عيينة ويزيد بن زريع ووهيب وغيرهم ووثقه آخرون لكنهم قلة كالحسن وابن مهدي والترمذي لكنه قال (إلا أنه ربما رفع الشيء الذي (لم)[3] يرفعه غيره، والعجلي في رواية ويعقوب بن شيبة إلا أنه أتبع التوثيق بقوله (وإلى اللين ما هو) وحماد بن سلمة.

والخلاصة: أن علي بن زيد بن جدعان ضعيف عند أكثر علماء الحديث وبعض من كان يروي عنه ترك حديثه لما تبين له كابن عيينة وشعبة، ثم جُرْحُ من جرحه. وهم الجم الغفير. مفسر بأنه كان يقلب الأسانيد ويروي عن الحسن سماعاً من أناس

(١) ورد السماع عند أبي نعيم وحده في الحلية (٢/٣٥) عن محمد بن أحمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن الوليد الطيالسي حدثنا مبارك بن فضالة ثنا الحسن.
وهذا خطأ من أبي يوسف أو من شيخ أبي نعيم فكل الرواة عن أبي الوليد عنعنوه كالفضل بن الحباب وأحمد بن منصور ومحمد التمار وأبو خليفة

(٢) وهذا الحديث رواه النسائي في الكبرى (٦/٧١) عن قتيبة عن حماد بن زيد عن علي بن زيد عن الحسن عن أبي بكرة (عنعنة= أقصد عنعنه الحسن فقط) ورواه أبو داود (٤/٢١٦) عن مسدد ومسلم بن إبراهيم عن حماد بن زيد به (عنعنة). ورواه أحمد (٥/٤٩) عن مؤمل عن حماد بن زيد به (عنعنة) ورواه الطبراني (٣/٣٣) عن علي بن عبد العزيز عن عارم ومسلم بن إبراهيم عن حماد بن زيد به (عنعنة) ورواه الحاكم (٣/١٩٢) عن محمد بن هانئ عن الحسين بن الفضل عن عفان وسليمان بن حرب عن حماد بن زيد به (عنعنة).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

لم يسمع منهم ولعل هذا يدخل في كلام من قال إنه كان (رفاعاً) فوصل المرسل كما قلنا أخف من رفع الموقوف، وبين الحالتين تشابه من حيث إضافة أسماء في الأسانيد[١].

وعلى هذا فحديثه عن الحسن ضعيف في دعوى وصله عن أبي بكرة والصواب أنه عن الحسن مرسلاً كما هي رواية الثقات عن الحسن[٢].

وعلى هذا فرواية علي بن زيد ومبارك بن فضالة عن الحسن غير معتمدة لأن كليهما يهم في رواية الحسن خاصة في دعوى السماع أو الوصل.

٥- ومن الطرق المعنعنة الموصولة أيضاً: عمرو بن عبيد عن الحسن عن أبي بكرة:

رواه ابن عساكر (٢٣٨/١٣) من طريق ابن إسحاق صاحب السيرة عن عمرو ابن عبيد وهو المعتزلي المشهور عن الحسن عن أبي بكرة.

قلت: عمرو بن عبيد رأيه في الطائفتين خلاف ما روي عنه هنا[٣].

٦- ومن الطرق الموصولة المعنعنة: أبو الأشهب عن الحسن عن أبي بكرة:

رواه الطبراني في الأوسط (١٤٧/٢) والكبير (٣٥/٣) عن أحمد البزار عن عبيدالله ابن يوسف الجبيري عن محمد بن عبدالله الأنصاري عن أبي الأشهب (جعفر بن حيان) عن الحسن عن أبي بكرة.

قلت: وهذا وهم من عبيد الله بن يوسف فإنه لم يوثقه إلا إبن حبان ومحمد بن عبدالله الأنصاري إنما رواه عن أشعث فكأنه اختلط عليه هذا بـ (أبي الأشهب).

٧- ومن الروايات الموصولة المعنعنة: داود عن الحسن عن أبي بكرة:

---

(١) عندي بحث خاص في علي بن زيد بن جدعان فيه تفصيل أخطائه الحديثية سواءً في المتون أو الأسانيد.

(٢) وقد اتهم من بعض العلماء بالتشيع والرفض ولم أجد في رواياته ما يدل على ذلك بل هو للنصب أقرب منه للتشيع لأنه أولاً بصري وأهل البصرة نواصب في الجملة يدل على ذلك أقوال لأحمد والثوري وعلي بن المديني وغيرهم إضافة إلى أن مروياته فيها انتقاص من فضائل أهل البيت التي يرويها الثقات فأجده يبتر الأحاديث هو وأبو قلابة وغيرهم وهذا مفصل في كتاب (النصب والنواصب في القرون الثلاثة الأولى وأثرهم على الحياة العلمية).

(٣) ثم ابن إسحاق قد عنعن هنا وهو متهم بالتدليس والرواية حديثية لا في المغازي التي يضبطها. فالله أعلم.

رواه الطبراني في الأوسط (٢٤٥/٣) عن أسلم بن سهل عن عبدالرحمن بن علي الشيباني عن عبد الحكم بن منصور عن داود به.

قلت: الإسناد ضعيف جداً عبد الحكم بن منصور متروك وقد كذبه ابن معين خاصة وأنه قد خالف الرواية الثابتة عن داود (سفيان الثوري عن داود) عن الحسن مرسلاً.

٨- ومن الروايات المعنعنة الموصولة: يونس ومنصور بن زاذان عن الحسن.

رواها ابن عساكر (٢٣٤/١٣) والطبراني في الصغير (٥٢/٢) وفي الكبير (٣٤/٣) من طرق عن الربيع بن سليمان عن عبدالرحمن بن شيبة الخزامي عن هشيم بن بشير عن يونس ومنصور عن الحسن عن أبي بكرة.

قلت: الإسناد ضعيف لثلاث علل:

العلة الأولى: ضعف عبدالرحمن بن شيبة الحزامي (واسمه عبدالرحمن بن عبد الملك ابن شيبة) وهو ضعيف.

العلة الثانية: هشيم مع ثقته وجلالته قد دلس هنا.

العلة الثالثة: يخالف الرواية الأقوى عنه عن يونس في إرسال الحديث، ونعيم بن حماد وإن كان مختلفاً فيه لكنه أوثق من عبدالرحمن بن شيبة.

٩- ومن الروايات المعنعنة الموصولة: إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن عن أبي بكرة:

رواها الطبراني (٣٤/٣) عن عبدالرحمن بن مسلم عن سهل بن عثمان عن أبي معاوية عن إسماعيل بن مسلم به.

قلت: الإسناد ضعيف لضعف إسماعيل بن مسلم المكي.

١٠- ومن الروايات المعنعنة الموصولة: من سمع الحسن عن أبي بكرة:

رواه أحمد (٤٧/٥) عن عبد الرزاق عن معمر عمن سمع الحسن عن أبي بكرة.

قلت: الإسناد ضعيف فيه شيخ معمر مجهول.

١١- علي بن زيد وهشام عن الحسن عن أبي بكرة.

رواها ابن عساكر (٢٣٤/١٣) من طريق عبدالله بن الحسن بن أحمد الأموي عن أبي أيوب صاحب البصري عن حماد بن زيد عن علي بن زيد وهشام عن الحسن عن أي بكرة.

قلت: في الإسناد أكثر من رجل لم أجد لهم ترجمة كأبي أيوب صاحب البصري وتلميذه.

والخلاصة في حديث الحسن: أنه مرسل ولا يصح موصولاً، وقد رجحت أن شطره الأخير - إن صح عن أبي بكرة - مدرج من كلام أبي بكرة وأنه لم يثبت عن النبيﷺ في هذا إلا قولهﷺ: «ابني هذا سيد» فقد روى هذا غير واحد من الصحابة أما الزيادة: (ولعل الله أن يصلح به بين الفئتين) فهو إن صحَّ عن أبي بكرة يكون مدرجاً من كلام أبي بكرة لا من كلام النبيﷺ كما سيأتي ذكر الحجة في ذلك.

طرق أخرى عن غير أبي بكرة

ورد الحديث من ثلاث طرق أخرى عن جابر بن عبدالله وأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي جحيفة:

أولاً: حديث أنس: ولا يصح وإنما جاءت تسميته عن طريق الوهم من خالد بن الحارث فقد تقدم أنه وهم في رواية أشعث فرواه خالد بن الحارث[١] عن أشعث عن الحسن عن بعض أصحاب النبي ثم فسره بأنه أنس بن مالك وهذا شاذ فقد رواه محمد بن عبدالله الأنصاري وصفوان بن عيسى كلاهما - وهما أوثق - عن الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة كما تقدم.

ثانياً: حديث جابر بن عبدالله: رواه الطبراني في الكبير (٣٥/٣) والأوسط (٢٢٤/٢) (٧/ ١٣٠) من طرق عن عبدالرحمن بن مغراء عن الأعمش عن

---

(١) عند النسائي في الكبرى (٤٩/٥) (٧٢/٦).

أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبدالله.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً لأجل عبدالرحمن بن مغراء فقد أنكروا عليه أحاديثه عن الأعمش وهذه منها فقال علي بن المديني (ليس بشيء كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث تركناه، لم يكن بذاك).

وقال ابن عدي: (هو كما قال علي بن المديني إنما أنكرت عليه أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها وله عن غير الأعمش غرائب وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم)[1].

قلت: هو صدوق في غير الأعمش أما في الأعمش فروايته ضعيفة جداً وقد قال الحافظ نحو هذا في التقريب وهو من رجال السنن.

وقد تابعه عن الأعمش، يحيى بن سعيد الأموي فيما ذكره الذهبي في النبلاء (٢٥٩/٢) لكن يحيى بن سعيد هذا أيضاً كان يغرب عن الأعمش ولم يكن صاحب حديث وقد أورده العقيلي في الضعفاء لإغرابه عن الأعمش (وروايته هذه منها) وأورده الذهبي في الميزان وذكر له حديثاً منكراً عن الأعمش أيضاً؟

ثم أين أصحاب الأعمش عن هذا الحديث؟

ثالثاً: حديث أبي هريرة: وهذا سنده قوي لكن ليس فيه الحديث كاملاً وإنما لفظه (إنه سيد) وهذا ما يرجح إن صح حديث الحسن عن أبي بكرة بأن الزيادة على اللفظ السابق مدرج من أبي بكرة.

رابعاً: حديث أبي جحيفة: ـ على ضعف إسناده ـ إنما ورد بلفظ (ابني هذا سيد من أحبني فليحب هذا في حجري) رواه أبو نعيم في تاريخ إصبهان (٢٩١/١).

إذن فحديث أبي بكرة لا يصح موصولاً وإنما رواه الحسن مرسلاً ومرسلات الحسن ضعيفة لأنه يأخذ عن كل أحد خاصة إذا لم يسم شيخه إما سمى الحسن شيخه فهو

(١) وقد ذكر حديثه البزار في مسنده (١١٠/٩) وقال: وهذا الحديث يروى عن جابر وعن أبي بكرة وحديث أبي بكرة أشهر وأحسن إسناداً وحديث جابر أغرب.
أقول: الحسن والغرابة نسبيان.

ثقة إن شاء الله[1].

والخلاصة: أن الحديث بزيادة لفظ (الصلح) لم يثبت موصولاً لا عن أبي بكرة ولا عن غيره وهو من غيره أغرب لأن جابر بن عبدالله وأنس بن مالك لهم تلاميذ كبار فأين ذهب هذا الحديث عنهم؟

وكذا أبو بكرة أين ذهب هذا الحديث عن تلاميذه؟

الخلاصة

أن الحديث من هذا الطريق مرسل لعدة أسباب:

السبب الأول: اجتماع ستة من الثقات على روايته مرسلاً وفيهم يونس بن عبيد[2] وداود بن أبي هند[3] وعوف بن أبي جميلة[4] وهؤلاء من أثبت الناس في الحسن وهم أوثق من إسرائيل بن موسى في الحسن وفي غيره.

يضاف إلى هؤلاء إسرائيل بن موسى نفسه ـ في الرواية الأقوى عنه ـ وهشام ابن حسان وسهل بن أبي الصلت وهؤلاء الستة ثقات[5]

---

(١) ذكرت الحسن في كتابي (رواة الحديث الذين لا يروون إلا عن ثقة ـ لم يطبع) لكن العلماء قيدوا هذا بتسمية شيخه أما إن لم يذكر اسم شيخه فلا، ثم كان سهل التوثيق فكان يثق بعلي بن زيد ابن جدعان وأمثاله ويحمل عنهم وكان ينسى أسماء شيوخه الذين يحدث عنهم بأخبار ضعيفة ويثق فيهم، كما كان يحدث عن علي بن زيد بن جدعان ثم نسيه.

(٢) قال ابن المديني في يونس (هو أثبت في الحسن من ابن عوف) وقال أبو زرعة: (هو أحب إلي في الحسن من قتادة) وقال أبو حاتم: (هو أحب من هشام بن حسان) ـ أي في الحسن ـ (تراجع ترجمته في التهذيبين).

(٣) وهو ثقة ثبت مشهور وقال يحيى بن معين (هو أحب إلينا من خالد الحذاء) وهو من المختصين بالرواية عن الحسن.

(٤) عوف من رجال الشيخين وقد وثقه الأئمة وقال ابن معين وأبو داود (هو أحب من هشام بن حسان) ـ يعني في الحسن.

(٥) أما هشام فقد اختلف في روايته عن الحسن مع ثقته وجلالته فبعضهم يضعفها كابن علية والقطان وبعضهم يقويها كابن عيينة فإنه كان يقول: (كان أعلم الناس بحديث الحسن) ولعل تضعيفهم له في الحسن إنما هو في سماع كثير من الأحاديث أما العلم بحديث الحسن فأوسع من هذا.
وأما إسرائيل بن موسى فقد سبق الكلام عنه في رواية سفيان وأما سهل بن أبي الصلت فهو صدوق واتهم بالاعتزال وهو عند البصريين يعني القدر، والبصرة كانت قدرية لا يكاد يسلم منهم أحد، حتى قتادة وهو إمام كان رأساً في القدر

والأسانيد إليهم صحيحة إلا إسناد يونس بن عبيد فيه نعيم بن حماد وتدليس هشيم.

ولا يعارض هذا الإرسال إلا رواية سفيان الموصولة المصرحة بسماع الحسن ويعارضها هنا ما هو أقوى منها من رواية حسين الجعفي عن أبي موسى عن الحسن مرسلاً، إضافة للأهم وهو إعلال حسين الجعفي لرواية سفيان.

وكل عمدة المصححين للحديث إنما هي رواية سفيان بن عيينة فقط على أنه قد اضطرب فيه فمرة يرويه بالسماع ومرة بالعنعنة.

السبب الثاني: أن بعض الروايات القوية قد نصت على قرينة الإرسال وهي رواية النسائي (٦/٧٢) عن محمد بن عبد الأعلى عن خالد بن الحارث عن عوف الحسن وفيه: (بلغني أن رسول الله ﷺ...). فكلمة (بلغني): نص في أن الحديث مرسل ولم يسمعه الحسن من أبي بكرة وسبق أن قلنا أن عوفاً من أثبت الناس في الحسن.

السبب الثالث: الاختلاف على إسرائيل بن موسى أبي موسى البصري فقد اختلف في الرواية عنه فرواه عنه سفيان بن عيينة موصولاً مصرحاً بالسماع سماع الحسن من أبي بكرة ورواه حسين الجعفي عنه عن الحسن مرسلاً.

ورواية الإرسال أقوى لثلاثة أسباب:

لإعلال حسين الجعفي لرواية سفيان.

لأن حسين الجعفي في هذا أثبت من ابن عيينة.

ولأننا عند الاختلاف نرجح الأقوى وما وافق الثقات ولا ريب أن حسين الجعفي وافق الثقات بخلاف سفيان على ما روي من اختلاط سفيان بن عيينة.

السبب الرابع: لم يثبت الحديث عن الحسن بالسماع من أبي بكرة في كل الروايات الموصولة أما الإرسال فثبت فيقتصر على الإرسال لأنه الحد الأدنى ولا يتناقض مع الروايات التي وصلها الحسن بلاغاً أو عنعنة.

السبب الخامس: في متن الرواية لفظة منكرة وهي أن الحسن بن علي كان يثب على رقبة النبي ﷺ وهو ساجد مع أن أبا بكرة يوم أسلم كان عمر الحسن بن علي نحو ست سنوات فإنه ولد في السنة الثالثة للهجرة ولم يسلم أبو بكرة إلا أيام حصار الطائف في السنة الثامنة ثم لم يقدم المدينة إلا بعد ذلك فلا يليق بطفل عمره ست سنوات أو نحوها أن يقوم على رقبة النبي ﷺ وهو ساجد فهذا لا يكون إلا لابن السنتين والثلاث.

السبب السادس: على افتراض ثبوت ذلك عن أبي بكرة فهناك احتمال قوي بحصول الإدراج في الرواية لأن أبا هريرة قد روى الحديث بلفظ (إنه لسيد) فقط وكذا روى أبو جحيفة وعلى هذا فالراجح والله أعلم أن الزيادة (واني لأرجو أن يصلح الله به بين فئتين من المسلمين) من كلام أبي بكرة وهذه العلة لم أجد من نبه لها وهي قوية جداً خصوصاً مع قوة إسناد أبي هريرة[1].

فلعل أبا بكرة رجى أن يصلح الله بالحسن بين الفئتين بما سمعه من النبي ﷺ في وصف الحسن بالسيادة فحسب.

وأبو بكرة كان ممن يرى اعتزال الفتن وهو الذي نصح الأحنف بن قيس بالاعتزال أيام الجمل وكان يتمسك بظاهر الحديث: «القاتل والمقتول في النار» ولم يرد على جارية بن قدامة السعدي يوم ابن الحضرمي، فلعله

---

(١) روى حديث أبي هريرة النسائي في الكبرى (٧١/٦) وابن عساكر (٢٣٠/١٣) كلاهما من طريق زيد بن الحباب (وهو ثقة من رجال مسلم والسنن يخطئ في حديث الثوري وهذا ليس منه) عن محمد بن صالح (وهو المدني الأزرق قال ابن حجر: مقبول والصواب أنه صدوق في الجملة) عن مسلم ابن أبي مريم (وهو ثقة) عن المقبري (ثقة) عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: (إنه لسيد) والإسناد حسن ويشهد له الحديث الصحيح (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة).

قال أيام مسير الحسن ومعاوية إلى بعضهما فقال سمعت النبي ﷺ يقول للحسن: ((ابني هذا سيد)) ثم يستأنف ويقول: ((ولعل الله أن يصلح به بين الفئتين من المسلمين)) وعلى هذا كان مدرجاً هذا الكلام فهو من قول أبي بكرة ولا حجة في المدرج لأنه قول بالرأي ويبعد أن يكون الإدراج من الحسن البصري لأسباب كما سيأتي.

السبب السابع: أن في أحد الألفاظ ما يوحي لذلك. فأن صح وهو بعيد. فيكون من مدرج أبي بكرة ففي رواية النسائي عن قتيبة عن حماد عن علي ابن زيد عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قوله: ((إن ابني هذا سيد وأن الله عله أن يصلح به بين الفئتين)).

فالتعريف هنا (الفئتين) يوحي - والله أعلم - بأن الحديث يقف عند ((ابني هذا سيد)) ثم يقول أبو بكرة ((وأن الله عله يصلح به بين الفئتين)) بلام العهد يعني الفئتين اللتين تعرفونهما، وهذا كما قلت هو عندي راجح فقط للأسباب التي سبقت ولأن الحديث لم يصح ويتعارض مع أحاديث متواترة ولأن النواصب اتخذوه حجة في الطعن في شرعية قتال علي للبغاة وقتال البغاة مأمور به شرعاً.

السبب الثامن: إن صحَّ موصولاً. وهذا بعيد كما قلت. فقد جاء بألفاظ منها ((إن ابني هذا سيد يصلح الله على يديه فئتين عظيمتين)) رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

قلت: ليس بصحيح لكنه من أصح ما روي من الموصول في هذا الحديث فهذه من رواية أشعث عن الحسن، واللفظ السابق يدل. إن صح. على أن الحسن أصلح به الطائفتين وهذا اللفظ يختلف عن اللفظ المشهور.

بمعنى أن الإصلاح بين اثنين يختلف عن إصلاحهما فإصلاحهما أبلغ

من الإصلاح بينهما وكان بنو أمية كمعاوية ومروان قد عملوا على إفساد الطائفتين جميعاً من أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه ونجحوا في كثير من ذلك. وعلى هذا يكون المعنى أنه بتنازله عن الأمر صلحت الطائفتان إلى حد ما وخف غلو هؤلاء وهؤلاء وتعارفوا وتزاوروا وكان هذا الصلح سبباً لتعرف أهل الشام على فضل الإمام علي شيئاً فشيئاً وتعرف بعض غلاة أهل العراق على فضائل عثمان وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ولكن بقي من الطائفتين من لم يصلح واستمر في سب الصالحين كبعض غلاة الشيعة مع الثلاثة أو مع طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة، أو كالنواصب مع علي وغيرهم[١] ، وكان من هؤلاء الذين لم يصلحوا بهذا الإصلاح معاوية نفسه فقد قاوم آثار هذا الإصلاح بكل ما أوتي من سلطان وسن لعن الإمام علي على المنابر وتتبع أصحابه كحجر بن عدي وغيره وسلط عليهم زياد وسمرة بن جندب[٢] ومروان وغيرهم.

لكن إصلاح الحسن سرى في الطائفتين رغم المقاومة حتى وجدنا الزهري المقرب من بني أمية يبرئ علياً في ساحة البلاط الأموي وينشر بعض الأحاديث في فضله، فصلح الحسن أو إصلاحه من هذا المعنى لا شك أنه خير كثير وإن حاول معاوية إفساد هذا الإصلاح بنقض الشروط ولعن من يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله على منابر الإسلام.

---

(١) وقد بقيت الطائفتان إلى اليوم لكن ليس هناك مقارنة بين غلو الشيعة وبين أخطاء معتدلي النواصب لكن أيضاً وجود الغلو الشيعي لا يبرر وجود القليل من النصب.

(٢) سمرة بن جندب ممن لم يحسن الصحبة وأمره إلى الله، وله فقد قتل بشراً كثيراً وجار في حكمه في البصرة وكان يبيع الخمر مثل معاوية تماماً ولعنه عمر على ذلك ولم يعاقبه وترك عقوبته حالة غريبة من عمر رضي اله عنه، وقد ورد في سمرة: (آخركم موتاً في النار) فكان آخر هؤلاء المخاطبين، وقد تأوله بعضهم تأويلاً بعيداً فالله أعلم.

السبب التاسع: أين تلاميذ أبي بكرة عن هذا الحديث؟ ولماذا لم يؤثر إلا عن الحسن الذي اختلف في سماعه عن أبي بكرة؟

فأين عبدالرحمن وعبد العزيز وعبيد الله ومسلم أولاد أبي بكرة وعبدالرحمن بن جوشن الضبابي وأبي عثمان النهدي وابنته كيسة بنت أبي بكرة وغيرهم؟

السبب العاشر: أن أبا بكرة الثقفي يستبعد روايته لهذا الحديث فقد كان ينقم على معاوية وولاته الظلم بل كان ممن يكفر معاوية وولاته فقد روى أبو بكر بن أبي خيثمة (وهو ثقة) حدثنا هوذة بن خليفة (وهو ثقة) حدثنا عوف (وهو ثقة) عن أبي عثمان النهدي (وهو ثقة) قال: كنت خليلاً لأبي بكرة فقال لي يوماً: أيرى الناس أني إنما عتبت على هؤلاء في الدنيا[1] وقد استعملوا عبيد الله - يعني ابنه - على فارس واستعملوا رواداً - يعني ابنه الآخر - على دار الرزق واستعملوا عبدالرحمن - يعني ابنه الثالث - على الديوان وبيت المال، أفليس في هؤلاء دنيا؟ كلا والله إنما عتبت عليهم لأنهم كفروا صراحية أو صراحاً[2].

أقول: ومن كان يكفر معاوية وزياد ويتهمهما بالكفر الصريح لم يكن ليفعل لو أنه يعلم أن النبي ﷺ قد أثنى على صلح يجر على الناس هذا الذي يشكو منه أبو بكرة؟

وقد روى أبو بكر بن أبي خيثمة أيضاً حدثنا هوذة بن خليفة حدثنا هشام بن حسان عن الحسن قال: مر بي أنس بن مالك وقد بعثه زياد إلى أبي بكرة يعاتبه فانطلقت معه فدخلنا على الشيخ وهو مريض فأبلغه عنه - يعني عن زياد - فقال أنس: إنه - أي زياد - يقول: ألم استعمل عبيد الله على فارس؟ ألم أستعمل رواداً على دار الرزق؟ ألم أستعمل عبدالرحمن على الديوان وبيت المال؟

---

(١) يقصد معاوية وولاته كما يفهم من السياق.

(٢) راجع الإسناد في تهذيب الكمال للمزي. ترجمة أبي بكرة.

فقال أبو بكرة: هل زاد على أن أدخلهم النار؟

فقال أنس: إني لا أعلمه إلا مجتهداً[1].

فقال الشيخ: أقعدوني إني لا أعلمه إلا مجتهداً؟ وأهل حروراء قد اجتهدوا فأصابوا أم أخطأوا؟

قال أنس: فرجعنا مخصومين.

قلت: الإسناد رجاله ثقات ويشك في سماع هشام بن حسان لكن يتقوى بما تقدم.

وهو دليل على أن أبا بكرة يرى أن العمل لبني أمية يدخل النار، لما يتضمنه من إلزام ملك زمانه معاوية لهؤلاء الولاة باغتيال المخالفين ومنع العطاء عن أناس وجلب الصفراء والبيضاء له ـ كما في قصة الحكم الغفاري ـ إضافة إلى تتبع الخصوم السياسيين وقتلهم حتى لو لم يظهروا شقاً للعصا وقد ذكر الذهبي في النبلاء أن سمرة ابن جندب نائب زياد على البصرة وزياد وابنه عبيد الله قتلوا في دار الإمارة بالبصرة نحواً من سبعين ألفاً فالله المستعان.

هذا وقد قال بعض السلف: (سمرة سيئة من سيئات زياد وزياد سيئة من سيئات معاوية) وهؤلاء الغلاة من غلاة الحنابلة ومعتدلي النواصب يقولون كان معاوية أفضل ملوك الإسلام وأنه لم يأت بعده أعدل منه؟ ولا يكتفون بهذا حتى يزعمون بأن النبي ﷺ أثنى على هذه المظالم ورضيها وبشر بها[2].

وفي الروايات السابقة عن أبي بكرة دلالة على أن الأمويين يشيعون عند معارضيهم كأبي بكرة أنهم مجتهدون وأنهم ما أرادوا إلا إصلاح الأمة.

(١) كان بعض الصحابة كأنس بن مالك ممن يحسن الظن كثيراً حتى أدى به هذا للعمل للحجاج وقد ترك الرواية عنه بعض التابعين كالأعمش ليس شكاً في صدقه وإنما إنكاراً عليه، وكذا كان الحسن البصري ينكر عليه تحديثه للحجاج بأشد عقوبة عاقبها النبي ﷺ وبعضهم اتهمه بالنصب ولم أجد دليلاً على ذلك، فرضي الله عنه وسامحه فقد كان يظن أن هؤلاء مجتهدون وقد رد عليه أبو بكرة وأحسن الرد بشهادة الحسن.

(٢) هذا لازم كلام من يزعم ـ بحسن نية أو بسوئها ـ أن صلح الحسن فيه ثناء ضمني على ملك معاوية ورضا به، كيف يكون هذا وحديث سفينة في (الملك العضوض) يعارض هذا الفهم السقيم.

وهذه حجة معاوية في قتل حجر بن عدي، وزعم ابن تيمية أنه إن صح أن معاوية سم الحسن فهو من هذا الباب من جنس الاجتهاد الذي يريد به معاوية صلاح الأمة.

وأصبح هذا المشجب (صلاح الأمة) تعلق عليه رؤوس الصالحين الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر وقد استمرت سياسة معاوية في ملوك الدولتين الأموية والعباسية.

فترى يزيد يقتل الحسين ويبيح المدينة ويهدم الكعبة اجتهاداً من أجل صلاح الأمة.

وعبد الملك يحرق الكعبة ويقتل ابن الزبير إصلاحاً للأمة.

والحجاج يموت في سجنه (١٢٠ ألفاً) دعك من المقتولين، يفعل كل هذا اجتهاداً وإصلاح للأمة.

وخالد القسري يذبح الجعد بن درهم إصلاحاً للأمة وخوفاً من بدعته المزعومة.

وهشام بن عبد الملك يفعل هذا في غيلان حرصاً على الأمة.

وأبو جعفر المنصور يقتل ويسجن الصالحين والعلماء لأجل صلاح الأمة.

وكذا الرشيد يضرب نصر بن علي الجهضمي ألفي سوط إصلاحاً للأمة.

والمأمون يسجن الصالحين ويجلدهم إصلاحاً للأمة.

وكذا المعتصم والواثق.

ثم يأتي صاحبنا المتوكل ويسجن المعتزلة ويقتل فيهم إصلاحاً للأمة.

ويحرث قبر الحسين إصلاحاً للأمة.

ويأمر أحد المجان بشرب الخمر والرقص على أنه علي بن أبي طالب... كل هذا زعموه إصلاحا للأمة وكل هذا بدعوى الاجتهاد؟

وهكذا يقطر التاريخ ظلماً واستبداداً وأثرة باسم الدين والاجتهاد وإصلاح الأمة؟

ثم على افتراض التسليم بصحة الحديث ألا يكفينا تصحيحه حتى نتخذه حجة في الطعن على الإمام علي في قتاله للبغاة؟

هلاً جمعنا بين هذا الحديث الفرد وحديث عمار المتواتر على أقل تقدير؟

لماذا إهمال حديث عمار المتواتر المتفق على صحته عند جميع طوائف المسلمين ثم اللجوء بعد ذلك لحديث متنازع في صحته؟

لماذا ـ على أقل تقدير ـ لا نجمع بين الحديثين ونقول قتال البغاة مشروع وواجب عند الشعور بالقدرة والإمكان، كما أن الصلح معهم ـ بل مع الكفار ـ جائز ومستحسن عند الخوف من عدم الاستطاعة، فيكون حرب علي للبغاة مشروع بالنسبة إلى مكانته وظروفه وظروف بيعته ومن كان معه من المهاجرين والأنصار ثم كان الصلح في عهد الحسن هو الأولى لتفرق الناس عنه ولأن مكانته أقل، وبيعته كانت متزامنة مع بيعة معاوية في الشام، وكان كثير من المهاجرين والأنصار قد قتلوا بصفين وبيعته إنما كانت في الكوفة ولم يتمكن من بعث الولاة على البلدان إذ بقيت بقية الولايات في حالة ترقب فلم تتابع ولم تعارض بل تنتظر النتائج.

وهذا الجمع جمع به ابن الوزير بين الحديثين فقال في العواصم والقواصم (١٤٨/٨): (وكذلك حرب علي وصلح الحسن عليهما السلام وعلي أفضل من الحسن بالإجماع وقد صح الخبر بالثناء على فعل الحسن بالسيادة في فعله وقد سئلت عنه فوقع لي ـ والله أعلم ـ أنه يحتمل أن فعل كل واحد منهما كان الأولى بالنظر إلى زمانه ومراد الله تعالى في عقوبة من عاقبه بذلك أو رحمه على أنها لا تخلو العقوبة من الرحمة كما تقدم في الحدود عن علي عليه السلام وعن عبادة...).

أقول: وأذكر أن أبا بكر بن العربي قال نحو هذا في أحكام القرآن ومدح فعل علي في قتال البغاة وصلح الحسن وأنهما مجتهدان ولكل منهما زمانه أو نحو هذا.

وما ذكره ابن الوزير من أن قتال البغاة أولى في عهد علي والصلح أولى في زمن الحسن بالنظر إلى زمان كل منهما وظروفه أولى عند من يرى صحة حديث الحسن فهذا خير من رد قطعي المتواتر بظني المرسل[١].

---

(١) تنزلاً بأن المرسل يصح أن يعارض المتواتر

ويختلف زمان علي عن زمن الحسن في عدة أمور جوهرية، قد ذكرتها في كتاب (صلح الحسن- لم يطبع).

من الملحوظات على رواية البخاري

١- أن الرواية كلها مرسلة فالحسن البصري كان في البصرة ثم هو يصف ويقول: (استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال).

وهذا غير صحيح تاريخياً فإن شيوخ ربيعة كخالد بن المعمر وبعض رؤساء اليمانية كالأشعث بن قيس كانوا قد تكاتبوا مع معاوية وخذلوا الحسن بذلك وملوا العدل العلوي الذي يساوي بينهم وبين بقية الناس كما ملوا عدل عمر من قبل، وأصبح رؤوساء العشائر يتبعون الدرهم والدينار. أما كونهم كانوا كتائب فنعم كان ذلك آخر أيام الإمام علي وكان قد ولى عليهم قيس بن سعد بن عبادة أميراً على المقدمة ولكن بعد مقتل الإمام علي هبطت معنويات جيشه الذي لبث علي في تجميعه ثلاث سنوات من التحريضات على الجهاد والشكوى من التخاذل فلما اجتمع هذا الجيش الكبير كانت معنوياته كبيرة لأن قائده العام هو الإمام علي بن أبي طالب، وكانوا قد جدوا في قتال أهل الشام وساروا من الكوفة على أن يتبعهم علي فلما قتل الإمام علي واسترابوا من شرط الحسن في البيعة: (أن تسالموا من سالمت وتحاربوا من حاربت) ولكون الحسن طعن ومرض شهوراً إضافة إلى أنه ليس في قوة والده، فبدأت النيات تضعف والأطماع تقبل والمكاتبات تتبادل والمشاورات القبلية تعقد وتتساءل عن المستقبل فلم تذهب أشهر يسيرة حتى صار الصلح أولى من الحرب للأسباب السابقة، وكم من قائد تموت بموته الهمم والعزائم من المخلصين فكيف بالمتربصين.

فلما أراد الحسن حمل الناس على حرب معاوية وسار من الكوفة يريد اللحاق بقيس بن سعد وعبيد الله بن العباس كان التخاذل واضحاً، ولعب الطابور الخامس دوراً كبيراً في التخذيل والبذل والوعود حتى جاءت معاوية كتب أبرز رؤوساء القبائل العراقية وأخذوا يتسابقون على رضا معاوية، فالصلح في هذه الحالة لا ريب

أنه أولى وليس كما نقل الحسن البصري عمن حدثه بأن (الحسن استقبل معاوية بكتائب أمثال الجبال) فإنه لم يبق من المخلصين إلا القلة كبقية الصحابة وصلحاء التابعين وكان هؤلاء قلة وسط العشائر والقبائل العراقية؛ والدليل أنه لم يبق معه إلا القلة أنهم اجترؤوا عليه وطعنوه ونهبوا متاعه ولو كان معه كتائب أمثال الجبال لوجد فيهم من يحميه من هؤلاء الأجلاف.

وكان الثلاثة آلاف الذين مع قيس بن سعد قد سبقوه إلى مسكن واشتبكوا مع معاوية في حرب وانتصروا في البداية، ولكنهم عرفوا أن الثلاثة آلاف لن تستطيع أن تستمر في الوقوف أمام عشرات الألوف من الخصوم ونحوهم من المتغيرين من أهل العراق، ولم يصالح قيس بن سعد معاوية حتى تم صلح الحسن، وقيس هذا صحابي كبير كان من النبي ﷺ بمنزلة الشرطي من الأمير، وهو سيد الأنصار بعد موت والده سعد بن عبادة.

٢- قول الحسن البصري: فقال عمرو بن العاص: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها. فقال معاوية: وكان والله خير الرجلين أي عمرو أن قتل هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء وهؤلاء من لي بأمور المسلمين من لي بنسائهم من لي بضيعتهم...

أقول: هذا الكلام مرسل غير صحيح فمن الذي كان مع هؤلاء وهؤلاء حتى يسمع كلام الطائفتين، فهذا رواه الحسن مرسلاً عمن حدثه وربما الذي حدثه لم يحضر ولم يسمع وإنما حدث عن آخرين، وهكذا فالخبر ضعيف وإن ورد في صحيح البخاري، فالحسن البصري وإنما يحكي ما نقله له بعض البصريين الذين لا تعرف عدالتهم ثم البصريون فيهم كثير من النواصب كانوا يحملون على علي من أيام الجمل، وتظهر علامات النصب في الثناء على معاوية وفي اتهام بني عبد المطلب بأنهم قد أصابوا من المال ونحو ذلك فتأمل هذا جيداً

ثم رواية شهود العيان تعارض ما حكاه الحسن البصري، وقد سبق أن الحسن البصري رحمه الله يروي عن كل أحد ولا يبالي بثقة الرجل إلا إذا سماه وهنا لم يسم شيوخه ولو وثق فيهم لسماهم، هذا في الجملة.

ثم قوله إن معاوية خير الرجلين غير صحيح بل عمرو بن العاص خير منه أو أن

معاوية شر من عمرو بن العاص لأن عمراً أسلم قبل معاوية بسنة وولاه النبي ﷺ في غزوة ذات السلاسل أما معاوية فمن الطلقاء، والحسن قد يقصد ـ أنه خير الرجلين للعامة لحبه الصلح.

والسؤال: من الذي أخبر الحسن البصري بهذا الحوار؟ هل أخبره ثقة أم ضعيف؟ لا نقبل الإجابة العامة كقولهم بأن البخاري قد علم صدق هذا فالبخاري رحمه الله لا يعلم الغيب ونحن أمة إسناد، فما روي لنا منقولاً بالإسناد الذي تطمئن إليه النفس قبلناه وما روي مرسلاً نتوقف فيه أو نرده بقرائن أخرى.

أيضاً ما ذكره الحسن البصري من بعث الرجلين وحوارهما مع معاوية ثم قول الحسن لهما، كل هذا روي ما يخالفه بأسانيد فيها شهود عيان.

٣- ثم روايتهم عن الحسن بن علي:إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال. قول منكر، ودليل على أن الذي أخبر الحسن البصري بالقصة كان فيه نصب فهذا القول لن يقوله الحسن بن علي، لأنه يوحي بأنهم أخذوا من بيت المال بغير حق، وهذا يحتمل أحد أمرين.

إما أنه يقصد أن ذلك ـ إصابة المال ـ كان من عهد الإمام علي وهذا باطل لأنه من المتواتر أن الإمام علي من أزهد الناس في الأموال وغيرها، بل فقد كثيراً من أنصاره بسبب تشدده في المال وتقشفه وزهده وكان مضرب المثل في العدل في المال وغيره نقل هذا الحسن البصري وغيره وقصته مع ابنته وكذا مع أخيه عقيل بن أبي طالب مشهورة.

وإن كانوا يقصدون فيما حكوه عن الحسن بن علي أن بني عبد المطلب أخذوا من المال بعد موت الإمام علي فهذا أيضاً ضعيف لأن الحسن بن علي وأخاه الحسين لم يؤثر عنهما ولا عن أحد من بني هاشم أنهما أخذا من بيت المال شيئاً غير مستحق[1].

٤- كذلك ما نسبوه للحسن بن علي من قوله: وإن هذه الأمة قد عاشت في دمائها. فيه

---

(١) إلا ما أثر عن عبدالله بن عباس وتأوله في مال البصرة وهربه إلى الحجاز، لكن الرواية في ذلك ضعيفة.

تعميم عجيب لن يقوله الحسن بن علي لأن فيه مساواة بين الفئة العادلة والفئة الباغية، وهذا ترده النصوص الشرعية والروايات الصحيحة.

وهذا (التعميم) الذي نسبوه للحسن السبط لا بد أنه صدر من أحد نواصب البصرة، وللنواصب تعميمات مماثلة مثل روايتهم عن عمر بن عبد العزيز قوله (تلك دماء طهر الله منها يدي فلا ألوث بها لساني) وهذا لا يصح عن عمر بن عبد العزيز وإن صح فيتعذر عن عمر بن عبد العزيز للظروف السياسية التي كان يمر بها.

رواية الحسن البصري فيها تباين وتناقض في أخبار متنها وإن لم يكن هذا وحده علة كافية، فمن ذلك الاختلاف أن أبا بكرة يقول فيها أن النبي ﷺ قال ذلك الحديث في الحسن (وهو يخطب) ومرة قال (بعد الصلاة) وثالثة (بعد أن صلى الضحى) ورابعة (وهو محتضن الحسن) وخامسة (وهو يخطب والحسن على ركبته) - فهل هي خطبة جمعة أم خطبة غيرها؟ فخطبة الجمعة يجب القيام فيها - ومرة (كان يثب على رقبته وهو ساجد) ومرة (وهو إلى جنبه) ومرة (أجلسه في حجره فقبله) ومرة أن النبي ﷺ (كان يصلي بهم) - يعني في غير الضحى وفي غير الخطبة.

وسبق ذكر بعض العلل من كون سن الحسن كانت كبيرة نسبياً يوم إسلام أبي بكرة ولا يصح قفزه فوق عنق النبي ﷺ.

٥- وقول سفيان بن عيينة - عن لفظة (من المسلمين) -:كان يعجبنا جداً.

أقول: بل قول سفيان غريب جداً فليس في علماء الأمة من يقول إن هؤلاء ليسوا مسلمين[1] وإنما يقال كانوا ظلمة فسقة كما قال عمار (لا تقولوا كفر أهل الشام ولكن قولوا ظلموا فسقوا).

لكن غلاة الشيعة لا يعترفون بإسلامهم وغلاة النواصب لا يعترفون بظلمهم

---

(١) وكذلك الحال في مانعي الزكاة والخوارج كانوا مسلمين وإسلامهم لا يمنع من قتالهم إذا بغوا وشقوا العصا ودعاهم الإمام فلم يجيبوا وكان لهم شوكة.

وبغيهم وفسقهم.

صحيح أن بعضهم قد يخرج من الوصف بالبغي والفسق لجهله واجتهاده وبعضهم أيضاً قد يخرج من الوصف بالإسلام إلا في الظاهر لنفاقه، لكن التسمي بالإسلام يمنع من تكفيرهم ولو كانوا بغاة.

ثم قول سفيان يدل على أنه لا يفرق بين الخطاب العام والحكم على الأفراد فقد كان الله عز وجل يخاطب أصحاب النبي ﷺ بخطاب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وفيهم منافقون لم يؤمنوا إلا ظاهراً لكنهم داخلون في الخطاب؛ فالخطاب يكون بحسب الظاهر.

بل قوله (من المسلمين) ليس بأبلغ من قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾[الحجرات: ٩] مع أن سبب نزول الآية كان في تقاتل فئة عبدالله ابن أبي وفئة النبي ﷺ بالجريد والنعال ونحو ذلك، فشمل الإيمان كل من تسمى بالإسلام ولو منافقاً وهذا لا يكون حجة في تبرئة الفرد الذي يثبت نفاقه أو كفره بدليل خاص.

بمعنى لو جاء سفيان إلى الآية السابقة: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ وقال: قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يعجبنا جداً وهو يريد بذلك تبرئة عبدالله بن أبي لرددنا عليه وقلنا هذا خطاب عام لا ينزل على كل أفراد تلك الفئة وإن نزل على كل فرد فنزوله من حيث التسمي بالإسلام فقط لا من حيث الحقيقة وما يجاب به عن استثناء عبدالله بن أبي يمكن الإجابة به في استثناء معاوية وبسر وأبي الأعور السلمي وأمثالهم(١) ممن ساءت سيرتهم وغلب ظلمهم بل كفرهم بعض الصحابة والتابعين. وإن كنا لا نميل إلا لوصفهم بالبغي فقط لوروده في أدلة متواترة ـ لكن إن زادت الشبهات

(١) أهل الحديث ـ غالباً ـ فيهم ضعف في اللغة وكانوا يسبون أهل الرأي ويسبهم أهل الرأي، حتى جاء الشافعي فكتب كتابه المشهور ـ كتاب الرسالة ـ ليصلح به بين الفريقين، ويبدو أن سفيان ابن عيينة قد قال الكلمة السابقة قبل إصلاح الشافعي لأنه قديم في طبقة شيوخ الشافعي ولو كان أهل الحديث أهل لغة لما وقعوا في هذه الخصومة الشديدة مع أهل الرأي ولتفاهم الفريقان بدلاً من أن يعمل المحدثون جهودهم في الإسناد فقط، ويعمل أهل الرأي جهودهم في المتن فقط

حول بعضهم نكتفي بما قاله الحاكم في بعض الطلقاء (والله أعلم بما أضمروا واعتقدوا) فهذا أسلم.

ثم أحاديث الحسن عن أبي بكرة كلها معنعنة سواءً هذا الحديث أو غيره من الأحاديث التي رواها الناس عنه عن أبي بكرة وليس فيها حديث فيه تصريح بالسماع إلا طريق واحد من طرق حديث صلح الحسن البالغة نحو العشرين طريقاً عن الحسن[1].

التعليق على كلام ابن المديني

أما قول ابن المديني - وتبعه البخاري - لم يصح سماع الحسن من أبي بكرة إلا بهذا الحديث.

فالجواب عليه: أن السماع لم يصح، وليس كل حديث يُروى عن الحسن يقول فيه: حدثنا فلان... يكون قد سمعه، فقد ذكر العلائي في (التحصيل) بعض الصحابة الذين جاء في مرويات الحسن تصريحاً بالسماع منهم مع أنه لم يسمع منهم ومن هؤلاء:

جابر بن عبدالله: وكان هشام بن حسان يقول: عن الحسن حدثنا جابر. ومع ذلك أنكر هذا السماع ابن أبي حاتم وقال: (ما أرى له سماعاً من جابر وإنما هو كتاب مع

---

(١) والذين رووا عن الحسن عن أبي بكرة بالعنعنة في هذا الحديث وفي غيره هم:

أشعث بن عبد الملك.

مبارك بن فضالة.

علي بن زيد بن جدعان.

منصور بن زاذان (في حديث الجفاء في النار).

يونس بن عبيد.

وغيرهم وقول ابن المديني يدل على أن أبا موسى البصري -على افتراض صحة لفظ سفيان وهو بعيد- قد خالف كل من روى عن الحسن عن أبي بكرة فلم يصرح واحد منهم بالسماع وصرح به أبو موسى البصري، و مطلق السماع ممكن بل صحيح، لكن سماع هذا الحديث وغيره من الأحاديث من أبي بكرة فيه نظر، وكان الحسن صاحب غزو في خراسان وأبو بكرة صاحب اعتزال في البصرة.

ولهذا السبب كان الحسن كثير الرواية عن صحابة لم يسمع منهم وقد يسمع من بعضهم الحديث والحديثين أو الحكاية والحكايتين لكنه يرسل كثيراً وقد تكرر في كلام أهل الجرح والتعديل ذكر كثرة إرساله وتدليسه رحمه الله.

أنه أدرك جابراً) لأن جابر تأخر موته إلى بعد الثمانين بعكس أبي بكرة الثقفي الذي مات في عهد معاوية بعد الخمسين.

وقد يقول البعض: كان أبو بكرة مع الحسن في مدينة واحدة وهي البصرة على صغرها يومئذٍ التي لا تعدو أن تكون حياً من الأحياء في أيامنا أو أصغر؟

نقول: لقاؤه أبا بكرة شبه مؤكد ولكن سماعه منه أحاديث مسألة لم تثبت.

ثم قد كان في المدينة وعمره ١٤ سنة يوم مقتل عثمان ولم يصحح له العلماء سماعاً من علي ولا طلحة ولا الزبير ولا سعد بن أبي وقاص ولا غيرهم من كبار أهل بدر فحصول السماع من المكثر من الإرسال والتدليس كالحسن رحمه الله يشترط فيه العلماء شروطاً أقوى من شرط اللقاء المجرد.

وكذلك كان معه في البصرة صحابة لم يثبت له المحدثون سماعاً منهم كالأسود بن سريع ومعقل بن يسار وابن عباس وغيرهم وقد روى عن سمرة بن جندب (وكان بالبصرة) عشرات الأحاديث أخرجها الطبراني لم يثبت له سماع فيها إلا في اثنين منها أو ثلاثة.

ولذلك يقول الذهبي في السير (٥٨٨/٤): إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن (عن فلان) وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين، لأن الحسن معروف بالتدليس ويدلس عن الضعفاء فيبقى في النفس من ذلك...).

ثم ابن المديني يتوسع في إثبات السماع فقد أثبت سماع الحسن من سمرة بن جندب كل الأحاديث التي رواها عنه (جامع التحصيل ص١٩٩) وتبعه البخاري مع أنه لم يصح سماع الحسن من سمرة إلا حديثين أو ثلاثة وقد سمعت الشيخ عبدالله السعد يقول هذا.

إذن أقول للشيخ وفقه الله: إذا كنت معتمداً على قول ابن المديني السابق في سماع الحسن من أبي بكرة فاتبعه في قوله الآخر في سماع الحسن كل أحاديث سمرة بن جندب فالحالتان متشابهتان والبخاري قلد شيخه ابن المديني في الحالتين، والذي أعرفه

أن الشيخ لا يذهب لمذهب ابن المديني هذا.

ثم قد ذكر العلماء كأحمد وأبي حاتم أسماء الصحابة الذين صح سماع الحسن منهم (جامع التحصيل ص١٩٨) وهم أنس بن مالك وابن عمر وعبدالله بن مغفل وعمرو بن تغلب وأبو برزة الأسلمي وأحمر بن جزء وعمران بن حصين ـ في قول ـ وحديثين عن سمرة بن جندب ورغم أن بعض هؤلاء فيهم خلاف لكن لم يذكر أحمد ولا أبو حاتم أبا بكرة فيهم لعدم ثبوت سماع الحسن منه وكأن أحمد لم يطمئن لاضطراب شيخه سفيان بن عيينة الذي يروي حديث صلح الحسن مرة بالسماع وأخرى بالعنعنة

وقد روى علي بن زيد عن الحسن سماعاً من سراقة بن مالك ولم يقتنع أحمد بذلك[١].

وروى قتادة رواية الحسن عن أبي هريرة وخالفه الجمهور وقالوا: لم يسمع من أبي هريرة[٢] وذكر أبو حاتم وأبو زرعة أن من قال (عن الحسن حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ[٣].

قلت: وكذا من روى عن الحسن سمعت أبا بكرة

فهذا لم يثبت مع استفاضة إرساله هذا الحديث وكذا عنعنته فيه.

وقيل ليحيى القطان: كان الحسن يقول: سمعت عمران بن حطان فقال: أما عن ثقة فلا[٤].

قلت: وهذا دليل أنه ما كل رواية صرح فيها الراوي بالسماع تقبل حتى ينظر لحال الإسناد وحال المصرح نفسه فقد يستخدم عبارات موهمة كقوله (حدثنا أو خطبنا...) وهو يريد أهل البلدة التي هو فيها وقد يخطيء أحد الرواة في نقل صيغ الأداء فينقل

---

(١) جامع التحصيل (ص١٩٦، ١٩٧).

(٢) جامع التحصيل ص١٩٧.

(٣) جامع التحصيل ص١٩٧.

(٤) جامع التحصيل (ص١٩٧) يقصد لم يرو (ثقة) ذلك السماع.

العنعنة سماعاً ونحو هذا.

وكان علي بن المديني رغم تساهله في هذا الأمر لا يعتمد على رواية المبارك بن فضالة عن الحسن سماعه من الأسود ين سريع[1].

قلت: وسماعه من أبي بكرة أضعف من بعض هذه السماعات التي نفاها العلماء وإن شئتم المقارنة فقارنوا.

تعليق على تحسين الذهبي

حسن الذهبي الحديث في تذكرة الحفاظ (٢/٦١٠) وقال في النبلاء (١٣/١٩) هذا حديث حسن من حسنات الحسن تفرد به عن أبي بكرة.

قلت: ليس حديثاً حسناً بل هو مرسل من مرسلات الحسن وحكمه حكمها، وقد سبق التفصيل:

وأقول أيضاً: تحسين الذهبي له مع وروده في البخاري دليل على القلق من هذا الحديث الفرد والقلق من سماع الحسن من أبي بكرة، ولو كان الذهبي مطمئناً لسماع الحسن لجزم بصحته لرواية البخاري له.

علل أخرى للحديث

كيف خفي هذا الحديث الذي قاله النبي ﷺ على المنبر ولم يؤثر عن صاحب الصلح (الحسن) ولا أحد من أتباعه ولم يحتج به الحسن على سفيان بن الليل وحجر ابن عدي ولا غيرهم ممن عارضوا الصلح وإنما احتج بأمور أخرى.

ولم يحتج به النواصب المتقدمون من شيعة معاوية وإنما كانوا يحتجون بفضل الشام ووراثتهم عثمان ونحو هذا

ولم يذكره أحد من المعتزلين للقتال ولا رواه أهل الكوفة ولا أهل المدينة الذين لبث

(١) جامع التحصيل ص١٩٧.

فيهم الحسن بن علي مدة، كل هذا يسهم في ضعف الحديث خاصة مع العلل القوية المتقدمة.

ومن العلل أيضاً:

أن الإمام علي نفسه روي عنه أنه كان يخبر بأن الحسن سيخلع سرباله، وهذا نقد للصلح وكأن الإمام علي يرى قتال معاوية واجباً حتى لو لم يكن مع الحسن إلا قلة فـ: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وكأن الإمام علي خشي أن يتخذ الناس صلحه حجة في إقرار مظالم معاوية وهذا ما حصل فقد أصبح (صلح الحسن) ستاراً للنواصب ليبرروا كل ما أحدثه معاوية من مظالم حتى وجدنا شيخنا على فضله وعلمه وورعه يقول: (لو كان معاوية ليس أهلاً للملك لما مدح الرسول ﷺ هذا الصلح الذي فيه تنازل الحسن عن الملك).

إذن فالنتيجة أنتم ترونها:

ضرب الأدلة المتواترة.

إبطال مشروعية قتال البغاة.

التقليل من حق الإمام علي.

الثناء على الملك العضوض.

شرعية البدع والمظالم التي فعلها معاوية.

كل هذا اعتماداً على حديث لا يصح

خاصة وأن قيس بن سعد بن عبادة بمن معه رغم قلتهم كان قد هزم أهل الشام.

الخلاصة:

سيادة الحسن بن علي لا شك فيها ولو لم يرد فيها إلا الحديث المشهور: «الحسن

والحسين سيدا شباب أهل الجنة» لكفاه سيادة.

أما محاولة هؤلاء النواصب[1] ألا يثبتوا له سيادة إلا بالثناء على ملك معاوية العضوض الظالم فهذا من باب الكلام الحق الذي يراد به الباطل ولذلك نجد بعض المحدثين كابن الجعد الجوهري صاحب المسند يضجر من استغلال النواصب والعثمانية لهذا الحديث. ليطعنوا به في علي بن أبي طالب. فيدفعه غضبه إلى أن يقول في الحسن بن علي (ما جعله الله سيداً) ومع ذلك اتهموه بالتشيع، فالتشيع عند بعض النواصب مسمى لكل سب للصحابة حتى لو سب بعضهم علياً سموه رافضياً وشيعياً بشرط أن يكون من أهل العراق أما أن يكون الساب من بني أمية أو أشياعهم فهو إن تنقص علياً أو سبه يبقى سلفياً سنياً صلب المعتقد[2].

الشيخ وكتاب الإبانة

لو أن غير الشيخ عبدالله السعد قدم لكتاب (الإبانة) لما استغربنا، لأن التقديم للكتب أصبح عند بعض الشيوخ وتلاميذهم نوعاً من المصالح المشتركة بين المؤلف والمقدم.

وبهذه المناسبة أريد أن أتكلم بكلمة صغيرة ليس المقصود بها شيخنا وانما تتعلق بالتلمذ والمشيخة وتشكل الوضع العلمي في البيئات السلفية خاصة: فالمقدمون والشيوخ

---

(١) لا أقصد الشيخ وفقه الله ولكن أقصد من يقلدهم كبعض علماء الشام ومحب الدين الخطيب ونحوهم.

(٢) والغريب أن هؤلاء الغلاة يمدحون الحسن في التخلي عن الخلافة ولا يتذكرون من فضائله إلا إياها في الوقت الذي يمدحون عثمان في التمسك بالخلافة حتى قتل مع أن عثمان لو تنازل فلن يكون البديل إلا بدرياً كعلي وطلحة والزبير وسعد وأمثالهم، بينما بديل الحسن كان معاوية ثم يزيد لكن مع هذا لا يخلو شر من خير ولا يخلو هذا التناقض من فائدة لأننا بهذا نكتشف أثراً جديداً من آثار السياسة الأموية على الفكر السلفي الذي اختلط برؤى شامية من قديم فثناؤهم على تمسك عثمان رضي الله عنه بالخلافة مع كبر سنه وعجزه عن إدارة الدولة كان يتفق مع رغبة معاوية ليبقى أميراً كما أن مدحهم لتنازل الحسن كان يتفق مع رغبة معاوية أيضاً ليصبح ملكاً إضافة لتغاضيهم عن النصب والنواصب وفي المقابل نجد شدتهم المبالغ فيها ضد صالحي الشيعة وثقاتهم بل ضد كل من أظهر محبة أهل البيت أو دافع عنهم كل هذا مقترناً بالحماس في الدفاع عن الطلقاء واتهام بعض السابقين لأجل معاوية فهذا وأمثاله دليل على أن بعض المائدة السلفية قد طبخت في قصر الخضراء

قد يرون أنه من العلم وخدمته أن يقدموا لأكثر من كتاب ويمشيخوا طلابهم وقد يتفاخرون بأنهم قرظوا أكثر من كتاب، مع أنهم يجاملون طلابهم بالمديح للعمل والثناء عليه... الخ.

أما المؤلفون فتقديم الشيوخ لهم يتخذونه حجة على أنهم على النهج نفسه وأنهم مقبولون عند الله مادام هذا الشيخ قد مدح وأثنى.

مع أن ذلك الشيخ أو تلك المدرسة أو ذلك المنهج ليس حجة على الحق والدليل خصوصاً وأن بعض المقدمين تكاد تجزم أنه لم يقرأ الكتاب قراءة متأنية يراجع فيها العمل. إن كان هناك عمل.

فيأتي هذا الطالب الذي لا شأن له بالعلم وأخلاقه ليصبح يوماً من الأيام شيخاً لأنه أصبح كبيراً في السن وكان ممن أثنى عليه فلان ويقوم بتقديم أعمال أخرى كتبها طلابه؛ وهكذا يسير العلم بهذه السهولة أو لنقل تبدأ مسيرة الجهل سطحية ومجاملات... ولا تنتهي هذه المسيرة عند زمن معين وإنما تكون حلقات متواصلة يرفدها حب التوافق ولو في الباطل، وألفة ما يقوله الجلساء والأصحاب والشيوخ والمحيطون، ويصبح عندنا الأعداد الغفيرة الذين يمكن أن يجمعهم شيخ واحد على محاربة الحقيقة والتعاون على الإثم والعدوان بجهل أو بعلم، ومن عارض منهم أو انتصر لفلان على شيخه أو قال كلمة حق اتهمه الجميع بأنه اغتر بكلام أهل الأهواء وأن لهم شبهاً خطافة وأنهم وأنهم ولا يستطيعون قراءة أي عمل إلا بهذه التجييشات التشكيكية التي تضمن التوجس من الآخر والشك فيه مع التذاكي في اكتشاف مادسه أعداء الإسلام وهكذا يظن بعض الشيوخ أنهم قد أخرجوا أجيالاً من حماة الإسلام مع أنهم في الواقع أخرجوا ماذا؟ أترك الإجابة لكل منصف، ولا أعمم هنا وإنما أتحدث عن أغلب ما أرى وليتني أستطيع أن أقول بعض إنها أغلبية للأسف؛ ممن رأيتهم وقرأت لهم من أبناء هذا الصنف من الناس سواء كانوا داخل الوطن أو خارجه وأرجو أنني لم أقرأ إلا للقلة.

التقديم غريب من الشيخ

نعم أنا استغربت من تقديم الشيخ لهذا الكتاب لأنني أعرف عن الشيخ أنه ليس من هؤلاء الذين تحدثنا عنهم، وربما جاء تقديمه لأن فيه عيباً صغيراً إلا أن نتائجه كبيرة دفعه هذا العيب لهذا التقديم والتأييد للباطل وقد كررنا ذكر هذا العيب فيما مضى وهو التأثر بالجلساء، والتأثر بالجلساء نابع من دماثة خلقه ولطف معشره ولكن لا بد أن يضع حداً لهذا وأن يفرق بين الأخلاق مع الناس وتأييد الباطل، فدماثة الأخلاق لا تلزم الموافقة للآخر على كل شيء أو إعانته على نشر شيء قبل التبين وتحميله المسؤولية كاملة في حالة النقل الكاذب أو الخاطيء.

ومما يؤسف له أننا كنا قبل زمن ندعو الله أن يصلح بطانة الأمراء فأصبحنا ندعو الله ليصلح بطانة العلماء.

فبطانة العلماء أصبح ضررها أكثر من بطانة الأمراء، لأن بطانة الأمراء غالباً يكون فيهم الجهل البسيط الذي لا ينجو منه أحد؛ فما من عالم في هذا الأمر إلا وهو جاهل في امر آخر؛ أما بطانات العلماء فيحملون الجهل المركب الذي يخرجونه بألفاظ شرعية.

على أية حال: سأعاتب شيخنا وفقه الله على إقرار بعض النماذج ليس رداً على مؤلف الكتاب للأسباب التي ذكرتها في المقدمة ولكن عتاباً لشيخنا وفقه الله.

وقبل البدء كنت أود من شيخنا أن يسأل تلميذه هذا السؤال:

ما هدفك من تأليف هذا الكتاب؟

فإن قال: الرد على المالكي.

يقول الشيخ: فلماذا تورد في الكتاب فضائل العشرة المبشرين بالجنة وفضائل أهل البيت وفضائل زوجات النبي ﷺ فهذا ليس موضع نزاع بيننا وبينه حتى نؤلف في الدفاع عنهم؟

وليس النزاع أيضاً في المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم، ولا في التابعين بإحسان

وإنما الخلاف في مجموعة من الطلقاء والأعراب أنزلنا فيهم فضائل الصحابة وهو يأبى من ذلك ويخرجهم من الصحبة الخاصة أو الشرعية حسب تعبيره.

فلو سأل الشيخ تلميذه هذا السؤال ربما لم يحتج أن يقدم للكتاب أو يتم التركيز على الأمور المختلف فيها بدلاً من هذا الإيهام للآخرين بأن المردود عليه يطعن في كل هؤلاء.

على أية حال: لا يخلو ذكر العشرة وزوجات النبي ﷺ وأهل البيت من أمر من أمور وأبرزها:

إما أن يقصد المؤلف التشويه. كالعادة. بأن فلاناً ضد العشرة وضد أهل البيت وضد زوجات النبي ﷺ

وإما أن تكون هذا نابعاً من عدم فهم. وسوء الفهم عادة فينا أيضاً.

وإما أن الصحابة عندكم ليسوا إلا هؤلاء الأفراد من الطلقاء الذين ذمتهم النصوص الشرعية لكن لا تستطيعون الدفاع عنهم وحدهم إلا بإضافة الدفاع عن الصحابة من المهاجرين والأنصار ويمكن إضافة الدفاع عن الأنبياء والمرسلين والملائكة وصالحي الجن.

يجب أن نعلم أن الدفاع عن الظلمة وأهل الريب من الطلقاء والأعراب بالدفاع عن كل الصحابة نصب داخل السنة بمعنى أن ظاهره السنة البيضاء وباطنه النصب الأسود.

ولهذا فنحن لم نتفاهم مع الفرق الأخرى من اثني عشر قرناً واتهمنا المعتزلة بالبلادة لأنهم غالباً إذا تكلموا عن أمر تحدثنا في غيره وخلطنا الأمور، وكما يقول المثل (أريها السها وتريني القمر) فلذلك حصلت في الفترة الأخيرة انشقاقات واضحة داخل السنة حتى أنه لم يسلم أحد من التبديع أو التكفير؛ وكل هذا بسبب تعمد إساءة الفهم وخلط المسائل المتفرقة لأن الدفاع عن الباطل متدثراً بالحق أسهل من الدفاع عنه متجرداً:

ليس الشفيع الذي يأتيك متزرا مثل الشفيع الذي يأتيك عريانا

وبهذا الخلط نستطيع أن نبقى على الأرض أطول فترة ممكنة لأن الوضع السائد في صالحنا، والقوة المذهبية معنا، والعوام مع المذهبية والحقيقة يتيمة الأنصار، وأكثر الذين يسمون طلبة العلم لا يرجعون إلى القول المردود عليه ليعرفوه من قائله أو كاتبه وإنما يأخذون التشويه مع الرد عليه ويحمدون الله على هذه النعمة من المعرفة مثلما قد يحمد الخارجي قتل علي.

فليذهب الحمد في الحالتين إلى الشيطان لا لله، لأن الله ليس مع الظلم ولا الكذب ولا الجهل الذي نتفاخر به لا لشيء إلا لأننا نجد من ينصره في الداخل ونظن أن هذا قبول من الله عز وجل: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**﴾[الكهف: ١٠٣،١٠٤] حقاً لقد أصبحنا نعقل لماذا كفر الكفار مع أن رسول الله ﷺ بين ظهرانيهم بعد أن كنت زماناً. أستغرب كيف يكفر كفار قريش وهم يعرفون النبي ﷺ صادقاً أميناً لا يكذب؟ وكيف لم تبهرهم المعجزات الحسية وغير الحسية؟ وكيف يحلف أحدهم أن محمداً صادق ثم يختار الكفر على الإيمان؟ وكيف أن اليهود يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم ثم يتركونه بل يحاربونه أشد محاربة؟

كنت زماناً أؤمن بهذا إيماناً لأن القرآن الكريم ذكر ذلك، لكن عقلي لم يكن يحتمل عقل هذه الأمور بسهولة لأنه لا أحد يريد القدوم على النار؛ فكنت ولا زلت أترك للإيمان مساحة أؤمن أن العقل لا دخل له فيها.

أما بعد هذه (المعارك) فعلمت كيف تطغى سلطة العقل الجمعي و(سلطة الثقافة) على تصرفات الشخص وقناعاته فتدفعه السلطتان للمكابرة ومتابعة أمور يعرف أنها باطلة مع مفارقته أموراً يعرف أنها حق كما يعرف أبناءه.

كل هذا يحدث استئناساً بالناس، كل هذا لأجل الناس والناس فقط فالرأي العام له سلطة على الفرد أقوى من سلطة الخوف من الله واليوم الآخر، لدرجة أنه لو نطق بعضهم بما هي عليه حاله في الواقع لقال (نار مع هؤلاء خير من جنة مع هؤلاء).

وحالهم مع الوليد بن عقبة وأبا الغادية وأمثالهم ممن ذمهم الله ورسوله من هذا

الجنس من المواقف بمعنى أنه حتى لو صحت عندهم هذه المذام يأتون مكابرين ويقولون (حشرنا الله معهم)؟

لماذا يا ترى تريد أن تُحشر مع هؤلاء وكأنك لا تبالي بالنصوص الشرعية في ذمهم؟ أو كأنك ترى أن الله ملزم بإدخالهم الجنة؟ أو كأنهم هم المالكون للجنة والنار؟ من زرع فينا هذا الفكر العجيب العري عن كل دين وعقل؟

لا أجد تفسيراً مقنعاً إلا حباً لموافقة السائد، والاستئناس بالمعارف، وألفة للتقليد الذي تربينا عليه قروناً بعد قرون حتى أصبحنا على استعداد لدخول النار بشرط أن يسبقنا إليها بعض السلف الصالح[1] الذين نصمهم بالصلاح لتقليدهم أيضاً وكأن الصلاح منحصر في التقليد وليس في النصوص الشرعية.

الإسلام الإلهي والإسلام التاريخي

وبهذا انفصلنا من زمن قديم عن إسلام النص شيئاً فشيئاً، وأصبحنا في العصور المتأخرة نتيجة (إسلام تاريخي) لا (إسلام إلهي) هذا الإسلام التاريخي يجعل من نصرة الخصومات التاريخية (ديناً مقدساً) يخضع له (الدين الحق) إذ يتم تأويل الدين الحق لينصر خصوماتنا التاريخية سواءً أكانت مذهبية أو سياسية.

هذه لب المشكلة التي تجعل الآذان صماء عن سماع الحجة؛ والأعين عمياء عن رؤية الحقائق؛ والقلوب مطبوعة على المكابرة، وبعد هذا كله ندعو للناس بالهداية ونتحسر على ضلالهم.

إذن فالمناداة من بعض هؤلاء بترك التقليد الأعمى والعودة للنصوص الشرعية لا فائدة منها من حيث الواقع؛ لأن المنادين بترك التقليد هم في الأصل مقلدون وهم لا يجتهدون إلا في الطرق والأساليب المثبتة لهذا التقليد، بالإضافة إلى اجتهاد البعض في

(١) ولا نحدد ضابط الصلاح، فضابطه عند غلاتنا هو الانتصار لخصوماتنا المذهبية وليس مضبوطاً بالنصوص الشرعية.

البحث عن مسوغات ذم المخالفين وتبديعهم وتكفيرهم إن أمكن.

أما عند وجود البلايا داخل مصادرهم وفي أفكارهم فلا يحاكمونها للشرع وإنما يجعلون الشرع خادماً لها لأن العودة للشرع - ذلك الشرع الصافي النقي الخلي من مؤثرات التاريخ والمكان. سيجر على العائد مصاعب ومتاعب، فلذلك إن بدأ العائد في العودة ثم رأى طول العقبة ووعورتها وكان ضعيف الهمة قليل الزاد؛ شعر بالإحباط وفضّل الاشتغال بقياس الحفر.

نماذج من الملحوظات التي لم ينبه لها الشيخ

سأستعرض نماذج سريعة من الملحوظات التي كان من المفترض على شيخنا أن ينبه تلميذه الكريم لها لأن إقرار الكتاب من مسؤولية الشيخ فقد ينسبها البعض للشيخ نفسه ومنها:

خطبة ابن مسعود

بعد المقدمة الطويلة لشيخنا السعد التي وصل فيها إلى ص٦٧ بدأ صاحب الكتاب تلميذكم الكريم كلامه ص٦٩ بخطبة ابن مسعود رضي الله عنه[(١)] التي كان يخطبها للتعريض بولاة عثمان الذين يدافع عنهم التلميذ؛ بل بعضهم يجعلها تعريضاً بعثمان ابن عفان نفسه والتي مفادها أن ابن مسعود كان يرى أن عثمان أحدث أحداثاً فكان يخطب قائلاً: (إن أصدق الحديث كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة... إلى آخره) معرضاً بولاة عثمان من باب مفهوم المخالفة.

---

(١) (أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد (ص) وشر الأمور محدثاتها... إلخ).

ابن مسعود وعثمان بن عفان

أيضاً تلميذكم الكريم كأنه لا يعرف أن ابن مسعود كان على خلاف كبير مع عثمان رضي الله عنهما وأن عثمان منعه العطاء بسبب ذلك ومات ابن مسعود مهاجراً لعثمان بن عفان وصلى عليه - أخوه بالمؤاخاة التي ينكرها ابن تيمية - الزبير بن العوام بوصية من ابن مسعود نفسه رضي الله عنهم أجمعين.

هذه الأخبار موجودة بأسانيدها الصحيحة فكان يجب عليك - شيخنا الفاضل - أن تقول لتلميذكم الكريم إن هذه الخطبة كانت في ذم ولاة عثمان أمثال الوليد بن عقبة ومعاوية وعبدالله بن عامر ونحوهم على الأقل، فكيف تبدأ كتابك بها وأنت تريد الدفاع عنهم؟

إذا كان تلميذك الفاضل لا يعرف الأسانيد القوية في كل ما ذكرناه هذا فسنسعفه بها إن أراد ويستطيع أن يعرضها عليك، ويستطيع أن يتصل بي أو يراسلني لأدله على ذلك؛ سواء جاء من طرفكم أو بمفرده فهو على الرحب والسعة فلست ممن يخلط الخلاف العلمي بالتعامل الجاف الذي يفعله كثير من الناس.

تحميل الله المسؤولية

ثم تحدث تلميذكم الكريم ص٧٠ عن اختيار الله للصحابة حسب التعريف الشائع وهذا الكلام يلزم منه الطعن في اختيار الله كما سبق أن فصلنا هذا، فأما إن يتم قصر هذا الاختيار على أصحاب الصحبة الشرعية فهذا صحيح بشرط ألا نعتقد الجبر أيضاً وأن نعتقد أن لكل قاعدة شذوذاً.

وقد أخذ تلميذكم الكريم يدندن حول هذا المفهوم السابق ويرجع فيه ويعيد في كثير من صفحات الكتاب وكأنه يحمّل اختيار الله - تعالى عن ذلك - المسئولية في وجوب تبرئة الوليد وبسر والحكم ومعاوية وأبي الأعور وأبي الغادية ونحوهم، فكأنه إن نقدنا الوليد بذم الله له يأتينا ويقول قد اختاره الله فلا تتكلموا فيه وهذا لا أدري أنسميه غباءً؟ أو تشويهاً أو خلطاً بين أمور متباينة؟ أو اتكاء على مزاعم كبيرة؟ لكن لا علينا والكلام

هنا مع شيخنا فلو سألته شيخنا الفاضل سؤالاً وهو: هل تحمل الله المسؤولية في أخطاء هؤلاء أم لا؟

فإن قال: نعم أنا أحمل الله بغي معاوية وفسق الوليد وردة عبدالله بن خطل وفعل أبي الغادية... فاحكم عليه بالردة والسلام.

وإن قال: لا، حاشا لله أن نحمله مظالم البشر فهذا جواب صحيح متقدم ونصبح به متفقين على المبدأ ولم يبق إلا التحقق من صدق ما نسب إلى هؤلاء من مظالم أو نفاق أو ردة أو سوء سيرة، وهذه هي المعركة الحقيقية.

المعركة تكمن في: هل ثبت أو لم يثبت؟

أما القول بالجبر المتدثر بالدفاع عن الصحابة فهو كالنصب المتدثر بالسنة

وكفانا محاربة للحقائق أو غباء في الخلط بين الأمور.

من أول من أوقد نار الفتنة

ثم ذكر تلميذكم الكريم ص٧١ أن (أوائل هذه الأمة) قد ابتليت بمن (تشعبت بهم طرق الأهواء... وأوقدوا نار الفتنة في صفوف خيار الأمة) وهذا صحيح وأول هؤلاء الذين ابتليت بهم الأمة هم الأغيلمة السفهاء من قريش الذين يدافع عنهم صاحبنا، وهذا ثابت عنهم بأحاديث صحيحة وروايات صحيحة أيضاً.

لكن صاحبنا يبدو أنه لا يهمه صحة الروايات من عدمها رغم أنه تلميذ الشيخ السعد لأن بعضهم يتعلم علم المصطلح لأنه يظن أن هذا العلم سيكبح الاتهامات الموجهة لبني أمية، فإذا به يفاجأ أن كل التهم تقريباً لا يزيدها هذا المنهج إلا ثباتاً

فيرجعون إلى سيف بن عمر التميمي ويتركون محمد بن إسماعيل الجعفي.

فنراه يثبت قصة ابن سبأ الموضوعة ويرد المتواتر من الأحاديث والآثار التي تدل على أن سبب الفتنة هم الأغيلمة السفهاء الذين ألف كتابه في الذب عنهم.

عدم التنبه أن ما يكتبه حجة عليه

وهذا كثير جداً ومن نماذجه ما ذكره ص٧١ وهو: حديث عمر مع حذيفة في الفتنة التي تموج كموج البحر وأن باب الفتنة عمر فإذا كسر بدأت الفتنة وهذا كالنص بأن هؤلاء هم ولاة عثمان وهم الأغيلمة السفهاء الذين خصص صاحبنا كتابه في الدفاع عنهم.

اتهام مبطن لعلي بن أبي طالب

وهذه أيضاً تكثر عند غلاة العقائديين ويظنون أننا لا نفهمهم وعلى سبيل المثال فقد ذكر (ص٧٢): أن ابن سبأ هو سبب الفتنة حتى قامت دولة الروافض والنواصب؟

نقول: عرفنا دولة النواصب أنها دولة بني أمية؟ فهل يقصد تلميذكم بدولة الروافض دولة علي بن أبي طالب؟ إذا كان يقصد هذا فليصرح به وليترك التقية التي يذمها ولنتناقش هل خلافة علي كانت دولة رافضية أم خلافة راشدة؟

وهذا اللمز والهمز في حق الإمام علي يفعله غلاة الحنابلة والنواصب دون تصريح حتى يبقى لهم شيء من اسم السنة وهذا يشبه كلام البربهاري الحنبلي في كتاب السنة عندما قال (واعلم أن الدين العتيق ما كان عليه من وفاة النبي ﷺ إلى قتل عثمان وكان قتله أول الفرقة وأول الاختلاف فتحاربت الأمة وتفرقت واتبعت الطمع والأهواء والميل للدنيا[١].

هكذا لم يستثن علياً ولا أهل بدر وأهل بيعة الرضوان فقول غلاة الحنابلة اليوم كقول غلاتهم بالأمس؛ همز ولمز في المهاجرين والأنصار وأهل بدر من أجل الطلقاء فيجعلون من (يدعو إلى الجنة) كمن (يدعو إلى النار) فالكل (اتبع الأهواء والطمع) ثم قد يستدرك بعضهم ويبرىء الطلقاء

أما عند صاحبنا هذا فقد بالغ في هذا الأمر ونقله من الأهواء والمطامع إلى (ظهور

---

(١) شرح السنة للبربهاري ص١٠٦.

الشرك والنفاق[1] وشيخنا السعد سامحه الله يقر هذا أو لا ينتبه له لأنه مشغول في الرد على من اتهم الوليد بن عقبة بالفسق أو معاوية بالبغي؟

قصة عبدالله بن سبأ وعلم الحديث

ثم ذكر تلميذكم الكريم (ص٧٢): أن الروافض هم اتباع عبدالله بن سبأ ولم يذكر له شيخنا السعد أن سيف بن عمر انفرد بقصة ابن سبأ[2] في الفتنة وإن كان تلميذكم يمتلك أسانيد في هذا من غير طريق سيف بن عمر فليطلع لنا قرنه.

وغالباً لا يفرق هؤلاء الأخوة بين الأسانيد في وجود شخص اسمه ابن سبأ والأسانيد في أنه سبب الفتنة فهم يخلطون بين المسألتين ليسهل عليهم القول: بأن سيف بن عمر لم ينفرد بذكر عبدالله بن سبأ، وشيخنا يفرق بين الحالتين، وقد تذاكرت معه في بيته الكريم وذكر أثراً عن الأعمش فيه ذكر للسبئية فقلت له يومها إنني لا أنفي إلا ما يزعمه سيف بن عمر من دور ابن سبا في الفتنة أما كون ابن سبأ موجود أو غير موجود فلا يهمني إطلاقاً، وقد أشاع عني الدكتور سليمان العودة أنني قلت بأن سيف بن عمر انفرد بذكر عبدالله بن سبأ مع أنني قد فرقت بين الحالتين، ونشرت مقالاً في الرد عليه في صحيفة الرياض، قدمت فيه ١٦ إسناداً في ذكر ابن سبأ من غير طريق سيف استفاد منها الدكتور سليمان نفسه؛ لأنه يعترف أنه لم يكن عنده إلا ثمانية أسانيد، مع أن تلك الأسانيد والروايات سواء ماكان عند الأخ سليمان أو ما أضفته له، متضاربة المتون متناقضة الأحداث، لكنها جميعاً ليس فيها دور ابن سبأ في الفتنة، وقلت يومها لشيخنا الفاضل عبدالله السعد: هل يجوز أن نثبت هذه الأحداث العظيمة إذا لم تأت إلا عن

---

(١) الإبانة ص٧٢.

(٢) وجود ابن سبأ أو عدم وجوده لا يهمنا من قريب ولا من بعيد وإنما يهمنا الإجابة على سؤال وهو: هل هو سبب الفتنة أو أحد أسبابها أم لا؟ فإن كانت الإجابة بـ (نعم) فأين الأسانيد في ذلك من غير طريق سيف الكذاب وإن كان سبب الفتنة هو المال وولاة عثمان كما هو في متواتر الأحاديث والمرويات وإجماع الأمة في القرون الثلاثة الأولى فلا يجوز أن نقر الأكاذيب بدعوى أن هذا (يخدم السنة ضد الشيعة) فالسنة ليست إلا الصدق والعدل والعلم، وهم يعرفون أن قصة ابن سبأ ليس فيها نصرة للسنة ضد الشيعة وإنما فيها نصرة للطلقاء على السابقين.

طريق سيف بن عمر؟ فأذكر أنه وافقني أنه إن لم نجد هذه الأخبار إلا من طريق مثل سيف فلا تقوم بها قائمة، ولا يجوز تصحيحها خاصة مع وجود روايات صحيحة بديلة تذكر أسباب الفتنة ذكرها ابن سعد في الطبقات وعمر بن شبة في تاريخ المدينة والبخاري في التاريخ الصغير وخليفة بن خياط في تاريخه وساق ابن حجر كثيراً في المجلد الثالث عشر من فتح الباري، فأذكر أن الشيخ وفقه الله وافقني من حيث الجملة بل منهجه يلزمه بالموافقة، ثم جرى نقاش في كتاب الدكتور سعدي الهاشمي (الرجال الذين تأثروا بابن سبأ) فقلت لشيخنا: قد قرأت الكتاب ليس فيه دليل واحد على أن ابن سبأ كان سبب الفتنة والدكتور الهاشمي إنما جمع كل الرواة الشيعة ثم زعم أنهم تأثروا بابن سبأ بلا دليل حتى من جاء بعده بقرون فالدكتور لم يستطع أن يثبت عنوان الكتاب ولم يستطع أن يقدم لنا راوياً واحداً تأثر بابن سبأ فضلاً عن إثبات دوره في الفتنة، وقد تناقشت بعد ذلك بمدة مع الدكتور سعدي الهاشمي في منزله الكريم بمكة وتناقشنا في كتابه (ابن سبأ حقيقة لا خيال) وكتابه السابق، وقلت له: إن كل الأسانيد الشيعية التي أوردتها في كتابك كانت من طريق الكشي وكان رجلاً سنياً ثم تشيع وانتقل بأسانيده ومروياته معه فاستغرب من هذه المعلومة واستغربت من استغرابه لأنه من المفترض أن يكون من العالمين بها.

ثم تناقشنا في كتابه الآخر وذكرت له أنه ليس كل شيعي يصح أن يقال إنه تأثر بابن سبأ وذكرت له أنه لم يقدم دليلاً واحداً على أن هذا الراوي قد أخذ عن ابن سبأ، أيضاً استغرب المعلومة وبدا متشككاً فيّ متوجساً من أسئلتي.

ثم بعد ذلك رأيت أن الأخ الهاشمي وهو حسني يعتب على الشيعة الإمامية لأنهم جعلوا كل الأئمة من آل الحسين ولم يتركوا لآل الحسن شيئاً

فأيدته على نقد الغلو الإمامي وضعف حجتهم العلمية في قصرهم الأمر على بني الحسين، بل قصرهم الإمامة على بني علي مع فضلهم وعلمهم وسيادتهم؛ لكنني استدركت أيضاً بأن العتب يجب أن يكون أشد على من يحصر الأئمة في سلالة معاوية ومروان بن الحكم.

وقد تذاكرنا في الشيخ السعد وذكر لي أن شيخنا السعد جاءه بمكة وأنه من بلدة الزبير... الخ ثم ذهبنا لصلاة العشاء وتفارقنا وهو - أقصد الهاشمي - رجل فاضل خلوق اجتهد فأخطأ وما كل فاضل مصيب، ولكن شيخنا السعد أكبر وأعلم من أن يحيل على كتابيه لأنهما كتابان عاديان جداً ليس فيهما ما يدعو للتواصي[1].

إغفال ذكر النواصب

ثم صنف تلميذكم الكريم ص٧٢ - بعد سباب وشتائم لا يليق بطالب علم - الناس (المندسين) داخل السنة إلى:

ثالب لجميع الصحابة.

ثالب لسائر الصحابة إلا علياً وأهل بيته.

ثالب لمسلمة الفتح (وهم الطلقاء رضي الله عنهم الذين هم أول التابعين بإحسان للسابقين الأولين) اهـ.

قلت: وليته يعّرف لنا معنى الإحسان

ثم لم يذكر أصنافاً أخرى وأغفلها ربما عن قصد كمن يقتصر على ثلب الإمام علي ومن معه كما فعل بنو أمية على منابرهم وتبعهم غلاة السلفية في دفاترهم

وأخشى أن يكون من أولئك تلميذكم الكريم فالنصب في كلامه أوضح من أن ننبه عليه وإن كان من النصب الخفيف الذي لا يصل لنصب حريز بن عثمان ومروان ومعاوية ويزيد ونحوهم.

لكن لم تخبروا تلميذكم الكريم أن من عادة الشيعة أو الروافض - إن شئتم - أن يغفلوا ذكر الروافض ومن عادة النواصب إغفال ذكر النواصب أيضاً أما السني الحق فيذم غلو الفريقين، وليت صاحبكم لم يغفل ذكر من يشتم علياً مع أنهم أول

(١) سيأتي الكلام عليهما وعلى كتاب الأخ الكريم سليمان العودة وعلى مقالات الأخ الكريم محمد امحزون وغير هؤلاء من الأخوة النافين والمثبتين في كتاب لي بعنوان (عبدالله بن سبأ بين الحقيقة والأسطورة) استعرض فيه الآراء والمرويات ثم أكتب رأيي الذي قد ذكرته هنا مختصراً.

الفرق ظهوراً.

الثناء على ولاية معاوية

ثم خص معاوية بمزيد من الذكر والثناء وسماه خال المؤمنين ـ كعادة الغلاة من معتدلي النواصب الذين يخصون معاوية بهذا اللقب ـ وأثنى تلميذكم على عمر رضي الله عنه لاستعماله معاوية وكأن معاوية لم يتغير بعد عمر رضي الله عنه أوكأن تولية عمر للولاة معصومة من الخطأ والزلل.

وهؤلاء يعترفون بأن تولية النبي ﷺ غير معصومة. كما في تولية ابن التلبية والوليد بن عقبة ومالك بن نويرة. بينما يجعلون تولية عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمعاوية معصومة من الخطأ، وهذا قول غريب فيه غلو في أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إذ يلمس فيه تفضيل تولية عمر على تولية النبي ﷺ وأن علم عمر بالرجال أفضل من علم النبي ﷺ وهذا قد يقول به غلاة العمرية، كما يقول غلاة البكرية في أبي بكر وغلاة العثمانية في عثمان وغلاة العلوية في علي رضي الله عن الأربعة جميعاً وهدى الغلاة فيهم إلى الاعتدال.

فبعض ولاة النبي ﷺ عزلهم أبو بكر.

وبعض ولاة أبي بكر كخالد بن الوليد والمثنى ابن حارثة عزلهم عمر.

ومعظم ولاة عمر عزلهم عثمان وبعض ولاة عثمان عزلهم علي.

وهؤلاء النواصب لا يهمهم من المعزولين إلا معاوية فليذهب كل المعزولين إلا معاوية وكأن عزله إبطال للنبوة أو إعلان لعبادة الأصنام؟

وهذا الشعور العجيب من آثار الدولة الأموية ورثه غلاة الحنابلة من نواصب الشاميين فحل هذا في (اللاشعور الحنبلي) بعد تزاوج فكري بين الحنابلة والنواصب البصريين ثم الشاميين في القرن الثاني والثالث.

ثم نسي صاحبنا أيضاً أن عمر أثر عنه الندم على تولية معاوية وعمرو بن العاص كما روى ذلك البلاذري بسند لا بأس به.

وعمر لم يترك تولية السابقين إلا خشية (تدنيسهم بالولايات) كما أثر عنه.

وأما ندم عمر على تولية آل أبي سفيان (يزيد ومعاوية) على الشام فرواه البلاذري بسند قوي لكنه مرسل، لكن له شواهد عن عمر بن الخطاب كقوله: (إن هذا الأمر لا يصلح للطلقاء ولا لأبناء الطلقاء، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما طمع يزيد بن أبي سفيان ومعاوية أن استعملهما على الشام[١]).

ويدل عليه قول عمر أيضاً لمعاوية: (لئن أطعتك لتدخلني النار[٢]).

وتصريحه بأنه قد علم أن معاوية يغلق أبوابه دون ذوي الحاجة حتى تضرب الشمس إبطيه (وسنده صحيح. راجع ترجمة معاوية في النبلاء للذهبي) وكان عمر قد هم في آخر عمره بالسفر إلى الشام وربما عزل معاوية أيضاً لكن أبا لؤلؤة المجوسي غلام المغيرة بن شعبة (والمغيرة صديق معاوية) فاجأه بالاغتيال وقد نستطيع اكتشاف البقية خاصة وأن معاوية كان يوم اغتيال عمر في المدينة ورقى المنبر النبوي، وهم أحد الأنصار بقتله ذاكراً الحديث: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» فكأن الحديث إشعار باستحقاق معاوية وقتها للقتل لقتله من لا يستحق القتل ربما كعمر نفسه، صحيح أن الأمر يبدو غريباً لكنه محتمل، ويدل عليه ذم معاوية لعمر الثابت في صحيح البخاري[٣] الذي فضل فيه معاوية نفسه بل ربما وابنه يزيد على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

---

(١) البلاذري. المرجع السابق. ص٣٧٠ رواه عن ابن سعد (وهو ثقة) عن الواقدي (وهو إمام في المغازي) عن كثير بن زيد (صدوق يخطئ) عن المطلب بن عبدالله (صدوق يرسل من الرابعة) وهذا الإسناد مرسل قوي وله شواهد.

(٢) رواه البلاذري (الشيخان ص٢١٩) تحقيق الدكتور صدقي العمد، وسنده حسن، رواه البلاذري عن الحسين بن علي بن الأسود (صدوق في الجملة) عن يحيى بن آدم (ثقة) عن وكيع (ثقة) عن إسماعيل بن أبي خالد (ثقة) عن شبيل الأحمسي (ثقة مخضرم) سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) في حديث خطبة معاوية في دومة الجندل وقيل في المدينة لأجل بيعة يزيد وكان بعضهم قد رشح ابن عمر في الحالتين، فخطب معاوية معرضاً بابن عمر ومن خطبته قوله (من كان يريد هذا الأمر فليطلع لنا قرنه فلنحن أحق به منه ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة لابن عمر: فهلا أجبته؟ قال ابن عمر فحللت حبوتي وهممت أن أقول، أحق بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام...) انظر صحيح البخاري(١٥٠٨/٤) فإن كان يوم الحكمين فمعاوية يرى نفسه أولى من علي ومن عمر وابن عمر وإن كانت القصة في المدينة أيام كان يخطب معاوية لأجل يزيد فالتفضيل هنا ليزيد بن معاوية على عمر وابن عمر رضي الله عنهما فمعاوية لم يحفظ حق عمر الذي كان أول من ولاه على دمشق ولا ريب أن معاوية إذا كان يرى نفسه أحق بالخلافة من عمر فهو مستهين بعمر ومنتقص له؛ فكيف إذا كان يقصد تفضيل ابنه يزيد

تناسي أن كبار الصحابة على ذم سيرة معاوية

ونسي صاحبنا أيضاً أو تناسى شهادة كبار الصحابة كعبادة بن الصامت وأبي ذر وعمار بن ياسر وغيرهم في معاوية بأنه من (ولاة السوء) الذين حذر منهم النبي ﷺ بل لو لم يكن هناك شهادة منهم لكفى ذكر الملك العضوض وحديث عمار. بل بعضهم اتهمه في إسلامه وهذا مما يطول استعراض أسانيده ومتونه ونحن لا نطالبهم إلا بالاعتراف بأنه أمير (الفئة الباغية) فقط فهذا غاية ما يُطالب به الحنبلي[1]، فإنك لا تكاد تجد حنبلياً مغالياً إلا وقد تلبس بشيء من النصب الشامي ولذلك أنا أقول وبكل ثقة: أعطوني حنبلياً مغالياً أخرج لكم منه ناصبياً مستوراً.

الآيات ليس فيها مدح للظلمة

ثم أورد تلميذكم الفاضل آيات كريمة ص٧٤ وقبلها وبعدها قد أوردناها وتحدثنا عن معانيها في الكتاب الأصلي (الصحبة والصحابة) وفي حوارنا معكم في بداية هذا التعقيب، وقد ذكرنا أن هذه الآيات الكريمة لا تتناول إلا المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم وليس فيها ثناء على الظالمين ولا الفسقة ولا المرتدين ولا المنافقين.

المفسرون على ذم من سب الصحابة

وكل ما أورده عن المفسرين ص٧٤، ٧٥، ٧٦، من تحريم سب الصحابي هو ضد كتابه لكنه لا يعرف ذلك، وعلى سبيل المثال ما نقله عن ابن كثير (الشامي) من القول بالويل على (من أبغض المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان أو سبهم).

ولا نريد أن نعّرف صاحبنا - بالأدلة الصحيحة - على أول من سب البدريين ولعنهم وقاتلهم وقتل منهم العشرات.

---

(١) وأقصد المغالي لا المعتدل.

أدلة التلميذ ضده

ونقل تلميذكم الكريم حديث البخاري ص٧٦ (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) ونسي أن هذا الحديث عليه لا له، لأننا لا نشك في أن أفضل المسلمين في العصر الأول بعد النبي ﷺ هم أهل بدر ولم يسلموا من ألسنة الطلقاء ولا من سيوفهم؛ فهل يشمل الوعيد الطلقاء والأعراب؟

أما ما زعمه ص٧٧ بأن من أسلم بعد فتح مكة هجروا ما نهى الله عنه؟

فأريد أن يبين لنا التلميذ الكريم هل نهى الله عن قتال المسلم بلا حق؟

هل نهى عن لعنه؟

هل نهى الله شرب الخمر والمتاجرة فيه؟

هل نهى الله عن التعامل بالربا؟

هل نهى الله عن إضاعة الأمانة... الخ.

أم أننا سنضطر لتفسيرها وأنها تخالف هجر ما نهى الله عنه؟

وقد ساق الأخ كلاماً من جنس ما سبق ص٧٧، ٧٨.

كلام التلميذ يلزم منه تكفيره لبعض الطلقاء

وكذلك قال ص٧٩ لا يتجرأ على سب المهاجرين والأنصار إلا كافر أو زنديق أو مبتدع.

ولا أدري هل يقصد بهذا تكفير معاوية والوليد ومروان بن الحكم وأمثالهم ممن سبَّ الصفوة من هؤلاء المهاجرين والأنصار.

إذا كان يقول بهذا فهذا تطور جيد في الفكر الحنبلي المغالي، وإن كان يقصد قصر (الكفر) و(الزندقة) على من نقد أخطاء الطلقاء دون تجاوز للنصوص الشرعية أو

أقوال البدريين فهذه تضاف لعجائب غلاة الحنابلة والنواصب.

خلط آخر

ثم عقد فصلاً (ص٨٠، ٨١، ٨٢) عن (الأحاديث الدالة على فضلهم وسابقتهم).

ثم هكذا جعلهم كلهم مهاجرين وأنصاراً من السابقين وهذا الخلط من أمراض منهجنا الذي تعودنا فيه على لفظ ما لا نفهم.

ثم ذكر حديث: «خير الناس قرني» وحديث الفئام[١] وحديث الأمنة[٢] ونشيد الصحابة (فاغفر للأنصار والمهاجرة) وعلق على ذلك صاحبنا بقوله (ثم يأتي بعد ذلك من يسب صحابته ويلعنهم ويكفرهم ويتهمهم بالنفاق وغير ذلك)؟

وأقول: هل يوافق تلميذكم الكريم على أن نبتهل فنلعن كل من (سب صحابة النبي ﷺ ولعنهم وكفرهم واتهمهم بالنفاق أو الزندقة أو السبئية أو نحو ذلك)؟

أنا في تقديري أن التلميذ الكريم لا يستطيع أن يفعل ذلك لأنه لو فعل ذلك لوقع دعاؤه على نفسه أولاً وعلى من يدافع عنهم ثانياً كمعاوية وولاته ممن يبالغ صاحبنا في الدفاع عنهم وتبرئتهم ويقره شيخنا على ذلك لقلة من ينكر هذا الباطل.

حقيقة الفتنة في الدفاع عن الظلم

وذكر تلميذكم الكريم ص٨٢ أن من سب الصحابة يخشى عليه من الوقوع في فتنة قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

أقول: وكلامه صحيح فمن سب المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان فلا بد أن يكون في فتنة عظيمة شعر بها أولم يشعر بها وليس هناك فتنة في هذا الأمر أعظم

(١) حديث (يغزو فئام...) سبق الكلام عليه.

(٢) (النجوم أمنة للسماء...) سبق الكلام عليه.

من لعن أهل بدر على المنابر إلا فتنة من لا يرى هذا ضلالة أو إثماً فكيف بمن يرى أن اللاعن مأجور فالذي يرى هذا لا يشابهه في الفتنة إلا الذي لا يرى هناك كبير فرق بين (الجنة والنار) ولا بين (العدل والبغي) فلا يدري أي هذا أفضل وأولى بالاتباع؟ أوأن الأفضل اجتناب الأمرين لصعوبة التفريق وخطورته.

فلذلك مازال كثير منا في فتنة من زمن قديم بسبب الدفاع عن الظلم تصريحاً أو تلميحاً وذم العدل تصريحاً أو تلميحاً، بعلم أو بجهل، عبر هذه القرون.

ثم ذكر التلميذ الكريم أن ساب الصحابة (المهاجرين والأنصار) محاد لله ورسوله ونحن نقول بأخف من هذا في حق هؤلاء السبابين لأهل بدر فلماذا تغضبون علينا إن وصفناهم بالظلم والبغي وأنتم هنا تتهمونهم بمحاداة الله ورسوله وهذا تكفير ضمني خاصة وأنكم ذكرتم بعد الكلام السابق الآية الكريمة: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾** [المجادلة:٥] فكلام صاحبنا يوحي بتكفير معاوية والوليد وإن لم يقل به صراحية.

فقد ألف كتابه في الدفاع عن الطلقاء فوقع في تكفيرهم لأنه كفر بأشياء ارتكبوها، بل هي دون ما ارتكبوا من سفك دماء كثير من المهاجرين والأنصار بصفين والحرة؟

لكن يبدو أن صاحبنا يجعلهم مأجورين على ذلك؟ بينما نحن الآثمون إن خطأناهم وأوردنا النصوص في ذم أفعالهم؟

فيصبحون مأجورين على مخالفة النصوص ونصبح آثمين على اتباع النصوص وهكذا النواصب وغلاة السلفية يفعلون، وهذا يشبه نهي معاوية عن خصلة الشعر للنساء في أول الخطبة ولعنه علياً في آخر الخطبة[١].

(١) وكذلك عندما علم معاوية برجل من أهل البصرة يشبه النبيﷺ أمر واليه هناك ببعثه إليه فبعثه إليه في دمشق فقام معاوية واستقبله وقبل جبينه وأعطاه أرضاً بالبصرة ثم سم بعده الحسن بن علي أشبه الناس بالنبيﷺ وأقربهم إليه وكان يحدث بحديث عقوبة شارب الخمر في الرابعة بالقتل ثم نجده يتاجر في الخمر وكان ربما سمع الثناء على علي وأقره ثم يأمر بسبه على المنابر، ويروي حديث الولد للفراش ويستلحق زياد بن أبيه ويروي أن من أحب الأنصار أحبه الله ثم يحرمهم حقوقهم ويأمر الأخطل-بواسطة يزيد . بهجائهم وهكذا عشرات القصص التي هي من بالغ الدهاء لكن الذين يثنون عليه بالدهاء لا يتنبهون لمثل هذه الدقائق التي حير بها نصف الأمة إلى اليوم

ظاهر كلام التلميذ الدفاع عن الطلقاء وباطنه محاربة البدريين - بلا قصد - بل محاربة أحكام النبي ﷺ في هذه الأحداث؟ وكل هذا البلاء نورده في سياق حماية العقيدة والرد على أهل الأهواء.

الشيعة الإمامية يكابرون في الاتهام ونحن نكابر في التبرئة

ثم عقد فصلاً في فضل الخلفاء الراشدين والعشرة المبشرين بالجنة والزوجات وأهل البيت من ص٨٣-١٠٥ وهذا ما لم ينازع فيه مسلم سني عاقل وكان صاحبنا يرد في ذلك الشيعة الإمامية وأصاب لكنهم لا يصححون ما يصححه لأن لهم رجالهم وأحاديثهم فهم منظومة أخرى مختلفة.

ثم هم يكابرون في ذم الصحابة مثل مكابرتنا في تبرئة بعض الطلقاء سواءً بسواء، لكنهم أقدر منا على فهم الخطاب وأصرح في المكابرة، وهم يتعسفون أيضاً في صرف دلالة الآيات المثنية على المهاجرين والأنصار مثل تعسفنا في جعلها دالة على فضل الطلقاء وسبحان القائل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾[البقرة: ١١٣] وقد وقع صاحبنا أثناء هذه الفصول في أوهام كثيرة كنت أرجو من الشيخ أن يرشده إليها خاصة الأوهام الحديثية في تفاسير تلك الأدلة والآثار فحدث ولا حرج.

وهذا طبيعي جداً ما دمنا نحارب علم المنطق فسنجد صعوبة في أن نفهم أحداً، وسيجد الطرف الآخر الصعوبة نفسها في فهمنا.

لأننا نرفض أن نتعلم، ونرفض نعمة هذا العقل، ونرفض تعلم اللغة،

ونرفض تعلم التاريخ، وقبل هذا لم نتعلم من الحديث إلا معرفة الأسانيد - على قصور في هذا وتناقض - أما العلم بدلالة هذا الحديث والجمع بينه وبين الأدلة الأخرى والتحدث بلسان الأدلة كلها لا بلسان دليل ظني الثبوت أو الدلالة فهذا ما لم نفلح فيه إلى الآن ويبدو أننا بحاجة إلى وقت طويل حتى نتعلم معنى الكلام الذي نتحدث به

ونكتبه وننتصر له الأوهام في الصفحات التي لم أعلق عليها سابقاً بالعشرات بل في فضائل الصديق رضي الله عنه وقع صاحبنا في اثني عشر وهماً أكثرها أوهام فاحشة قبيحة لم ينبه إليها شيخنا.

النظريات المعلقة

ثم تلميذكم الفاضل يبدو أنه لا يؤمن بما يقول فعندما قال ص١٠٤: أن النبي ﷺ أخبرنا بالوعيد الشديد لمن أبغض علياً وجعل ذلك من النفاق... لم يفعل هذا تلميذكم ولم يعد لعن معاوية لعلي من النفاق؟ فما معنى الحديث إذن إن لم نجعل قتال معاوية له ولعنه له من النفاق؟ لا يمكن إلا هذا أو نقول إن اللعن والقتال لا يدل على البغض فنأتي بما ليس في شرع ولا عقل، وهذه ليست أولى تناقضاتنا ولن تكون آخرها.

فنحن بالأحاديث التي تصححونها نقول: نحن لا نشك أن من سب علياً وداوم على ذلك وأصر أن فيه علامة كبرى من علامات النفاق خاصة إذا كان معاصراً له لا يجهل مكانته، أما بعض التابعين وتابعيهم ممن لُبِّس عليهم فلا نتهمهم بنفاق، ولكن نخشى عليهم من الوقوع فيه وخاصة الذين يستطيعون الاختلاط بغيرهم في الحج والجهاد، أما الجهلة فنرجو لهم المغفرة في ارتكابهم هذه الكبيرة لجهلهم.

شيء من التناقض

أيضاً أورد ص١٠٥ عن الإمام أحمد (أن من لم يربع بعلي في الخلافة فلا تكلموه ولا تناكحوه) ثم نجد التلميذ ممن يمدحون من يفعل ذلك وتعدونه من أصحاب الفردوس الأعلى؟ مع أن عدم الاعتراف بخلافة هذا أو ذاك أخف بكثير من مقاتلته وسن لعنه، وقتل أصحابه وسلب حقوقهم.

ونقل عن الإمام أحمد ص١٠٦ ما يفيد أن الغلو في معاوية وتصحيح الأحاديث في فضله إنما الهدف منه الكيد لعلي وهو يرتكب ذلك.

وتلميذكم ينقل ذم الخوارج ص١٠٨ بنصبهم العداء لأهل البيت وينسى أن النواصب

أشد عداءً لأهل البيت من الخوارج لاختصاص النواصب بهذه المعاداة، أما الخوارج فلا يعادون أهل البيت فقط وهم أشد معاداة للنواصب فلذلك يُكثر صغار النواصب من ذمهم مع سكوتهم عن إخوانهم من كبار النواصب.

ثم كيف يذم تلميذكم الخوارج مطلقاً ويمدح الصحابة مطلقاً مع أن بعض الخوارج صحابة على تعريفكم الشائع، كحرقوص بن زهير؟ فهو أقدم إسلاماً من معاوية وأقل ضرراً على الأمة لكنه لم يستطع أن يحكم الأمة ويجعل الحكم وراثياً في نسله ولو تمكن من ذلك لكان لصاحبنا كلام آخر وكان الواجب على صاحبنا أن يطرد ولا يتناقض فإما أن يستثني من الصحابة أو يستثني من الخوارج ولا يجتمع النقيضان عند العقلاء.

خلافة الخلفاء بين الشيعة والنواصب

أما ما ذكره ص١١٢ من إثبات خلافة الخلفاء الأربعة فصحيح ولم يعارض في صحة خلافهم إلا غلاة الشيعة وغلاة الحنابلة فأبطل غلاة الشيعة خلافة الثلاثة وشكك غلاة الحنابلة أو غلاة السلفية في خلافة علي، كما هو مدون في كلام ابن حامد والبربهاري وابن تيمية وغيرهم من الحنابلة.

ولو شئنا أن ننقل أقوالهم لفعلنا، فغلاة الحنابلة فيهم نصب عرفوا أو لم يعرفوا، وهم متفاوتون فيه ليسوا على درجة واحدة، لكن الله يحب الإنصاف فنصبهم معتدل وليس كنصب أهل الشام بل أخف وأكثر اعتدالاً ولذلك سرى في الأمة ولولا اعتداله لمات كما مات النصب الأموي القديم.

بمعنى أن اعتدال النصب عند غلاة السلفية سلاح ذو حدين، لأنه أخف في البدعة من جهة لكنه أخطر ضرراً وتلبيساً على طلبة العلم ولا يتم اكتشافه بسهولة لأن معظم طلبة العلم أو كثير منهم مقلدون لمعتدلي النواصب من غلاة الحنابلة وإن ادعوا البحث عن الدليل، فهذه دعوى لا تثبت.

المفاضلة بين الصحابة

أما ما ذكره في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلا ينكر مسلم عادل عاقل أن أبا بكر الصديق من أفضل هذه الأمة إنفاقاً وجهاداً وهجرة مع سبق إسلام وقيام بأمر الدين ومصاهرة رسول الله ﷺ فكانت ابنته أم المؤمنين عائشة من أحب أزواج النبي ﷺ إليه ومن أعلمهن وأكثرهن علماً والكلام في فضل أبي بكر يطول وليس موضع خلاف.

إنما موضع الخلاف فيه بين الصحابة والتابعين وكثير من العلماء؛ هل فضائله تقتضي أنه أفضل الصحابة أم أن غيره أفضل منه؟

لا ريب أن جمهور السنة المتأخرين على تفضيله أما المتقدمون فكان الخلاف بينهم مشهوراً سواءً الصحابة أو التابعين أو علماء القرون الثلاثة الأولى فمن بعدهم بل علماء المدينة أيضاً والمسألة (مسألة التفضيل) أمرها سهل.

فبعض الصحابة أو كثير منهم كان يرى تفضيل أبي بكر ومنهم من فضل زيد بن حارثة وبعضهم كان يرى تفضيل جعفر بن أبي طالب (كما ثبت هذا عن أبي هريرة) وغير ذلك.

لكن الخلاف الذي استمر هو المفاضلة بين أبي بكر وعلي بن أبي طالب من عهد الصحابة إلى اليوم، وقد نقل هذا الخلاف ابن عبد البر في الاستيعاب والاستذكار وكذا ابن حزم وقبلهما الأشعري في مقالات الإسلاميين وغيرهم.

وبعضهم رأى التوقف كشيوخ الإمام مالك فقد نقل عنه ابن عبد البر في الاستذكار عن الإمام مالك أنه لم يدرك أحداً ممن يقتدى به (يفضل أحداً من العشرة على بعضهم) وإنما يفضلون الجملة على الجملة، فيفضلون أهل بدر على من بعدهم وأهل الرضوان على من بعدهم وهكذا وكان هذا رأي ابن عبد البر نفسه نقله عنه ابن حزم في الفصل.

كما نقل ابن حزم أن بعض السنة كان يرى تفضيل علي وبعضهم كان يرى تفضيل

أبي بكر وذكر غيرهما أيضاً (هكذا صرح بالتبعيض لم يقل أكثر فضلاً عن كل).

ومنهم من فضل أمهات المؤمنين على جميع الصحابة، ومنهم من فضل فاطمة الزهراء، ومنهم من فضل الحسن والحسين لأنهما سيدا شباب أهل الجنة وكل أهل الجنة شباب.

وموضوع التفضيل على سهولته مما يطول الكلام فيه وليس موضع ولاء ولا براء إلا عند غلاة الفريقين من الشيعة والسنة أما المعتدلون من الطائفتين بل من سائر الفرق الإسلامية فلا يرون في المفاضلة ضرورة المفاصلة.

وقد احتجت كل طائفة بأحاديث وآثار الصحيح منها قليل، وهذا القليل أغلبه ظني الدلالة إن لم يكن كله.

وليس هناك من شبهة تفضيل عند هؤلاء إلا ويجد أولئك مثلها أو ما يعارضها... إلخ.

والخلاصة في التفضيل: أنه لا بأس على من رأى أن أحد الصحابة أفضل من سائر الصحابة بشرط محبة جميع الصحابة أصحاب الصحبة الشرعية وأن يتقي المفضل الله فيما يستدل له ويعتنقه حتى ولو كان يسيراً ولا يجامل على حساب ما يراه من حق، فالموضوع أسهل من أن يكون فيه الولاء والبراء وهذه المطولات من الاستدلالات والخصومات في أمر لا يستحق هذه الخصومات والتبديعات المتبادلة.

فما من مفضل إلا وله شبه من أدلة قوية صحيحة لكن يأتي الاختلاف في فهمها ولأن كل فرقة تحاول أن تتميز عن الفرق الأخرى بمزيد من الاختصاص في الاعتقاد ولو كان باطلاً أو ظنياً.

عثمان تولى ولاية الشام ثم مصر

ومن نماذج الأوهام العجيبة التي ذكرها التلميذ وأقره شيخنا عليها زعمه ص٩٧ في كلامه في فضائل عثمان بن عفان (أن أبا بكر ولاه قبل الشام وولاه عمر على مصر)

وهذا يعرف بطلانه من له أدنى إلمام بسيرة عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو غني عن الفضائل المكذوبة ولعل التلميذ قد اختلط عليه عثمان بن عفان بعمرو ابن العاص لوجود حرف العين في أوائل الأسماء.

بل حتى عمرو بن العاص لم يتولّ الشام ولا بعض الشام وإنما تولى قيادة جيش من الجيوش الأربعة التي بعثها أبو بكر الصديق إلى الشام ثم ولاه عمر مصر بعد افتتاحه لها.

محبة الشيعة لأهل البيت حقيقة أم دعوى

ومن تلك النماذج قوله: (إن محبتهم ـ يقصد الشيعة ـ لآل البيت محبة لا حقيقة لها بل دعوى).

أقول: والصواب أنها محبة حقيقية لكن مع جهل فهم يذمون أكثر الصحابة بدعوى أنهم غيروا وبدلوا مثلما يذم غلاة السلفية أو النواصب الصحابة الذين خرجوا على عثمان أو ذم بعض غلاة الحنابلة لكل الصحابة من أهل بدر وأهل الرضوان الذين قاتلوا مع علي وزعمهم بأنهم اتبعوا الأطماع كما أن بعضهم يعد دولة علي دولة رافضية ـ كما ألمح صاحبنا السلفي ـ ولم ينكر عليه شيخنا سامحه الله، وهذا من أبلغ حجج الشيعة علينا عندما نزعم أن أهل البيت على مدح الصحابة مع أن دولة الإمام علي عندنا رافضية فهذا تناقض فإذا كانت دولة الإمام رافضية فهو والعترة كذلك.

وإذا كان تلميذكم لا يقصد بعبارته تلك ما ذكرته فليتعلم كيف يتكلم.

سقوط الدول على أيدي الروافض أم النواصب

وذكر ص٩٤ أنه ما سقطت دولة من دول الإسلام إلا وللشيعة اليد الطولى في ذلك.

يقال: قد سبقهم النواصب وأسقطوا دولة الخلافة الراشدة ثم العباسيون أسقطوا

الدولة الأموية وليسوا روافض بل كل هؤلاء نواصب أما الأمويون فواضح وأما العباسيون فأقوياؤهم فيهم نصب واضح كالمنصور ثم كان فيهم نواصب آخرون كالرشيد والأمين والمتوكل، ومن علامات نصبنا أننا نمدح هؤلاء الحكام كثيراً ربما نصبنا كان بجهل وتقليد للنواصب في الدولة العباسية.

أما سقوط الدولة العباسية فقد أشبع البحث في سبب سقوطها الدكتور سعد بن حذيفة الغامدي[1] - جامعة الملك سعود - وأبطل ما يشيعه بعض الناس من أن ابن العلقمي الوزير الشيعي كان سبب سقوط بغداد.

وقد يقول بعض الناس: لماذا تبريء الشيعة في هذه الأمور ألا يكفيك أن البعض يتهمك بالتشيع؟

أقول: المسألة مسألة مبدأ، ولا يجوز أن نتوقف عن إنكار الخطأ خشية أن نتهم بتشيع أو غيره؛ فهؤلاء لن يعصمهم دين ولا ورع عن الاتهام إن أرادوه، الذي يجب أن نؤكد عليه أن المسألة أبعد من الناحية الشخصية؛ بل لو نقل بعض المسلمين معلومة خاطئة عن اليهود أو الملحدين لكان علينا ردها إن كنا نرى أنها خاطئة، لأن المسألة أخلاقية وكثير منا قد تعود على الكذب على الآخرين فلابد من أن نوصل لمثل هذا الشخص رسالة يستفيد منها، وهي أن كثيراً من المسائل التي يظنها محل إجماع ولا نقاش فيها تكون من المسائل الباطلة، والصدق يخدم بعضه كما أن الكذب يخدم بعضه؛ فمن كذب على الآخر قد يكذب عليك، وهذا ما رأيناه في صاحبنا هذا وفي غيره، ثم لا يجوز أن نسلم لهم بالكذب على الآخرين حتى ولو كانوا كفاراً فضلاً عن مسلمين

---

(١) في كتابه (سقوط الدولة العباسية) وهي رسالة دكتوراه مطبوعة، والدكتور الغامدي متخصص في تاريخ المغول وهو رجل سني أيضاً إلا إذا كنتم تخرجون من السنة من لم يوافقكم على هذه الجهالات التي ورثناها تقليداً فهذا شيء آخر، نعم الدكتور الغامدي جعل المسؤولية على جميع الأطراف السنية والشيعية وعلى الحاكم والجيش... إلخ.

ثم لو صحَّ تحالف ابن العلقمي مع هؤلاء فلا ريب أن هذه جريمة كبيرة لا يتحملها الشيعة مثلما أن السنة لا يتحملون تحالف بعض السنة مع الصليبيين في الشام أو النصارى في الأندلس فالمخلصون من الطائفتين السنة والشيعة ضد الخيانة والتنكر للأمة سواءً صدرت من سني أو من شيعي، على أية حال: الدكتور سعد الغامدي يرى أن التهمة مجرد إشاعة من وزير منافس لابن العلقمي وأذكى هذا الاتهام العداء بين السنة والشيعة ويمكن للقارئ مراجعة كتاب الدكتور من ص٣٣٠ وما بعدها

يخالفوننا مخالفات كبيرة أو صغيرة.

هذا نقوله للحق وللتاريخ وليس دفاعاً عن متهم ولا اتهام بريء لكن لنتعلم العدل، أما إلقاء عيوبنا وضعفنا على شماعة المؤامرات فهذا من تخلفنا وضعفنا وعدم اعترافنا بالحقيقة.

حذف مناسبة حديث سعيد بن زيد، لماذا؟

أورد الأخ الكريم ص١٢٢ حديث سعيد بن زيد في فضل العشرة المبشرين بالجنة وحذف مناسبته التي تنقض كتابه كله، فمناسبة الحديث يعرفها من راجع مصادره[١].

القول بالعصمة

ذكر ص١٢٧ تفسير ابن عطية في إذهاب الرجس عن أهل البيت فقال: (اسم الرجس يقع على الإثم وعلى العذاب وعلى النجاسات والنقائص فأذهب الله جميع ذلك عن أهل البيت).

أقول: هذا القول بالعصمة تماماً الذي تكفرون به الشيعة ولم تختلف إلا الألفاظ.

ثم فسر أهل البيت المرادين في الآية بأنهم (أزواجه وذريته وأقاربه) مع أن النبي ﷺ قد قصر ذلك على الأربعة (علي وفاطمة والحسن والحسين) كما في حديث مسلم المشهور ولما أرادت أم سلمة الدخول معه في الكساء قال: «إنك إلى خير» ولم يأذن لها وهذا إخراج واضح للزوجات وقد أخرجهن زيد بن أرقم أيضاً والنبي ﷺ خير من فسر القرآن والاستدلال بسياق القرآن ليس على إطلاقه ونحن لا نستدل بالسياق في حوارنا مع الأشاعرة والمعتزلة في آيات الصفات مثلاً ونرد عليهم استدلالهم بالسياق.

على أية حال: يمكن أن يقال أن مفهوم أهل البيت فيها خصوص وعموم فأخص أهل

(١) راجع حديث سعيد ومناسبته في العمل الأصلي . كتاب الصحبة والصحابة.

البيت هم الأربعة (علي وفاطمة والحسن والحسين) أما العموم فيدخل فيه بنو هاشم وزوجات النبي ﷺ وسائر بناته الأخريات وزيد بن حارثة وابنه أسامة ومولاته أم أيمن.

لكن آية التطهير يبدو أنها خاصة بالأربعة يدل عليه حديث الكساء فالنبي ﷺ - كما سبق - أفضل من فسر المراد من الآية وقد حصرها في الأربعة.

وفي إثبات هذا الرد على الشبهة المخالفة طول لا يتسع له هذا المقام.

معتدلو الشيعة لا يطعنون في أم المؤمنين

وذكر ص١٤٨: أن الزنادقة الكفرة من الرافضة اتهموا بيت النبوة وعرضه ﷺ وهذا صحيح في غلاة الشيعة لا معتدليهم فإنهم يضعفون سبب نزول آية الإفك ويقولون إن سبب نزولها كان في اتهام بعضهم لمارية القبطية مثلما تقولون إن سبب نزول: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾[الحجرات: ٦] لم تنزل في الوليد وإنما في رجل آخر فكيف تذمونهم بفعل أنتم تفعلون مثله فكلا القصتين (براءة أم المؤمنين) و(فسق الوليد) قد نزل بهما القرآن وعرف ذلك أهل السير والمغازي والتراجم.

لكن غلاة الشيعة يحبون الاتهام لأم المؤمنين وغلاة الحنابلة يودون البراءة للوليد بن عقبة.

أما المعتدلون من السنة والشيعة فهم مع تبرئة أم المؤمنين واتهام الوليد بن عقبة.

وبعض غلاة الحنابلة ممن تحاورت معهم قال إن الوليد لم يذكره الله نصاً في القرآن فلا يجوز على هذا أن نقول إن الوليد فاسق وإنما قل من نزلت الآية فيه فهو فاسق.

فقلت له: سيرد عليك الشيعي ويقول لم يذكر الله عائشة نصاً في القرآن وعلى هذا لا تستطيع التبرئة إلا بأن تقول: من نزلت الآية بتبرئتها فنجزم بذلك هكذا بالمجهول فبهت الذي تعصب وظلم[١].

(١) صحيح أن قصة الإفك أشهر وأصح لكن قصة الوليد أيضاً محل إجماع وطرقها أكثر كما سبق أن فصلنا فلا يجوز أن نتناقض حتى لا يدخل علينا الآخرون من تناقضنا.

ثم لا أدري لماذا يتعصبون للوليد؟ هل أصبح بمنزلة الأنبياء المرسلين حتى نصر كل هذا الإصرار على تبرئته؟

الكلام في أبي هريرة

ثم عقد فصلاً ص١٥٢ في فضل أبي هريرة ولا إشكال عندي في هذا وكلام الأخ صحيح فأبو هريرة رحمه الله من فضلاء التابعين بإحسان وهو ثقة إن شاء الله سواءً كانت صحبته شرعية أو عامة[١] مع أن بعض التابعين والأحناف لم يكن يحتج بأحاديثه، فالاتفاق على توثيقه ليس كالاتفاق على توثيق عمر وعلي وعمار ونحوهم من الصحابة، ولو كان كذلك لما توقف في مروياته بعض الأحناف.

وأبو هريرة مظلوم من السنة والشيعة على حد سواء فالشيعة يروون أنه باع دينه لبني أمية والسنة يزعمون أنه يزكي بني أمية.

وهذا كله غير صحيح فقد كان يذم بني أمية وهو راوي حديث: ((الأغيلمة السفهاء)) وروى حديث: ((لا تذهب الأيام والليالي حتى يغلب على الدنيا لكع بن لكع)) ويقصد يزيد وأباه معاوية وقد روى في ذم آل أبي سفيان وآل الحكم أشياء كثيرة رغم عمله لبني أمية، وضعفه أحياناً قليلة أمام المال كما ذكر عنه ذلك سعيد ابن المسيب ما معناه أنه كان يتكلم (يعني في ذم معاوية) حتى يرسل له معاوية المال فيسكت، (راجع النبلاء ترجمة أبي هريرة) وما منا إلا يضعف أحياناً، بل أنزل الله في الصحابة يوم أحد: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[آل عمران: ١٥٢].

---

(١) هناك بعض الدراسات المعاصرة تطعن في صدقه كدراسات الشيخ أبي رية وعبد الجواد ياسين صاحب كتاب (السلطة في الإسلام) وكان بعض الأحناف أيضاً يتوقف في مروياته ومن الدراسات الجيدة في الدفاع عنه دراسة الأستاذ عبد العلي العزي في كتاب (دفاع عن أبي هريرة) وأنا ممن يعتقد صدقه وأمانته وهذا لا يعني نفي الوهم في مروياته أو مرويات غيره أو الضعف البشري الذي يحدث للبشر من طمع في مال أو سلطة أو خوف من قتل وقد اعترف رحمه الله بأنه لولا الخوف من القتل لحدثهم بالوعاء الثاني الذي كان في ذم الظلم وبيان الظلمة وعلاماتهم وربما أسمائهم.

عمرو بن العاص

ثم عقد فصلاً ص١٥٥ في فضل عمرو بن العاص، وقد سبق الكلام عنه وهو محل اضطراب وحيرة وتقلبات اعترف بها نفسه عند وفاته وأنا أرجو له أكثر مما أرجو لمعاوية والوليد والحكم وأبي الغادية فعمرو بن العاص أسلم قبلهم وولاه النبي ﷺ على جيش ذات السلاسل وورد في فضله بعض الأحاديث وإن كانت أسانيدها محل نظر وهو من الناس الذين ضرهم حب الدنيا وقد ندم في آخر حياته ندماً شديداً على تفضيله للدنيا واتباعه لها.

ونقول فيه كما قال الذهبي (...لولا حبه للدنيا ودخوله في أمور لصلح للخلافة...) فلا ننكر دهاءه وشجاعته لكن هذا الدهاء وهذه الشجاعة وزعها بين قتال الروم وقتال أهل بدر فخلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ونرجو له بما قدم في الإسلام وبتوبته ونخشى عليه بما فتقه في الإسلام، فلولاه لما قامت لمعاوية قائمة فهو المدبر له والقائم على أمره.

وعمرو بن العاص من الرجال الذين تحتار عند الكلام عنهم.

أبو سفيان

ثم عقد فصلاً ص١٥٩ في فضل أبي سفيان بن حرب وضلل صاحبنا الزبير بن العوام وابنه وغيرهما من الصحابة الذين اتهموه بالنفاق فقال: (فمن طعن في إسلامه أو شك فيه فهو ضال عن الصراط المستقيم مخالف لإجماع الأمة والنصوص الواردة في ذلك).

وهذا فيه تضليل للزبير بن العوام فصاحبنا يمدح العشرة في مكان ويضللهم في مكان.

فقد كان الزبير ممن يتهم أبا سفيان بالنفاق وعده بعضهم - فيما يبدو - مع ابنه معاوية ضمن الذين حاولوا اغتيال النبي ﷺ يوم عقبة تبوك بعد إسلامهم بسنة.

أما استدلال صاحبنا بأن أبا سفيان شهد حنين فليس دليلاً لأنه قد شهد حنيناً وهو يتمنى هزيمة النبي ﷺ وشهد حنيناً أكثر من ثمانين من الطلقاء على الكفر.

أما استدلاله بأن النبي ﷺ قال: (لا يستعين بمشرك) فليس على إطلاقه خاصة إذا كان النبي ﷺ مأمور بمعاملة الناس حسب الظاهر والله يتولى السرائر، ولم يظهر شك أبي سفيان إلا في مواطن كحنين واليرموك ولو لم يصرح بأشياء لما علموا منه ذلك.

وقد سبق الكلام فيه وفي الشبه التي يستدل بها البعض على الجزم بإيمانه.

ثم كيف غفل صاحبنا عن مشاركة المنافقين في كثير من الغزوات من المريسيع إلى تبوك؟ ألم أقل لكم أنكم بحاجة لدراسة السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي قبل دخولكم في الردود.

لأن العلم بالتاريخ سواءً السيرة أو الخلافة الراشدة أو عهود بني أمية يسهل علينا الحوار، لأن الموضوع المختلف فيه أكثره في هذا إن لم يكن كله.

معاوية أيضا

ثم عقد ص١٦٣ فصلاً في (فضائل) معاوية وقد سبق الكلام والرد على شبه القوم.

أما مدحه بالدهاء فالدهاء لا يكون مدحاً إلا إذا كان في صالح الإسلام والمسلمين.

ونحن لا ننكر أنه كان داهية حازماً عارفاً بأمور السياسة، وإنما ننكر عليه بغيه وتغييره لسنن النبي ﷺ ومتاجرته بالخمر وتعامله بالربا وقتله للبدريين وخروجه على إمام وقته، ولعنه له على المنابر، وتولية يزيد الفاسق على الأمة، ونحو ذلك من الذنوب فضلاً عن تآمره مع والده وبعض المنافقين لاغتيال النبي ﷺ في غزوة تبوك - على ما يظهر من حديث عمار وحذيفة في صحيح مسلم. ولذلك شواهد.

فهذه الأمور ونحوها هي التي أنكرنا على معاوية ولم ننكر عليه الدهاء والحزم وحسن السياسة[١].

---

(١) موضوع معاوية يحتاج لكتاب وعندي فيه كتاب لم يكتمل بعنوان (معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب) سأتي فيه إن شاء الله على الأحاديث والآثار سواءً التي في مدحه أو في ذمه وبيان الصحيح منها من الضعيف.

الإمساك

ثم تحدث ص١٧٦ عن الإمساك عما شجر بين الصحابة وقد سبق الكلام عنه.

العقيدة في الصحابة

وكذلك ص١٨٠ عن عقيدة السلف في أصحاب النبي ﷺ.

وقد أورد في هذه الفصول كثيراً من الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة لم ينبه عليها شيخنا.

النقل عن ابن حزم

وأنكر ص١٨٩ على من ينقل عن ابن حزم ما وافق الهوى ورد ما خالف الهوى.

هلاّ أرشده شيخنا أنه قد وقع في الشيء نفسه وأن ابن حزم في كلامه الحق والباطل، فابن حزم مثلاً يرى أن بعض الصحابة قد كذب على النبي ﷺ ويرى فسق الوليد ونحو ذلك فلماذا تأخذون ثناءه على أبي الغادية المبشر بالنار في السنة ولا تأخذون ذمه للوليد بن عقبة المفسق في الكتاب؟

وبعد ذلك تنكرون على الناس ما تفعلونه من أخذ بعض أقوال ابن حزم وترك بعض.

العدالة

وما ذكره في ص١٨٨ من عدالة الصحابة قد سبق التفصيل في ذلك.

الترهيب من سب الصحابة

وما أورده ص١٩٢ من الترهيب من سب الصحابة صحيح لكن كان يجب توجيهه لمن سن لعن أهل بدر وليس لمن لم يسب عادلاً ولا ظالماً.

عمر وصحبة الأعرابي

وما أورده ص١٩٣ من أن عمر بن الخطاب أتى بأعرابي يهجو الأنصار فقال: (لولا أن له صحبة من رسول الله ﷺ لكفيتكموه) رواية منكرة وفيها طعن في عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه ترك لمن له صحبة أن يهجو من يشاء ويرتكب المحرمات وهذا يتناقض مع أحكام الإسلام التي تطبق على الصحابة وغيرهم وكأن صاحبنا يتهم عمر بن الخطاب بأنه يجعل لمن له صحبة منزلة فوق الأحكام الشرعية وحاشا عمر من ارتكاب هذا.

والرواية في إسنادها أحد جنود الأمويين حتى وإن وثقه من وثقه وهو زهير بن معاوية (حارس خشبة زيد بن علي) ونبيح العنزي فيه كلام.

الكلام في بعض أهل الضلال

أما ما ذكره ص١٧١ من أن (بعض الضلال الزائغين) يعقد لهم كلمات في الصحابة وعدالتهم وذكر عن هؤلاء أن منهم (من ظاهره الفسق) ـ لعله يقصد محلوقي اللحى ـ وذكر أن بعضهم (ربما لا يعرف الصلاة في المساجد فكيف يكون مثل هؤلاء يتكلمون في خير الخليقة...). ؟

أقول:

أولاً: هؤلاء لم يتكلموا في خير الخليقة ولا في الصحابة وإنما تكلموا في أناس أشرار ذمهم الله ورسوله والصالحون.

ثانياً: لا يشترط في المتكلم ـ سواءً المحاضر أو المعلق منهم ـ أن يكون ملتحياً أو مطبقاً لكل السنن أو خالياً من التقصير مجتنباً الإخلال ببعض الواجبات فما منا إلا مذنب ومن زكى نفسه فقد أخطأ.

وبعض المعلقين ممن يحلقون لحاهم قد يكونون أفضل من كثير من أصحاب اللحى

فحلق اللحية ـ على افتراض وجوب اعفائها لا سنيته أو إباحته ـ من صغائر الذنوب أما الغيبة والغرور والتكفير والتبديع فهو من كبائر الذنوب فكان على الشيخ أن ينصح تلميذه بالبدء بالأهم فالأهم.

فالتكفير والتبديع أسوأ من التفريط في سنة كإطلاق اللحى أو الجماعة في المساجد.

وهذه للأسف من عيوبنا التي ورثناها من بني أمية إذ نركز على اليسير ونترك الموبقات نتذكر: «اعفوا اللحى...» على الاختلاف في درجة الأمر هنا، وننسى: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما».

على أية حال: إن كان ذم معاوية والوليد من الضلال فذم أهل بدر أكثر ضلالاً، ومن أبلغ الضلال ألا يعترف الضال بضلاله.

هل نلعن الكاذب

أيضا ذكر ص ١٩٧ أن بعضهم (زعم أنه سيأتي بما لم تأت به الأوائل فيكتب المقالات ويتكلم في المجالس ويكذب في نقولاته حيث يقول بأن بعضهم كذب على رسول الله ﷺ وينقل ما ذكره ابن حزم) ثم ذكر قصة الكاذب على النبي ﷺ.

أقول:

أولاً: هذا الزاعم ما دام أنه نقل من ابن حزم فكيف يقال: سيأتي بما لم يأتِ به الأوائل؟

ثانياً: قد سبقنا أوائل إلى نقل هذه القصة بل وتصحيحها ومن أشهر هؤلاء ابن تيمية في (الصارم المسلول) وابن القيم في (أحكام أهل الذمة) وابن حزم في (الأحكام) وغيرهم كثير فاتهموهم بالكذب في نقولاتهم فبل أن تتهموا النقلة عنهم أو المتأثرين بهم.

إذاً مادام أن هؤلاء قد نقلوا القصة بل وصححوها فيكون هؤلاء (ابن تيمية وابن القيم) عند صاحبنا من الكاذبين في نقولاتهم؟ وهذا سيوقعه في موضع

المبتدع عند غلاة أصحابه، وقد سبق ابن تيمية وابن القيم أيضاً ابن حزم والجويني وغيرهم، فهل نلعن الكاذب منا؟

ثالثاً: صاحبنا نفسه يقول: ص١٩٨ (والذي لم تقبله الأرض جاءت قصته في الصحيحين من حديث أنس وأنه كان كاتباً للرسولﷺ ثم ارتد وكذب على رسول اللهﷺ).

أقول: ها أنتم أثبتم أن بعض من صحب النبيﷺ وكتب الوحي ارتد وكذب على النبيﷺ وكذلك ابن أبي السرح كذب على رسول اللهﷺ في حياته وارتد.

فإن قلتم: هؤلاء خرجوا من الصحبة بالردة.

نقول: وخرجوا منها بالكذب على النبي أيضاً، فمن كذب على النبيﷺ فقد خرج من الصحبة الشرعية ولو لم يعلن الردة.

فإن قلتم: اشترطنا في الصحابي أنه يموت على الإسلام.

قلنا: هذا شرط ابن حجر في القرن التاسع وهذا لم يقل به الأوائل

ثم نقول: لماذا تخرجون المرتد من الصحابة مع أنه قد صحب وأنتم تثبتون الصحبة باللغة، واللغة يجوز فيها إطلاق الصاحب على من صحب ولو كان مرتداً أو كافراً.

فإن قلتم: أخرجنا المرتدين بالشرع لأنه لا يجوز أن نبقي هؤلاء في صحابة رسول اللهﷺ وقد كفروا به؟

قلنا: غيركم يخرج الظلمة والفاسقين بالشرع أيضاً فمن عصى النبيﷺ وارتكب نواهيه وأصر عليها من أصحابه لا يجوز أن ينتسب إلى صحبته؟

وهاهم بعض المشايخ نسمع عنهم أنهم لا يحبون من بعض تلاميذهم أن يعلنوا

تتلمذهم عليهم. مع أن التتلمذ قد تحقق. لأنهم يخالفونهم في أمور فكيف بمن خالف النبي ﷺ وعصاه هل يحب النبي ﷺ أن ننسبه إليه مع هذه الكبائر ومع هدم سنن النبي ﷺ؟

رابعاً: لماذا تجوزون على الصحابي الردة ولا يجوزون عليه الوقوع في الظلم والكذب وغيرها من الذنوب التي هي أصغر من الردة؟

فأنتم باعترافكم أنه قد شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أكثر من مائة ألف وأن نصفهم تقريباً ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ وشهد بعضهم لمسيلمة بالنبوة كالرجال بن عنفوة وكان من أكثر الصحابة عبادة فكيف تجوزون وقوع هذا ولا تجوزون صدور الظلم والكذب من بعض الذين ساءت سيرتهم كالوليد وبسر بن أبي أرطأة والحكم وأمثالهم؟ لماذا الأمور عندكم ليس فيها إلا مرتد أو صحابي جليل.

أليس الشرع والعادة يقتضيان وجود طبقة ليسوا مرتدين صرحاء ولا صحابة أجلاء؟

هل قرأتم السيرة النبوية أم أنكم بحاجة لمن يرشدكم لقراءتها؟

هل قرأتم تفسير سورة آل عمران والأحزاب والتوبة ونحوها من السور المدنية أم لا؟

هل قرأتم تراجم بسر والوليد والمختار بن عبيد وحرقوص بن زهير ومروان بن الحكم ومعتب بن قشير والجلاس بن سويد... ونحوهم أم لم تقرأوا شيئاً؟

حاولوا أن تنصفوا فقد لا تجدون من ينصفكم بعدي من المتحاورين معكم الذين سيكثرون في السنوات الأخيرة، لأن المكابرة تولد مكابرة مثلها، نسأل الله لنا ولكم إصلاح النية لمعرفة الحق ثم اتباعه.

أبناء الصحابة

ثم نجد صاحبنا يستنكر من يخرج أبناء المهاجرين والأنصار من الصحبة الشرعية إلى الإتباع بإحسان، ويدافع في الوقت نفسه عن الذين سفكوا دماءهم ودماء آبائهم وهذه تشبه سياسة معاوية في إشغال الصحابة في المدينة عن حكم التنفل بعد العصر

ويرسل السم للحسن من دمشق بعد العشاء ويلعن علياً بعد الخطبة من ظهر يوم الجمعة.

أما ما نسبته أنا إلى العجلي من نفي الصحبة عن بعض أبناء المهاجرين فصوابه عن أبي حاتم (راجع جامع التحصيل للعلائي ص ٣٩٨ وما سبق تفصيله في البحث الأصلي).

وأخيراً

نسأل الله لنا ولكم كل هداية لمعرفة الحق وإنزال النظريات على أرض الواقع بدلاً من الاستدلال بها في غير أصحابها أو الإيمان ببعض الحق والإعراض عن بعض.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وعلى صحبه من المهاجرين والأنصار وعلى من كان على نهجهم من التابعين بإحسان.

الخاتمة وأبرز النتائج

وفي الخاتمة يحسن بنا أن نؤكد على الأمور التالية:

١- الشيخ المحدث عبدالله بن عبد الرحمن السعد يبقى من أفضل المحدثين وأدمثهم أخلاقاً وأعرفهم بعلل الحديث وأقواهم منهجاً ومازالت الوصية موصولة بالاعتناء بمؤلفاته ومحاضراته وطباعتها وتوزيعها خارج السعودية، وتعريف العالم الإسلامي على هذا الشيخ والاستفادة منه، فرأيي فيه لن يتغير لأنه رد عليّ سواء أصاب أو أخطأ، أما مقدمته للكتاب المذكور التي رددت عليها في هذا الكتاب فقد كانت كبوة لا تقدح في الأصل من علم الشيخ وورعه وقوته المنهجية؛ وحسن ظننا بالشيخ أن نعتقد أن سبب هذه الكبوة كان من تأثير البطانة التي أعدت له بعض المعلومات الناقصة والمشوهة ولم يتسن له الإطلاع على العمل الأصلي للمحاضرة ولو اطلع على العمل الأصلي بنفسه وقرأه قراءة متأنية لما رأينا الأخطاء الحديثية ومن أبرزها الأخطاء التخريجية الكبيرة لدرجة أنه يترك من العشر روايات تسعاً، ونحو ذلك من الأخطاء التي هي من صميم اهتمامه.

٢- ردي على الشيخ لا يناقض حبي له في الله واعتزازي بكوني تعلمت منه الكثير فما زال التلاميذ يردون على الشيوخ أخطاءهم ولا يعد هذا إثماً شرعياً ولا عيباً عرفياً، ولنا في الشافعي وابن الوزير وغيرهم أمثلة مازالت حية في الأذهان.

٣- أتفق مع الشيخ عبدالله السعد في فضل الصحابة الصادقين من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان ومن كان في حكمهم مع محبتهم والإقرار بأن الله أثنى عليهم في كتابه على وجه الإجمال فهذا ما لا نختلف فيه وليس موضع نقاش ولم يدر بخلدي يوماً ما أن أنفي صحبة أم المؤمنين خديجة وغيرها من مسلمي المرحلة

المكية إلا الذين كانوا أحياء عام الهجرة ولم يهاجروا ولم يكونوا مستضعفين فهؤلاء ذمهم القرآن الكريم وتوعدهم بجهنم ومثل هؤلاء يخرجون من الصحبة الشرعية بلا شك؛ كما لم يدر بخلدي نفي صحبة القاعدين من أولي الضرر فهؤلاء معذورين ولهم حكم إخوانهم المجاهدين لأن من عجز عن عمل وهو يريده كتب الله له أجره، وقد نص القرآن الكريم على رفع الحرج عن الأعمى والأعرج وأولي الضرر؛ فهذا أمر واضح لا يحتاج أن نلزم الآخرين بمجمل قالوه في موضع مادام أنهم فصلوه في مواضع.

٤- موضع الخلاف مع الشيخ هو في حد الصحبة الشرعية الممدوحة في الكتاب والسنة والتفريق بين الصحبة العامة والصحبة الخاصة، ومعرفة أن الثناء هو على سبيل الإجمال لا يجوز الاحتجاج به على تبرئة كل فرد ممن ترجم له في الصحابة ونحو ذلك.

٥- التحفظ الشديد في جانب الصحابة عند أهل السنة وخاصة المعاصرين؛ له أسباب كثيرة تاريخية ومذهبية وخصومات، ولعل من أبرز تلك الأسباب غلو الشيعة في ذم الصحابة أصحاب الصحبة الشرعية واتهامهم بالردة أو النفاق؛ لكن غلو الشيعة لا يسوغ لنا تبرئة الظلمة كمسرف بن عقبة صاحب الحرة وحرقوص بن زهير من رؤوس الخوارج والوليد بن عقبة وأمثالهم ممن يتفق أهل السنة مع الشيعة في ذمهم وإن لم يكفروهم.

٦- مع اتفاق أكثر أهل السنة مع الشيعة في ذم من أساء السيرة بوضوح ممن وصف بالصحبة كمسرف بن عقبة إلا أن هذا الأكثر من السنة اختلفوا في أناس آخرين لم يتفقوا ـ وخاصة المتأخرين ـ على ذمهم أو مدحهم ومن أبرز هؤلاء المختلف فيهم معاوية بن أبي سفيان فهذا الرجل اختلف فيه السنة قديماً وحديثاً فبعضهم أثنى عليه وبعضهم ذمه؛ وقد كان في المثنين صحابة صحبة عامة وتابعون، كما كان في الذامين له صحابة صحبة شرعية وتابعون، واختلف العلماء بعدهم بين مادح وقادح ومتوسط بين المدح والقدح، وإن كان الذامون له أكثر وأفضل وألصق بالسنة وأهلها،

ولعل من أفضل من يمثل السنة هم أهل بدر وقد كان المعاصرون له على ذمه ووصفه بالبغي والضلالة والفسق، وبعضهم كعمار بن ياسر اتهمه بالنفاق أو لمح لذلك؛ بل بعضهم لمح لكفره كأبي بكرة الثقفي؛ كما وجد في الوقت نفسه من أثنى عليه من أصحابه من بعض الصحابة المتأخرين وبعض التابعين، وقد يثني بعض الصحابة على فعل فعله معاوية أو ابن ملجم أو قزمان أو الحجاج ولا يعد هذا ثناء عاماً وإنما يكون خاصاً، وكذا من يذمه قد يذمه ذماً خاصاً وقد يذمه ذماً عاماً، ولم يصح في فضله حديث ولا أنه كتب الوحي كما يشاع، ولا صحت فيه فضيلة عن أحد المهاجرين أو الأنصار، ومعظم ما يروى في ذلك إن لم يكن كله ضعيف جداً أو موضوع؛ وهذا موضوع خلافنا مع الأخوة من بعض السنة المعاصرين، فهم يخشون أن ذم معاوية سيفتح الباب لذم الصحابة، وهذا غير صحيح فما زال أهل السنة يذمون الوليد بن عقبة ومسرف بن عقبة والحكم والمختار وأمثالهم ولا يعد هذا فتحاً للباب على مصراعيه كما يخشى بعض الناس، بل لعل التمسك بالدفاع عن معاوية والوليد وأمثالهم يضعف حجتنا أمام الآخرين فنخرج مدافعين بالتعصب عن الصالحين والظالمين، عن السابقين وظلمة الطلقاء، عن أهل العدل وأهل البغي..... فيؤدي هذا لضعف حجتنا أمام الآخرين.

٧- الأفضل أن نقول للآخرين أن الأصل هو الثناء على المهاجرين والأنصار ومن كان في حكمهم ومن تبعهم بإحسان ولكن هذا لا يعني خروج نسبة (١٪) من هذا الثناء؛ ومن خلال استقرائي لم يخرج من حسن الصحبة والإتباع بإحسان إلا نحو هذه النسبة فقد كان عدد المهاجرين والأنصار وحدهم يوم الفتح نحو خمسة آلاف أربعة آلاف من الأنصار وأقل من ألف من المهاجرين، فبحثت عن الذين أساءوا الصحبة وحاولت الاستقصاء فلم أجد إلا نحو السبعين فقط؛ بعضهم يمكن تبرئته بالحق لا بالباطل، فنسبة هؤلاء إلى خمسة آلاف قليلة جداً. فلو قلنا للآخرين إن لكل قاعدة شذوذاً لكان أفضل ونحن سنعترف لكم بأن بعض من وصف بالصحبة قد ذمهم أهل السنة قبلكم ولكن ننازعكم في المهاجرين والأنصار بما فيهم أهل بدر وأهل بيعة الرضوان... ثم ننقل لهم تضحيات هؤلاء في الهجرة والنصرة والجهاد

والإنفاق والصبر على المحن... الخ، والآيات التي وردت فيهم والأحاديث؛ فأنتم اعترفوا لنا بفضل أهل بدر وأهل الرضوان و المهاجرين والأنصار الذين نزلت فيهم الآيات وجاءت بفضلهم الأحاديث؛ فلو فعلتم لكان هذا أبلغ في الحجة وأكثر إنصافاً وأليق بالمنطق العلمي؛ خصوصاً لما نثبت لهم بأن أهل المغازي والسير لم يجاملوا أحداً وأنهم اتهموا أفراداً من المهاجرين والأنصار كانت لهم مواقف غير حميدة وقت الأزمات والمضايق، وأننا لو أردنا أن نبريء لما ذكرنا أخطاءهم في كتب السير والمغازي بل ومعظم كتب الحديث المشهورة وكل كتب التفسير بالمأثور... الخ.

٨- لو قدمنا السنة وأهل السنة بهذا العلم والمنطق والتفصيل من ترك المختلف فيهم عند السنة إلى المقطوع بصلاحهم وفضلهم لكان أقوى في الحجة وأبرأ للذمة.

أما أن نفاخرهم بالوليد ومعاوية وشبث بن ربعي وأبي سفيان بن حرب وأبي الغادية... وغيرهم ممن لهم صحبة عامة وسوء سيرة فهذا خطأ كبير نرى نتائجه كل يوم بتحول بعض السنة لغلاة الشيعة وتأليفهم الكتب والرسائل التي لا تبقي ولا تذر من الصحابة مهاجرياً ولا أنصارياً إلا القلة، والسبب مشترك بيننا وبين الشيعة؛ فنحن بالغنا في توسيع تعريف الصحابي ثم لم نفصل السابق عن اللاحق ولا المحسن عن المسيء ولا العادل عن الظالم؛ وبهذا أصبح من السهل على الشيعي المغالي إسقاط الجميع بنموذج واحد فإذا استطاع أن يسقط نموذج (الصحابي) بمثال كالوليد ومعاوية ومسرف يكون قد انتصر وهذا خطأ زرعناه بأنفسنا من القرن الثالث ومازلنا نتجرع نتائجه السيئة على العلم والقدوة والرؤية التاريخية الصحيحة التي لها ما بعدها، وكان من المفترض أن نعرف تاريخنا أولاً وأن نكتب للحقيقة المجردة لأنها لا تضر وإن خفناها اليوم ستفيدنا غداً، وكذلك كان علينا معرفة النصوص الخاصة في ذم بعض من وصف بالصحبة حتى لا نشوه الدفاع الصحابة بالدفاع عنهم، بل من المهم لطالب العلم في هذا الموضوع معرفة أقوال أهل السنة المتفق على سنيتهم وهم الصحابة أنفسهم وخاصة السابقين كأهل بدر والرضوان وأمثالهم الذين يعتبرون القدوة الأولى بعد النبي ﷺ أما أن نهمل أقوالهم ونلجأ لأقوال بعض المتخاصمين العقائديين في القرن الثالث والرابع

ومن بعدهم فهذا ليس من العلم والإنصاف في شيء، أقول هذا حرصاً على قوة السنة حتى لا يخالطها شيء من الباطل وستذكرون قولي هذا في يوم ما، ولو حاول أحدكم قراءة السيرة النبوية قراءة موسعة فسيدرك صحة كلامي هذا بسهولة.

٩- كل الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي أوردها الشيخ كانت في فضل المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم من أولي الضرر أو المستضعفين أو من ماتوا أول الإسلام وليس فيها ثناء على من سواهم إلا بقيد الإحسان؛ وهذه الآيات التي أوردها الشيخ نزلت قبل إسلام الطلقاء أصلاً.

ثم الخطاب العام لا يتناول كل فرد فقد يخرج أناس من الثناء العام بسبب الظلم أو النفاق أو الردة أو سوء السيرة، وهذا معروف عند الأصوليين وفي اللغة، بل يعرفه كل من جمع النصوص في المسألة؛ فالعموم أو الإجمال لا يعصم الأفراد من الخطأ كبيراً كان أو صغيراً، بل بعضهم يرى أن الثناء مقيد بزمنه ولا يعصم المجموع كالثناء على أصحاب موسى وعلى بني إسرائيل وتفضيلهم على العالمين كان مقيداً بزمن ومشروط بالاستمرار على الاستقامة؛ لكن موضوع الصحابة يبدو أن أمرهم أوضح وأن الثناء يعصم المجموع لا الأفراد؛ عرفت ذلك من قراءة سيرة القوم وجهادهم وحسن سيرتهم لم يخالف في ذلك إلا أفراد يخرجون من العموم بأدلة خاصة.

١٠- الأثر السياسي للدولة الأموية على الفكر السني يبدو واضحاً في بعض الجوانب ولكن الله حمى السنة من داخلها فليس هناك من أثر سيئ للدولة الأموية إلا وفي داخل السنة ما يرد هذا السوء ويبطله والحمد لله، وكذلك الأثر العباسي موجود لكنه أقل من الأثر الأموي لأن الدولة الأموية استطاعت تشكيل كثير من العقول والمفاهيم التي كان من الصعب على المدونين المتأخرين التخلص منها وهذا مبحث يحتاج لإثبات بالأدلة والبراهين وقد سبق التنبيه على نماذج من ذلك.

١١- ليست القضية أن هناك أناساً يهاجمون الصحابة وأناساً يدافعون عنهم فالجميع يدافع عن الصحابة لكن من الناس من يواصل المسيرة ويدافع عن الظلمة ومسيئي

السيرة والقسم الآخر يتوقف عندما يصل الأمر إلى الدفاع عن الظلمة الذين ذمتهم النصوص الشرعية أو ذمهم الصحابة أنفسهم.

١٢- وليس المدعون للدفاع عن الصحابة مطردين في ذلك فهم يطعنون في بعض المهاجرين والأنصار ممن خرج على عثمان ويذمونهم ويجعلونهم من أتباع عبدالله بن سبأ ويطعنون في بعض أهل بيعة الرضوان كحرقوص بن زهير وعبد الرحمن بن عديس البلوي فهم يدافعون عن أفراد من ظلمة الطلقاء لكنهم يقعون في الأفضل والأكثر منهم عدداً من المهاجرين والأنصار وهذا التناقض من بقايا الأثر الأموي على الفكر السني، لأنه كان من المعروف في الفكر السني القديم أن من أساء السيرة فهو مذموم ولو كان من المهاجرين والأنصار كما ذموا معتب بن قشير وأوس بن قيظي، فبقي الفكر السني ناصعاً في هذا الجانب مضطرباً في الجانب الآخر الخاص بالطلقاء لأن الطلقاء حكموا وكان من أهدافهم غرس التبرئة باسم الصحبة ولو كانت قليلة لأنهم بحاجة لهذا وليس عندهم من التاريخ والأعمال ما يشفع للتبرئة الفردية، بعكس المهاجرين والأنصار فهم لم يحكموا كثيراً إضافة إلى أنهم لم يحاولوا غرس التبرئة باسم الصحبة لأنهم يعرفون أن بعض من صحب قد نافق ولأنهم لم يكونوا يحتاجون للدفاع عن أنفسهم بالمجموع إنما عندهم من الرصيد(الفردي) ما يستطيع به الفرد منهم أن يدافع عن نفسه بأعماله، وهذا ملحظ دقيق ينبغي التنبه إليه وله شواهد في سيرة هؤلاء وهؤلاء.

١٣- القرآن الكريم يحتاج منا لمنهج فهم أكثر من حاجته للاستدلالات الخاطئة، وقد سبق الإشارة لشيء من ملامح هذا المنهج الذي يجب أن يعصم المستدل من إنزال الآيات في غير ما نزلت فيه حتى لا نسيء إلى القرآن الكريم بالزعم أنه أثنى على بعض الظالمين.

١٤- إقرار الشيخ بخروج خالد بن الوليد رضي الله عنه من الصحبة الخاصة إلى الصحبة العامة قريب من المذهب الذي انتصرنا له من خروج كل من أسلم بعد

الرضوان من الصحبة الخاصة التي عبرنا عنها بالصحبة الشرعية؛ فكأن الخلاف النظري بيني وبين الشيخ يكاد يكون خلافاً لفظياً ويبقى الخلاف في درجة التطبيق العملي؛ وأنا لا أمانع من إطلاق الصحبة بالمعنى العام على من أسلم بعد الرضوان بل على من أسلم ولم ير النبي ﷺ كالنجاشي مثلا فهو عندي صحابي ولكن بالمعنى العام أما المعنى الخاص أو الشرعي فلا.

وكذلك الأعراب والطلقاء هم صحابة عموم لا صحابة خصوص، وهم أسلموا بعد خالد الذي جعله الشيخ من صحابة العموم، فيكون خروجهم من صحابة الخصوص من باب أولى وأولى.

والصحبة الخاصة أحب التعبير عنها بالصحبة الشرعية لإمكانية حسمها وتحديدها - زمناً وخصائص - بالنصوص الشرعية، أما الصحبة الخاصة فيصعب تقييدها لأن الخصوص ألصق بالعرف؛ والعرف قد أتعب الأصوليين.

١٥- يمكن بالطريقة المغالية في الدفاع عن بعض من أساء السيرة ممن ترجم له في الصحابة؛ يمكن بها الدفاع عن أفراد من المنافقين الذين يسلم الطرف الآخر بنفاقهم، فبعض الأخوة يتكلف في الدفاع عن بعض الظلمة أو مسيئي السيرة تكلفاً لا يطرد فيه ولا يلتزم به عند اتهامه آخرين مصيباً أو مخطئاً وقد ذكرت نموذجاً من الدفاع عن عبدالله بن أبي كبير المنافقين حتى يعرف الطرف الآخر أن المغالاة والمكابرة في التبرئة ممكنة، كما أن المكابرة في الاتهام ممكنة أيضاً كما يفعلها غلاة الشيعة بل أكثرهم، ونحن لا نريد مكابرة الشيعة في اتهام الأبرياء ولا مكابرة غلاة السلفية في تبرئة المتهمين، فالله يحب العدل في الحكم والقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: ٨] ولا يصح أن يظن السني أن العدل هنا هو التبرئة بالباطل ولا يظن الشيعي أن العدل هو الاتهام بالباطل، فالعدل عدل، فإما أن تترك هذه الأمور لمن يعلمها، و إما أن تعطي الحكم الصحيح الذي تدين الله به ولن يأت إلا بعد اهتمام كبير بالموضوع وبحث متأنٍ وتجرد في قول الحق ولو كان مراً.

١٦- كما يمكن بالطريقة التي يتبعها بعض غلاة العقائديين في إثبات صحبة الرائي حتى لو أساء السيرة أن يتم بها إثبات صحبة المنافق، بل المرتد، وقد ذكرت نماذج من هذه المبالغات في الكتاب.

١٧- مجموعة الأحاديث التي أوردها الشيخ ونختلف معه في معانيها ودلالاتها هي الأحاديث التالية: ((لا تسبوا أصحابي)) وحديث (الفئام) وحديث (الأمنة) وحديث (الطلقاء) وحديث: ((لا تزالون بخير)) وحديث: ((طوبى لمن رآني)) وحديث: ((صواحب يوسف)). وقد تناولنا معانيها في هذا الكتاب وبعضها أوردناه من قبل في العمل الأصلي، وليس فيها جميعاً مايدل على صحبة من أسلم بعد الفتح ولا أن من رأى يلزم منه بالضرورة الصلاح فضلاً عن أن يكون أفضل ممن لم ير، بل كل هذه الأحاديث بلا استثناء تدل على ما ذكرناه بشرط واحد فقط وهو فهمها مع النصوص الأخرى، ومن جرب عرف هذا بسهولة.

١٨- تم البحث في حوارنا هذا في بعض من ترجم له في الصحابة كالحكم بن أبي العاص، والكاذب على النبي ﷺ والوليد بن عقبة ـ وأطلنا فيه جداً ـ وأبي الغادية قاتل عمار وكركرة مولى النبي ﷺ ومعاوية بن أبي سفيان. وأطلنا فيه أيضاً.

١٩- تحدثنا أيضاً عن حرب علي رضي الله عنه ومعاوية وصلح الحسن وحديث عمار وحديث أبي سعيد وتفصيل بعض أسباب الخلاف من عهد عثمان وعلي إلى وصول بني أمية للحكم.

٢٠- تم بحثنا بعض الأحاديث المهمة التي يحتج بها غلاة الحنابلة في التقليل من حق علي والغلو في معاوية وبني أمية، كحديث جابر بن سمرة في (الإثني عشر أميراً) والترجيح بأن الحديث في الذم لا في المدح وأن هؤلاء هم ولاة عثمان بدلالة حديث حذيفة والواقع التاريخي، وحديث أم حرام في غزو البحر وبيان الشذوذ في اللفظ الذي أورده الشيخ وكشف أصل الحديث، وحديث عبد الرحمن بن أبي عميرة في فضل معاوية وبيان ضعفه وعلله الكثيرة الإسنادية والمتنية، وحديث صلح الحسن وبيان أنه مرسل على الراجح وهو مقتضى كلام حسين الجعفي والدارقطني وبيان

أن الصحيح منه: ((ابني هذا سيد)) لوروده في أحاديث أخرى، أما الزيادة: ((ولعل الله أن يصلح به بين الفئتين)) فهي مدرجة من كلام أبي بكرة في حالة ثبوتها عنه.

٢١- بحثنا الإمساك عما شجر بين الصحابة ورجحنا ضعف الحديث في ذلك وأن الواجب هو تحري الحق والإمساك عن الباطل سواء فيما جرى بين الصحابة أو فيما جرى بعدهم وإن كان ما جرى بينهم يحتاج لمزيد من التحري والتثبت وليس الإمساك المطلق فهذا باطل شرعاً وعقلاً وواقعاً.

٢٢- كتبنا بعض النماذج التي أقرها الشيخ في كتاب الأخ معد الكتاب وعاتبنا الشيخ على إقرارها لأنه أعلم من أن يثبتها ونرجو أن يكون أحرص من أن يثق في بعض الناس الذين يدفعهم الحماس للتقول على الناس بالباطل؛ أولنقل عدم الإحسان في نقل آرائهم؛ كما يدفعه الحماس لتقوية الباطل ورد الصحيح أو تأويله إضافة إلى الجهل بالسير والمغازي والتواريخ الواردة بالأسانيد القوية والخلط بين صحابي وآخر لتوافق في أوائل الحروف وما أشبه ذلك من الأخطاء العجيبة التي لا تغتفر لمن ألف في الرد على موضوع كتبه مؤرخ أو على الأقل لهذا الموضوع علاقة كبيرة بالتاريخ.

سلسلة مع المعاصرين

هي السلسلة الثانية بعد سلسلة (نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي) وهذه السلسلة تعنى بالتجاوب مع ردود الأفعال على الأعمال التي يقوم بها المؤلف من مؤلفات وكتابات ومحاضرات... ، وتركز هذه السلسلة على التحاور مع ردود الأفعال السلبية؛ وقد تتناول بالنقد أعمالاً لآخرين، فهي رديفة للأعمال الأصلية لكن موضوعها هو الحوار مع المعاصرين، والاعتراف بما يأتون به من حق، وتجيب على الاستشكالات التي تعترض المعاصرين، والاعتراضات التي يوردونها، والتشويهات التي تصدر من بعضهم ـ ولو بدون قصد ـ ضد الأعمال الأصلية التي يقوم بها المؤلف؛ فسلسلة (مع المعاصرين) جزء من الهدف العام في إنقاذ التاريخ الإسلامي وتصحيح ما أمكن تصحيحه من الأخطاء

والأوهام التي لحقت به من بعضهم، وما يحيط بهذا التاريخ من فلسفات و ما أنتجه هذا التاريخ من مفاهيم وتصورات لها أبلغ الأثر على واقع المسلمين الفكري والسلوكي، فاسلسلة تعنى بالتخاطب مع المعاصرين والتفاعل مع الواقع.

قائمة المحتويات

إنما أكتب هذا الحوار مع شيخنا المحدث الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد حفظه الله ووفقه ، لأنه من أهل العلم بالحديث ومن أهل الورع والتقوى ، ولا أزكيه على الله ، ولأنني على ثقة أنني سأتوصل معه إلى نتيجة إن شاء الله ، ولأنه يفهم الخطاب ويستدل بالأثر وينهج منهج أهل الحديث فمثله يرجى منه ترك التقليد والتعصب مع تحكيم النصوص الشرعية .

المؤلف